The Islamic University of Gaza

Deanship of Research and graduate Studies

Faculty of Religion Basics

Master of the Hadith and its Sciences

الجـــامعـــــــة الإســـــلاميـــة بغـــزة

عمادة البحث العلمي والدِّراسات العليا

كـليـــــــــــة أصـــــول الدِّيـــــن

ماجستير في الحديث الشَّريف وعلومه

جَمْعُ طُرُقِ الْحَدِيثِ الْواحِدِ وَأَثَرُهَا عَلَىْ الصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ

دراسةٌ تطبيقيَّةٌ على حَدِيثِ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

An Empirical study in the collection of methods of hadith

Title: "The Man with Whom He Loves".

إِعدَادُ البَاحِثِ

نِضَال عَبْد السَّلَامِ حَمِيدَه الْمُغْرَبِي

إِشرَافُ الدُّكتُور

أَحْمَد مُحَمَّد سَعِيد النَّقْلَة

قُدِّمت هَذِهِ الرِّسَالَة لاستِكمَال مُتَطَلَّباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيف وعلومه بِكُليَّةِ أُصُول الدِّين فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيَّةِ بِغَزة

1442هـ / 2021مـ

إقـــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

جَمْعُ طُرُقِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ وَأَثَرُهَا عَلَىْ الصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ

دراسةٌ تطبيقيَّةٌ على حَدِيثِ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

An Empirical study in the collection of methods of hadith

Title: "The Man with Whom He Loves".

بأن ما اشتملت عليه هذه الدراسة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**نِضَال عَبْد السَّلَامِ حَمِيدَه الْمُغْرَبِي**	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بغزة
The Islamic University of Gaza

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي: ١١٥٠

الرقم Ref ج س غ/٣٥/
التاريخ Date ٢٠٢١/٠٧/١٧م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **نضال عبدالسلام حميدة المغربي** لنيل درجة الماجستير في كلية **أصول الدين**/ قسم **الحديث الشريف وعلومه** وموضوعها:

جَمْعُ طُرُقِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ وَأَثَرُهَا عَلَىْ الصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ
دراسةٌ تطبيقيَّةٌ على حَدِيثِ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

An Empirical study in the collection of methods of hadith
."Title :"The Man With Whom He Loves

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم **السبت ٧ ذو الحجة ١٤٤٢هـ** الموافق ٢٠٢١/٠٧/١٧م الساعة **العاشرة صباحاً**، في **قاعة اجتماعات كلية أصول الدين** اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ. أحمد محمد النقلة	**مشرفاً ورئيساً**	.....
د. أحمد إدريس عودة	**مناقشاً داخلياً**	.....
د. وائل محي الدين الزرد	**مناقشاً خارجياً**	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية أصول الدين/قسم الحديث الشريف وعلومه.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله تعالى ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ. د. بسام هاشم السقا

ملخص الدراسة باللغة العربية

عنوان البحث: جَمْعُ طُرُقِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ وَأَثَرُهَا عَلَىْ الصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ، دراسةٌ تطبيقيَّةٌ على حَدِيثِ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

اعتمدتُ فِي هَذَا البَحْث عَلَى **المَنْهَجِ الاسْتِقْرائِي ثُمَّ الاستنباطي، مستفيداً من المنهج النَّقدي، وفيه:** جمع لطرق حَدِيثِ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، وقد رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، عَنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وجعلتُ دراستي مُكَوَّنَة من مقدِّمة، وتمهيد، وثلاثة فُصول، وخَاتمة، وفَهَارِس مُتَنَوِّعة، وقد اشتمل الفصل الأول على الدراسة النظرية لجمع طرق الحديث من حيث التعريف والنشأة ومراحله، وأقوال الأئمة المتقدمين والمتأخرين فيه، والمؤلفات التي عنيت بجمع طرق الحديث الواحد، ومهارة جمعه، بينما اختص الفصل الثاني بالدراسة التطبيقية لأوجه وطرق روايات حديث "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، والفصل الثالث والأخير متعلق بالصنَّعة الحديثية، وأثرها في فهم النّص، ومعرفة درجة الحديث، وأنواع أخرى من علوم الحديث.

ثُمَّ خَلُصْتُ إلى خاتمةِ البَحْث، وَضمَّنتُها أهمَّ النَّتائج والتَّوصِيات؛ ومن هذه النَّتائج:

1- فهم الحديث وبيان معناه، يتم من خلال جمع طرق الحديث الواحد، فإنها إذا جمعت فسر بعضها بعضاً، واتضح المراد، وهي سبيل لإزالة ما وقع من إشكال أو اختلاف.
2- معرفة ملابسات الحديث، والظرف الذي سيق النَّص لأجله، يتم عبر جمع طرق الحديث الواحد، وتتبع رواياته.

أمَّا التَّوصيات: أوصي بضرورة الاعتناء بجمع طرق الحديث الواحد، وخاصة التي تعرض لذكرها الأئمة النّقاد، دراسةً، وتحقيقًا، وشرحًا، والتَّعرف على مناهج الأئمة النُّقاد السَّابقين.

Abstract

Title of the study: Combining the Methods of Collecting a Single Hadith and Their Impact on Hadith Collection craft, an applied study on the hadith: “A man is with whom he loves”.

To conduct this study, the researcher used the inductive and then deductive approaches, making use of the critical method that covered: a collection of hadith methods: “A man is with whom he loves.”

This study consists of an introduction, an introductory chapter, three chapters, a conclusion, and various indexes. The first chapter deals with the theoretical study of collecting the methods of hadith in terms of its definition, its origin and its stages, the sayings of the early and later imams on it, and the literature that was concerned with collecting methods of one hadith, and the skill of its collection

The second chapter specializes in the applied study and the aspects and methods of the hadith narrations “A man is with the one he loves”, and the third and final chapter is related to the hadith craft, and its impact on understanding the text, knowing the class of hadith, and other types of hadith sciences.

The most important findings of the study:

1- Understanding the hadith and clarifying its meaning, is done by combining the collection methods of one hadith, for if they are combined, they explain each other, and the meaning becomes clear, and it is a way to remove the problem or difference that occurred.

2- Knowing the circumstances of the hadith, and the circumstance for which the text was presented, by combining the methods of one hadith, and tracing its narrations.

The most important recommendations of the study:

The study recommended the necessity of taking care of combining the methods of one hadith, especially those mentioned by the critical imams, as a study, investigation, and explanation, and to learn about the methods of the previous critical imams.

إهداءُ

إلى والديّ الكريمين _ حفظهما الله ورعاهما _ وأمد ربي في عمرهما، وختم لهما بخاتمة السعادة.

إلى عائلتي الكريمة، _ الدرّ المنثور _ ... إخواني، وأخواتي.

إلى زوجتي الغالية، وأبنائي _ قرة عيني _: أسامة – سارة – هاجر – إبراهيم – إسماعيل.

إلى مشايخي وأساتذتي... _نور الدّجى ومصابيح الهدى_.

إلى علماء الأمة ودعاتها الصادقين، ومجاهديها المخلصين، الذابين عن ثغور الإسلام باللسان والسنان، فوق أي أرض، وتحت أي سماء.

إلى أصدقائي ورفقاء دربي _ حاملين المسك _، وكل من أحبني.

إليكم جميعًا أُهدِي هذا الجهد المتواضع؛ راجياً من الله التوفيق والسداد.

شُكر وتقدير

الحمد لله نحمده تعالى حمداً كثيراً طيباً مطيباً دائماً أبداً سرمداً، كما يحب ربنا ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آل بيته الطيبين، وصحبه المحبين، ومن تبعهم واقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

تفضل علينا المولى سبحانه وتعالى بنعمة الشكر، فقال جل في علاه: {وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ} [لقمان: 12]، وقال النبي ﷺ: "لاَ يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لاَ يَشْكُرُ النَّاسَ"[1].

لذا كان من الواجب أن يذكر أهل الفضل، وأن يخص بعضهم بالذكر، فأتقدم بخالص شكري، إلى مشرفي في هذا البحث صاحب الفضيلة الدكتور: أحمد محمد سعيد النَّقلة، على ما حظيت به من إشراف كريم، وصبر جميل، وتوجيه ونصح سديد، فقد منحني من علمه، وتجاربه، وسديد رأيه، ودقة ملحوظاته، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر، إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، وأعتذر لهم عن خطأي وتقصيري، وأقدر لهم ما يبدون من رأي ونصح لإتمام هذه الرسالة، لترقى عن منازل النقص والقصور، إلى منازل الرضا والقبول.

كما أشكر كل من قدم لي عوناً، ونصحاً، وإرشاداً، فكان لي دليل خير، أقتبس من نور حكمته، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وجعل هذا العمل في ميزان حسناتهم.

أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وهو ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

[1] جامع الترمذي (3/505/ح1954).

فهرس موضوعات البحث

إقــرار .....أ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير .....ب

ملخص الدراسة باللغة العربية .....ت

Abstract .....ث

إهداءُ .....ج

شُكر وتقدير .....ح

مُقَدِّمَة 1

الفصل الأول: الدراسة النظرية 10

المبحث الأول: تعريفات متعلقة بمصطلحات الدراسة. 10

المطلب الأول: تعريف جمع طرق الحديث. 10

المطلب الثاني: تعريف الْصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّة. 14

المبحث الثاني: جَمع طُرق الحَدِيث نشأتها، ومَراحِلُها. 16

المطلب الأول: نشأة جَمْعِ طُرُق الحَدِيث. 16

المطلب الثاني: مَرَاحِل جَمْعِ طُرُق الحَدِيث، وفيه: 19

المبحث الثالث: أَقْوَالُ المُحدِّثِين فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث. 26

المطلب الأول: أَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث. 26

المطلب الثاني: أَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث. 27

المبحث الرابع: الْمُؤلَفَات فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث الوَّاحِد. 29

المبحث الخامس: مَهَارَات جَمْعِ طُرُق الحَدِيث. 41

المطلب الأول: إثباتُ النَّص. 41

المطلب الثاني: استِيعَابُ الْمَصَادِرِ. 42
المطلب الثالث: بَيَانُ الرَّسْم التَّوضِيحي لِشَجَرَةِ الْإِسْنَادِ. 44
المطلب الرابع: مَعْرِفَةُ الْمُبْهَمِ وَالْمُهْمَلِ من رُوَاة الحَدِيث. 46
المطلب الخامس: مَعْرِفَةُ مِنْ تَدور عَلَيْهِ الْأَسَانِيد. 51
المطلب السادس: معرفة المتابعات والشواهد. 54
المطلب السابع: مَعْرِفَةُ أَحْوَال الْرُوَاة. 62
المطلب الثامن: بَيَانُ فُرُوقِ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ. 63
المطلب التاسع: مُقَارِنَةُ الرِّوَايَات وَالاخْتِلَاف بَيْنَ أَلْفَاظِهَا. 65
المطلب العاشر: إِجَادَةُ التَّعَامُل مَعَ الْطُرُق الْمُعَلَّقَةِ. 68
المطلب الحادي عشر: إِتْقَانُ مُعَالَجَةِ التَّحْرِيفِ وَالسَّقْطِ. 70
الفصل الثاني: طُرُق حَدِيث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، دراسة تطبيقية. 72
الحَدِيثُ الأَوَّل: حَدِيث الصَّحَابِي: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودﷺ. 72
الحَدِيثُ الثَّانِي: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّﷺ. 72
الحَدِيثُ الثَّالِث: حَدِيث الصَّحَابِي: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ. 79
الحَدِيثُ الرَّابِع: حَدِيث الصَّحَابِي: صَفْوَانِ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ ﷺ. 88
الحَدِيثُ الْخَامِس: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ ﷺ. 92
الحَدِيثُ السَّادِس: حَدِيث الصَّحَابِي: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيّ ﷺ. 93
الحَدِيثُ السَّابِع: حَدِيث الصَّحَابِي: عَلِيّ بْن أَبِي طَالِب ﷺ. 94
الحَدِيثُ الثَّامِن: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ. 94
الحَدِيثُ التَّاسِع: حَدِيث الصَّحَابِي: الْبَرَاءِ بْنِ عَازِب ﷺ. 95
الحَدِيثُ الْعَاشِر: حَدِيث الصَّحَابِي: عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسٍ الطَّائِيِّ ﷺ. 96
الحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: صَفْوَانِ بْنِ قُدَامَةَ الْمُرِّيُّ ﷺ. 97

الحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﷺ. 98
الحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ ﷺ. 99
الحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ. 99
الحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ. 100
الحَدِيثُ السَّادِسَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ. 101
الحَدِيثُ السَّابِعَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: عُبَادَة بْنِ الصَّامِتِ ﷺ. 101
الحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ الْخِطْمِيِّ ﷺ. 102
الحَدِيثُ التَّاسِعِ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِية: عَائِشَةَ أُمّ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ. 102
الحَدِيثُ الْعِشْرُونَ: حَدِيث الصَّحَابِي: نُعْمَان بْنَ قَوْقَلٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ. 103
الحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي قِرْصَافَةَ جَنْدَرَةُ بْنُ خَيْشَنَةَ ﷺ. 104
الحَدِيثُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: حَدِيث التَّابِعِيِّ: عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ. 104
الفصل الثالث: الْصَّنْعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ فِي جَمعِ طُرُق حَدِيث: " الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ". 105
المبحث الأول: جَمَعُ طُرُق الْحَدِيث الوَّاحِد وَأَثَرُهَا فِي فَهمِ الْنَّص. 105
المطلب الأول: سبب وُرُود الحَدِيث: 105
المطلب الثاني: سَبَبُ إِيرَادِ الْحَدِيثِ: 112
المطلب الثالث: مُخْتَلفُ الحَدِيثِ وَمُشْكِلُه: 113
المطلب الرابع: غَرِيبُ الْحَدِيثِ: 119
المطلب الخامس: معرفة زمَانُ الْحَدِيثِ وَمَكَانُه وَمُلَابَسَاتُه: 126
المطلب السادس: تَعَدُّد الحَادثة فِي رِوَايَات الحَدِيث النَّبَوِي: 128
المبحث الثاني: جَمَعُ طُرُق الْحَدِيث الوَّاحِد وَأَثَرُهَا فِي مَعْرِفَةِ دَرَجة الْحَدِيث. 132
المطلب الأوَّل: مَعرِفَة الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ: 132
المطلب الثَّاني: مَعرِفَة الِاتِّصَال وَالِانْقِطَاع: 147

المطلب الثَّالث: بَيَانُ عِلَلِ الْحَدِيثِ: 156
المبحث الثالث: جَمَعُ طُرُق الْحَدِيث الوَّاحِد وَأَثَرُهَا فِي أَنْوَاع أُخْرَى مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ. 172
المطلب الأول: معرفَةُ طُرُق التَّحمُّل وَالْأَدَاءُ: 172
المطلب الثاني: اخْتِصَار الْحَدِيثِ: 178
المطلب الثالث: لَطَائِفُ الإِسْنَادِ: 182
المطلب الرابع: معارف حديثية. 184
المطلب الخامس: المتن الجامع لروايات الأحاديث. 200
الخاتمة 233
أولاً: أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة: 233
ثانياً: التوصيات: 233
المصادر والمراجع 235
فهرس تراجم الرواة 266

مُقَدِّمَة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِىَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أَمَّا بَعْدُ: فإِنَّ علم الحَدِيث النَّبوي من أشرف عُلُوم الشَّرِيعَة، بعد العلم بكتاب الله تعالى، والذي هو أَصْلُ الدِّين، وَمَنْبَعُ طَرِيقِهِ الْمُسْتَقِيم، لِذَا فإِنَّنا نجد المُحدِّثِين أَفْنَوْا أَعْمَارَهُم، وَبَذَلُوا جُهْدَهُم فِي تَتَبُّعِ طُرُقِ الْحَدِيث، فبالغُوا أيُّمَا مُبالغة فِي التَّفْتِيشِ والنَّقْدِ والتَّمْحِيص عن طرُق الحديث واخْتِلَاف الرِّوَايات، حتَّى أَمْسَى هَذَا العِلْم من أَهَم مَيادِين عُلُومِ الحَدِيث.

وقد قام الْأَئِمَّةُ النُّقَّادُ – في بداية الأمر – بِجَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ دُوْنَ انْتِقَاءٍ، وذلك بُغيةَ تدوينها وحفظها في السطور؛ مع اعتنائِهِم وحِرصِهم على حفظها في الصدور أيضًا.

وَلَمْ تَزَل عِنَايَةُ الْأُمَّة بِصِنَاعَةِ الْإِسْنَادِ، وَبِجَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، تَزْدَادُ قَرْنًا بَعْدَ قَرْن، حتَّى غَدَت أَكثر الصِّنَاعات العلميَّة الَّتِي بُذلت فِيهَا جُهُودٌ عَظِيمَة.

واهتِمَامُ المُحَدِّثِين – في هذه المرحلة – بِجَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ كان هدفُه معرفةُ ألفاظ الحديث وفهمه واستنباط أحكامه، والوقوف على علله؛ ثم تبويب هذه الأحاديث وجعلها في مصنفات، وكان من أهم ثمارها: الكتب الستة.

واستكمالاً لهذا الجهد المبارك الذي قام به علماؤنا وحرصًا على فهم صنيعهم: آثرت أن أجمع طرق حديث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، مع بيان أثر هذا الجمع على الصَّنْعة الحديثية؛ وجعلته بعنوان: "**جَمْعُ طُرُقِ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ وَأَثَرُهَا عَلَىْ الصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ**"، **دراسةٌ تطبيقيَّةٌ؛ على حَدِيثِ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"**.

وَاللَّهُ وَحْدَهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالْإِجَابَة، وَبيدِهِ الْهِدَايَة وَالْإِصَابَة.

وَقَبْلَ الخَوْض فِي صُلب مَوْضُوع البَحث، أُقَدِّمُ بَيْنَ يَدَي ذَلِكَ تَعْرِيفًا إِجْمَالِيًّا بِه، أُوَضِح من خِلَالِه مَنْهَجِيَّة إِعدَاده، وطَرِيقَة كِتَابتِه، وهي على النَّحو الآتِي:

أولاً: أَهَمِيَّةُ الْمَوْضُوعِ، وَسَبَبُ اخْتِيَارِهِ:

تَتَجَلَّى أَهَمِيَّةُ البَحْثِ وَسَبَبُ اخْتِيَارِهِ فِي النِّقاط الْآتِيَة:

1) جَمْعُ طُرُقِ الْحَدِيثِ، هَو الطَّرِيق الصَّحِيح لِفَهْمِ الْمُرَاد مِن النَّص، وَمَعْرِفَة دَرَجَةِ الحَدِيث.
2) حَدِيث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ، وَهَو مُتَّفق عَلَيْهِ عِنْدَ البُخَارِيّ وَمُسلِم.
3) مَنْزِلَة حَدِيث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، وَعِظَمُ مَكَانَتِه فِي الْإِسْلَامِ.

ثانياً: أَهْدَافُ البَحْثِ:

يَهْدِفُ هذا البَحث إلى تحقِيق الآتِي:

1) بَيَانُ عِنَايَةِ الْمُحدِّثِينَ بِجَمْعِ طُرُقِ الحَدِيث، وَمَدَى ارْتِبَاطِهَا بِالْصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّة.
2) إِبْرَازُ مَكانَة الصَّحِيحين وصِيانَتُهمَا.
3) إِرْسَاءُ قَاعِدَة جَمْعِ طُرُق الحَدِيث، فالْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ.

ثالثاً: الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَة:

بعد البَحث والْتَّقصي لَم أَقِف – في حدود معرفتي – على أيِ دراسةٍ تناولت الكَلام على جَمع طُرق الحَدِيث الوَّاحد وأثرِها على الصَّنعة الحديثية، دراسة تطبيقية؛ على حديث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، وإنما هي دِراسات نظرية مُتعلِقة لأهمية جمع طرق الحَدِيث الوَّاحد، وهي بالغةُ الأَهميَّة؛ إذ إنَّ هذه الدِّراسات إذا ما جُمِعَ بعضها إلى بعض، كَونَت بِناءً مُتكامِلاً، وقد أفدت منه كثيرًا. ومن هذه الدراسات:

1) "أَهَمِيَّةُ جَمْعِ طُرُق الحَدِيث الوَّاحد عِنْدَ الْحُكْمِ عَلَيْه" بحثٌ منشور لعبد الصبور أبو بكر، الجامعة الإسلامية– المدينة المنورة، صوت الأمة رقم: (17)، ذو الحجة 1431هـ، واشتمل على مقدمة، وتعريف بالطرق والحديث، وعناية المحدثين بجمع طرق الحديث الواحد، وأقوال النقاد في هذا الفن، وفوائد جمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد، وختم بوقفة مع محققي التراث في هذا العصر، وخاتمة فيها أهم النتائج.
2) "طُرُق جَمْعِ الحَدِيث الوَّاحد عِنْدَ الْحُكْمِ عَلَيْه – دراسة تأصيلية"، للباحث: خالد بن محمد راجح أبو القاسم، وقد نُشر بحثُه في مجلة جامعة جازان في المملكة العربية السعودية، فرع العلوم

الإنسانية– قسم الثقافة الإسلامية– كلية التربية، (عدد خاص)، المجلد (4)، العدد (3)، جمادى الأولى 1436هـ/ مارس 2015م، وتناول في بحثه، تعريف الطرق والحديث، وعناية المحدثين بجمع طرق الحديث الواحد، وفوائده، وبيان حال كثير من المحققين المشتغلين بالتخريج في هذا العصر، وختم بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

3) "مَهَارَات جَمْعِ طُرُق الحَدِيث الوَّاحد"، للباحث: د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، وقد نُشر بحثهُ في مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم، المجلد (5)، العدد (2)، ص: 569–628، رجب 1433هـ/ مايو 2012م، وتناول في بحثه مهارات ثمانية متعلقة بجمع طرق الحديث كالرِّسم التَّوضيحي لشجرة السَّند، والتَّفريق بين الأسانيد، وتمييز الرواة، وفهم مسارات وبيانات فروق السَّند والمتن، وإجادة التَّعامل مع الطرق المعلقة، واعتماد مدارات الحديث أساسًا لجمع طرق الحديث، ومعالجة التَّحريف والسَّقط الواقع في السَّند أو المتن، وختم بخاتمة بين فيها أهم النَّتائج.

4) "جَمْعُ طُرُق الحَدِيث وَأَهَمِيَّتُه فِي فَهْمِ الْسُنَّة النَّبَوِيَّة": رسالة ماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص: الحديث وعلومه، للطالب إبراهيم بسرني، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، لسنة 1438 – 1439هـ/ 2017 – 2018م، تناول فيها الباحث تعريف الاعتبار، وأسباب تعدد الروايات، وفقه الحديث وأهميته، وبيان علم المشكل والمختلف، والناسخ والمنسوخ، وغريب الحديث، وسبب الورود، ثم ذكر محاور عدة لأهمية جمع طرق الحديث في فهم السنة، وختم بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

رابعًا: منهج البحث:

اعتمدت المنهج الاستقرائي والاستنباطي؛ مستفيداً من المنهج النَّقدي، المتمثل بالعرض والنَّقد والمقارنة.

خامسًا: منهج الباحث في تخريج حديث "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ":

- جمع طرق الحديث من مصادرها الأصيلة، مبيناً الحكم على أسانيدها، مستأنساً بأقوال الأئمة العلماء.
- عند تخريج طرق الحديث أذكر اسم المصَنَّف الذي أورد الحديث، ثم أذكر اسم الكتاب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث.

سادسًا: منهج الباحث في تراجم الرواة:

- الترجمة للراوي وذلك بذكر اسمه، وكنيته، ونسبه، ووفاته.
- التوسع في ترجمة الراوي المختلف فيه أو الذي في حديثه علة، مبيناً أقوال أهل الجرح والتعديل فيه.
- إذا لم أقف على ترجمة للراوي، قلت: "لم أقف على ترجمة له"، وإذا وقفت على ترجمته، ولم أقف على أقوال للنُّقاد فيه، قلت: "لم أقف فيه على جرح أو تعديل"، وأحياناً يلتبس أمر الراوي، ولا أجد قولاً فصلاً، فأقول: "لم يتبين لي أمره".
- إذا تكرر ذكر الراوي المترجم له، أحلت على أول موضع لترجمته.

سابعًا: منهج الباحث في خدمة الحديث:

- بيان الكلمات الغريبة وضبطها من كتب اللغة، وكتب غريب الحديث، والشروحات.
- التعريف بالأعلام الواردة من كتب التراجم والتاريخ.
- التعريف بالبلدان من كتب معاجم البلدان.

ثامنًا: منهج الباحث في العزو والتوثيق:

- الاقتصار على ذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة في الهامش؛ أما فيما يتعلق بالمؤلف، والمحقق، ودار النشر، والطبعة، وتاريخ النشر، فجعلت ذلك في قائمة المصادر والمراجع.
- عزو الآيات إلى مواضعها في المصحف الشريف، وذلك بذكر (اسم السُّورة: ورقم الآية)، بجانب الآية.

خطة الدراسة: تشتمل على: فهرس الموضوعات، ومقدمة وثلاثة فصول، وخاتمة، فيها أهم النتائج والتوصيات.

المقدمة، تشتمل على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والهدف منه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وعملي فيه.

الفصل الأول: الدراسة النظرية

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريفات متعلقة بمصطلحات الدراسة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف جمع طرق الحديث.

أولاً: تعريف كلمة (جَمْع).

ثانياً: تعريف (الْطُرُق) لغةً، واصطلاحاً.

ثالثاً: تعريف (الْحَدِيث) لغةً، واصطلاحاً.

رابعاً: المراد بـ (جَمْعِ طُرُق الحَدِيث الوَّاحِد) في استِعمَال المُحِدِّثِين.

المطلب الثاني: تعريف الْصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّة.

أولاً: تعريف كلمة (الصَّنْعَة).

ثانياً: المراد بـ (الصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّة) في استِعمَال المُحِدِّثِين.

المبحث الثاني: جَمع طُرق الحَدِيث نشأتها، ومَراحِلُها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نَشْأَةُ جَمْعِ طُرُق الحَدِيث.

المطلب الثاني: مَرَاحِل جَمْعِ طُرُق الحَدِيث، وفيه:

أولاً: جَمْع طُرُق الحَدِيث فِي زَمَنِ الرِّوَايَةِ.

ثانياً: جَمْع طُرُق الحَدِيث فِي زَمَنِ الْمُصَنَّفَاتِ.

المبحث الثالث: أَقْوَالُ المُحِدِّثِين فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث.

المطلب الثاني: أَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث.

المبحث الرابع: الْمُؤْلَفَات فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث الوَّاحِد.

المبحث الخامس: مَهَارَات جَمْعِ طُرُق الحَدِيث.

وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: إثباتُ النَّص.

المطلب الثاني: استِيعَابُ الْمَصَادِرِ.

المطلب الثالث: بَيَانُ الرَّسْم التَّوضِيحي لِشَجَرَةِ الْإِسْنَادِ.

المطلب الرابع: مَعْرِفَةُ الْمُبْهَمِ وَالْمُهْمَلِ من رُوَاة الحَدِيث.

المطلب الخامس: مَعْرِفَةُ مِنْ تَدور عَلَيْهِ الْأَسَانِيد.

المبحث السادس: مَعْرِفَةُ الْمُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ.

المطلب السابع: مَعْرِفَةُ أَحْوَال الْرُوَاة.

المطلب الثامن: بَيَانُ فُرُوقِ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ.

المطلب التاسع: مُقَارِنَةُ الرِّوَايَات وَالاخْتِلَاف بَيْنَ أَلْفَاظِهَا.

المطلب العاشر: إِجَادَةُ التَّعَامُل مَعَ الْطُرُق الْمُعَلَّقَةِ.

المطلب الحادي عشر: إِتْقَانُ مُعَالَجَةِ التَّحْرِيفِ وَالسَّقْطِ.

الفصل الثاني: طُرُق حَدِيث: " الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، دراسة تطبيقية.

هَذَا الْحَدِيث رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ عَنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَي كالآتِي:

الحَدِيثُ الأَوَّل: حَدِيث الصَّحَابِي: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُود ﷺ.

الحَدِيثُ الثَّانِي: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ الثَّالِث: حَدِيث الصَّحَابِي: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ.

الحَدِيثُ الرَّابِع: حَدِيث الصَّحَابِي: صَفْوَانِ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ الْخَامِس: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي ذَر الْغِفَارِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ السَّادِس: حَدِيث الصَّحَابِي: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيّ ﷺ.

الحَدِيثُ السَّابِعِ: حَدِيث الصَّحَابِي: عَلِيّ بْن أَبِي طَالِب ﷺ.

الحَدِيثُ الثَّامِنِ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ التَّاسِعِ: حَدِيث الصَّحَابِي: الْبَرَاءِ بْنِ عَازِب ﷺ.

الحَدِيثُ الْعَاشِرِ: حَدِيث الصَّحَابِي: عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسٍ الطَّائِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: صَفْوَانِ بْنِ قُدَامَةَ ﷺ.

الحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

الحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ.

الحَدِيثُ السَّادِسَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ السَّابِعَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: عُبَادَة بْنِ الصَّامِتِ ﷺ.

الحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ الْخِطْمِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ التَّاسِعِ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: عَائِشَةَ أُمّ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ.

الحَدِيثُ الْعِشْرُونَ: حَدِيث الصَّحَابِي: نُعْمَان بْنَ قَوْقَلٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ.

الحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي قِرْصَافَةَ جَنْدَرَةُ بْنُ خَيْشَنَةَ ﷺ.

الحَدِيثُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: حَدِيث التَّابِعِيِّ: عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ.

الفصل الثالث: الْصَّنْعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ فِي جَمعِ طُرُق حَدِيث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جَمَعُ طُرُق الْحَدِيث الوَّاحِد وَأَثَرُهَا فِي فَهمِ الْنَّص.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: سَبَب وُرُود الحَدِيث.

المطلب الثاني: سَبَبُ إِيرَادِ الْحَدِيثِ.

المطلب الثالث: مُخْتَلَفُ الحَدِيثِ وَمُشْكِلُهِ.

المطلب الرابع: غَرِيبُ الْحَدِيثِ.

المطلب الخامس: زمَانُ الْحَدِيثِ وَمَكَانُه وَمُلَابَسَاتُه.

المطلب السادس: تَّعَدُّدُ الحَادِثَةِ فِي رِوَايَات الحَدِيث النَّبَوِي.

المبحث الثاني: جَمَعُ طُرُق الْحَدِيث الوَّاحِد وَأَثَرُهَا فِي مَعْرِفَةِ دَرَجِة الْحَدِيث.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مَعرِفَة الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ.

المطلب الثاني: مَعرِفَة الِاتِّصَال وَالِانْقِطَاع.

المطلب الثالث: بَيَانُ عِلَلِ الْحَدِيثِ.

المبحث الثالث: جَمَعُ طُرُق الْحَدِيث الوَّاحِد وَأَثَرُهَا فِي أَنْوَاع أُخْرَى مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: مَعرفَةُ صِيغ التَّحمُّل وَالْأَدَاء.

المطلب الثاني: اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ.

المطلب الثالث: لَطَائِفُ الإِسْنَادِ.

المطلب الرابع: مَعَارِف حَدِيثِيَّة.

المطلب الخامس: المَتْنُ الجَامِع لِرِوَايَات الأَحَادِيث.

** **الخاتمة:**

وتشتمل على أبرز النتائج، والتوصيات.

** **الفهارس العلمية:**

وتشتمل على فهرس الْرُوَاة المترجم لهم، وقائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول: الدراسة النظرية

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريفات متعلقة بمصطلحات الدراسة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف جمع طرق الحديث.

أولاً: تعريف كلمة (جَمْع).

قال الجوهري: جَمْع: جمعت الشيء المتفرق فاجتمع، ومنها تَجَمَّعَ القومُ، أي اجتمعوا من ههنا وههنا، والجمع: مصدر قولك جمعت الشيء، وقد يكون اسماً لجماعة الناس، وكذلك يومُ الجُمُعَةِ بضم الميم، ويُجْمَعُ على جُمُعاتٍ وجُمَع[1].

وقال ابن فارس: "الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تضام الشيء، يقال: جمعت الشيء جمعا"[2].

تبين أن المراد بهذه اللفظة من حيث اللغة، أنها تدور حول جمع الشيء، إذا ضم بعضه إلى بعض، كما يمكن القول بأن المراد بكلمة الجمع في اللغة هو: تأْليفُ المُتَفَرِّقِ[3].

ثانياً: تعريف (الْطُرُق) لغةً، واصطلاحاً.

تعريف الطرق لغةً:

الطُرُق جَمْع الطَّريق[4]، وللطريق فِي اللغة عدة معان[5]، وقد ذكر ابن منظور: "أن الطَّريق: السبيل، يُذكر ويُؤنث، تقول: الطريق الأعظم، والطريق العظمى"[6].

الطرق اصطلاحاً:

عرف الجُرْجَاني الطَّريق بأنَّه: "ما يُمكن التوصل بصحيح النَّظر فيه إلى المطلوب"[7].

---

(1) الصحاح (1198/3).

(2) مقاييس اللغة (479/1).

(3) انظر: المعجم الوسيط (134/1).

(4) انظر: معاني القرآن (369/2)، جمهرة اللغة (756/2).

(5) انظر: مقاييس اللغة (3/ 449 – 452).

(6) لسان العرب (60/12/6).

(7) التعريفات (141/1).

ويطلق الطريق ويراد به في استعمال المُحدِّثين، الإسناد والوجه، ويأتيا بمعنى واحد:

أولاً: يراد بالطريق: (الإسناد).

قال القاري: "وَالْمرَاد بِالطَّرِيقِ: الْإِسْنَاد"[1]، ثم فسر هذا المعنى في موضع آخر، بقوله: "الْإِسْنَاد: هُوَ الطَّرِيق المحكي للمتن"[2]، وفي موضع ثالث، قال: "وَالْمرَاد بِالطَّرِيقِ: رجال الْإِسْنَاد"[3].

وتستعمل الطرق بمعنى الأسانيد الكثيرة[4]، قال النووي: "اعلم أنه قد صنف في عمل اليوم والليلة جماعة من الأئمة كتبا نفيسة، رووا فيها ما ذكروه بأسانيدهم المتصلة، وطرقوها من طرق كثيرة"[5]، وقال أبو عبد الله الحنفي الكافِيَجي: "وَقد يُقَال الطَّرِيق على السَّنَد، وعَلى رِجَاله"[6].

وعندما تحدث ابن الْقَيْسَرَانِيُّ، عن شرط البخاري ومسلم في الصحيحين، قال: "فشرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن له إلا راوٍ واحد، وصح ذلك الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه"[7].

وكذا فإن الزركشي قد عبر بالطريق عن الإسناد في قوله: "وأنه ليس لهذا المتن، سوى هذا الطريق الواحد"[8].

ثانياً: يراد بالطريق: (الوجه).

وكتب العلل والمصطلح مليئة بهذا المعنى، ومن ذلك قول الترمذي: "كل حَدِيث يرْوى لَا يكون فِي إِسْنَاده من يتهم بِالْكَذِبِ، وَلَا يكون الحَدِيث شاذاً، ويروى من غير وَجه نَحْو ذَاك، فَهُوَ عندنَا حَدِيث حسن"[9]، وفي موضع آخر قال: "وَرب حَدِيث يرْوى من أوجه كَثِيرَة"[10].

---

[1] شرح نخبة الفكر (ص 159).

[2] المرجع السابق (ص 160).

[3] المرجع السابق (ص 543).

[4] انظر: اليواقيت والدرر (116/1).

[5] الأذكار (ص 14).

[6] المختصر في علم الأثر (ص 163).

[7] شروط الأئمة الستة (ص 38).

[8] النكت على مقدمة ابن الصلاح (266/2).

[9] العلل الصغير (ص 758).

[10] المرجع السابق (ص 759).

والأئمة استخدموا الطريق في كتبهم بكلا المعنيين، حيث قال العقيلي بعد حديث ذكره: "وَهَذَا يُرْوَى بِغَيْرِ هَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ وَجْهٍ صَحِيحٍ"[1]، وقال أيضاً عن حديث آخر: "وَهَذَا يُرْوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ، مِنْ وَجْهٍ صَالِحٍ"[2].

وكتاب العلل للدارقطني يمتاز بكثرة الطرق لحديث واحد، فهو يسوق الطرق، ويبين الروايات، ويعقب عليها، وقد ذكر ما يوضح استخدامه للطريق، بمعنى الوجه، فقال: "وقد روي هذا الحديث عن أبي الدرداء، من وجه آخر صحيح"[3]، وفي موضع آخر لحديث، قال عنه: "وروي هذا الحديث عن الزهري، من وجه آخر عن عروة، عن عائشة"[4].

وبوب ابن مَنْدَه، بابا اسماه: ذكر خبر آخر يدل على إجَازَة السُّؤَال بِوَجْه الله عز وَجل، ثم ذكر حديث ابْن عَبَّاس، أَن النَّبِي ﷺ كَانَ يَدْعُو فَيَقُول: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَسأَلك بوَجهك الْكَرِيم"[5]، ثم قال: "وَهَذَا الحَدِيث لَهُ طرق كَثِيرَة، عَن ابْن عَبَّاس"[6].

وَقَالَ أبو عبد الله الحاكم: "وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجُهٍ، لَيْسَ لِلْجَرْحِ فِيهَا مَدْخَلٌ"[7].

وهكذا صنع المِزِّيُّ، فبعدما ذكر حديثاً يرويه الزُّهْرِيِّ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، أَنَّ حُوَيْطِبَ بْنَ عَبْدِ الْعُزَّى أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ السَّعْدِيِّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ "قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي خِلافَةِ عُمَرَ...، ثم أعقبه بقوله، فقال: "رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ، فِي كُتُبِهِمْ مِنْ طُرُقٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ"[8].

وكان ابن حجر، يذكر الحديث، ثم يسوق طرقه، ويعدد من رواه، ويبين من اعتنى بجمع طرقه من الحفاظ، فيقول: "وَقَدِ اعْتَنَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ بِجَمْعِ طُرُقِهِ"[9]، كما ورد في حديث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، قال عنه ابن حجر: "قَدْ جَمَعَ أَبُو نُعَيْمٍ طُرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ، فِي جُزْءٍ سَمَّاهُ: "كِتَابُ الْمُحِبِّينَ مَعَ الْمَحْبُوبِينَ"، وَبَلَغَ الصَّحَابَةُ فِيهِ نَحْوَ الْعِشْرِينَ"[10].

---

[1] الضعفاء الكبير (344/2).
[2] المرجع السابق (411/4).
[3] علل الدارقطني (311/13).
[4] المرجع السابق (324/15).
[5] فوائد تمام (122/2/ح1318).
[6] من عقائد السلف (ص 230/ح87).
[7] معرفة علوم الحديث (ص 112).
[8] الأحاديث الصحاح الغرائب (ص 95)
[9] فتح الباري لابن حجر (203/1).
[10] المرجع السابق (560/10).

فاستخدامات الأئمة كما سبق، تبين أن الطريق عندهم يراد به الإسناد، أو الوجه، ويطلق على الأسانيد الكثيرة، وجاءت عباراتهم تؤكد ذلك.

ثالثاً: تعريف (الْحَدِيث) لغةً، واصطلاحاً.

الحديث في اللغة: يأتي على معانٍ ثلاثة[1]:

الأول: الحديث بمعنى الجديد الذي هو ضد القديم.

الثاني: الحديث بمعنى الكلام.

الثالث: الحديث بمعنى الخبر والنبأ.

الحديثُ اصطلاحًا:

عرَّفه جمهور المحدثين، بأنه: أقوال النبي ﷺ، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخَلقية، والخُلقية، وسائر أخباره سواءً أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وكذلك أقوال الصحابة والتابعين، وأفعالهم[2]، وعليه فإنه يكون شاملاً للمرفوع، والموقوف، والمقطوع[3]، ويكون مرادفًا للسنة[4].

وللمحدثين استعمالات أخرى للحديث، بحسب إضافاتهم للحديث، كأن يضاف الحديث إلى قائله، سواء أكان مرفوعاً، أم موقوفاً، أو يضاف الحديث إلى راويه من الصحابة، أو إلى من تدور عليه الأسانيد، وقد يضاف الحديث إلى رجل متكلم فيه، وغير ذلك.

رابعاً: المراد بـ (جَمْعِ طُرُق الحَدِيث الوَّاحِد) في استِعمَال المُحدِّثِين.

استعمل الأئمة جمع طرق الحديث، دلالة منهم في حصر أسانيد الحديث، وجمع طرقه، مع بيان درجتها، ومعرفة أحوال رواتها، وما في ألفاظها من اتفاق أو اختلاف.

وكانت عناية الإمام البخاري بجمع طرق الحديث، ومعرفته بالأسانيد والطرق، واضحة ظاهرة، كما معه في مجلس الإملاء، حين قدم البصرة، وحدثهم بأحاديث عن أهل بلدهم، ثم أخذ في الإملاء، يذكر الحديث بسنده، ثم يقول: "هذا ليس عندكم، إنما عندكم عن غير منصور، عن سالم"[5].

كما أن تقطيع البخاري للأحاديث مفرقة على الأبواب، فهي تدل على قوة معرفته بأوجه وطرق الأحاديث، فيستدل بها حسب فقهه، واستنباطاته.

---

[1] انظر: الصحاح (278/1)، لسان العرب (796/2)، القاموس المحيط (170/1).

[2] انظر: شرح النخبة الفكر(ص 16)، تدريب الراوي(ج42/1)، قواعد في علوم الحديث (ص 24).

[3] انظر: الكفاية في علم للرواية (ص 21)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (ص 40).

[4] انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر (ص 40).

[5] انظر: تاريخ بغداد (15/2-16).

وقد امتاز مسلم بجمعُ طرقِ الحديثِ الواحدِ، في مكانٍ واحدٍ، فكان يسوق الحديث بجميع طرقه، مستخدماً صيغ العطف والتحويل، وهذا مما جعل بعض أهل العلم يقدمون صحيح مسلم على البخاري[1].

وقد عرف المراد بهذا الجمع، أيمن جاسم الدوري، فقال: "يراد بجمع روايات الحديث: هو تتبع الحديث برواياته، وألفاظه، وطرقه المختلفة، والربط بينها، وجمعها في مكان واحد، أو متن واحد، من جميع كتب الرواية"[2].

ويفهم مما سبق: أن المراد بجمع طرق الحديث الواحد: جمع وتتبع روايات الحديث الواحد، بحصر أسانيده، والوقوف على مجموع طرقه، ومعرفة أحوال الراوي والمروي، وبيان غريبه، وما في ألفاظه من اتفاق أو اختلاف.

المطلب الثاني: تعريف الْصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّة.

أولاً: تعريف كلمة (الصَّنْعَة).

قال ابن فارس: (صَنع) الصاد والنون والعين أصل صحيح واحد، وهو عمل الشيء صنعا[3].

وقال أبو العباس الحموي: "صَنَعْتُهُ أَصْنَعُهُ صُنْعًا، وَالِاسْمُ الصِّنَاعَةُ، وَالْفَاعِلُ صَانِعٌ، وَالْجَمْعُ صُنَّاعٌ، وَالصَّنْعَةُ عَمَلُ الصَّانِعِ"[4].

فهذه الكلمة تدل في اللغة على الدقة والإتقان في التعامل مع أي فن من فنون العلم، على وجه العناية والبصيرة، لتحصيل غرض من الْأَغْرَاض بِحَسب الْإِمْكَان، وهي ملكة وعطية وكرامة وإحسان.

ثانياً: المراد بـ (الصَّنْعَةِ الْحَدِيثِيَّة) في استِعمَال المُحدِّثِين.

ظهرت استخدامات هذه الكلمة عند المحدثين في وقت مبكر، مما يوضح مراد الأئمة منها، فقد نقل الخطيب البغدادي، عن الإمام وَكِيعٌ بن الجراح، قوله: "هَذِهِ صَنَاعَةٌ، لَا يَرْتَفِعُ فِيهَا إِلَّا صَادِقٌ"[5].

---

[1] انظر: التقريب والتيسير (ص 26)، شرح نخبة الفكر (ص 273).

[2] تعدد الرواية في الحديث النبوي (ص 144).

[3] مقاييس اللغة (313/3).

[4] المصباح المنير (348/1).

[5] الجامع لأخلاق الراوي (7/2).

وعبر عنها الإمام مسلم بقوله: "وَاعْلَم رَحِمك الله أَن صناعَة الحَدِيث، وَمَعْرِفَة أَسبَابه من الصَّحِيح والسقيم، إنما هِيَ لأهل الحَدِيث خَاصَّة، لأنهم الْحفاظ لروايات النَّاس، العارفين بهَا دون غَيرهم"[1].

واستخدم الأئمة لفظ الصّنعة، في تعديل وتجريح الرجال، ونقد الأحاديث، فقال ابن خزيمة: "روى هذا الخبر من ليس الحديث صناعته، فجاء بطامة"[2]، وقال أبو عبد الله الحاكم: "أَحَادِيث مَوْضُوعَة، لَا يخفى على من تأملها من أهل الصَّنْعَة"[3].

وَقد أشار إلى أهمية هذه الصنَّعة وإتقانها عند المحدثين، الْخَطِيب الْبَغْدَادِيّ، فقال: "فَلَا يُؤْمَنُ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَمَهَّرْ فِي صَنْعَةِ الْحَدِيثِ، تَصْحِيفُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَتَحْرِيفُهَا"[4].

والإمام البخاري، قال عنه ابن الْقَيْسَرَانِيِّ: "الْبُخَارِيُّ إِمَامُ الصَّنْعَةِ أَدْرَكَ الإِسْنَادَ، وَرَوَى عَنْ أَصْحَابِ التَّابِعِينَ"[5]، وقد وصف غير البخاري بهذا الوصف[6].

واستمر استعمال المحدثين للصنَّعة الحديثية، إلى ما بعد ذلك، حتى قال ابن حجر: "وَكَمْ مِنْ حَدِيثٍ مَنْسُوخٍ، وَهُوَ صَحِيحٌ مِنْ حَيْثُ الصِّنَاعَةِ الْحَدِيثِيَّةِ"[7].

وقال الْمُنَاوِيُّ: "الواجب في الصناعة الحديثية، أنه إذا كان الحديث في أحد الصحيحين، لا يعزى لغيره البتة"[8].

وذكر استخدامات هذه اللفظة الدكتور نجم عبد الرحمن، في كتابه الصناعة الحديثية في السنن الكبرى، ما ملخصه، أن المراد بالصنعة الحديثية عند المحدثين: الملكة الراسخة التي تمكن صاحبها من التعامل مع الحديث النبوي على وجه البصيرة والإبداع، حتى تصبح حرفة يعرف بها بين أهله، ويشتهر بها بين الناس[9].

---

[1] التمييز (ص 218).

[2] صحيح ابن خزيمة (1/265/ح531).

[3] المدخل إلى الصحيح (ص 154).

[4] الجامع لأخلاق الراوي (1/269).

[5] مسألة العلو والنزول (ص 86).

[6] انظر: الإلماع (ص 162)، مقدمة ابن الصلاح (ص 263)، السنن الأبين (ص 169).

[7] فتح الباري لابن حجر (1/397).

[8] فيض القدير (2/559).

[9] انظر: الصناعة الحديثية في السنن الكبرى للبيهقي (ص 11).

المبحث الثاني: جَمع طُرق الحَدِيث نشأتها، ومَراحِلُها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة جَمْعِ طُرُق الحَدِيث.

كان النَّبِيّ ﷺ يحذر الناس من الكذب في حديثه، فيقول: "لاَ تَكْذِبُوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ"[1]، وقَالَ النَّبِيَّ ﷺ: "إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[2].

ومع أن النَّبِيّ ﷺ قد حذر من الكذب في حديثه، إلا أنه رغب في طلب العلم وتحصيله، كما وأنه أمر بتبليغ هذا العلم، فكان ﷺ يقول: "فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"[3].

وما كتب في هذا العهد، إنما كانت مجرد كتابات متفرقة، كما ورد في حديث رسول الله ﷺ، أنه قال: "اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ"[4]، وكان ذلك في خطبة سمعها يوم فتح مكة، وكصحيفة علي، وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرهما[5].

ولم تكن غاية الصحابة آنذاك، هي مجرد الكتابة، وإنما كان جُل همهم الثبت والاحتياط فيما نقل من سنة رسول الله ﷺ.

فقد جاء في حديث الْجَدَّةُ، التي جَاءَت إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟، فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ"[6].

فهذا الخبر كما يدل على عناية الأئمة بالتثبت والاحتياط في قبول الأخبار، وقد قال الذهبي، عن أبي بكر الصديق: وكان أول من احتاط في قبول الأخبار[7].

---

[1] صحيح البخاري (1/33/ح106).

[2] المرجع السابق (2/80/ح1291).

[3] المرجع السابق (2/176/ح1741).

[4] صحيح البخاري (3/125/ح2434).

[5] انظر: علوم الحديث ومصطلحه (1/27)، منهج النقد في علوم الحديث (ص 45).

[6] سنن أبي داود (3/121/ح2894).

[7] تذكرة الحفاظ (1/9).

كما أنه يرشد إلى جمع الطرق، حيث قال أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟، وكأنه يسأل عن إسناد آخر للحديث، من غير طريق المغيرة.

فقال الطَّحَاوِي: "أَفَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَكْتَفِ بِشَهَادَةِ الْمُغِيرَةِ عِنْدَهُ بِمَا شَهِدَ بِهِ مَعَ عَدَالَتِهِ عِنْدَهُ، حَتَّى طَلَبَ مِنْهُ شَهَادَةَ غَيْرِهِ مَعَهُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، طَلَبًا لِلِاحْتِيَاطِ فِيمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِشْفَاقًا مِنْ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ"[1].

وأبو بكر الصديق حينما طلب من المغيرة من يشهد معه على صحة ما نقل، لم يكن ذلك على معنى رد حديثه، فالمغيرة بن شعبة صحابي، ومثله لا يرد حديثه.

وقال الْبَاجِيّ: "وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ لِلْمُغِيرَةِ لَمَّا أَخْبَرَهُ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ: هَلْ مَعَك غَيْرُكَ، عَلَى مَعْنَى التَّثَبُّتِ، وَطَلَبِ تَقْوِيَةِ غَلَبَةِ الظَّنِّ، لَا عَلَى مَعْنَى رَدِّ حَدِيثِهِ؛ لِأَنَّ الْمُغِيرَةَ مِنْ فُضَلَاءِ الصَّحَابَةِ وَفُقَهَائِهِمْ، فَلَا يُرَدُّ حَدِيثُ مِثْلِهِ، وَلَوْ لَمْ يُوجَدْ مَعَهُ غَيْرُهُ لَأَمْضَاهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنَّهُ طَلَبَ رِوَايَةَ غَيْرِهِ فِي ذَلِكَ لِيَعْلَمَ الِاتِّفَاقَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَبْعَدُ مِنْ السَّهْوِ وَالْغَلَطِ"[2].

ومما يؤكد حرص الصحابة الأوائل على جمع طرق الحديث، وعنايتهم به، أن أَبا سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ مِنْ مَجَالِسِ الأَنْصَارِ، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَى كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عُمَرَ ثَلاَثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟، قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلاَثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟، فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ: وَاللَّهِ لاَ يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ القَوْمِ، فَكُنْتُ أَصْغَرَ القَوْمِ فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَلِكَ[3].

فيفهم من قول عمر الفاروق، لأبي موسى: وَاللَّهِ لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ بِبَيِّنَةٍ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟، أنه أراد بذلك طريقاً آخر، يدل على بينة ما استدل به من حديث رسول الله ﷺ.

وقال الذهبي في حق عمر الفاروق: "وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل، وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب"[4].

وصنيع عمر الفاروق مع أبي موسى –رضي الله عنهما– ليس على سبيل التهمة، والشك فيما رواه، وإنما أراد بذلك أن يحفظ سنة رسول الله ﷺ، ويحتاط في رواية الحديث.

---

[1] شرح مشكل الآثار (316/15).

[2] المنتقى شرح الموطأ (238/6).

[3] صحيح البخاري (54/8/ح6245).

[4] تذكرة الحفاظ (11/1).

فقد قال الخطيب البغدادي: "ولا فعل عمر أيضاً ذلك لأنه كان يتهم أبا موسى في روايته، لكن فعله على الوجه الذي بيناه من الاحتياط لحفظ السنن، والترهيب في الرواية"[1].

فتثبت الصحابة وغيرهم من الأتباع فيما نقل من حديث رسول الله، كان منهجاً سار عليه أغلب من اشتغل بهذا العلم، فكما أن الصحابة كان يطلبون تتبثاً وشاهداً، وطريقاً آخر للحديث من غير طريق من رواه، فكذا فإن رواة الحديث كانوا يصنعون ذلك.

فقد روي من طريق أَبِي بَكْرِ بْنِ عُمَارَةَ بْنِ رُؤَيْبَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: لَنْ يَلِجَ النَّارَ أَحَدٌ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَقَبْلَ غُرُوبِهَا" – يَعْنِي الْفَجْرَ وَالْعَصْرَ –، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ: آنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ الرَّجُلُ: وَأَنَا أَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، سَمِعَتْهُ أُذُنَايَ، وَوَعَاهُ قَلْبِي[2].

وقد روى أَبُو صَالِحٍ الْأَشْعَرِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَصْحَابِهِ، ثُمَّ جَلَسَ فِي عِصَابَةٍ مِنْهُمْ، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَجَعَلَ لَا يَرْكَعُ وَيَنْقُرُ فِي سُجُودِهِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: "تَرَوْنَ هَذَا لَوْ مَاتَ، مَاتَ عَلَى غَيْرِ مِلَّةِ مُحَمَّدٍ، يَنْقُرُ صَلَاتَهُ كَمَا يَنْقُرُ الْغُرَابُ الدَّمَ، مَثَلُ الَّذِي يُصَلِّي وَلَا يَرْكَعُ، وَيَنْقُرُ فِي سُجُودِهِ كَجَائِعٍ لَا يَأْكُلُ أَلَا تَمْرَةً أَوْ تَمْرَتَيْنِ فَمَا يُغْنِيَانِ عَنْهُ، فَأَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، وَأَتِمُّوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ"[3].

قَالَ أَبُو صَالِحٍ: فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْعَرِيِّ: مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ؟، فَقَالَ: أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ، عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَيَزِيدُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، وَشُرَحْبِيلُ بْنُ حَسَنَةَ، كُلُّ هَؤُلَاءِ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[4].

وفي ذلك دلالة في أن أبي عبد الله الأشعري جمع طرق هذا الحديث، عن غير واحد من الأعلام، وصرح بذلك عندما سأله أبو صالح الأشعري، والآثار عن الصحابة وغيرها، تدل على جمع طرق الحديث الواحد، بغية التثبت فيما نقل من أخبار عن رسول الله ﷺ.

فلعل هذه هي بدايات نشأة جمع طرق الحديث، والتي كانت تعتمد على السؤال والتثبت والاحتياط، فيما أخذ عن رسول الله ﷺ، فكانوا يطلبون للطريق طريقاً آخر، ومع الشاهد شاهداً فيما حكاه ورواه.

---

[1] شرف أصحاب الحديث (ص 93)

[2] صحيح مسلم (1/440/ح634).

[3] الآحاد والمثاني (1/371/ح494).

[4] الآحاد والمثاني (1/371/ح494)، صحيح ابن خزيمة (1/332/ح665)، السنن الكبرى للبيهقي (2/126/ح2573).

المطلب الثاني: مَرَاحِل جَمْعِ طُرُق الحَدِيث، وفيه:

أولاً: جَمْع طُرُق الحَدِيث فِي زَمَنِ الرِّوَايَةِ.

اتسمت هذه المرحلة بجمع طرق الحديث الواحد، من خلال التنقل والترحال، وسماع الحديث من الغير، بغية علو الإسناد، والوقوف على الطرق، والتعرف على حال الراوي والمروي.

قال ابن قُتَيْبَة: "يَرْحَلُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ رَاحِلًا مُقَوِّيًا، فِي طَلَبِ الْخَبَرِ الْوَاحِدِ، أَوِ السُّنَّةِ الْوَاحِدَةِ، حَتَّى يَأْخُذَهَا مِنَ النَّاقِلِ لَهَا مُشَافَهَةً"[1].

هذا الأمر الذي حمل الأئمة والمحدثين، على قطع المفاوز والمسافات، لسماع ما لم يسمعوه، أو أنه وصلهم، لكنهم أرادوا الثبت والاحتياط، فقد بوب البخاري في صحيحه باباً اسماه: "بَابُ الخُرُوجِ فِي طَلَبِ العِلْمِ"، ثم قال: "وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُنَيْسٍ، فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ"[2]، وهذا الحديث ذكره أحمد في مسنده[3].

وقال ابن حجر، معلقاً على اقتصار البخاري على ذكر الِارْتِحَالَ: "فَإِنَّهُ حَيْثُ ذَكَرَ الِارْتِحَالَ فَقَطْ جَزَمَ بِهِ، لِأَنَّ الْإِسْنَادَ حَسَنٌ، وَقَدِ اعتضد"[4].

وقال أَبُو الْعَالِيَةِ: "كُنَّا نَسْمَعُ الرِّوَايَةَ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْبَصْرَةِ، فَلَمْ نَرْضَ حَتَّى رَكِبْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ فَسَمِعْنَاهَا مِنْ أَفْوَاهِهِمْ"[5].

وقد بين الخطيب البغدادي المقصود بمثل هذه الرحلات، فقال: "الْمَقْصُودُ فِي الرِّحْلَةِ فِي الْحَدِيثِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: تَحْصِيلُ عُلُوِّ الْإِسْنَادِ وَقِدَمِ السَّمَاعِ، وَالثَّانِي: لِقَاءُ الْحُفَّاظِ وَالْمُذَاكَرَةُ لَهُمْ وَالِاسْتِفَادَةُ عَنْهُمْ"[6].

وازدادت العناية فيما بعد لما كثرت الطرق، وتشعبت الأسانيد، وأخذ الناس في العلم، فقد جاء عن ابْنُ عَبَّاسٍ، أنه قَالَ: "إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ[7]، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ"[8].

---

(1) تأويل مختلف الحديث (127/1).

(2) صحيح البخاري (26/1).

(3) انظر: مسند أحمد (431/25/ح16042).

(4) فتح الباري لابن حجر (174/1).

(5) الجامع لأخلاق الراوي (224/2/ح1684).

(6) المرجع السابق (223/2).

(7) والصعب نقيض الذلول، وهو يدل على خلاف السهولة. الصحاح (163/1)، مقاييس اللغة (286/2).

(8) مقدمة صحيح مسلم (12/1).

ولذا لما سمع الزُّهْرِيُّ، إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ يُحدث عن رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ له الزُّهْرِيُّ: "قَاتَلَكَ اللَّهُ يَا ابْنَ أَبِي فَرْوَةَ مَا أَجْرَأَكَ عَلَى اللَّهِ، أَلَا تَسْنِدُ حَدِيثَكَ، إِنَّكَ لَتُحَدِّثُ بِأَحَادِيثَ لَيْسَ لَهَا خُطُمٌ وَلَا أَزِمَّةٌ"[1]، يَعْنِي: الإِسْنَادَ[2].

فكانوا لا يسألون عن الرجال والإسناد، فلما وقعت الفتنة، كان السؤال والتحري والتثبت، فقال ابْنِ سِيرِينَ: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"[3].

وقال ابْن خَلدُون: "وكان علم الشّريعة في مبدأ هذا الأمر نقلاً صرفاً، شمّر لها السّلف وتحرّوا الصّحيح حتّى أكملوها...، ثمّ عني الحافظ بمعرفة طرق الأحاديث، وأسانيدها المختلفة"[4].

فهذا الإمام البُخاري قد عمد إلى جمع طرق الحديث الواحد، وبين ما في الطرق من اتفاق واختلاف، وقد وقف على الأسانيد، ورد كل رواية إلى أصلها، فكان يفند ويصحح، وهو العَلم إمام أهل الصنَّعة في الحديث.

فقال يُوسُفَ بْنَ مُوسَى الْمَرُّورُوذِيُّ[5]: كُنْتُ بِالْبَصْرَةِ فِي جَامِعِهَا إِذْ سَمِعْتُ مُنَادِيًا يُنَادِي: يَا أَهْلَ الْعِلْمِ، قَدْ قَدِمَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، فَقَامُوا فِي طَلَبِهِ، وَكُنْتُ مَعَهُمْ، فَرَأَيْنَا رَجُلاً شَابًّا لَمْ يَكُنْ فِي لِحْيَتِهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَيَاضِ، يُصَلِّي خَلْفَ الأُسْطُوَانَةِ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنَ الصَّلاةِ أَحْدَقُوا بِهِ، وَسَأَلُوهُ أَنْ يَعْقِدَ لَهُمْ مَجْلِسَ الإِمْلاءِ، فَأَجَابَهُمْ إِلَى ذَلِكَ، فَقَامَ الْمُنَادِي ثَانِيًا، فَنَادَى فِي جَامِعِ الْبَصْرَةِ: قَدْ قَدِمَ أَبُو عَبْدِاللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، فَسَأَلْنَاهُ أَنْ يَعْقِدَ مَجْلِسَ الإِمْلاءِ، فَقَدْ أَجَابَ بِأَنْ يَجْلِسَ غَدًا فِي موضع كَذَا، قَالَ: فَلَمَّا أَنْ كَانَ بِالْغَدَاةِ حَضَرَ الْفُقَهَاءُ، وَالْمُحَدِّثُونَ، وَالْحُفَّاظُ، وَالنُّظَّارُ، حَتَّى اجْتَمَعَ قَرِيبٌ مِنْ كَذَا وَكَذَا أَلْفًا، فَجَلَسَ أَبُو عَبْدِ الله محمّد بن إِسْمَاعِيلَ للإِمْلاءِ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ أَخُذَ فِي الإِمْلاءِ، قَالَ لَهُمْ: يَا أَهْلَ الْبَصْرَةِ أَنَا شَابٌّ، وَقَدْ سَأَلْتُمُونِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ بِأَحَادِيثَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِكُمْ تَسْتَفِيدُونَ الْكُلَّ، قَالَ: فبقي الناس متعجبين مِنْ قَوْلِهِ، ثُمَّ أَخَذَ فِي الإِمْلاءِ، فَقَالَ: نبأنا عبد الله بن عُثْمَانُ بْن جَبَلَةَ بْن أَبِي رَوَّادٍ الْعَتَكِيّ بلديكم، قال أنبأنا أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ وَغَيْرِهِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ،

---

[1] العلل الصغير (ص 754)، الضعفاء الكبير (102/1/ت119).

[2] انظر: أدب الإملاء والاستملاء (ص 6).

[3] مقدمة صحيح مسلم (15/1).

[4] تاريخ ابن خلدون (558/1).

[5] هذه النسبة هي إلى مدينة مرو، وهي مدينة قريبة من مرو الشاهجان بينهما خمسة أيام وهي على نهر عظيم فلهذا سميت بذلك وهي صغيرة بالنسبة إلى مرو الأخرى خرج منها خلق من أهل الفضل ينسبون مرورذي، ومروذي، وتقع في خراسان. (الأنساب للسمعاني12/ 207) (معجم البلدان112/5).

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، فَذَكَرَ حَدِيثَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، ثم قَالَ محمد بن إسماعيل: هذا ليس عندكم، إنما عندكم عن غير منصور، عن سالم.

قَالَ يُوسف بن موسى: وأملى عليهم مجلساً على هذا النسق، يقول في كل حديث روى شعبة هكذا، الحديث عندكم كذا، فأما من رواية فلان فليس عندكم، أو كلاماً ذا معناه[1].

ومما يؤكد على معرفته بجمع طرق الحديث، وعنايته بالأسانيد، أن الكتب كانت تعرض عليه، فيصحح ما فيها.

قَالَ مُحَمَّدَ بنَ يُوْسُفَ: سَأَلَ أَبُو عبد الله أبا رجاء البَغْلاَنِيَّ يَعْنِي: – قُتَيْبَة بن سعيد – إِخْرَاجَ أَحَادِيْثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، فَقَالَ: مُنْذُ كَتَبْتُهَا مَا عرضتُهَا عَلَى أَحَدٍ، فَإِنِ احتسبتَ وَنظرتَ فِيْهَا وَعلَّمتَ عَلَى الخطأِ مِنْهَا فعلتُ، وَإِلاَّ لَمْ أُحَدِّثْ بِهَا، لأَنِّي لاَ آمَنُ أَنْ يَكُوْنَ فِيْهَا بَعْضُ الخطأِ، وَذَلِكَ أَنَّ الزِّحَامَ كَانَ كَثِيْراً، وَكَانَ النَّاسُ يُعَارِضونَ كُتُبَهُم فيُصحِّحُ بَعْضُهُم مِنْ بَعْضٍ، وَتركتُ كِتَابِي كَمَا هُوَ، فَسُرَّ البُخَارِيُّ بِذَلِكَ، وَقَالَ: وُفِّقْتَ، ثُمَّ أَخذَ يَخْتَلِفُ إِلَيْهِ كُلَّ يَوْمٍ صَلاَةَ الغدَاةِ فينظُرُ فِيْهِ إِلَى وَقْتِ خُرُوْجِهِ إِلَى المَجْلِسِ، وَيُعَلِّم عَلَى الخطأِ مِنْهُ، فَسَمِعْتُ البُخَارِيَّ رَدَّ عَلَى أَبِي رَجَاء يَوْماً حَدِيْثاً، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ هَذَا مِمَّا كَتَبَ عَنِّي أَهْلُ بَغْدَادَ، وَعَلَيْهِ علاَمَةُ يَحْيَى بنِ مَعِيْنٍ، وَأَحْمَدَ بنِ حَنْبَلٍ فَلاَ أَقدِرُ أُغَيِّرُهُ؟، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ: إِنَّمَا كتبَ أُوْلَئِكَ عَنْكَ لأَنَّكَ كُنْتَ مُجْتَازاً، وَأَنَا قَدْ كَتَبْتُ هَذَا عَنْ عِدَّةٍ عَلَى مَا أَقُوْلُ لَكَ، كَتَبْتُهُ عَنْ يَحْيَى بنِ بُكَيْرٍ، وَابْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَكَاتِبِ اللَّيْثِ، عَنِ اللَّيْثِ، فَرَجَعَ أَبُو رَجَاءَ، وَفَهِمَ قَوْلَهُ وَخضَعَ لَهُ[2].

فَيُلحظ مما سبق إلمام البخاري ومعرفته بالطرق وأحوال الرواة، حيث إن الأئمة كانوا يعارضون كتبهم، فيصحح بعضهم لبعض، كما صنع قتيبة بن سعيد، فقد عرض أحاديث ابن عيينة على شيخه البخاري، لينظر ما فيها من خطأ، وقد استدرك عليه البخاري حديث ثبت عنده من طرق عدة، عن كبار أصحاب الليث بن سعد.

وكانت للإمام مسلم مزية في جمع طرق الحديث الواحد، في مكان واحد، فقال عنه النووي: "وَاخْتَصَّ مُسْلِمٌ بِجَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، بِأَسَانِيدِهِ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَأَلْفَاظِهِ الْمُخْتَلِفَةِ فَسَهُلَ تَنَاوُلُهُ، بِخِلَافِ الْبُخَارِيِّ فَإِنَّهُ قَطَّعَهَا فِي الْأَبْوَابِ، بِسَبَبِ اسْتِنْبَاطِهِ الْأَحْكَامَ مِنْهَا، وَأَوْرَدَ كَثِيرًا مِنْهَا فِي مَظِنَّتِهِ"[3].

---

[1] تاريخ بغداد (15/2–16).

[2] سير أعلام النبلاء (97/10).

[3] تدريب الراوي (101/1).

ومسلم قد عرض كتابه الصحيح على أبي زرعة، فقال: "عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال أنه صحيح وليس له علة خرجته"[1].

وهذا الإمام التِّرْمِذِيُّ، يقول عن كتابه الجامع: "عَرَضْت كِتَابِي هَذَا، أَيْ: كِتَابَ السُّنَنِ، الْمُسَمَّى: بِالْجَامِعِ، عَلَى عُلَمَاءِ الْحِجَازِ، وَالْعِرَاقِ، وَخُرَاسَانَ، فَرَضُوا بِهِ"[2].

وقد أخرج الترمذي حديث من طريق الزُّهْرِيِّن عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، أَنَّ فَأْرَةً وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ فَمَاتَتْ، فَسُئِلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُوهُ"[3].

وبعدما أورد الحديث، قال: وَفِي البَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ مَيْمُونَةَ، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ أَصَحُّ، وساق أسانيد أخر من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وحكم عليها[4].

ولقد اعتنى الإمام النَّسائي بجمع طرق الحديث، فقال: السَّيِّدُ جَمَالُ الدِّينِ: "صَنَّفَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ كِتَابًا يُقَالُ لَهُ: السُّنَنُ الْكَبِيرُ لِلنَّسَائِيِّ وَهُوَ كِتَابٌ جَلِيلٌ، لَمْ يُكْتَبْ مِثْلُهُ فِي جَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَبَيَانِ مَخْرَجِهِ، وَبَعْدَهُ اخْتَصَرَهُ، وَسَمَّاهُ بِالْمُجْتَبى"[5].

وقد نقل عن الإمام مالك أنه قال: "عَرَضْتُ كِتَابِي هَذَا عَلَى سَبْعِينَ فَقِيهًا مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ، فَكُلُّهُمْ وَاطَأَنِي عَلَيْهِ، فَسَمَّيْتُهُ الْمُوَطَّأَ"[6].

وهذه الكتب بما فيها من أسانيد ومتون، كانت تعرض على أئمة وفقهاء، وكانت لهم عناية بارزة في جمع طرق الحديث، والوقوف على ألفاظه، وهم أهل الصنَّعة في الحديث.

وممن كانت لهم عناية فائقة بجمع طرق الحديث الواحد، وَاخْتِلَاف الروَاة فِيهِ، أصحاب كتب العلل[7]، كمسند يَعْقُوب بن أبي شيبَة، وعلل ابن المديني، وابن أبي حاتم، والدارقطني، وغيرهم.

فقال الزركشي: "وَمِنْهُم من صنف الحَدِيث وَعلله بِجمع طرق كل حَدِيث، وَاخْتِلَاف الروَاة فِيهِ، كمسند يَعْقُوب بن أبي شيبَة"[8].

---

(1) شرح النووي (15/1).

(2) سبل السلام (16/1).

(3) صحيح البخاري (97/7/ح5540)، سنن الترمذي (256/4/ح1798)، سنن أبي داود (364/3/ح3841).

(4) انظر: سنن الترمذي (256/4/ح1798).

(5) مرقاة المفاتيح (26/1).

(6) شرح الزرقاني على الموطأ (62/1).

(7) انظر: المقترب في بيان المضطرب (ص 98).

(8) النكت على مقدمة ابن الصلاح (346/1).

وقال الدراقطني: "ولا يمكن معرفة تفرد الراوي، ومخالفته لغيره، إلاَّ إذا جمع طرق الحديث، وينظر في اختلاف رواته، وضبطهم، وإتقانهم"[1].

فقد أخرج الدارقطني، حديث النَّبِيُّ ﷺ، وأنه كان: "يُقَبِّلُ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ يُصَلِّي وَلَا يَتَوَضَّأُ"، ثم قال: هَذَا خَطَأٌ مِنْ وُجُوهٍ[2]، وذلك لمعرفته بأوجه وطرق الحديث.

ويؤكد على صنعتهم ابن الوزير، بقوله: "وَمَنْ عَرَفَ صنعتَهم في جَمْعِ الطُّرُقِ، لأجل معرفة مَنْ وقع منه الاختلافُ مِن الرُّواة"[3].

فأصحاب هذه الكتب، يحرصون كل الحرص على جمع طرق الحديث، من أوجه وطرق مختلفة، لبيان ما فيها من تساؤلات واختلافات، حتى يتبين الصحيح من غيره.

فقال ابن الصلاح: "وَكَثِيرًا مَا يُعَلِّلُونَ الْمَوْصُولَ بِالْمُرْسَلِ، مِثْلَ: أَنْ يَجِيءَ الْحَدِيثُ بِإِسْنَادٍ مَوْصُولٍ، وَيَجِيءَ أَيْضًا، بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ أَقْوَى مِنْ إِسْنَادِ الْمَوْصُولِ، وَلِهَذَا اشْتَمَلَتْ كُتُبُ عِلَلِ الْحَدِيثِ عَلَى جَمْعِ طُرُقِهِ"[4].

وقال يوسف بن محمد النَّجدي: "والطريق إلى معرفة علل الحديث، هو: بالتفتيش، وكثرة التتبع، وجمع طرق الحديث، واستقصائها من المجامع، والمسانيد، والأجزاء، وغير ذلك من كتب الحديث، وفحصها، وسبر أحوال رواتها، والنظر في اختلافهم، ومقدار ضبطهم وإتقانهم"[5].

ولذا اعتنى الأئمة وحفاظ الحديث بجمع طرق الحديث الواحد، وسبر مروياته، وقد أفردوا لبعض الأحاديث كتب مفردة، في بيان أوجه الحديث الواحد وطرقه، وتعقبوا كل رواية وبينوا حال أسانيدها ومتونها.

ثانياً: جَمْع طُرُق الحَدِيث فِي زَمَنِ الْمُصَنَّفَاتِ.

لقد شهد هذا الزمن مصنفات عدة، اهتمت بجمع طرق الحديث الواحد، وحفظت لنا كثيراً من الأسانيد والطرق المفقودة، ومن أبرز هذه المصنفات:

---

[1] علل الدارقطني (46/1).

[2] سنن الدارقطني (259/1/ح510).

[3] العواصم والقواصم (70/2).

[4] مقدمة ابن الصلاح (ص 90).

[5] سؤالات الترمذي للبخاري (48/1).

كتاب تحفة الأشراف لِلْمِزِّيِّ، فإنه عمد إلى جمع طرق الحديث المتعلقة بالكتب الستة، فالبخاري مثلاً يفرق الحديث في مواضع عدة، بحسب فقه واستنباطاته، فينص الإمام المزي على هذه المواضع في كتابه تحفة الأشراف، وكذا هو الحال لمسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وبيان ذلك، أن المزي في كتابه التحفة، ذكر حديث للنبيّ ﷺ، وهو: الرجل يحب القوم ولمَّا يلحق بهم، قال: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، ثم أخذ بعد ذلك، يسوق الطرق، ويبين من رواه من أصحاب الكتب الستة، ثم أخذ يفصل فيمن روى هذا الحديث عن الأعمش، عن أبي وائل، وأنه مرة قال: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، ومرة قال: عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى[1].

وكتاب نصْب الرَّاية للزيْلَعِي، وهو كتاب خرج فيه أحاديث الهداية، وقد توسع في تخريجه، وحفظ لنا أسانيد وطرق مفقودة، فيخرجها بسنده من بعض الكتب، مثل كتاب ابن مَردُوَيه، أو ما فقد من المسند الكبير لأبي يعلى الموصلي، أو ما فقد من مسند البزار، أو المعجم الكبير للطبراني، وغيره، ويتكلم عن الرجال، ويناقش الأقوال، وشبيه بنصب الراية في موضوعه، البدر المنير لابن المُلَقن، مع ذكرهم للحكم، وبيان اختلاف الروايات[2].

ومن عناية الإمام الزيْلَعِي بهذا الفن، أنه جمع طرق حديث النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، فقال: "الَّذِينَ رَوَوْا صِفَةَ وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ الصَّحَابَةِ عِشْرُونَ نَفَرًا"[3]، وذكرهم، ثم أخذ يسوق رواية كل واحد منهم، ويعقب عليها، ويستدل بكلام لأهل العلم.

والغاية من هذا الجمع والتتبع لطرق الحديث الواحد، ليست تكثير طرق الحديث، إنما معرفة الخطأ من الصواب، وجمع طرق الحديث، والوقوف على حال رواة أسانيده، وفقه متونه، يبين ذلك.

قال الزَّيْلَعِيّ: "كَمْ مِنْ حَدِيثٍ كَثُرَتْ رُوَاتُهُ، وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ...، بَلْ قَدْ لَا يُزِيدُ الْحَدِيثَ كَثْرَةُ الطُّرُقِ إلَّا ضَعْفًا"[4].

وذكر ابن دقيق العيد، حديث النَّبِيّ ﷺ: "مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجل يَوْم الْقِيَامَة في زمرة الفُقهاء والعُلماء"، ثم بين أن هذا الحديث روي من طرق كثيرة بروايات متنوعة، فقال: "واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثرت طرقه"[5].

---

[1] انظر: تحفة الأشراف (418/6/ح9002).

[2] انظر: علم التخريج ودوره في حفظ السنة (ص 13)، طرق تخريج الحديث د. سعد الحميد (ص 70)، تخريج الحديث للشايع (ص 7).

[3] نصب الراية (10/1).

[4] المرجع السابق (359/1-360).

[5] شرح الأربعين النووية (ص 16-17).

ومن المصنفات التي كان لها عناية بارزة في جمع طرق الحديث الواحد: التلخيص الحبير، وإتحاف المهرة، والمطالب العالية، وإطراف المُسْنِد المُعْتَلِي لابن حجر، فإنها مهمّتُه بجَمْعُ طُرُقِ الحديث، واستيعاب المصادر، ونقد الطرق، والرجال[1].

فهذه الكتب تعتني بالطرق والأسانيد، وتبين أحال رواتها، وهي تسهل مهمة الطالب في الوصول إلى الأحاديث في مصادرها، وتبين أسانيد وطرق مفقودة.

فيعمد ابن حجر في كتبه إلى جمع الطرق، ويبين رواة الحديث، ثم يعقب عليها، فتراه مرة يقول: "وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فَلَهُ طُرُقٌ"[2]، ويذكر بعضا من هذه الطرق، يبن حالها صحة وضعفاً، وفي موضع آخر من غير هذا الكتاب، تراه يذكر الحديث ومن أخرجه، ومن أي طريق، فيقول: "رَوَاهُ أَحْمد، وَالنَّسَائِيّ، وابن مَاجَهْ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أبي هُرَيْرَة بِتَمَامِهِ"[3]، وهكذا يصنع في بقية كتبه، التي تعتني بالطرق والأسانيد.

وذكر ابن حجر فَائِدَة في تَتَبُّعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: "وَفِيمَا يَسَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ جَمْعِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَاسْتِنْبَاطِ فَوَائِدِهِ، مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّمْيِيزَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَهْمِ فِي النَّقْلِ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَا يُهْتَدَى لِتَحْصِيلِ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ الْعَيْنَ الْمُسْتَنْبَطَ مِنْهَا وَاحِدَةٌ"[4].

---

[1] انظر: الموسوعة الحديثية بين الواقع والمأمول (ص 34).

[2] التلخيص الحبير (388/4).

[3] فتح الباري لابن حجر (59/1).

[4] المرجع السابق (585/10).

المبحث الثالث: أَقْوَالُ المُحدِّثِين فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث.

ويراد بالأئمة المتقدمين، بحسب ما ذهب إليه الذهبي، فقال: "فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر، هو رأس سنة ثلاثمائة"[1].

ولكن هذا الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين، لعل المراد به: أنه حد زمني وليس منهجي، وذلك باعتبار من سبقهم في العمر، وكلام الذهبي جاء تبعاً لمن تدور عليهم أسانيد الأحاديث، ممن يحتاج لبيان حالهم جرحاً وتعديلاً[2]، وكلهم متقدم، والفرق منهجي، لا ارتباط له بالزمان.

ولأَصْحَابِ الْحَدِيثِ عنايةٌ فِي جَمْعِ الحديث وطُرُقِهِ، التي تؤكد على بيان أهمية هذا العلم، ولهم في ذلك أقوال، منها:

قال عبد الله بْن الْمُبَارَكِ: "إِذَا أَرَدْتَ أَنْ يَصِحَّ لَكَ الْحَدِيثُ، فَاضْرِبْ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ"[3].

وقال الشافعي: "فَإِنَّهُ إِذا جمع طرق الحَدِيث، يظْهر أَنه كم من مُرْسل لَا أصل لَهُ، وَكم من مُرْسل يُخَالف مُسْندًا"[4].

وقال يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ: "لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا، مَا عَقَلْنَاهُ"[5]، وقَالَ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: "الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ، لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ"[6].

وقال أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: "الْحَدِيثُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ تَفْهَمْهُ، وَالْحَدِيثُ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا"[7]، وقال أيضاً: "من لم يجمع علم الحديث، وكثرة طرقه واختلافه، لا يحل له الحكم على الحديث، ولا الفتيا به"[8].

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: "كل حديث لا يكون عندي من مِائَةُ وجه، فَأَنَا فِيهِ يَتِيمٌ"[9].

---

[1] ميزان الاعتدال (4/1).

[2] انظر: الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين (ص 31).

[3] الجامع لأخلاق الراوي (295/2/ح1902).

[4] حجة الله البالغة (252/1).

[5] الجامع لأخلاق الراوي (212/2/ح1639).

[6] الجامع لأخلاق الراوي (212/2/ح1641)، المقنع في علوم الحديث (1/ 213).

[7] الجامع لأخلاق الراوي (212/2/ح1640).

[8] المسودة في أصول الفقه (ص 514).

[9] تذكرة الحفاظ للذهبي (76/2).

وقال الإمام مسلم: "فبجمع هَذِه الرِّوَايَات ومقابلة بَعْضهَا بِبَعْض، تتَمَيَّز صحيحها من سقيمها، وتتبين رُوَاة ضِعَاف الأخبار من أضدادهم من الْحفاظ[1].

وقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ سِتِّينَ وَجْهاً، مَا عَقَلْنَاهُ"[2]، وقال ابن أبي حاتم: "وربَّما كان السقطُ أو الطعنُ في الراوي واضحًا جليًّا يدركه كلُّ أحد، وربَّما كان خفيًّا لا يدركُهُ إلا الجهابذةُ، وقد يُدْرِكه غيرهم بجمعِ طرقِ الحديث، وتتبُّعِ الاختلاف، ومعرفةِ طريقةِ أهلِ الحديث بالترجيحِ وقرائنه"[3].

المطلب الثاني: أَقْوَالُ الْأَئِمَّةِ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث.

قال الدارقطني: "ولا يمكن معرفة تفرد الراوي ومخالفته لغيره، إلاَّ إذا جمع طرق الحديث، وينظر في اختلاف رواته، وضبطهم، وإتقانهم"[4].

وقَالَ الْخَطِيبُ البغدادي: "السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ، أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ"[5].

وقال أيضاً: "قَلَّ مَا يَتَمَهَّرُ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَيَقِفُ عَلَى غَوَامِضِهِ، وَيَسْتَثِيرُ الْخَفِيَّ مِنْ فَوَائِدِهِ، إِلَّا مَنْ جَمَعَ مُتَفَرِّقَهُ، وَأَلَّفَ مُتَشَتِّتَهُ، وَضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ، وَاشْتَغَلَ بِتَصْنِيفِ أَبْوَابِهِ، وَتَرْتِيبِ أَصْنَافِهِ"[6].

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي ثَالِثِ أَحَادِيثِ (الْعُمْدَةِ) مِنْ شَرْحِهَا: "إِذَا اجْتَمَعَتْ طُرُقُ الْحَدِيثِ يُسْتَدَلُّ بِبَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ، وَيُجْمَعُ بَيْنَ مَا يُمْكِنُ جَمْعُهُ، وَيَظْهَرُ بِهِ الْمُرَادُ"[7].

وقال أبو زرعة العراقي: "وَالْحَدِيثُ إِذَا جُمِعَتْ طُرُقُهُ تَبَيَّنَ الْمُرَادُ مِنْهُ، وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَمَسَّكَ بِرِوَايَةٍ، وَنَتْرُكَ بَقِيَّةَ الرِّوَايَاتِ"[8].

وقال ابن الوزير: "فأهل الحديث يقولون: بِجَمْعِ الطُّرُقِ تُعْرَفُ عِلَّةُ الحديث، وهم علماء أهل الحديث العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله"[9].

---

[1] التمييز لمسلم (ص 209).

[2] فتح المغيث (299/3)، شرح التبصرة والتذكرة (47/2).

[3] علل الحديث (57/1)، نزهة النظر (ص 103).

[4] علل الدارقطني (46/1).

[5] الجامع لأخلاق الراوي (295/2/ح1901).

[6] المرجع السابق (280/2/ح1852).

[7] إحكام الأحكام (47/1).

[8] طرح التثريب (181/7)0

[9] العواصم والقواصم (332/9).

وقال ابن حجر: "الْمُتَعَيَّنَ عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْأَحَادِيثِ، أَنْ يَجْمَعَ طُرُقَهَا، ثُمَّ يَجْمَعَ أَلْفَاظَ الْمُتُونِ إِذَا صَحَّتِ الطُّرُقُ، وَيَشْرَحَهَا عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ أَوْلَى مَا فُسِّرَ بِالْحَدِيثِ"[1].

وقال أيضاً: "ثمَّ الوَهَمُ إِنِ اطُّلِعَ عَليهِ، بِالقَرائِنِ الدَّالَّةِ على وهَم راويهِ، مِن وصْلِ مرسلٍ، أَو منقطعٍ، أَو إِدخالِ حديثٍ في حديثٍ، أَو نحوِ ذلك مِن الأشياءِ القادحة، وتَحْصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجَمْع الطرق"[2].

وقال أيضاً: "كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً؛ لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض، ومعرفة من يوافق ممن يخالف"[3].

وقال أيضاً في معرض تعليله لحديث: "هَذَا التَّلَوُّنَ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ بِالْإِسْنَادِ الْوَاحِدِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَخْرَجِ يُوهِنُ رَاوِيَهُ، وَيُنْبِئُ بِقِلَّةِ ضَبْطِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ الْحُفَّاظِ الْمُكْثِرِينَ الْمَعْرُوفِينَ بِجَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ دَالًّا عَلَى قِلَّةِ ضَبْطِهِ"[4].

وقال أيضاً: "ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن الذي أكثر من الطرق والروايات"[5].

وقال الْقسْطَلَانِيّ: "وأما المبهمات في الحديث وتكون في الإسناد والمتن من الرجال والنساء، ويتوصل لمعرفتها بجمع طرق الحديث غالبًا"[6].

ومن المعاصرين، قول يوسف النجدي: "والطريق إلى معرفة علل الحديث،: هو بالتفتيش، وكثرة التتبع، وجمع طرق الحديث، واستقصائها من المجامع، والمسانيد، والأجزاء، وغير ذلك من كتب الحديث، وفحصها، وسبر أحوال رواتها، والنظر في اختلافهم، ومقدار ضبطهم وإتقانهم"[7].

وقال أيمن جاسم الدوري: "يراد بجمع روايات الحديث: هو تتبع الحديث برواياته وألفاظه، وطرقه المختلفة، والربط بينها، وجمعها في مكان واحد، أو متن واحد، من جميع كتب الرواية"[8].

---

[1] فتح الباري لابن حجر (475/6).

[2] نزهة النظر (ص 113).

[3] النكت لابن حجر (874/2).

[4] التلخيص الحبير (470/2).

[5] النكت على كتاب ابن الصلاح (712/2).

[6] إرشاد الساري (16/1).

[7] سؤالات الترمذي للبخاري (48/1).

[8] تعدد الرواية في الحديث النبوي (ص 144).

المبحث الرابع: الْمُؤلَفَات فِي جَمْعِ طُرُق الحَدِيث الوَّاحِد.

ألف غير واحد من الأئمة في جمع طرق الحديث الواحد، وكانت لهم عناية في جمع طرق الحديث وألفاظه، مما يدلل على أهمية هذا الجمع لطرق الأحاديث، كما أنهم وقفوا على أسانيدها، وبينوا حال رواتها.

وسأذكر هذه المؤلفات، مراعياً حال المصنفين، بحسب الأقدم منهم، حتى تتضح صورة الجمع لطرق الحديث الواحد، بشكل تام وكامل:

أولاً: الإمام مسلم بن الحجاج، أبو الحسن النيسابوري (ت: 261هـ).

فالإمام مسلم، جمع طرق حديث: عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وفيه: النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ تَضَرَّرَ به، أو فوت به حقا، أولم يُفْطِرِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقَ، وَبَيَانِ تَفْضِيلِ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه[1]، وقال النووي: "وَقَدْ جَمَعَ مُسْلِمٌ طُرُقَهُ فَأَتْقَنَهَا، وَحَاصِلُ الْحَدِيثِ بَيَانُ رِفْقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأُمَّتِهِ، وَشَفَقَتِهِ عَلَيْهِمْ، وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى مَصَالِحِهِمْ..."[2].

وهذا ما تميز به مسلم عن غيره، حيث إنه يجمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد، وما ذكرته هو على سبيل التمثيل لا الحصر.

ثانياً: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، النسائي (ت: 303هـ).

وقد كان النَّسائي غالباً يجمع طرق الحديث الواحد في مكان واحد، ويبين الاختلافات فيه وإن طالت، فمن ذلك: حديث النَّبِي ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى، فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ"[3].

فالإمام النَّسائي بوب لهذا الحديث بابا أسماه: "ذِكْرُ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ[4] بِالثُّلُثِ وَالرُّبُعِ، وَاخْتِلَافُ أَلْفَاظِ النَّاقِلِينَ لِلْخَبَرِ"[5]، ثم أخذ بعد ذلك يسوق الروايات، ويعقب عليها، مبيناً ما فيها من مخالفة، أو عدم سماع، أو متابعة، وغير ذلك.

---

(1) انظر: صحيح مسلم (2/812/ح1159).

(2) شرح النووي (8/39).

(3) سنن النسائي (7/33/ح3864) (7/34/ح3866) (7/36/ح3875) (7/37/ح3876) (7/37/ح3877) (7/38/ح3881) (7/42/ح3897).

(4) أَكَرْتُ الْأَرْضَ أَيْ حَفَرْتُهَا. والأُكْرَة الْحُفْرَةُ، وَبِهِ سُمِّيَ الأَكَّار. النهاية في غريب الحديث والأثر (57/1).

(5) المرجع السابق (7/33).

قال ابن حجر: "وَقَدْ وَصَلَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْبَابِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيِّ، عَنْ أَبِي تَوْبَة، وَشَيْخه مُعَاوِيَة بن سَلام، وَيحيى بن أَبِي كَثِيرٍ، وَقَدِ اخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ، وَكَذَا عَلَى شَيْخِهِ أَبِي سَلَمَةَ، وَقَدْ أَطْنَبَ النَّسَائِيُّ فِي جَمْعِ طُرُقِهِ"[1].

ثالثاً: محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت: 310هـ).

وقد جمع ابن جرير طرق حديث الطير، وفيه: أن النبي ﷺ، كان عنده طير، فقال: "اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ، يَأْكُلُ مَعِي مِنْ هَذَا الطَّيْرِ، فَجَاءَ عَلِيٌّ".

حديث الطير في فضائل علي رضي الله عنه، روي من طرق كثير، عن أنس، وقد جمعه غير واحد من الأئمة، قال ابن الوزير: ولقد صنَّف الحافظُ العلامةُ محمد بنُ جريرٍ الطبري كتاباً في طرق حديث الطير في فضائل علي، لمَّا سمع رجلاً يقول: إنه ضعيف، قال الذَّهبيُّ: وقفتُ علَى هذا الكتاب، فاندهشتُ لكثرَةِ ما فيه مِنَ الطُّرُقِ[2].

وقال أبو عبد الله الحاكم: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَنَسٍ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ زِيَادَةً عَلَى ثَلَاثِينَ نَفْسًا، ثُمَّ صَحَّتِ الرِّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَسَفِينَةَ، وَفِي حَدِيثِ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ زِيَادَةُ أَلْفَاظٍ[3].

قَالَ ابن الْقَيْسَرَانِيُّ: "وَصَنَّفَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ **(ت: 405هـ)** فِي جَمْعِ طُرُقِهِ جُزْءًا ضَخْمًا مِنْ خَطِّهِ"[4]، وقال ابن الزَّيلَعِي، عن هذا الحديث: "وَكَمْ مِنْ حَدِيثٍ كَثُرَتْ رُوَاتُهُ وَتَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؟، كَحَدِيثِ: الطَّيْرِ، وَحَدِيثِ الْحَاجِمِ وَالْمَحْجُومِ، وَحَدِيثِ: مَنْ كُنْت مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، بَلْ قَدْ لَا يُزِيدُ الْحَدِيثَ كَثْرَةُ الطُّرُقِ إلَّا ضَعْفًا"[5].

وقد جمع طرق هذا الحديث الإمام الذهبي **(ت: 748هـ)** في جزء مفرد، فقال: "وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء"[6]، وقال أيضاً: "وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جدًّا، قد أفردتها بمصنف ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل[7]".

---

(1) فتح الباري لابن حجر (24/5).

(2) العواصم والقواصم (104/3).

(3) المستدرك (141/3/ح4650).

(4) تذكرة الحفاظ لابن القيسراني (ص 146).

(5) نصب الراية (359/1-360).

(6) رسالة طرق حديث من كنت مولاه (ص 7).

(7) تذكرة الحفاظ (164/3).

رابعاً: أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد البغدادي (ت: 318هـ).

حديث النبي ﷺ: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"[1]، وهو محل عناية المحدثين، حيث جمع طرق أسانيده، غير واحد من الأئمة، وقد أشار ابن حجر إلى ذلك، فقال: "وَقَدِ اعْتَنَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْحُفَّاظِ بِجَمْعِ طُرُقِهِ"[2].

وممن جمع طرق هذا الحديث: أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ، والطَّبَرَانِيُّ **(ت: 360هـ)**، وابن الْجَوْزِيِّ **(ت: 597هـ)**، ويُوسُفُ بْنُ خَلِيلٍ **(ت: 648هـ)**، وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَكْرِيُّ **(ت: 656هـ)**، على تفاوت بينهم في عدد الطرق.

فابن الجوزي قال: "قَدْ رَوَاهُ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَحَدٌ وَسِتُّونَ نَفْسًا"[3]، وقال ابن حجر: "وَتَحَصَّلَ مِنْ مَجْمُوعِ ذَلِكَ كُلِّهِ، رِوَايَةُ مِائَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى مَا فَصَّلْتُهُ مِنْ صَحِيحٍ، وَحَسَنٍ، وَضَعِيفٍ، وَسَاقِطٍ"[4].

وقال ابن الصلاح: "وَبَلَغَ بِهِمْ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا الْعَدَدِ، وَفِي بَعْضِ ذَلِكَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ عَدَدُ رُوَاتِهِ فِي ازْدِيَادٍ"[5].

وقد أشار إلى جمع هذا الحديث وغيره، غير واحد من الأئمة كحديث: قَبْضِ الْعِلْمِ لِلطُّوسِيِّ، وَنَصْرٍ الْمَقْدِسِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَطُرُقِ حَدِيثِ: طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ، وَطُرُقِ حَدِيثِ: مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ، لِلطَّبَرَانِيِّ وَغَيْرِهِ[6].

وقال ابن الصلاح: "وَيُفْرِدُونَ أَحَادِيثَ، فَيَجْمَعُونَ طُرُقَهَا فِي كُتُبٍ مُفْرَدَةٍ نَحْوَ طُرُقِ حَدِيثِ قَبْضِ الْعِلْمِ، وَحَدِيثِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ"[7].

خامساً: أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ بن عقدة (ت: 332هـ).

فقد نص غير واحد من الأئمة، أن الإمام ابن عقد صنف مصنفاً، في جمع طرق حديث: "مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ"[8].

---

[1] صحيح مسلم (1/10/ح3).

[2] فتح الباري لابن حجر (1/203).

[3] الموضوعات (1/56).

[4] فتح الباري لابن حجر (1/203).

[5] مقدمة ابن الصلاح (ص 269).

[6] انظر: الشذا الفياح (1/418)، شرح التبصرة والتذكرة (2/58)، شرح ألفية العراقي (ص 284)، فتح المغيث (3/326).

[7] مقدمة ابن الصلاح (ص 254).

[8] جامع الترمذي (5/633/ح3713).

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وَأَمَّا قَوْلُهُ: "مَنْ كُنْتُ مولاه، فعليّ مولاه"، فليس فِي الصِّحَاحِ، لَكِنْ هُوَ مِمَّا رَوَاهُ الْعُلَمَاءُ، وَتَنَازَعَ النَّاسُ فِي صِحَّتِهِ، فنُقل عَنِ الْبُخَارِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ الْحَرْبِيِّ، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، أنهم طعنوا فيه وضعَّفوه، ونُقل عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ حسَّنه، كَمَا حسَّنه التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ صنَّف أَبُو العباس بن عُقْدَة مصنَّفاً في جمع طرقه[1].

وقال الذهبي: "وَقد صنف ابْن عقدَة مصنفاً فِي جمع طرق الحَدِيث"[2]، وأفرد الذهبي **(ت: 748هـ)** هذا الحديث بجزء أسماه: "رسالة طرق حديث: من كنت مولاه، فعلي مولاه"، فكان يسوق الطرق، ويعقب على الروايات، ويذكر ما فيها من جرح أو تعديل، وغير ذلك، وقال أيضاً: وأما حديث: "من كنت مولاه ..."، فله طرق جيدة، وقد أفردت ذلك أيضاً[3].

وقال ابن حجر: وَأَمَّا حَدِيثُ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ وَهُوَ كَثِيرُ الطُّرُقِ جِدًّا، وَقد استوعبها ابن عُقْدَةَ فِي كِتَابٍ مُفْرَدٍ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَسَانِيدِهَا صِحَاحٌ وَحِسَانٌ[4].

سادساً: أبو حفص عمر بن أحمد، المعروف بـ ابن شاهين (ت: 385هـ).

فقد جمع ابن شاهين، والحازمي**(ت: 584هـ)**، طرق حديث النَّبِيِّ ﷺ: "إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ"، وقد روي عن النبي ﷺ من طرق عدَّة.

فقد قال الترمذي، بعدما أورد الحديث عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَفِي البَابِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَالزُّبَيْرِ، وَطَلْحَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: "المَاءُ مِنَ المَاءِ"[5].

وبوب ابن شاهين لطرق هذه الأحاديث بابا أسماه: "بَابُ الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ"[6]، ثم ساق بعد ذلك روايات وطرق الحديث، وكذا صنع الحازمي، حيث قال: "كِتَابُ الطَّهَارَة، بَابُ الْغُسْلِ: مَا كَانَ فِي بَدْءِ الْإِسْلَامِ أَنْ لَا غُسْلَ إِلَّا مِنَ الْإِنْزَالِ"[7]، ثم ساق الروايات، وعقب عليها، واستدل بكلام الأئمة النقاد.

---

(1) مختصر منهاج السنة (ص 432)، الانتصار للصحب والآل (ص 329).

(2) المنتقى من منهاج الاعتدال (ص 467).

(3) رسالة طرق حديث من كنت مولاه (ص 7)، تذكرة الحفاظ (164/3).

(4) فتح الباري لابن حجر (74/7).

(5) جامع الترمذي (186/1).

(6) ناسخ الحديث ومنسوخه (ص 37).

(7) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (ص 28).

وقال ابن حجر: "وَقَدْ جَمَعَ طُرُقَهُ الْحَازِمِيُّ، وَقَبْلَهُ ابْنُ شَاهِينَ"[1].

سابعاً: أبو عبد الله محمد بن مَنْدَه (ت: 395هـ).

وقد تكاثرت الروايات بالطرق المتعددة، بتواتر حديث: "المسح على الخفين"، وذلك عن جمع من الصحابة[2].

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "أَدْرَكْتُ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَمْسَحُونَ عَلَى الْخُفَّيْنِ"[3].

وقال ابن عبد البر: وَأَمَّا طُرُقُ حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ عَلَى الِاسْتِيعَابِ فَلَا سَبِيلَ لَنَا إِلَيْهَا، وَقَدْ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَزَّارُ: رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْمُغِيرَةِ، مِنْ نَحْوِ سِتِّينَ طَرِيقًا[4].

وقال ابن الملقن: هَذَا الحَدِيث صَحِيح أصل من أصُول الْبَاب، وَله عَن الْمُغيرَة طرق، ذكره ابْن مَنْدَه فِي «مستخرجه»، من خَمْسَة وَأَرْبَعين طَرِيقا عَنهُ[5].

وقال ابن حجر: وَحَدِيثُ الْمُغِيرَةِ هَذَا ذَكَرَ الْبَزَّارُ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ سِتُّونَ رَجُلًا، وَقَدْ لَخَّصْتُ مَقَاصِدَ طُرُقِهِ الصَّحِيحَةِ[6]، وقال أيضاً: وَذَكَرَ ابْنُ مَنْدَهْ مِنْهَا خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَاً[7].

وقد جمع طرق حديث المغيرة في المسح على الخفين، الشيخ عادل بن عبد الشكور[8].

ثامناً: أبو بكر أحمد بن موسى بن مَرْدَوَيْه (ت: 410هـ).

والحديث يرويه إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: مَنِ الحَاجُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: الشَّعِثُ التَّفِلُ[9]، فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ،

---

[1] التلخيص الحبير (365/1).

[2] انظر: الاستذكار (221/1)، جامع المسانيد والسنن (643/2)، الشذا الفياح (443/2)، إرشاد الساري (278/1)، مرعاة المفاتيح (380/1).

[3] الاستذكار (1 217).

[4] التمهيد (127/11).

[5] البدر المنير (19/3).

[6] فتح الباري لابن حجر (307/1).

[7] التلخيص الحبير (415/1).

[8] انظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح (ص 113)- عِلَلُ أَلْفَاظِ حَدِيثِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ في المَسْحِ).

[9] التَّفِل: الَّذِي قدْ تَرك استعمال الطيب. من التَّفَل وهي الرِّيحُ الْكَرِيهَةُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (191/1).

فَقَالَ: أَيُّ الحَجِّ أَفْضَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: العَجُّ وَالثَّجُّ[1]، فَقَامَ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ: مَا السَّبِيلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ[2].

وفي سنده إِبْرَاهِيمُ ابْنُ يَزِيدَ، وهو متكلم في حفظه، قال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ الخُوزِيِّ المَكِّيِّ، وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ مِنْ قِبَلِ حِفْظِهِ"[3].

وقد جمع طرق هذا الحديث ابْنُ مَرْدَوَيْه، حيث أشارِ إلى ذلك ابن كثير، بقوله: "وَقَدِ اعْتَنَى الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مَرْدَوَيْهِ بِجَمْعِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ"[4].

وقال ابن كثير أيضاً: "وقد روي هذا الحديث من طرق أخر من حديث أنس، وعبد الله بن عباس، وابن مسعود، وعائشة كلها مرفوعة، ولكن في أسانيدها مقال"[5].

ولقد اعتنى ابن الملقن **(ت: 804هـ)** بجمع طرق هذا الحديث، وفيه: أَنَّه ﷺ سُئل عَن تَفْسِير السَّبِيل، قَالَ: زَاد وراحلة، ثم قال: هَذَا الحَدِيث مَرْوِيّ من طرقٍ[6]، ثم أخذ يسوق تسعة طرق، ويتكلم عليها.

تاسعاً: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: 430هـ).

حديث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، له طرق كثيرة، وهو مشهور أو متواتر عن النبي ﷺ[7]، فقال ابن العديم[8]، والسبكي[9]: فإنه قد صح عنده من طرق شتى، أن رسول الله ﷺ قال: "المرء مع من أحب".

وقال ابن كثير: وهذا له طرق متعددة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: "المرء مع من أحب"، وهي متواترة عند كثير من الحفاظ المتقنين[10].

---

(1) فالعج: رفع الصوت بالتلبية، والثج سيلان دماء الهدى. غريب الحديث للقاسم بن سلام (1/ 279).

(2) جامع الترمذي (225/5/ح2998)، سنن ابن ماجه (967/2/ح2896).

(3) جامع الترمذي (225/5/ح2998)، (168/3/ح813).

(4) تفسير ابن كثير (83/2).

(5) المرجع السابق.

(6) البدر المنير (19/6).

(7) انظر: فيض القدير (226/6)، التيسير بشرح الجامع الصغير (455/2)، نظم المتناثر (202/1/ ح246).

(8) بغية الطلب فى تاريخ حلب (1690/4).

(9) طبقات الشافعية الكبرى (289/4).

(10) تفسير ابن كثير(471/3).

وقال أيضاً: وهو ثابت من طرق أخر متعددة، بل متواترة عن رسول الله ﷺ في الصحاح، والمسانيد، والسنن[1].

وقال ابن حجر: قَدْ جَمَعَ أَبُو نُعَيْمٍ طُرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي جُزْءٍ سَمَّاهُ: "كِتَابُ الْمُحِبِّينَ مَعَ الْمَحْبُوبِينَ"، وَبَلَغَ الصَّحَابَةُ فِيهِ نَحْوَ الْعِشْرِينَ[2].

هذا وقد جمع أبو نعيم طرق حديث: "إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا"، وقد أفرده في جزء اسماه: "طرق حديث إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا".

وأغلب روايات هذا الحديث من طريق أَبِي هُرَيْرَةَ، والأخرى من طريق سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ[3]، وأخرى من طريق: ابْنِ عَبَّاسٍ[4]، وَابْنِ عُمَرَ[5]، ومنها من طريق: عَلِيٍّ[6]، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدَةً، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ، إِنَّهُ وِتْرٌ يُحِبُّ الْوِتْرَ".

وقد أكثر أبو نعيم من ح التحويل في الأسانيد، وكان يعقب على الروايات، ويقارن بين الألفاظ.

وكذا فإن أبو نعيم، جمع طرق حديث: "زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا"[7]، فقال ابن حجر **(ت: 852هـ)**: "وَكَأَنَّ الْبُخَارِيَّ رَمَزَ بِالتَّرْجَمَةِ إِلَى تَوْهِينِ الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا، وَقَدْ وَرَدَ مِنْ طُرُقٍ أَكْثَرُهَا غَرَائِبُ لَا يَخْلُو وَاحِدٌ مِنْهَا مِنْ مَقَالٍ، وَقَدْ جَمَعَ طُرُقَهُ أَبُو نُعَيْمٍ وَغَيْرُهُ...، وَقَدْ جَمَعْتُهَا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ"[8]، ثم ذكر بعض طرقه، وعقب عليها.

عاشراً: أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ).

عمد الإمام البيهقي إلى جمع طرق حديث: "إذا بَلَغَ الماءُ قُلَّتَين، لم يَحْمِلْ خَبَثًا".

---

[1] طبقات الشافعيين (ص 313).

[2] فتح الباري لابن حجر (560/10).

[3] حديث إن لله تسعة وتسعين اسما (ص 157/ح85).

[4] انظر: المرجع السابق (ص 161/ح89).

[5] انظر: المرجع السابق (ص 158/ح87).

[6] انظر: المرجع السابق (ص 159/ح88).

[7] مسند الطيالسي (268/4/ح2658).

[8] فتح الباري لابن حجر (498/10-499)، فتح الغفار (2138/4/ح6257)، نظم المتناثر (ص 185).

هذا الحديث أخرجه غير واحد من الأئمة، من طريقي عبيد الله، وعبد الله، عن أبيهما عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ[1].

وقال ابن الملقن: وأعَلَّ قومٌ الحديث، حَيْثُ رَوَاهُ الْوَلِيد بن كثير تَارَة عَن مُحَمَّد بن عباد ابن جَعْفَر، وَتارَة عَن مُحَمَّد بن جَعْفَر بن الزبير.

وَحَيْثُ رُوِيَ تَارَة عَن (عبيد الله) بن عبد الله بن عمر بن الْخطاب، وَتارَة عَن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الْخطاب[2].

وقال أيضاً: وَقد جمع البيهقي طرقه، وبيَّن رِوَايَة المُحَمَّدَيْن، وعبد الله، وَعبيد الله، وَذكر طرق ذَلِك كلهَا، وبيَّنها أحسن بَيَان، ثمَّ قَالَ: والْحَدِيث مَحْفُوظ عَن عبد الله، وَعبيد الله[3].

الحادي عشر: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: 463هـ).

جمع الخطيب البغدادي، طرق حديث: "الستة من التابعين"، وقد أورده في جزء: "حديث الستة من التابعين"، ومضمون حديثهم، هو قول النبي ﷺ: "أَيعْجزُ أحدكُم أَن يقْرَأ كل لَيْلَة بِثلث الْقُرْآن، قَالُوا: وَمن يُطيق ذَلِك؟، قَالَ: بلَى، قل هُوَ الله أحد"[4].

فكان الخطيب البغدادي يسوق الحديث من كل طريق بسنده، ثم يعقب على هذا الطريق، وما فيه من خطأ أو صواب، ويقارن بين روايات وطرق الحديث.

وقد جمع أيضاً طرق حديث ابن عمر في: "ترائي الهلال"، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ، فَضَرَبَ بِيَدَيْهِ، فَقَالَ: "الشَّهْرُ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا – ثُمَّ عَقَدَ إِبْهَامَهُ فِي الثَّالِثَةِ – فَصُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدِرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ"[5].

هذا الحديث جمع طرقه الخطيب البغدادي، في جزء أسماه: "جزء فيه طرق حديث ابن عمر في ترائي الهلال"، وقد بلغ عدد الطرق التي أخرجها ثمانية وعشرين طريقاً، معلقاً على بعضها،

---

[1] رواية عبد الله بن عمر: سنن أبي داود (17/1/ح63)، رواية عبيد الله بن عمر: سنن أبي داود (17/1/ح65)، جامع الترمذي (97/1/ح67).

[2] البدر المنير (408/1).

[3] المرجع السابق.

[4] حديث الستة من التابعين (ص 26).

[5] حديث ابن عمر في ترائي الهلال، والحديث في صحيح مسلم (759/2/ح1080).

ويذكر من أخرج الحديث من أصحاب الكتب، وعمن رووه[1]، وأحياناً يتكلم في الألفاظ، فيقول: وألفاظهم سواء[2]، أو: لَفْظُ مُسَدَّدٍ وَهُوَ أَتَمُّ[3].

الثاني عشر: أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ خَلَفٍ الدِّمْيَاطِيُّ (ت: 705هـ).

وقد جمع الدِّمْيَاطِيُّ طرق حديث أَبِي مُوسَى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ".

وهذا الحديث أخرجه أبو داود[4]، والترمذي قال بعدما أورده: "وَفِي البَاب عَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَأَنَسٍ"[5].

وقال الحاكم: "وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَأَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ، وَالْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَالْمِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ، وَأَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وَأَكْثَرُهَا صَحِيحَةٌ، وَقَدْ صَحَّتِ الرِّوَايَاتُ فِيهِ عَنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ، وَزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ"[6].

فالإمام الحاكم ذكر عدة طرق لمن روى هذا الحديث عن النَّبِيَّ ﷺ، وقد بين ابن حجر من جمعه، فقال: "وَقَدْ جَمَعَ طُرُقَهُ الدِّمْيَاطِيُّ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ"[7].

وقد جمع الدِّمْيَاطِيُّ حديث أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّال، كَانَ كصيام الدَّهْر".

هذا الحديث روي من طرق عدة، عن النَّبِيِّ ﷺ، فقال القاري: "فَقَدْ جَمَعَ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ خَلَفٍ الدِّمْيَاطِيُّ طُرُقَهُ، وَأَسْنَدَهُ عَنْ قَرِيبٍ ثَلَاثِينَ رَجُلًا...، ثم ذكر بعض من رواه"[8].

---

[1] انظر: حديث ابن عمر في ترائي الهلال (ص 19/ح8).

[2] المرجع السابق (ص 22/ح13).

[3] المرجع السابق (ص 24/ح15).

[4] سنن أبي داود (2/229/ح2085).

[5] جامع الترمذي (3/399/ح1101).

[6] المستدرك (2/188).

[7] التلخيص الحبير (3/341/ح1502).

[8] مرقاة المفاتيح (4/1417).

الثالث عشر: صلاح الدين العلائي (ت: 761هـ).

فقد جمع طرق حديث أَبِي هُرَيْرَةَ: "صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِﷺ الْعَصْرَ وَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقَصُرَتْ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟"[1].

وهذا الحديث له طرق، وقد جمعها كما قال ابن حجر: "وَقَدْ جَمَعَ طُرُقَهُ وَالْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي مُصَنَّفٍ مُفْرَدٍ الشَّيْخُ صَلَاحُ الدِّينِ الْعَلَائِيُّ"[2].

وفي موضع آخر، قال: "وَلَهُ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ وَأَلْفَاظٌ، وَقَدْ جَمَعَ طُرُقَهُ الْحَافِظُ صَلَاحُ الدِّينِ الْعَلَائِيُّ، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ كَلَامًا شَافِيًا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ"[3].

الرابع عشر: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت: 774هـ).

فقد جمع ابن كثير حديث الإسراء جمعاً حسناً: "أَنَّهُ أُسرِيَ بِهِ ﷺ يَقَظَةً لَا مَنَاماً"، فذكر كل رواية من روايات الحديث، ثم يعقبها بكلام على الطرق والرجال، ينظر إلى ما فيها من أسانيد ومتون، وبدأ كلامه، فقال: ذكر الأحاديث الواردة في الإسراء[4].

وقال محمد الأمين الشنقيطي: وَانْظُرْ رِوَايَاتِهِمْ بِأَسَانِيدِهَا وَمُتُونِهَا فِي تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ، فَقَدْ جَمَعَ طُرُقَ حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ جَمْعًا حَسَنًا بِإِتْقَانٍ[5].

وقد جمع ابن كثير طرق حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ: لَمَّا أَرَادَ أَنَّ يبعثه رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ، فكان ما قَالَ: "كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟، قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي وَلَا آلُو، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ، رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللَّهِ"[6].

---

[1] صحيح البخاري (144/1/ح714)، صحيح مسلم (404/1/ح573).

[2] التلخيص الحبير (670/1).

[3] المرجع السابق (6/2).

[4] تفسير ابن كثير (6/5).

[5] أضواء البيان (5/3).

[6] سنن أبي داود (303/3/ح3592).

وقال ابن كثير: وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد[1]، وقال الشوكاني: وهذا الحديث وإن كان فيه مقال فقد جمع طرقه وشواهده الحافظ ابن كثير في جزء، وقال: هو حديث حسن مشهور اعتمد عليه أئمة الإسلام[2].

وقال أبو الطيب القِنَّوجي الشوكاني: وهو حديث مشهور قد بين الشوكاني طرقه، ومن خرجه في بحث مستقل[3].

الخامس عشر: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ).

وقد كانت لابن حجر عناية خاصة بجمع طرق الأحاديث، حيث جمع طرق حديث: "الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ".

وهذا الحديث ذكره ابن الملقن، فقال: "هَذَا الحَدِيث مَرْوِيّ من طرق"[4]، ثم أخذ يسوق الطرق، ويتكلم عن الروايات.

وقد جمع الحافظ ابن حجر طرق هذا الحديث ورواياته، فقال: رواه النَّسَائِيُّ عَنْ أَنَسٍ[5]، وَقَدْ جَمَعْت طُرُقَهُ فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ عَنْ نَحْوٍ مِنْ أَرْبَعِينَ صَحَابِيًّا[6]، وقد عده ابن حجر في الأحاديث المتواترة[7].

وفي موضع آخر قال: "وَقَدْ جَمَعْتُ فِي ذَلِكَ تَأْلِيفًا سَمَّيْتُهُ: لَذَّةُ الْعَيْشِ بِطُرُقِ الْأَئِمَّةِ مِنْ قُرَيْشٍ"[8].

وقد عمد ابن حجر إلى جمع طرق حديث: "لا تسبوا أصحابي"، وذلك في جزء أسماه: "جزء في طرق حديث: لا تسبوا أصحابي"، وهو من طريق الصحابي أبي سعيد الخدري[9].

وقد ساق روايات وطرق الحديث، معلقاً عليها بالشرح والنقد والترجيح، وأشار إلى هذا الجمع في موضع آخر، فقال: "وقد تكلمت على هذا الحديث وجمعت طرقه في جزء مفرد"[10].

---

(1) تفسير ابن كثير (7/1).

(2) فتح البيان (436/3).

(3) الفتح الرباني (4484/9).

(4) البدر المنير (530/8).

(5) السنن الكبرى للنسائي (5/ 405/ح5909).

(6) التلخيص الحبير (116/4/ح1730).

(7) انظر: فتح الباري لابن حجر (203/1).

(8) فتح الباري لابن حجر (530/6).

(9) انظر: صحيح مسلم (1967/4/ح2541).

(10) تغليق التعليق (62/4).

السادس عشر: محمد ناصر الدين الألباني (ت: 1420هـ).

فقد جمع الشيخ الألباني حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "أنه جاء إلى رسول الله ﷺ بصحيفة فيها شيء من التوراة"[1].

هذا الحديث روي عن النبي ﷺ بأكثر من طريق، وقد جمع طرقه وألفاظه الألبانيُّ، وحكم بتحسينه، فبعدما أورد الحديث، وبين من أخرجه، وتكلم على من فيه ضعف، قال: "لكن الحديث قوي، فإن له شواهد كثيرة"[2].

ثم ساق ستة طرق، ممن رووه عن النبي ﷺ، وأخذ يتكلم على كل طرق، ثم قال: "فهو على أقل تقدير حديث حسن"، وأنه وجد له طريقاً آخر مرسلا[3].

السابع عشر: الشيخ عبد المحسن العباد –حفظه الله–.

وقد جمع طرق حديث: "نضَّر الله امرأً سمع مقالتِي"، وهو من طريق زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ"[4].

فقال الشيخ عبد المحسن: وهو حديثٌ متواتر؛ رواه أربعة وعشرون صحابياً، وقد جمعتُ طرقَه وتكلَّمتُ على فقهه في بحث بعنوان: "دراسة حديث: نضَّر الله امرأً سمع مقالتِي..، رواية ودراية"[5].

---

[1] مسند أحمد: وهو من طريق مجالد عن الشعبي عن جابر أن عمر، أتى النبي بكتاب أصابه...، (23/ 349/ح15156).

[2] إرواء الغليل (34/6).

[3] إرواء الغليل (37/6).

[4] سنن أبي داود (322/3/ح3660).

[5] الانتصار للصحابة الأخيار (ص 24).

المبحث الخامس: مَهَارَات جَمْعِ طُرُق الحَدِيث[1].

وفيه أحد عشر مطالب:

المطلب الأول: إثباتُ النَّص.

وهو محل عناية المحدثين، وكلما علت درجة النَّص، زادت أهمية العناية به، كإزالة إشكال، أو إثبات لفظة، وغير ذلك، كما ينتبه لكلام الأئمة النُّقاد لأنهم أحياناً أرادوا السند دون المتن، وربما العكس، أو لعلهم أرادوا السند والمتن معاً.

وهذا النص قد يكون نصاَ نبوياَ، أو نصاَ موقوفاَ على صحابي، أو مقطوعاً على تابعي، وغير ذلك من صور إثبات النصوص التي هي محل عناية المحدثين.

وإثبات النص يحتاج إلى صبر وعدم عجلة، فَرُّب كلمة يُظن أنها خطأ، وإذا الأمر بها ليس كذلك، وقد يبحث في كلمة مشكَلة الأيام والليالي، ثم لا يهتدى إلى تفسير لها، وهذا كله يحتاج إلى تمعن ودقة في جمع طرق الحديث، والوقوف على روايات الحديث بتأمل وإتقان.

لكن ينبغي أن يثبت النَّص كما هو، دون تصرف فيه بأي حال من الأحوال، خاصة عند جمع طرق الحديث.

وَقَالَ أَبو حَاتِمٍ الرَّازِيَّ: "إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّشْ، وَإِذَا حَدَّثْتَ فَفَتِّشْ"[2]، وذلك بمعنى: أنه عند الكتابة لا بد من الإثبات كما ورد، وعند التحديث لا بد من التبيين والتوضيح.

فصاحب كتاب عوالي الحارث، أخرج حديث "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، بهذا السند تماماً، فقال: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، نا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[3].

فهذا السند يثبت كما هو ولا يتصرف به، ولا يحذف الحارث من الإسناد، ولكن ينتبه إلى أن الحارث في سند الحديث، هو نفسه ابن أبي أسامة صاحب كتاب العوالي.

---

[1] انظر: مهارات جمع طرق الحديث للدكتور للاحم، ومحاضرة مرئية بعنوان: اختبار النص، وجمع طرق الحديث للدكتور عمر المقبل عبر صفحة اليوتيوب.

[2] الجامع لأخلاق الراوي (220/2).

[3] عوالي الحارث (ص 56/ح60).

وكذا الاختلاف في اسم الراوي: فقد ورد في روايات حديث :"المرء مع من أحب"، من طريق الصحابي: عبد الله بن مسعود، راو اختلف في اسمه، فمرة، قيل: سَمْعَانَ بْنِ مَالِكٍ[1]، وأخرى: سَمْعَانَ الْمَالِكِيُّ[2]، وورد باسم: الْمُعَلَّى الْمَالِكِيُّ[3].

فقال الدارقطني: وَيُقَالُ: "أَنَّ الصَّوَابَ: الْمُعَلَّى بْنُ سَمْعَانَ"[4]، فهذا الاسم يثبت كما ورد في الكتب، ولا يتصرف فيه، وما فيه من توجيه فكل له موضعه، وإلا كيف يوقف على الاسم الصحيح للراوي.

وكذا قد ترد أسماء ربما صحفت، أو يُظن أنها خطأ، فتثبت كما هي، ولا يتصرف بها، وربما وقع إشكال في متن حديث بسبب كلمة ما، وغير ذلك من النصوص، فإنها توضع كما وردت، وبيانها يوضع في الحاشية، أو في مكان خصص لها.

المطلب الثاني: استِيعَابُ الْمَصَادِرِ.

ويقصد باستيعاب المصادر: جمع أوجه الحديث الواحد وطرقه، من مصادره الأصلية، والتي يسوق فيها المؤلف الأحاديث بأسانيده، أو من مصادره الفرعية، وهي التي تذكر بغير أسانيد.

ولذا ينبغي الاجتهاد في أن لا يفوت أي مصدر من مصادر جمع طرق الحديث، التي تعين على الوصول إلى كل نتيجة صحيحة.

وكان الإمام الزُّهْرِيُّ يَكْتُبُ كُلَّ مَا سَمِعَ، فَقَالَ أَبو الزِّنَادِ: "كُنَّا نَكْتُبُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ، وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يَكْتُبُ كُلَّ مَا سَمِعَ، فَلَمَّا احْتِيجَ إِلَيْهِ عَلِمْتُ أَنَّهُ أَعْلَمُ النَّاسِ"[5].

حتى أن عَفَّانَ بن مسلم، كان يقول: "حَضَرْتُ أَبَا عَوَانَةَ وَعِنْدَهُ قَوْمٌ يَسْأَلُونَهُ، يَنْتَخِبُونَ، فَقَالَ: مَا تَصْنَعُونَ؟، قَالُوا: نَنْتَخِبُ، قَالَ: لَا تَتْرُكُوا شَيْئًا فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ إِلَّا أُرِيدَ بِهِ شَيْءٌ"[6].

فالمنتخِب غير مستوعب لجميع ما ورد، لأنه يعمد إلى الانتقاء، والتمييز، وليس هذا موضعه، فموضع الاستيعاب، أن ينتخب من الكتب والمراجع دون تمييز، فإذا ما أراد أن يحدث أو يحتج بنص

---

(1) انظر: مسند أبي يعلى (310/6/ح:3626)، شرح معاني الآثار (14/1/ح:13)، سنن الدارقطني (239/1/ح:477)، المطالب العالية (98/2)/ح15).

(2) مسند البزار (161/5/ح:1753).

(3) سنن الدارقطني (240/1/ح:478).

(4) علل الدارقطني (80/5).

(5) المرجع السابق (188/2).

(6) المرجع السابق (188/2).

ما، فإنه حينئذٍ يلجأ إلى التفتيش والتنقيب، لشدة حاجته إلى معرفة الصحيح من السقيم، والمقبول من المردود.

وقد أشار ابن معين إلى أن من اتبع الاستيعاب في جمع طرق الحديث ومصادره، دون الانتخاب والتميز، فإنه لا يندم، صرح بذلك، فقال: "صَاحِبُ الِانْتِخَابِ يَنْدَمُ، وَصَاحِبُ الْمَشْجِ[1] لَا يَنْدَمُ"[2].

وقال الخطيب البغدادي: "فَإِذَا أَحْرَزَ صَدْرًا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَشْتَغِلَ بِالسَّمَاعِ وَالْكَتْبِ، لِلْفَوَائِدِ الْمَنْثُورَةِ، غَيْرُ الْمُدَوَّنَةِ الْمَجْمُوعَةِ، وَيَعْمَدُ لِاسْتِيعَابِهَا دُونَ انْتِخَابِهَا"[3].

وتظهر أهمية استيعاب المصادر، في أنها تعين على معرفة المبهمات والمهملات الواردة في أسانيد الأحاديث ومتونها، وتدفع العلل، وتزيل الإشكال، وتكشف عن اللبس والغموض، وغير ذلك مما لا سبيل للوصول إليه، إلا من خلال استيعاب المصادر.

كما وأنه يستعان بها في تصحيح بعض النسخ، أو إزالة إشكال وقع نتيجة الطبعات، وكذا معرفة من أخرج الحديث، وكيف سمعه، وفي أي بلد، وإلى المكان الذي انتقل إليه.

وتظهر أهمية استيعاب المصادر في أنها تكشف علل الحديث، فقد تبين في حديث يرويه أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ سَمْعَانُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: "جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَانِهِ فَاحْتُفِرَ، وَصُبَّ عَلَيْهِ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ"[4].

هذا الحديث في متنه زيادة منكرة، وهي لفظة: "فَأَمَرَ بِمَكَانِهِ فَاحْتُفِرَ"، حيث وردت في إحدى روايات حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ولم ترد في أي رواية من روايات حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

كما تبين أيضاً من خلال استيعاب المصادر، أن هذه اللفظة مخالفة للأحاديث الثابتة المسندة الصحيحة، وجمع من الرواة الثقات رووا الحديث عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، دون ذكر لقصة بول الرجل أصلاً.

---

[1] المشج: الْوَاحِد من أمشاج الْجَسَد هَكَذَا فسره أَبُو عُبَيْدَة وَهِي طبائعه نَحْو الدَّم والمرة الْوَاحِد مشج ومشج وَإِذا خالط الدَّم زبدا أَو غَيره فَهُوَ مشيج. جمهرة اللغة (1/ 478) معجم ديوان الأدب (149/2).

[2] علل الدارقطني (187/2).

[3] الجامع لأخلاق الراوي (187/2).

[4] مسند أبي يعلى (310/6/ح3626).

فقال الدَّارقطني: "وَقَالَ أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ فِي لَفْظِهِ: فَأَمَرَ بِمَكَانِهِ فَاحْتَفَرَ، وَلَيْسَتْ بِمَحْفُوظٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، وَقَدْ رُوِيَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ"[1]، وقال ابن حجر: "وليس فيه القصة الأخيرة"[2].

وكذا معالجة الخطأ في راوي الحديث: كحديث يرويه ابْنِ عَجْلان، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: "أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النبيَّ ﷺ، وَهُوَ عَلَى المِنبَرِ فَقَالَ: مَتَى الساعةُ؟، فَقَالَ: مَا أَعْدَدتَّ لَهَا؟، قَالَ: حُبَّ اللهِ ورسولِهِ؛ قَالَ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ؟"، قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ هذا الحديث، فَقَالا: هَذَا خطأٌ؛ يَرْوِيهِ الليثُ بْنُ سعد، عن سعيد المَقبُري، عن شَرِيك بن عبد الله، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ[3].

فمثل هذه الأمور وغيرها ينبغي أن تثبت ولا يتصرف بها، لما لها من أثر على الراوي والمروي الذي تصرف بهذا اللفظ، سواء بالزيادة أو بالحذف، وإلا إذا لم تثبت كيف تكتشف العلل، ويوقف على مواضع الصحة والخطأ، والذي يكشف حقائق الأمور: إثبات النص، بالإضافة إلى استيعاب المصادر لأوجه الحديث وطرقه.

وليس أدل على ذلك: من حديث يرويه البخاري، وفيه: تَابَعَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[4].

فأبو عوانة في متابعات هذا الحديث، هو: أبو عوانة الوضاح، وليس المقصود به صاحب الصحيح، وهذا تبين من خلال الجمع واستيعاب المصادر، فقال ابن حجر: "وَأَبُو عَوَانَةَ هَذَا هُوَ الْوَضَّاحُ، وَأَمَّا أَبُو عَوَانَةَ صَاحِبُ الصَّحِيحِ، فَاسْمُهُ: يَعْقُوبُ".

المطلب الثالث: بَيَانُ الرَّسْم التَّوضِيحي لِشَجَرَةِ الْإِسْنَادِ.

استخدم النبي ﷺ أسلوب الرسم التوضيحي مع أصحابه، وذلك من باب التقريب، إما ليلفت بذلك الأنظار، وإما لتوضيح بعض المعاني والأفكار، وذلك حينما خَطَّ النبي ﷺ لأصحابه خَطًّا، فَقَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، فَقَالَ: هَذِهِ سُبُلٌ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ مِنْهَا شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ تَلَا: {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا} [الأنعام: 153][5].

---

[1] علل الدارقطني (5/80/ح727).

[2] إتحاف المهرة (10/226/ح12631).

[3] علل الحديث (5/78-79/ح1818).

[4] صحيح البخاري (8/39/ح6169).

[5] مسند الطيالسي (1/197/ح241)، مسند أحمد (7/207/ح4142).

فالرسم التوضيحي لشجرة الإسناد، تعمد على وضع أوجه وطرق الأحاديث أمام ناظري الباحث، بصورة تتضح معها أحوال الرواة، والفروق بين السند والمتن.

كما أن الرسم التوضيحي لشجرة الإسناد، سهل عمل الباحث، ويخدم في تحديد مدارات الحديث، وتبين المتابعات والشواهد، وتساهم في صياغة تخريج الحديث.

وأهل الفن في الرسم التوضيحي لشجرة الإسناد، يختلفون في طريقة عرضهم لأوجه الحديث وطرقه، وذلك لاعتبارات عدة: إما على أساس تحديد المدار، أو التمييز بين المتابعات والشواهد، أو على حسب نوع الحديث، والأمر في ذلك سهل واسع، والنتيجة في ذلك واحدة، فإنها تدور حول معرفة ما يتعلق بأسانيد الحديث ومتونه.

وقد يلجأ البعض عند رسم شجرة الإسناد، إلى وضع علامات وإشارات ورموز، لكل منها مدلول خاص، فيكتب ويدون كلام الأئمة النقاد سواء أكان على السند أو المتن.

وهذه بعض إشارات الرسم التوضيحي لشجرة الإسناد:

الإفصاح عن بيان اسم الراوي، بما يفسر حاله، لأن أصحاب الكتب يوردون أحياناً الراوي باسمه، وتارة بكنيته، وأخرى بلقبه، وغير ذلك، فبيان ذلك مهم، وفي ذلك فوائد، ويترتب عليه أحكام.

الانتباه إلى رواية التلميذ، عن شيخه المؤلف، صاحب الكتاب، فيقول التلميذ: حدثنا فلان، ويعني به صاحب الكتاب، فحينئذٍ يبدأ إسناد المؤلف بعده.

مراعاة الرموز المستخدمة بين الأسانيد، كـ(ح التحويل، وواو العطف)، التي يلجأ إليها بغية التخفيف والاختصار، خاصة عند تشعب الطرق، وكثرة الأسانيد.

وضع علامات تحدد المدار، والمتابعات والشواهد، وتبين المرفوع من الموقوف، من المقطوع، وغير ذلك.

تدوين كلام الأئمة النقاد على الطرق والرجال، إما في شجرة الإسناد نفسها، أو في الحاشية، أسفل الرسم التوضيحي، والأمر في ذلك يتبع للطريقة التي يختارها المختص.

المطلب الرابع: مَعْرِفَةُ الْمُبْهَمِ وَالْمُهْمَلِ من رُوَاة الحَدِيث.

المبهم: هَو مَنْ أُبْهِمَ ذِكْرُهُ فِي المتن أو الإسناد مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، **والمهمل:** أن يذكر الراوي اسمه من غير نسبة تميزه، وأكثر ما يقع في الإسناد، كأن يكون للراوي أكثر من شيخ يسمى: محمداً، فيروي قائلاً، حدثنا: محمد[1].

وقد بين أهمية معرفة المبهم والمهمل من رواة الحديث، غير واحد من أهل العلم، وذلك أن بعض الرواة يأتي باسمه مجرداً، وتارة يأتي بلقبه أو كنيته، وقد يشتركا في أكثر من صفة، وأحياناً يأتي بنسبه، سواء إلى أمه أو أبيه، وقد ينسب إلى جده القريب أو البعيد، وأحياناً ينسب إلى مَكَان، أَو وقْعَة بِهِ أَو قَبيلَة، أَو صَنْعَة، كل ذلك خشية أن يخلط بين اثنين، أو يفرق واحدا[2]، ومما يوضح ذلك:

أولاً: أن يأتي باسمه مجرداً، كأن يقول الراوي أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، فالاسم هنا مهملاً، بينته روايات جمع طرق الحديث، فبعد أن قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ، أتبع ذلك بقوله: يَعْنِي ابْنَ جَعْفَر[3]، وفي بعض طرق الحديث، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ[4].

ومن ذلك: الصحابي الجليل عبد الله، هل هو ابن مسعود، أم ابن قيس؟، ففي أكثر الروايات التي ذكرت عبد الله، لم ينسب، إلا ما جاء في رواية البخاري أنه ابن مسعود[5].

وأحياناً يأتي الاسم مهملاً، ولم تبينه طرق الحديث الأخرى، فنلجأ حينئذٍ إلى كتب الشروح والعلل وغيرها من كتب الرجال، فمثلاً يقول الراوي: حدثنا: سفيان[6]، ولم يبين في طرق الحديث أهو الثوري، أم ابن عيينة؟.

فالذي بين لنا أن هذا الراوي سفيان: هو الثوري، وليس ابن عيينة، كتب الشروح والعلل والتراجم، فقد ذكر ذلك ابن أبي حاتم[7]، وابن حجر[8]، وبدر الدين العيني[9]، وغيرهم[10].

---

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح (375/1)، الشذا الفياح (703/2)، تدريب الراوي (853/2)، اليواقيت والدرر (137/2).

(2) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 243)، اليواقيت والدرر (395/2)، الشرح المختصر لنخبة الفكر (ص 94)، مهارات جمع طرق الحديث للاحم (ص 576).

(3) صحيح مسلم (4/ 2034/ ح: 2640).

(4) صحيح البخاري (8/ 39/ ح: 6168).

(5) صحيح البخاري (8/ 39/ ح: 6169).

(6) صحيح البخاري (39/8/ح6170)، مسند أحمد (301/32/ح19533).

(7) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (416/6/ح2632).

(8) انظر: فتح الباري لابن حجر (558/10/ح6168).

(9) انظر: عمدة القاري (22 198/ح6170).

(10) انظر: إرشاد الساري (102/9/ح6170).

قال الذهبي: "فَمَتَى رَأَيتَ القَدِيْمَ قَدْ رَوَى، فَقَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَأَبْهَمَ، فَهُوَ الثَّوْرِيُّ، وَهُمْ كَوَكِيْعٍ، وَابْنِ مَهْدِيٍّ، وَالفِرْيَابِيِّ، وَأَبِي نُعَيْمٍ، فَإِنَّ رَوَى وَاحِدٌ مِنْهُم عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ بَيَّنَهُ"[1].

أو يقول الراوي حدثنا: جرير[2]، أهو ابن عبد الحميد، أم ابن حازم؟، قال ابن حجر: "فِيهِ إِشَارَة إِلَى أَن جَرِيرًا هُوَ ابن عَبْدِ الْحَمِيدِ"[3]، وجرير بن حازم، جاء اسمه مصرحاً به مذكوراً في المتابعات[4].

ثانياً: أن يأتي بلقبه، كالأعمش سليمان بن مهران، لأنه اشتهر به[5]، فلذا نجد أكثر روايات الحديث تذكره بلقبه، وأحياناً يأتي مقروناً باسمه، فيقول عن سليمان الأعمش[6].

ومثله: غندر محمد بن جعفر، فإنه يعرف بلقبه[7]، وأحياناً يقول: غندر ربيب شعبة[8]، فهو من الذين غلب ذكر لقبهم على أسمائهم[9].

وكذا محمد بن بشار، قال ابن حجر: "لقبه بُندار"[10]، وقَالَ علي بن الحسن، المعروف ابْنُ الْفَلَكِيِّ: "إِنَّمَا لُقِّبَ بِهَذَا لِأَنَّهُ كَانَ بُنْدَارَ الْحَدِيثِ"[11].

ثالثاً: أن يأتي بكنيته، كأبي وائل شقيق بن سلمة، فأكثر الروايات ذكرته بكنيته[12]، ومن خلال جمع طرق الحديث، بينت الروايات أنه: شقيق بن سلمة[13].

وكذا: أبي خيثمة زهير بن حرب، فهو كما قال الخطيب: من الرواة الذين أكتفيَّ بذكر كناهم دون أسمائهم وأنسابهم، لأنهم اشتهروا بها[14]، فبعض طرق الحديث بينت صاحب الكنية، كما في

---

(1) سير أعلام النبلاء (466/7).

(2) صحيح البخاري (39/8/ح6169).

(3) فتح الباري لابن حجر (558/10)، إرشاد الساري (102/9)، عمدة القاري (197/22).

(4) صحيح البخاري (39/8/ح6169).

(5) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 243)، الشذا الفياح (390/1)، المقنع في علوم الحديث (405/1)، تلقيح فهوم أهل الأثر (ص 356).

(6) انظر: مسند البزار (101/5/ ح: 1679).

(7) مقدمة ابن الصلاح (ص 243)، الشذا الفياح (390/1)، المقنع في علوم الحديث (405/1)، الأنساب للسمعاني (13/ 33)، نزهة الألباب (58/2).

(8) انظر: بهجة المحافل (70/1)، تهذيب الكمال (5/25).

(9) انظر: الجامع لأخلاق الراوي (74/2).

(10) تقريب التهذيب (ص 687).

(11) مقدمة ابن الصلاح (ص 341).

(12) صحيح البخاري (39/8/ح6169)، صحيح مسلم (2034/4/ح2640)، وغيرها كثير.

(13) صحيح مسلم (2034/4/ح2641)، سنن الدارقطني (240/1/ح478).

(14) الجامع لأخلاق الراوي (77/2).

حال أبي خيثمة زهير بن حرب[1]، وأخرى اقتصرت على ذكر الكنية لغلبتها عليهم، كَأَبي كُرَيْبٍ: وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ[2]، ومثلهم: أبو نعيم، فَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ الْفَضْلِ بْنِ دُكَيْنٍ تَجِيءُ مَقْصُورَةً عَلَى كُنْيَتِهِ دُونَ اسْمِهِ وَنِسْبَتِهِ[3].

رابعاً: أحياناً يأتي بنسبه، سواء إلى أمه أو أبيه، أو إلى جده القريب أو البعيد بحسب ما يعرف، فمن خلال جمع طرق الحديث تبين ذلك:

ومن هؤلاء: أحمد بن يونس[4]، ويذكر أحياناً باسم: أحمد بن عبد الله[5]، وقد نسب إلى جده من جهة أبيه[6].

ومثله: ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ[7]، و ابْنُ رَاهَوَيْهِ الْمَعْرُوفُ بِإِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ[8]، فكل منهم قد نسب إلى جده.

خامساً: قد يأتي مشتركاً في أكثر من صفة، كأبي مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِير[9]، مشهورٌ باسمه وكنيته[10].

وكذا: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير الرفاعي، قاضي المدائن[11]، فيقال: أبو هشام الرفاعي[12]، اشتهر بكنيته مع نسبه[13] إلى جده[14].

سادساً: أحياناً ينسب إلى مَكَان، أَو وقْعَة بِهِ، أَو قَبيلَة، أَو صَنْعَة، ومن هؤلاء الرواة: قول الراوي: حدثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْفُرَاتِ الْكَرْمَانِيُّ.

---

(1) مسند الشاشي (2/68/ح577).

(2) الجامع لأخلاق الراوي (2/77).

(3) المرجع السابق.

(4) مسند البزار (5/161/ح1753).

(5) سنن الدارقطني (1/240/ح478).

(6) انظر: التنكيل (1/410)، تهذيب الكمال (1/375)، تحرير علوم الحديث (1/75)، ويأتي أحياناً بإسم: احمد بن عبد الله كما في سنن الدارقطني (1/240/ح478).

(7) انظر: سؤالات أبي عبيد (ص 68).

(8) انظر: الجامع لأخلاق الراوي (2/185)، تهذيب التهذيب (1/249).

(9) انظر: الأنساب للسمعاني (8/391).

(10) انظر: الأنساب للسمعاني (8/391)، طبقات المدلسين (ص 36)، تهذيب الكمال (34/303).

(11) انظر: تقريب التهذيب (ص 514).

(12) مسند أبي يعلى (6/310/ح3626).

(13) سنن الدارقطني (1/239/ح477).

(14) انظر: المؤتلف والمختلف لابن القيسراني (ص 71).

والمشهور بهذه النسبة جماعة كثيرة من المتقدمين والمتأخرين، فهذه نسبة إلى بلاد خرج منها جماعة من أهل العلم[1]، ومثله: قول الراوي: حدثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ[2]، نسبة إلى مواضع وحرفة[3].

وفائدة معرفة المهمل من رواة الحديث:

خشية أن يخلط بين اثنين، أو يفرق واحداً، كابن نمير فالذي عند مسلم، هو: محمد بن عبدالله بن نمير[4]، والذي عند أحمد، هو أبوه: عبد الله بن نمير.

ومثله: أبو خيثمة زهير بن حرب[5]، وأبو بكر بن أبي خيثمة، وهو: أحمد بن زهير بن حرب[6]، فزهير هو الأب، وأحمد بن زهير، هو الابن، لزهير ابن أبي خيثمة.

أو حتى لا يفرق واحداً، كما في: سمعان المالكي، هو نفسه: سمعان بن مالك الأسدي[7].

وكذا: محمد بن السائب الكلبي، ويقال له: حماد بن السائب، وهو نفسه أبو سعيد الذي يروي عنه عطية العوفي[8].

وكذا: محمد بن كُنَاسة[9]، فأحياناً يأتي باسم: محمد بن عبد الله[10]، وهما نفس الراوي، وكناسة لقب أبيه عَبد اللَّه، وقيل: لقب جده عبد الاعلى، وهو: ابن أخت إِبْرَاهِيم بْن أدهم البلخي[11].

---

(1) انظر: الأنساب المتفقة (ص 129)، الأنساب للسمعاني (85/11)، اللباب في تهذيب الأنساب (93/3).

(2) شعب الإيمان (47/2/ح496).

(3) انظر: الأنساب للسمعاني (394/5).

(4) صحيح مسلم (2034/4/ح2641).

(5) مسند أبي يعلى (100/9/ح5166)، المسند للشاشي (69/2/ح578).

(6) صحيح مسلم (2034/4/ح2641)، المسند للشاشي (68/2/ح577)، (2/ 69/ح578).

(7) مسند البزار (161/5/ح1753)، شرح معاني الآثار (14/1/ح13)، مسند أبي يعلى (310/6/ح3626)، سنن الدارقطني (239/1/ح477)، المطالب العالية (98/2/ح15).

(8) انظر: الشذا الفياح (580/2).

(9) تاريخ أصبهان (351/1)، شعب الإيمان (47/2/ح496).

(10) عوالي الحارث (ص 56- ح: 60).

(11) تهذيب الكمال (492/25).

أما عن بيان معرفة المبهمات الواردة في الحديث:

فمثلاً: قول الراوي: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[1]، وقول الراوي: بَيْنَمَا أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ خَارِجَانِ مِنَ المَسْجِدِ، فَلَقِيَنَا رَجُلٌ عِنْدَ سُدَّةِ المَسْجِدِ[2]، ومثله: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ[3].

فهذه بعض روايات الحديث، وقع فيها اختلاف في تعيين هذا الرجل، لأكثر من واحد: فقال البوصيري: واسم الرجل المبهم: ذو الخويصرة اليماني، وهو القائل، والبائل، والسائل[4].

وقال ابن حجر: هو ذُو الْخوَيْصِرَة الْيَمَانِيّ، وَذكر أَبُو بَكْرٍ التَّارِيخِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِع أَنه الْأَقْرَع بن حَابِس التَّمِيمِي، وقال أيضاً: وَزعم ابن بَشْكُوَالَ أَنَّهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ أَوْ أَبُو ذَرٍّ، واحتج في ذلك بحديثين، وَسُؤَالُ هَذَيْنِ إِنَّمَا وَقَعَ عَنِ الْعَمَلِ وَالسُّؤَالُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ إِنَّمَا وَقَعَ عَنِ السَّاعَةِ، فَإِنَّهُمَا وَإِنِ اشْتَرَكَا فِي مَعْنَى الْجَوَابِ، فَقَدِ اخْتَلَفَ سُؤَالُهُمَا، فَدَلَّ عَلَى التَّعَدُّدِ، وَكَذَا وَقَعَ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ أَنَّ السَّائِلَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ الْيَمَانِيُّ[5].

وقال بدر الدين العيني: لا دليل هنا واضح، لاحتمال تعدد السائلين[6].

ومما ينبغي أن يتنبه إليه الطالب، ما وقع في بيان اسم هذا الرجل المبهم في الحديث، وهو ذو الخويصرة اليماني، مع احتمال تعدد السائلين.

وذو الخويصرة هذا اسم اشتركا فيه اثنان: أحدهما صاحبة منقبة، وهو: اليماني، والآخر تميمي، واسمه: حرقوص بن زهير، وهو أحد رؤوس الخوارج[7].

---

(1) صحيح البخاري (8/39/ح6169).

(2) المرجع السابق (9/64/ح7153).

(3) صحيح مسلم (8/43/ح2640).

(4) إتحاف الخيرة المهرة (8/261).

(5) انظر: فتح الباري لابن حجر بتصرف يسير (1/254) ، (7/49/ح3678)، (10/ 555)، عمدة القاري (22/106)، إرشاد الساري (1/290)، دليل الفالحين (3/232). الحديثين اللذان احتج بهما ابن بشكوال، الأول: لفظ حديث أبي موسى قِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟ قَالَ: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ». صحيح البخاري (8/39/ح6170)، والثاني: لفظ حديث أبي ذر، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِمْ؟ قَالَ: «أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ». مسند أحمد (35/367)، سنن الدارمي (3/1834)، وأما عن لفظ حديث أنس، جَاءَ أَعْرَابِيٌّ ، فإن أبا موسى إن جاز له أن يبهم نفسه فيقول: أتى أعرابي. انظر: مسند أحمد (32/402/ح19628)، فغير جائز أن يصف نفسه بأنه أعرابي، وكذا أبو ذر. انظر: شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد، الحديث الخامس والخمسون– كون المرء مع من أحب، (ص 613).

(6) عمدة القاري (16/198).

(7) انظر: أسد الغابة (2/215/ت1542)، الإصابة (2/341)، البدر المنير(1/530)، نزهة الألباب (1/288/ رقم: 1151، 1152)، اتحاف الخيرة المهرة (8/261/ رقم: 7921)، فتح الباري لابن حجر (1/323)، عمدة القاري (16/142)، دليل الفالحين (5/91)، تحفة الأبرار بنكت الأذكار (1/46)، شرح الزرقاني (1/251)، العرف الشذي (1/166)، تحفة الأحوذي (1/389).

المطلب الخامس: مَعْرِفَةُ مِنْ تَدور عَلَيْهِ الْأَسَانِيد.

مسألة تحديد المدار من الأمور المهمة التي نبه عليها المحدثون، لا سيما في كشف العلل، وعند الحكم على الحديث، وهذا يتبين من خلال جمع طرق الحديث، والوقوف على رواياته.

وقد قال في ذلك الخليلي: "وَيَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ حَظًّا فِي هَذَا الشَّأْنِ، بِمَعْرِفَةِ كُلِّ رَجُلٍ بِعَيْنِهِ، إِلَى أَنْ يَبْلُغُوا إِلَى الْإِمَامِ الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ مَدَارُ الْحَدِيثِ، وَيَبْحَثُ عَنْ أَصْلِ كُلِّ حَدِيثٍ، وَمِنْ أَيْنَ مُخَرِّجُهُ، فَيُمَيِّزُ بَيْنَ الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ"[1].

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْقَاضِي أَبُو الْفَضْلِ: "فَاعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ مَدَارَ الْحَدِيثِ عَلَى الْإِسْنَادِ فِيهِ، فِيهِ تَتَبَيَّنُ صِحَّتُهُ، وَيَظْهَرُ اتِّصَالُهُ"[2].

والمحدثون استعملوا لفظة المدار بكثرة، وذلك في التعبير عن الراوي الذي تلتقي عنده طرق الحديث، أو الذي ينفرد برواية الحديث[3].

ومدار الحديث: إما أن يكون مداره مطلقاً، أي أنَّ كل طرق الحديث ترجع إلى صاحب هذا المدار، وقد يكون مداره نسبي، ليس له ضابط معين[4].

وقد يروي الحديث جماعة، وينفرد منهم واحد بلفظة، فيقال: "زيادة كذا مدارها على فلان"، وفي كثير من الأحيان يجتمع في الحديث الواحد، مدار مطلق، ومدار نسبي، أو مدارات نسبية[5].

وربما عبر المحدثون عن صاحب المدار، بقولهم: "هذا الحديث يُعرف بفلان"، أو: "وفلان يُعرف بهذا الحديث"، أو: "الحديث له"، أو: "يَرجع الحديث إليه"[6].

وقد يضاف الحديث إلى الرجل المتكلم فيه، وهذا يكثر في كتب التخريج، والعلل، والضعفاء، والموضوعات، وقد يضاف إلى لفظة في متنه، أو في سنده، أو إلى قصة فيه[7]، ومما يبين ذلك:

أولاً: حَدِيث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُود، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

---

(1) الإرشاد (205/1).

(2) الإلماع (ص 194).

(3) انظر: معرفة مدار الإسناد (36/1).

(4) انظر: نزهة النظر (ص 55-56)، مقارنة المرويات (43/1).

(5) انظر: مقارنة المرويات (43/1).

(6) انظر: معرفة مدار الإسناد (45/1-47).

(7) انظر: المرجع السابق (157/1-160).

فهذا الحديث روي من طريق الصحابيين عبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، ومداره على الأعمش، وهذا تبين من خلال جمع طرق الحديث، وصنيع الأئمة أيضاً يدل على ذلك.

فالبخاري أخرج الحديث من طريق جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ بِه، ثم قَالَ: تَابَعَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[1].

والبزار أخرجه من طريق شُعْبَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّﷺ، ثم قال: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى[2].

وكذا الطبراني أخرجه من طريق سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثم قال: لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي مُوسَى إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ[3].

وهكذا صنع البيهقي فقد أخرجه من طريق مُحَمَّدُ بْنُ كُنَاسَةَ، عَنْ الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ثم قال: أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ...[4].

ولعل هذا توجيه واضح وصريح، من الطبراني، والبيهقي، أنَّ هذا الحديث معروف مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ، ومداره عليه.

وَقَالَ الْمزي: رَوَاهُ غير وَاحِد عَن الْأَعْمَش، عَن أبي وَائِل، عَن عبد الله بن مَسْعُود، وروى عَن سُفْيَان، عَن الْأَعْمَش، عَن أبي وَائِل، فَقَالَ مرّة: عَن عبد الله، وَقَالَ مرّة: عَن أبي مُوسَى[5].

والأئمة في كتبتهم، إذا تكلموا عن الحديث، فإنهم يقولون كما صنع الدارقطني: "هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ"[6]، أو كما قال ابن حجر: "مِنْ حَدِيثِ الْأَعْمَشِ"[7].

ثانياً: قد يعرف الحديث بقصة وردت فيه، كما ورد في: حَدِيثِ سَمْعَانُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَانِهِ فَاحْتُفِرَ، فَصُبَّ

---

(1) صحيح البخاري (8/39/ح6169).

(2) مسند البزار (5/101/ح1679).

(3) المعجم الأوسط (6/91/ح5893).

(4) شعب الإيمان (2/47/ح496).

(5) تحفة الأشراف (6/418/ح9002)، عمدة القاري (22/198).

(6) علل الدارقطني (5/94/ح740).

(7) فتح الباري (1/379/ الحَدِيث الرَّابِع وَالتِّسْعُونَ).

عَلَيْهِ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَعْمَلْ عَمَلَهُمْ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[1].

فقال ابن عبد البر: "وَقَدْ رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قِصَّةَ الْأَعْرَابِيِّ"[2]، وقال الدارقطني: "وَفِيهِ قِصَّةُ الْأَعْرَابِيِّ حِينَ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ"[3]، وقال ابن حجر: "وَفِيهِ قِصَّةُ الأَعْرَابِيِّ الَّذِي بَال فِي الْمَسْجِد"[4].

فهذا الحديث كما نصَّ عليه غير واحد من الأئمة، فإنه يعرف بقصة الأعرابي، الذي بال في المسجد.

ثالثاً: وقد يعرف الحديث بزيادة لفظة في متنه: كما ورد في حديث أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، وفيه: وَقَالَ أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ فِي لَفْظِهِ: فَأَمَرَ بِمَكَانِهِ فَاحْتَفَرَ، وَلَيْسَتْ بِمَحْفُوظٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، وَقَدْ رُوِيَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ[5].

ولفظة الحفر: لم ترد في روايات الحديث إلا من طريق أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ[6]، ولذا نصَّ غير واحدٍ من الأئمة على ضعف هذا الحديث، ووصفه بأنه حديث منكر، كما أنه معلول سنداً ومتناً[7].

رابعاً: وقد يضاف الحديث إلى رجلٍ متكلم فيه، فيعبر عنه بأنه صاحب مدار الحديث، مع وجود متابعات له تحتاج إلى نظر.

كما ورد في حديث سَمْعَانُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَكَانِهِ فَاحْتُفِرَ، فَصُبَّ عَلَيْهِ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَعْمَلْ عَمَلَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[8].

---

[1] مسند البزار (310/6/ح3626)، مسند أبي يعلى (310/6/ح3626)، شرح معاني الآثار (14/1/ح13)، سنن الدارقطني (239/1/ح477).

[2] التمهيد (331/1).

[3] علل الدارقطني (80/5/ح727).

[4] إتحاف المهرة (263/2/ح1680)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (168/2/ح819).

[5] علل الدارقطني (80/5/ح727).

[6] مسند أبي يعلى (310/6/ح3626)، شرح معاني الآثار (14/1/ح13)، سنن الدارقطني (239/1/ح4779)، المطالب العالية (98/2/ح15).

[7] انظر: التحقيق في مسائل الخلاف (78/1/ح60)، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (91/1/ح68)، تنقيح التحقيق للذهبي (26/1/ح159)، نصب الراية (212/1)، التلخيص الحبير (184/1).

[8] مسند البزار (310/6/ح3626)، شرح معاني الآثار (14/1/ح13)، سنن الدارقطني (239/1/ح477).

فهذا الحديث اشتهر وعرف بحديث سَمْعَانُ بْنُ مَالِكٍ، وسمعان كما قال الدارقطني: مجهول[1]، وقال أبو زُرْعَةَ: حديثُ سِمْعان في بَولِ الأعرابيِّ فِي المَسْجِد...، وسمعان ليس بالقوي[2].

ومثله: حديث السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي لَأُحِبُّكَ...، ثم قال بعد ما أورد الحديث: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا فِي السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[3].

وَقَالَ أيضاً: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ بِهَذَا السَّنَدِ إلا السَّرِيُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ، يَعْنِي: بِالضَّعْفِ[4]، فهذا الحديث بسنده لم يروه غير السَّرِيُّ، والسَّرِيُّ متكلم فيه، ومع هذا فقد نسب الحديث إليه.

خامساً: قد يعرف الحديث بصاحب المدار، فيقال حديث مداره على فلان، كما في حديث صفوان بن عسال، فإن مداره على عاصم بن بهدلة، نصَّ على ذلك غير واحد من الأئمة، فأبو يعلى الخليلي بعدما أورد الحديث، قال: "هَذَا حَدِيثٌ لِجَمْعٍ مِنْ رُوَاةٍ، عَنْ عَاصِمٍ"[5].

وقد صرح بمداره أبو عبد الله الحاكم، فقال: "وَمَدَارُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرٍّ"[6].

وقال ابن حجر: "وَمَدَارُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ"[7]، وهذا من أقوى الأدلة والبراهين على أن مدار حديث صفوان على عاصم.

المطلب السادس: معرفة المتابعات والشواهد.

ذكر ابن الصلاح في حديثه عن المتابع والشاهد أمثلة على كليهما، ولم يذكر تعريفاً لهما، لكن الذي يظهر من خلال ما ذكر، أنه خص المتابعة بما اتفق لفظه، سواء أكانت عن نفس الصحابي، أم عن غيره، وجعلها قسمين: فإن كانت لنفس الراوي، فهي التامة، وإن كانت لشيخه أو من

---

[1] سنن الدارقطني (239/1/ح477).
[2] الضعفاء لأبي زرعة (809/3/ح106).
[3] مسند البزار (328/5/ح1950).
[4] كشف الأستار (230/4/ح3598).
[5] فوائد أبي يعلى الخليلي (ص 47/ح11).
[6] المستدرك (340/180/1).
[7] إتحاف المهرة (301/6).

فوقه، فهي القاصرة، وجعل الشاهد بما كان بالمعنى، سواء أكان عن نفس الصحابي، أو عن غيره[1]، وتبعه على ذلك النووي[2]، وابن كثير[3]، وغيره[4].

وهذا الأمر جعل بعض المحدثين لا يفرقون بين المتابعة والشاهد[5]، إلا أن ابن حجر خالف ابن الصلاح، فجعل المتابعة لما اتفق لفظه ومعناه، أو معناه فقط، بشرط أن تكون من رواية نفس الصحابي، أما الشاهد فهو أن يأتي متنٌ من حديث صحابي آخر، يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط[6].

فالمتابعة: هي متابعة راوٍ راوياً آخر، في رواية الحديث عن شيخه، أو عمن فوقه من المشايخ[7].

فمن خلال تتبع الطرق، إن وجد راوٍ قد شارك غيره في رواية حديث ما عن شيخه، أو عمن فوقه دون الصحابي فهو المتابع، ويطلق على روايته اسم "المتابعة".

وتنقسم المتابعة إلى قسمين:

المتابعة التامة: وهي أن يشارك الراوي راوياً آخر في رواية حديث ما عن شيخه، وتسمى كذلك المتابعة الكاملة، أو التامة كما أشار إلى ذلك السخاوي[8].

المتابعة القاصرة: هي مشاركة الراوي لراو آخر في رواية حديث ما عمن هو فوق شيخه، وتسمى هذه المتابعة القاصرة[9].

والشاهد، بحسب ما قال ابن حجر: ما وافق راوٍ راوِيَهُ عن صحابي آخر بمتن يشبه في اللفظ والمعنى جميعاً، أو في المعنى فقط[10].

---

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 82).

(2) انظر: التقريب والتيسير (ص 41).

(3) انظر: الباعث الحثيث (ص 59).

(4) انظر: رسوم التحديث (ص 84)، المنهل الروي (ص 59).

(5) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 83)، التقريب والتيسير (ص 41)، نزهة النظر (ص 90).

(6) انظر: نزهة النظر (ص 90).

(7) انظر: الوسيط (ص 369)، ودراسة الأسانيد للعيثم (ص 169).

(8) فتح المغيث (256/1).

(9) المرجع السابق.

(10) نزهة النظر (ص 90).

فإذا نظرنا في طرق الحديث، ولم نجد متابعاً للراوي الأول في نقل الحديث عن شيخه، ولا عن شيخ شيخه إلى آخر السند، ننظر فيما إذا روي هذا الحديث من طريق أخرى عن صحابي غير الصحابي الأول، سواء كان ذلك باللفظ أو بالمعنى، فإن وجد فهو الشاهد عند جمهور المحدثين.

ويرى بعض المحدثين أن المتابعة هي مشاركة الراوي لغيره في رواية الحديث باللفظ والمعنى معاً، سواء كان من طريق الصحابي نفسه أم لا، أما الشاهد فهو ما شاركه فيه بالمعنى دون اللفظ.

وضابط كل من المتابعة والشاهد، أن المتابعة هي أن يشترك الراوي في رواية حديث ما، مع راو آخر بشرط أن يكون ذلك من طريق الصحابي نفسه، سواء اشتركا في الشيخ أو من فوقه، كان ذلك في اللفظ أو المعنى، فيكون الراوي قد تابع غيره في رواية الحديث المشترك بينهما.

أما الشاهد فهو مشاركة الراوي لغيره في رواية حديث ما، بشرط أن يختلف الصحابي في الروايتين، سواء اشتركا في اللفظ أو المعنى أو في الموضوع الذي يتضمنه الحديث، فيكون بذلك قد شهد للراوي الذي روى هذا الحديث[1].

وقد درج المصنفون في مصطلح الحديث على ذكر الاعتبار إلى جانب المتابعة والشاهد، فيظن القارئ أنه قسيم لهما، وليس الأمر كذلك، وأول من تعرض لتعريف الاعتبار هو الإمام ابن حبان، ومثل لذلك بمثال[2].

وعرف ابن حجر، الاعتبار فقال هو: هيئة التوصل إلى المتابعة والشاهد، فننظر هل الحديث فرد أم له طرق أخرى، وعلى هذا كان حق العبارة، أن يقال: معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد[3].

فالاعتبار كما عرفه ابن حجر: "هو تتبع الطرق من الجوامع، والمسانيد، والأجزاء، لذلك الحديث، الذي يظن أنه فرد، ليعلم هل له متابع أم لا"[4].

فمعناه يدور حول البحث والنظر في طرق الأحاديث والمرويات من خلال كتب الرواية المسندة، ليتوصل بذلك إلى معرفة الحديث أتفرد به راويه أم لا؟، وهل هو معروف أم لا؟، والفائدة من ذلك: أن الاعتبار طريق موصل إلى معرفة المتابعات والشواهد، والكشف عنهما، كأن يكون الاعتبار وسيلة، والمتابعات والشواهد مقصد[5].

---

[1] انظر: أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث (ص 18 – 19).

[2] انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (155/1).

[3] النكث على كتاب ابن الصلاح (681/2)، نزهة النظر (ص 90).

[4] نزهة النظر (ص 90).

[5] انظر: تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد (ص 105).

ومما ينبغي أن ينبه له، ما قاله ابن حجر: أنه لا ينبغي أن يكون المتابع مساوياً في مرتبة الأصل، وإن كان دونه يصلح للمتابعة[1].

كما أن نقاد الحديث لا يتشددون في الشواهد والمتابعات تشددهم في الأصول، فيغتفرون فيها من الرواية عن الضعيف القريب الضعف، ما لا يغتفرون في الأصول، وربما وقع في "الصحيحين" شيء من ذلك، ولهذا يقول الدارقطني وأمثاله في بعض الضعفاء: "هذا يصلح للاعتبار"، "وهذا لا يصلح أن يعتبر به"[2].

والضعيف منه ما ينجبر ويتقوى، وما لا ينجبر، كما قال النووي[3]، وابن كثير[4]: وليس كل ضعيف يتقوى، فالضعيف منه ما ينجبر بالمتابعات والشواهد، كأن يكون راويه سيء الحفظ، ومنه ما لا ينجبر سواء أكان تابعاً أو متبوعاً، كرواية الكذابين والمتروكين.

فجمع طرق الحديث الواحد، ومن خلال تتبع الروايات، يتضح صحيح الحديث من سقيمه، وكذا الضعيف من القوي، لأنه ربما كان الإسناد في ظاهره صحيحاً، وتبرز علته إذا ما قورن بإسناد حديث آخر، فلا يغتر بكثرة الطرق أو قلتها، كما أن العلل الخفية لا تعرف إلا بتتبع الطرق والإحاطة بها، وهذا جلي واضح في كلام الأئمة الجهابذة النقاد[5]، ومما يدلل على ذلك:

أولاً: قال البخاري: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﷺ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ". تَابَعَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[6].

فهذا تصريح واضح من البخاري بمتابعة جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ، لِجَرِيرُ بن عبد الحميد.

وهذه المتابعة إنما هي متابعة لأجل السند، حيث أسند البخاري الحديث من طريق جرير، عن الأعمش، وفيه عنعنة الأعمش عن شيخه، والأعمش معروف بالتدليس[7].

---

[1] نزهة النظر (ص 90).

[2] انظر: علوم الحديث ومصطلحه (243/1).

[3] انظر: التقريب والتيسير (ص 42).

[4] الباعث الحثيث (ص 40).

[5] انظر: الجامع لأخلاق الراوي (295/20)، مقدمة ابن الصلاح (ص 117)، ومقال بعنوان: جمع طرق الحديث الواحد عند الحكم عليه (ص 71).

[6] صحيح البخاري (39/8/ح6169).

[7] انظر: المدلسين للنسائي (125/1)، التبيين لأسماء المدلسين،(105/1/ت33)، طبقات المدلسين (33/1/ ت55).

وَمُتَابَعَةُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَصَلَهَا أَبُو نُعَيْمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ وَمُتَابَعَتُهُ هَذِهِ وَصَلَهَا مُسْلِمٌ، وَمُتَابَعَةُ أَبِي عوَانَة الوضاح وَصَلَهَا أَبُو عَوَانَةَ يَعْقُوبُ وَالْخَطِيبُ[1].

وتصريح شعبة بالسماع ورد في رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، سَمِعَ أَبَا وَائِلٍ[2]، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ[3].

وبذلك يتضح أن المتابعة خدمت الإسناد بصورة واضحة، وسيقت لأجله على وجه الخصوص.

ثانياً: قال البخاري أيضاً: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟ قَالَ: «المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ». تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ[4].

قال الدارقطني: وأخرجا جميعاً حديث الأعمش عن أبي وائل، عن أبي موسى: "المرء مع من أحب"، من رواية الثوري، وأبي معاوية، ومحمد بن عبيد، قال: "وتابعهم زهير، وزياد بن خيثمة، ومحمد بن كناسة، ومنصور بن أبي الأسود، وجبير بن حنين الحجري"[5].

وقال أيضاً: وأخرجاه من حديث شعبة، وجرير، وسليمان بن قرم، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، زاد البخاري تابعهم أبو عوانة، قال: وتابعهم عبيدة بن عُميد، ومندل، وحفص، وعمران، وصالح بن أبي الأسود محفوظان عن الأعمش[6].

وقال ابن حجر: قَوْلُهُ تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، يَعْنِي عَنِ الْأَعْمَشِ، وَهَذِهِ الْمُتَابَعَةُ وَصَلَهَا مُسْلِمٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ عَنْهُمَا[7].

فهذه أيضاً متابعة واضحة وصريحة، نص عليها البخاري بمتابعة أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، للثوري.

---

(1) انظر: فتح الباري (10/ 558)، عمدة القاري (22/ 197)، إرشاد الساري (102/9).

(2) مسند الطيالسي (205/1/ح251).

(3) المسند للشاشي (68/2/ح576).

(4) صحيح البخاري (39/8/ح6170).

(5) الإلزامات والتتبع (ص 171).

(6) المرجع السابق (ص 173).

(7) فتح الباري (10/ 559).

ويفهم بالإشارة متابعات الحديث، بحسب ما قال المزي: رواه غير واحد، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود[1]، وقال ابن كثير: أخرجاه من طرق، عن الأعمش به[2].

ثالثاً: متابعات جاءت على طريق التحويل، والجمع بين الرواة.

قال مسلم: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ – قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا – جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[3].

قال النَّووي: "هَذَا الْإِسْنَادُ كُلُّهُ كُوفِيُّونَ، إِلَّا إِسْحَاقَ"[4]، وهو نوع من المتابعة، قرن به مسلم في الإسناد نفسه بين راويين بأداة العطف الواو، فيكون كلٌّ واحدٍ من الرواة المقرونين قد تابع الآخر متابعةً تامةً.

ففي هذا المثال: قرن مسلم بين عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، في الرواية عن جرير، وفرق بين من حدث على جهة الإخبار، ومن حدث على جهة التحديث، ومسلم كما قال ابن الصلاح: ممن يفرق بينهما[5].

رابعاً: قال مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، ح وحَدَّثَنِيهِ بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَّابِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ[6].

وهذا مثال على المتابعات عن طريق الجمع، والتحويل بين الأسانيد، ومدار الأسانيد سليمان الأعمش، ومسلم روى الحديث من ثلاثة طرق، وقد جمع الإسنادين الأول، والثاني عن شعبة، وأفرد سند سليمان بن قرم، وقال النووي: "وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَمُسْلِمٌ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ، بَلْ ذَكَرَهُ مُتَابَعَةً"[7].

---

(1) تحفة الأشراف (418/6/ح9002).

(2) جامع المسانيد والسنن (279/10/ح13070).

(3) صحيح مسلم (2034/4/ح2640).

(4) شرح النووي على مسلم (63/6).

(5) مقدمة ابن الصلاح (ص 139).

(6) صحيح مسلم (2034/4/ح 2640).

(7) شرح النووي على مسلم (188/16).

خامساً: الأئمة كما يصرحون بمتابعات وشواهد الحديث، فأحياناً يصرحون بانتفاء المتابعات والشواهد.

ومما يدلل على ذلك، ما نص عليه البزار، بعدما ساق الحديث، من طريق السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ... ، قال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا فِي السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[1].

فهذا نصٌ من البزار على تفرد السري بالحديث، حيث إنه لم يتابع، والسري متروك[2].

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وللسري أحاديث التي لا يُتابعه أحد عليها وخاصة عن الشَّعْبِيّ، فإن أحاديثه عنه منكرات لا يرويها عن الشَّعْبِيّ غيره، وَهو إلى الضعف أقرب[3].

وهو مثال على حديث ما لو تعددت طرقه وقد توبع، فإنه لا يتقوى بذلك، ولا يتغير حكمه، وقد اشترك فيه ضعف شديد، لا يقوي بعضها بعضا، كما أن فاقد الشيء لا يعطيه، وهو في هذه الحالة وجوده كعدمه[4].

ومن ذلك أيضاً: فقد قال البزار بعدما ساق حديثاً من طريق عَمْرِو بْنِ أَبِي قَيْسٍ، عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، عَنْ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

قال: وَلَا نَعْلَمُ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ[5].

وهذا الحديث تفرد به عطية العوفي، عن أبي سعيد، حيث إنه لم يتابع، ولا يعرف له طريق غيره.

---

[1] مسند البزار (328/5/ح1950).

[2] انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (539/4)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 51)، تهذيب الكمال (231/10)، تقريب التهذيب (ص 230).

[3] الكامل في ضعفاء الرجال (539/4/ت872).

[4] انظر: أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث (ص 30).

[5] مسند البزار (270/4/ح1439).

وعطية العوفي ممن يدلس تدليس الشيوخ[1]، وهو كما قال ابن حجر: أشد أنواع التدليس[2]، حيث يروي عن أبي سعيد موهماً أنه أبو سعيد الخدري[3]، ومثله كما قال البيهقي: لا يحتج به[4].

وحديث: "المرء مع من أحب"، شواهده وطرقه كثيرة:

أولاً: قال ابن كثير: وهذا له طرق متعددة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة، عن رسول الله ﷺ، أنه قال: "المرء مع من أحب"، وهي متواترة عند كثير من الحفاظ المتقنين[5].

وقال أيضاً: المرء مع من أحب"، هذا متواتر لا محالة[6].

ثانياً: قال ابن الوزير: وَصَحَّ بِلَا خلاف حَدِيث: "الْمَرْء مَعَ من أحب"، وشواهده وطرقه كَثِيرَة[7].

ثالثاً: قال ابن حجر: قَدْ جَمَعَ أَبُو نُعَيْمٍ طُرُقَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي جُزْءٍ سَمَّاهُ: "كِتَابُ الْمُحِبِّينَ مَعَ الْمَحْبُوبِينَ"، وَبَلَغَ الصَّحَابَةُ فِيهِ نَحْوَ الْعِشْرِينَ[8].

رابعاً: قال العلائي: هذا الحديث متواتر، وقال في الفتح: جمع أبو نعيم الحافظ طرقه في كتاب المحبين مع المحبوبين، وبلغ عدد الصحابة فيه نحو العشرين، وفي رواية أكثرهم: "المرء مع من أحب"، وفي بعضها بلفظ حديث أنس: "أنت مع من أحببت"، وفي التيسير مشهوراً ومتواتراً، وفي شرح الأحياء هو مشهور جداً أو متواتر عن النبي ﷺ لكثرة طرقه[9].

المطلب السابع: مَعْرِفَةُ أَحْوَال الْرُوَاة.

هذا العلم من أهم علوم النقد التي اهتم به المحدثون، وقد بين أهمية هذا العلم، غير واحدٍ الأئمة والعلماء، حتى يتمكنوا من تمييز الحديث الصحيح من المكذوب، الذي لا يتم إلا بمعرفة أحوال

---

(1) تَدْلِيسُ الشُّيُوخِ، وَهُوَ: أَنْ يَرْوِيَ عَنْ شَيْخٍ حَدِيثًا سَمِعَهُ مِنْهُ، فَيُسَمِّيَهُ أَوْ يُكَنِّيَهُ، أَوْ يَنْسُبَهُ، أَوْ يَصِفَهُ بِمَا لَا يُعْرَفُ بِهِ، كَيْ لَا يُعْرَفَ. مقدمة ابن الصلاح (ص 74).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح (628/2).

(3) انظر: العلل ومعرفة الرجال (548/1ت1306)، الضعفاء الكبير (359/3ت1392)، موضح أوهام الجمع (407/2)، الشذا الفياح (580/2)، النكت على كتاب ابن الصلاح (628/2)، تدريب الراوي (747/2).

(4) السنن الكبرى للبيهقي (51/6).

(5) تفسير ابن كثير (521/3).

(6) المرجع السابق (197/7).

(7) إيثار الحق على الخلق (ص 370).

(8) فتح الباري (560/10).

(9) نظم المتناثر (ص 202/ح246).

الرواة، لذلك درسوا حياة الرواة وتواريخهم، وتتبعوهم في مختلف شؤون حياتهم، وعرفوا جميع أحوالهم[1].

وقد سبق في هذا العلم الصحابة الأوائل، حين بينوا أحوال الرواة، وهم ينقدونهم ويعدلونهم حسبة لله[2]، فقال الإمام البيهقي: "ومن أنعم النظر في اجتهاد أهل الحفظ في معرفة أحوال الرواة، وما يقبل من الأخبار وما يرد، علم أنهم لم يألوا جهداً في ذَلِكَ، حَتَّى إِذَا كَانَ الابن يقدح في أبيه، إذا عثر منه على ما يوجب رد خبره، والأب في ولده، والأخ في أخيه، لا تأخذه فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، ولا تمنعه في ذلك شجنة رحم، ولا صلة مال"[3].

ثم درج على أثرهم الأتباع فكانوا يسألون الأئمة ويكتبون إليهم ليخبروهم عن حال الرواة[4]، وقد قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ، وهو العالم بأحوال الرواة[5]: "أَبُو سَلَمَةَ الخُزَاعِيُّ هُوَ أَحَدُ الحُفَّاظِ الرُّفَعَاءِ الَّذِيْنَ كَانُوا يُسْأَلُوْنَ عَنِ الرِّجَالِ وَيُؤْخَذُ بِقَوْلِهُم، أَخَذَ عَنْهُ: أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ، وَابْنُ مَعِيْنٍ، وَغَيْرُهُمَا عِلْمَ ذَلِكَ"[6].

والأئمة النقاد قد ألفوا في ذلك الكتب، وبينوا فيها أحوال الرواة، حتى أن تتبعهم لأحوال الرواة كان آية في التتبع والملاحقة، حتى انتشرت تحذيرات الأئمة كنتائج لسؤالاتهم عن أولئك الرواة من الكذابين، والمبتدعة، وأصحاب الغفلة.

ويبين ذلك ابْن مَعِينٍ بقوله: "كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ يَلِيقُ بِهِ الْقَضَاءُ، فَقِيلَ لَهُ: يَا أَبَا زَكَرِيَّا فَالْحَدِيثُ؟، فَقَالَ: لِلْحَرْبِ أَقْوَامٌ لَهَا خُلِقُوا ... وَلِلدَّوَاوِينِ كُتَّابٌ وَحُسَّابُ"[7].

ولذا فإنه ينبغي إمعان النظر في كلام الأئمة النقاد فيما يوردونه على أوجه وطرق حديث الدراسة، لأنهم يبينون حال الراوي في هذا الطريق.

ولمعرفة أحوال الرواة لا بد من استحضار حال أولئك النقاد الأوائل، الذين تنقلوا في البلاد، وطافوا بين الشعاب، وألِفوا السهل والصعاب، لكي يتمكنوا من الوقوف على حال الراوي، حتى أن

---

(1) انظر: التمييز لمسلم (ص 218)، الجرح والتعديل (5/1)، قفو الأثر (ص 115)، اليواقيت والدرر (351/2)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (77/1).

(2) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/1)، الضعفاء لأبي نعيم (ص 53)، الشذا الفياح (742/2)، فتح المغيث (352/4)، تدريب الراوي (891/2).

(3) دلائل النبوة (47/1).

(4) انظر: سؤالات أبي عبيد (ص 29)، العلل الصغير (ص 739)، فتح المغيث (181/1).

(5) انظر: تاريخ بغداد (487/13)، النجوم الزاهرة (172/4)، شذرات الذهب (453/4).

(6) تاريخ بغداد (72/13)، تهذيب الكمال (532/28)، وسير أعلام النبلاء (221/8).

(7) الكفاية في علم الرواية (ص 92).

يَحْيَى بْن مَعِين: "ورث عن أبيه أَلْفَ أَلْفِ دِرْهَمٍ وَخَمْسِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، أَنْفَقَهُا كُلَّهُا عَلَى الْحَدِيثِ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ لَهُ نَعْلٌ يَلْبِسُهُ"[1].

وكان عَلِيَّ بنَ المَدِيْنِيِّ يَقُوْلُ: "لَوْ حُلِّفتُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالمَقَامِ، لَحَلَفْتُ أَنِّي لَمْ أَرَ أَحَداً أَعْلَمَ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ مَهْدِيٍّ"[2].

فهؤلاء قوم اختارهم الله لهذا الدين، رجال صادقون وَفَّوا بما عاهدوا الله، وانقطعوا لخدمة هذا الدين، إذ حققوا هدفهم المنشود: وهو معرفة أحوال الرواة تعديلاً وتجريحاً، وثمّ التمييز بين الثقات والضعفاء منهم، وذلك طريق إلى معرفة الصحيح والسقيم من الأحاديث.

والطريق الموصل إلى معرفة أحوال الرواة، لكي يزول اللبس، ويكشف الغموض، ويزال العائق، يتم من خلال جمع طرق الحديث من المتون، واستقصائها من الجوامع، والمسانيد، والأجزاء، ويؤكد على ذلك السيوطي بقوله: "وَالْوَجْهُ فِي إِدْرَاكِهَا جَمْعُ الطُّرُقْ ... وَسَبْرُ أَحْوَالِ الرُّوَاةِ وَالْفِرَقْ"[3].

المطلب الثامن: بَيَانُ فُرُوقِ السَّنَدِ وَالْمَتْنِ.

من الأمور المهمة التي ينبغي أن يتنبه لها خاصة التي تبين مواطن الاتفاق والاختلاف، لا سيما عند جمع أسانيد الحديث وطرقه، فيلزم التدقيق في سياق المؤلف لإسناد الحديث، وهذا يتضح في الإسناد بوضع ما يعرف بالجملة المعترضة، وربما أخر البيان في ختام الرواية[4]، ومما يوضح ذلك:

صنيع الإمام مسلم، حيث أخرج حديث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، فقال: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ – قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا – جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ[5].

فالإمام مسلم يروي هذا الحديث عن عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وكلاهما رووا الحديث عن جرير، إلا أن مسلم أراد أن يبين الفرق الذي بينهما، وهو في صيغة تحمل الحديث، فإِسْحَاقُ قال: أَخْبَرَنَا، وقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا، ومسلم كما قال النووي: ممن يفرق بين هذه الصيغ[6].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (219/1)، شرح علل الترمذي (489/1).

(2) تاريخ بغداد (512/11)، سير أعلام النبلاء (592/7).

(3) ألفية السيوطي (ص 30).

(4) انظر: مهارات جمع طرق الحديث– بتصرف (ص 589).

(5) صحيح مسلم (43/8/ح2640).

(6) صيانة صحيح مسلم (ص 103).

ومما يؤكد على ذلك: صنيع البزار، حيث أخرج الحديث من طريق: ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، ثم قال: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى[1].

فالإمام البزار بعدما أخرج الحديث من طريق ابْن أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أراد أن يبين أن هذا الحديث نفسه، قَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

فقال البزار: وَأَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، ثم قال: وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ[2].

وهذا بيان منه واضح، أن هذا الحديث روي من طريق شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وروي أيضاً: من طريق الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ولعل ممن اهتم بهذه الفروق الإمام النسائي، فقد أخرج حديث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، من طريق الحَسَنِ، عَنْ أَنَسٍ، ولكن بزيادة: "وَلَهُ مَا اكْتَسَبَ"، وقال: "وَفِي البَاب عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي مُوسَى".

وقد بين ما في هذا الوجه، فقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".[3]

وقد أخرج الحديث في مواضع أخر، من غير طريق الحسن، عَنْ أَنَسٍ، وفيه: أن رجلا سأل النَّبِيِّ ﷺ عَنْ قِيَامِ السَّاعَةِ؟، إلى أن قال: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ، وَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"، وقال أيضاً: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[4].

---

[1] مسند البزار (5/101/ح1679).

[2] المرجع السابق (8/32/ح3014).

[3] جامع الترمذي (4/595/ح2386).

[4] جامع الترمذي (4/595/ح2385).

وهذه اللفظة: "وَلَهُ مَا اكْتَسَبَ"، كما تبين فإنها لم ترد في روايات حديث أنس، إلا من طريق الحسن[1]، وفي طرق أخرى وهي أيضاً من طريق الحسن، عن أنس، وردت لفظة: "وَلَكَ مَا احْتَسَبْتَ"[2].

المطلب التاسع: مُقَارِنَةُ الرِّوَايَات وَالاخْتِلَاف بَيْنَ أَلْفَاظِهَا.

نَصَّ على جَواز الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى جمعٌ كَبير مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فمن الرواة من يروي الحديث بِالْمَعْنَى اختصاراً، أو إفتاءً، أو ورعاً، أو لسببٍ آخر، وتختلف عباراتهم في ذلك[3].

وقَال الْقُرْطُبِيُّ على حديث اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظَهُ: "هذه الرِّوَايَاتِ وإن اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظِهَا فمعناها واحد"[4]، وهذا الاختلاف يدل على أنهم كانوا ينقلون بِالْمَعْنَى[5].

وقال ابن حزم: "وليس اختلاف الروايات عيباً في الحديث إذا كان المعنى واحداً، لأن النبي ﷺ صح عنه أنه إذا كان يحدث بحديث، كرره ثلاث مرات، فنقل كل إنسان بحسب ما سمع، فليس هذا الاختلاف في الروايات مما يوهن الحديث، إذا كان المعنى واحدا"[6].

وجمهور العلماء على جواز الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى، قال القاضي عياض: "فَأَجَازَهُ جُمْهُورُهُمْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ مُشْتَغِلٍ بِالْعِلْمِ، نَاقِدٍ لِوُجُوهِ تَصَرُّفِ الْأَلْفَاظِ، وَالْعِلْمِ بِمَعَانِيهَا، وَمَقَاصِدِهَا، جَامِعٍ لِمَوَادِ الْمَعْرِفَةِ"[7].

وأضاف ابن الصَّلاح شرطاً آخر، وهو: العلم بالألفاظ وبما يحيل المعنى، فقال: "والراوي إذا لم يكن عالماً بالألفاظ ومدلولاتها، ومقاصدها، لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى"[8].

وشدد جمع من أهل العلم بِاتِّبَاعِ اللَّفْظِ، قال بِهِ ابْنُ عُمَرَ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَمُجاهد، وروي ذلك عَنْ مَالِكٍ[9].

---

[1] مسند ابن الجعد (ص 463/ح3185)، مسند البزار (198/13/ح6661).

[2] مسند أحمد (70/21/ح13362)، (416/21/ح14012)، مسند الموصلي (144/5/ح2758)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/2/ح654)، حلية الأولياء (171/10).

[3] انظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر (746/2-750).

[4] المفهم (209/5).

[5] المقترب في بيان المضطرب (ص: 94).

[6] الإحكام في أصول الأحكام (139/1).

[7] الإلماع (ص 178).

[8] مقدمة ابن الصلاح (ص 80).

[9] انظر: شرح السنة (238/1)، مرقاة المفاتيح (308/1)، علل الحديث لابن أبي حاتم (356/1)، شرح علل الترمذي (429/1).

وقال ابن رجب: "ورأى ابْنُ حَبَّانَ اتِّبَاع اللَّفْظِ لمن ليس بفقيه، حتى وإن كان حافظاً، لأن أكثر الحفاظ يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، وربما وقع منهم قلب في المتن، فغير المعنى"[1].

كما أنَّ اختلاف الرواة في لفظ الحديث، ليس كله راجعاً إلى روايته بالمعنى، بل منه ما يرجع إلى النبي ﷺ، كرر المعنى الواحد بألفاظ مختلفة، في مجالس ولأسباب عدة[2].

وَأصلحَ المناهج لمقارنة ألفاظ روايات الحديث، أن يقابل بعضها بعضا، قال المُهَلَّبُ: "أصلحَ المناهج في تفسير حديث رسول الله ﷺ وأسلمها، فإنَّ الروايات يفسر بعضها بعضاً، بمثابة تفسير القرآن بالقرآن"[3]، لا سيما الأحاديث التي تدور حول قصة واحدة.

ولعل من أعظم مهام هذا العلم، أنه قد يزيل إشكال متوهم وقوعه في بعض ألفاظ الروايات، كما وأنه يكشف عن بعض العلل، كزيادة لفظة، وما شابه، ومما يوضح ذلك:

أولاً: روايات الحديث تفسر بعضها بعضاً.

ورد حديث النَّبِيّ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، هكذا بهذا اللفظ فقط، دون زيادة بيان، وقد أخرجه البخاري[4]، والطيالسي[5]، وأحمد[6]، والبزار[7]، والشاشي[8]، وغيرهم[9].

والحديث بهذا اللفظ مجملٌ وعام، دون بيان لأحداث الرواية وتفاصيلها، لكن عند جمع طرق الحديث، وبالمقارنة بين ألفاظ الروايات، تبين:

حديث عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[10].

وحديث أَبي مُوسَى، قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟، قَالَ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[11]، فهما حديثٌ واحد، وقد فسر بعضهما الآخر.

---

(1) شرح علل الترمذي (430/1).

(2) انظر: أسباب تعدد الروايات في الحديث النبوي (ص 5).

(3) المختصر النصيح (125/1).

(4) صحيح البخاري (39/8/ح6168).

(5) مسند الطيالسي (205/1/ح251).

(6) مسند أحمد (258/6/ح3718).

(7) مسند البزار (270/4/ح1439).

(8) المسند للشاشي (68/2/ح575).

(9) المعجم الكبير (12/10/ح9780)، السنن الواردة في الفتن (2/ 463/ح182)، مسند الشهاب (142/1/ح189).

(10) صحيح البخاري (39/8/ح6169)، صحيح مسلم (2034/4/ح2640)، مسند أبي يعلى (100/9/ح5166).

(11) صحيح البخاري (39/8/ح6170)، مسند أحمد (248/32/ح19496)، المنتخب كما في مسند عبد بن حميد (ص 195/ح552).

وكذلك ورد في حديث أَنَسِ بْنُ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عن السَّاعَةُ؟، فروايات هذا الحديث قد تعددت بين ما هو مختصراً، وما هو مطولاً، وللوقوف على ألفاظ الروايات، لا بد من جمع الطرق، لكي يتضح ويفسر المراد.

فقد جاء من طريق قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبيّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟، قَالَ: وَيْلَكَ وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلاَّ أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ، قَالَ: نَعَمْ، فَفَرِحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا، فَمَرَّ غُلاَمٌ لِلْمُغِيرَةِ، وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي، فَقَالَ: إِنْ أُخِّرَ هَذَا، فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ[1].

فهذه الرواية فسرت روايات حديث أنس وبينتها، حيث قال القسطلاني: وهذه الرواية كما قال القاضي عياض: "رواية واضحة يفسر بها كل ما ورد من الألفاظ المشكلة في غيرها"[2].

وَقال ابن حجر في ألفاظ ومعنى الحديث: "وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَأَلْفَاظُهُمْ مُخْتَلِفَةٌ"[3].

ثانياً: معرفة علل الحديث، بالمقارنة بين ألفاظ الروايات.

جاء في حديث سَمْعَان بْن مَالِكٍ الْمَالِكِيُّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَانِهِ فَاحْتُفِرَ، وَصُبَّ عَلَيْهِ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ...[4].

فعند جمع روايات الحديث، وبالمقارنة بين ألفاظ المتون، تبين أن هذه اللفظة: "فأمر بمكانه فاحتفر"، لم ترد في روايات الأحاديث الأخرى، كما أنها مخالفة لما رواه الثقات، فقد رووا الحديث من طريق الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، دون ذكر لقصة بول الرجل.

ثالثاً: التقديم والتأخير في ألفاظ الروايات.

فقد ورد عند البخاري من حديث أَنَس بْن مَالِكٍ، في سؤال الرجل النَّبِيّ ﷺ عن الساعة، وفيه: أنه قال: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرَ صِيَامٍ، وَلاَ صَلاَةٍ، وَلاَ صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ[5].

بينما ورد في رواية أخرى من حديث أنس، عند الإمام مسلم، في سؤال الرجل النَّبِيّ ﷺ عن الساعة، ولكنه قال له: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرَ صَلَاةٍ، وَلَا صِيَامٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ[6].

---

(1) صحيح البخاري (8/39/ح6167)

(2) إرشاد الساري (9/101/ح6167).

(3) إتحاف المهرة (1/650)، إطراف المسند المعتلي (1/378).

(4) مسند أبي يعلى (6/310/ح3626)، شرح معاني الآثار (1/14/ح13)، سنن الدارقطني (1/239/ح477)، المطالب العالية (2/98/ح15).

(5) صحيح البخاري (9/64/ح7153).

(6) صحيح مسلم (4/2033/ح2639).

ففي الرواية الأولى: قدم الصيام على الصلاة، والصدقة، بينما في الرواية الثانية: قدم الصلاة على الصيام، وأخر كل منهما الصدقة، وهذا الاختلاف في التقديم والتأخير، قال فيه الْقَسْطَلَانِيُّ: "واختلافهم في التقديم والتأخير، يفيد جواز الرواية بالمعنى"[1].

المطلب العاشر: إِجَادَةُ التَّعَامُل مَعَ الْطُرُق الْمُعَلَّقَةِ.

أسانيد الحديث: إما أن تكون أسانيد مسندة[2]، لا خفاء في ضرورة الاحتفاء بها، وتقييدها عند جمع الطرق، وإما أن تكون أسانيد الحديث معلقة[3]، يلجأ إليها بغية التخفيف والاختصار، وهي معهودة على العمل بها منذ عصر الرواية الأول، والأئمة لهم في ذلك عدة اعتبارات.

وهذا النوع كما أنه موجود في مصادر السنة، إلا أنه يكثر في كتب العلل والسؤالات، وهذه الطرق يحتفى بها كالطرق المسندة، وتقييدها أثناء الجمع، لأن الحاجة إليها قد تكون أحياناً في بعض الأحاديث، أشد من الحاجة إلى سند الحديث المسند[4]، ومما يوضح ذلك:

فهذا الإمام البخاري بعدما ساق سند حديث: "المرء مع من أحب"، من طريق قُتَيْبَة بْن سَعِيدٍ، عَنْ جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قال بعد ذلك: تَابَعَهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[5].

ومثله أيضاً ما أخرجه الإمام البخاري من طريق أَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانُ، عَنْ الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ...، وساق الحديث، ثم قال: تَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ[6].

فهذه المتابعات والطرق لا بد أن تثبت وتقيد عند جمع طرق الحديث، وإغفالها وقوع في الخطأ والزلل الكبير، وهذه الطرق منها ما جاء موصولاً في كتب الحديث، ومنها ما جاء موصولاً في كتب الشروح[7].

---

[1] إرشاد الساري (429/5).

[2] الْمُسْنَدَ: قال الخطيب: هُوَ الَّذِي اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مِنْ رَاوِيهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِيمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – دُونَ مَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ. مقدمة ابن الصلاح (ص 42–43).

[3] الْمُعَلَّقُ: وَهُوَ الَّذِي حُذِفَ مِنْ مُبْتَدَأِ إِسْنَادِهِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ. مقدمة ابن الصلاح (ص 24).

[4] انظر: مهارات جمع الطرق.

[5] صحيح البخاري (39/8/ح6169).

[6] المرجع السابق (39/8/ح6170).

[7] انظر: فتح الباري لابن حجر (63/1)، (558/10).

وقال أبو نعيم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَلْمٍ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، ثم قال: رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ وَغَيْرِهِمَا، عَنِ الْأَعْمَشِ[1].

وهذا كالذي قبله لا بد من إثبات هذه الطرق، وهي متابعات لسفيان الثوري، وهي طرق موصولة في بعض كتب الحديث[2].

وكذا فإن كتب العلل وغيرها، يوجد فيها أسانيد وطرق لم تذكر في كتب المتون، فمثل هذه الطرق تثبت وتبين كما هي، وينبغي عدم إهمالها لما فيها من فوائد وأحكام وعبر، كما أنها تعيين على فهم الأحاديث، وإزالة بعض الإشكالات.

وقد سُئِلَ الدارقطني عَنْ حَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، وَفِيهِ قِصَّةُ الْأَعْرَابِيِّ حِينَ بَالَ فِي الْمَسْجِدِ،.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ، ثم ساق عدة أسانيد، فقال: فَرَوَاهُ يُوسُفُ الصَّفَّارُ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْأَوَّلِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ سَمْعَانَ الْمَالِكِيِّ، وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَيَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ، وَأَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ سَمْعَانَ بْنِ مَالِكٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ الْمُعَلَّى بْنِ سَمْعَانَ الْأَسَدِيِّ، وقَالَ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ الْمُعَلَّى الْمَالِكِيِّ، وَيُقَالُ: أَنَّ الصَّوَابَ الْمُعَلَّى بْنُ سَمْعَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَالَ أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ فِي لَفْظِهِ: فَأَمَرَ بِمَكَانِهِ فَاحْتَفَرَ، وَلَيْسَتْ بِمَحْفُوظٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، وَقَدْ رُوِيَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ[3].

فهذه الأسانيد التي أوردها الدارقطني مختصرة، مقتصراً فيها على موضع الشاهد من النقد، ومنها ما جاء موصولاً في بعض كتب الحديث، ومنها ما لم أقف عليه، لكنها تتثبت وتقيد كغيرها عند جمع طرق الحديث، وخاصة أن فيها بيان لاسم الراوي الذي اختلف في اسمه.

وكذا في متنه زيادة منكرة، جاءت من طريق أبي هشام الرفاعي، وقد رويت عن يحيى بن سعيد، عن أنس.

---

[1] حلية الأولياء (112/4).

[2] انظر: صحيح مسلم (2034/4/ح2641).

[3] علل الدارقطني (727/80/5).

المطلب الحادي عشر: إِتْقَانُ مُعَالَجَةِ التَّحْرِيفِ وَالسَّقْطِ.

قد أشار ابن أبي حاتم إلى أهمية هذا العلم، فقال: "وربَّما كان السقطُ أو الطعنُ في الراوي واضحًا جليًّا يدركه كلُّ أحد، وربَّما كان خفيًّا لا يدركُهُ إلا الجهابذةُ، وقد يُدْرِكه غيرهم بجمعِ طرقِ الحديث، وتتبُّعِ الاختلاف"[1].

فمعالجة السقط والتحريف الواقع في أسانيد الأحاديث ومتونها، قد ينتج نتيجة عدم مقابلة النسخ لبعضها البعض، وذلك لاختلاف الطبعات والنسخ، وربما كان بسبب خطأ لغوي وغير ذلك، ولذا نبه الأئمة على ما يقع من سقط أو تحريف في أسانيد الحديث ومتونه، عبر إشارات أو رموز، وقد يشيروا إلى ذلك في الحاشية السفلية.

ومعالجة هذا السقط والتحريف، إنما يتم من خلال جمع طرق الحديث، والوقوف على رواياته، وتعليقات الأئمة النقاد، ومما يبين ذلك:

حديث سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: "أنت مع من أحببت"، فهذا الحديث يرويه شُعْبَةُ، عَنْ منصور[2]، والأعمش[3]، وعمرو بن مرة[4]، عن سَالِمٍ، به.

وجاء في رواية أبي يعلى أنه قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَالِمَ بْنَ أَبِي الْجَعْدِ[5]، وليس الأمر بذاك، فإنَّ شعبة لا يروي عن سالم[6].

فقد سقط من إسناده منصور بن المعتمر، كما ورد في طبعات المسند[7].

ويكفي في ذلك ما جاء في مسند أحمد: عن غندر محمد بن جعفر، عن شعبة، عن منصور، عن سالم[8]، وهو نفس طريق أبي يعلى في المسند، وقد أشار إلى هذا السقط محقق كتاب المستفاد من مبهمات المتن والإسناد[9].

---

[1] علل الحديث (57/1)، نزهة النظر (ص 103).
[2] مسند الطيالسي (3/ 594/ح 2245)، مسند البزار (14/ 107/ح 7601).
[3] مسند الطيالسي (3/ 594/ح 2245)، حديث شعبة بن الحجاج (ص 53/ح50).
[4] صحيح البخاري (40/8/ح 6171)، صحيح مسلم (4/ 2033/ح 2639)، مسند البزار (14/ 107/ح 7601)، حديث شعبة (45/1/ح51)، شعب الإيمان (2/ 504/ح1316).
[5] مسند أبي يعلى (313/6/ح3632).
[6] انظر: تهذيب الكمال (479/12).
[7] انظر: طبعات المسند: النظامية برقم (2131)، وطبعة دار هجر برقم (2245).
[8] مسند أحمد(172/3/ح12762).
[9] انظر: المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (1762/3/ح722).

وقد جاء في سند حديث يرويه ابن أبي شيبة عَنْ عَبْد الْوَاحِدِ بْن زِيَادٍ، عَنْ أَبي وَرِقٍ عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ[1].

وهذا تحريف في الاسم والكنية معاً، فإن أَبا وَرِقٍ عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ، كما تبين من خلال جمع طرق الحديث، اسمه وكنيته: أَبُو رَوْقٍ عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ[2].

والذي روى عن أَبي رَوْقٍ عَطِيَّةُ في جميع أسانيد الحديث، هو: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَاد، فدل ذلك على أَنَّ أَبُو وَرِقٍ عُقْبَةُ، هو: أَبُو رَوْقٍ عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ، وهذا الاسم قد ذكر أيضاً عند ابن أبي شيبة، ضمن أحاديث صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ[3].

وكذا فقد ورد في سند حديث عند الطبراني، اسم: أَبُو كيرانِ الْحَسَنُ بْنُ عُقْبَةَ الْمُرَادِيُّ[4]، وهذا تحريف، فإن أَبا كيرانِ هذا، اسمه: أَبُو كِبْرَانَ، ولا يعرف غيره.

قال أحمد[5]، وابن سعد[6]: أَبُو كِبْرَانَ الْمُرَادِيُّ، وَاسْمُهُ الْحَسَنُ بْنُ عُقْبَةَ، وقال ابن معين: إنما هو أبو كبران واحد، لا نعرف غيره، حدث عنه وكيع، وأبو نعيم والكوفيون[7]، وهكذا كنيته في كتب التراجم[8].

وقد وقع كذلك في أسانيد الأحاديث، اسم لأَبِي خَبَّابٍ الْكَلْبِيُّ، ورد ذلك في المعجم الصغير طبعة دار الكتب العلمية[9]، وكذا ورد في الروض الداني إلى المعجم الصغير، طبعة المكتب الإسلامي[10].

---

(1) مسند ابن أبي شيبة (2/369/ح883).

(2) المعجم الكبير (8/70/ح7397)، شرح معاني الآثار (1/82/ح518)، مسند أحمد (30/22/ح18097)، (30/23/ح18099)، سنن ابن ماجه (2/953/ح2857)، الآحاد والمثاني (4/416/ح2467)، الكنى والأسماء للدولابي (2/896/ح1574)، معجم ابن الأعرابي (1/179/ح311)، فوائد تمام (2/87/ح1203)، إسلام زيد بن حارثة (ص 147/ح4).

(3) مسند ابن أبي شيبة (2/387).

(4) قال الطبراني: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ إِلَّا أَبُو كِيرَانَ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ. المعجم الأوسط (7/327/ح7635).

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 179/ت58)

(6) الطبقات الكبرى (6/342/ت2596)

(7) تاريخ ابن معين (1/103).

(8) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (2/ 301/ت2543)، الكنى والأسماء لمسلم (2/711/ت2854)، الكنى والأسماء للدولابي (3/933/ح1632)، المقتنى في سرد الكنى (2/29/ت5173)، تاريخ الإسلام (3/845/ت93).

(9) المعجم الصغير (1/73).

(10) الروض الداني (1/132/ح198).

والصواب: أَبُو جَنَابٍ الْكَلْبِيُّ[1]، كما ورد في إحدى روايات المعجم، فمرة قال: أَبُو جَنَابٍ، وفي أخرى: أَبِي خَبَّابٍ[2]، وكتب التراجم على أن يَحْيَى بْنُ أَبِي حَيَّةَ، هو: أَبُو جَنَابٍ الْكَلْبِيُّ[3]، مشهور بكنيته[4].

الفصل الثاني: طُرُق حَدِيث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، دراسة تطبيقية.

هَذَا الْحَدِيث رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ[5]، عَنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَي كالآتِي:

الحَدِيثُ الأَوَّل: حَدِيث الصَّحَابِي: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه[6].

الحَدِيثُ الثَّانِي: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه[7].

ولفظه: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»[8].

---

(1) انظر: المؤتلف والمختلف للدارقطني (464/1)، مجموع رسائل ابن رجب (10/4/ت11).

(2) المعجم الصغير (132/1/ح198).

(3) انظر: تهذيب الكمال (284/31/ت6817)، تقريب التهذيب (ص 589/ت7537).

(4) انظر: الكنى والأسماء لمسلم (189/1/ت574)، فتح الباب في الكنى والألقاب (ص 200/ ت1628)، الإكمال في رفع الإرتياب (134/2)، المقتنى في سرد الكنى (152/1/ت1160)، تقريب التهذيب (ص 589/ت7537).

(5) قال العلائي: الحديث مشهور أو متواتر لكثرة طرقه. انظر: فيض القدير (226/6)، التيسير بشرح الجامع الصغير (455/2)، نظم المتناثر من الحديث المتواتر (202/1/ ح246). وقال ابن كثير: وهذا له طرق متعددة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "المرء مع من أحب"، وهي متواترة عند كثير من الحفاظ المتقنين. تفسير ابن كثير(471/3). وقال ابن حجر: وقد جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في جزء سماه: "كتاب المحبين مع المحبوبين"، وبلغ عدد الصحابة فيه نحو العشرين نفساً، فهو حديث مشهور، أو متواتر لكثرة طرقه. فتح الباري لابن حجر (560/10).

(6) عَبْدُ اللهِ بنُ مَسْعُوْدِ بنِ غَافِلِ بنِ حبيب، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الهُذَلِيُّ المَكِّيُّ المُهَاجِرِيُّ البَدْرِيُّ، كَانَ مِنَ السَّابِقِيْنَ الأَوَّلِيْنَ، وقد رحل إلى الكوفة، مات سنة اثنتين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة. الاستيعاب (987/3/ت1659)، أسد الغابة (381/3/ت3182)، الإصابة (198/4/ت4970). وَالهُذَلِيُّ: نسبة إلى هذيل، وهي قبيلة، تفرقت في البلاد، وجماعة منها نزلوا البصرة. انظر: الأنساب للسمعاني (391/13).

(7) عَبْد اللَّه بْن قيس بْن سليم بنِ حَضَّارِ بنِ حَرْبٍ، صاحب رَسُول اللَّه ﷺ، أَبُو مُوْسَى الأَشْعَرِيُّ التَّمِيْمِيُّ الفَقِيْهُ المُقْرِئُ، مشهور باسمه، وكنيته معاً، واختلفوا هل مات بالكوفة أو بمكة، وذلك سنة خمسين وقيل بعدها. الاستيعاب (3/ 979/ت1639)، وأسد الغابة (364/3/ت3137)، والإصابة (181/4/ت4916).

(8) صحيح البخاري (39/8/ح6169).

الوجه الأول: وَيَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ[1]، عَنْ أَبِي وَائِلٍ[2]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثوري[3]، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بنُ خَازِمٍ[4]، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ[5]، وَمُحَمَّدُ بْنُ كُنَاسَةَ[6]، عَنْ الأعمَش، عَنْ أبي وَائِلٍ شقيق، فقالوا جميعاً: عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعَري ﷺ.

---

[1] سُلَيْمان بن مِهْرَانَ الأَسَدِيُّ، الكَاهِلِيُّ، مَوْلاَهُم، الكُوْفِيُّ، مات سنة ست وأربعين ومائة. تهذيب الكمال (89/12/ت2570)، وتقريب التهذيب (ص:254/ت2615). وَالْأَعْمَش، لقب: إِنَّمَا يعرفهُ النَّاس بِهَذَا. نزهة الألباب (45/1).

[2] شَقِيْقِ بنِ سَلَمَةَ الأَسَدِيُّ، الكُوْفِيُّ، إمامٌ، كبيرٌ، مُخَضْرَمٌ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَا رَآهُ، مات بعد الجماجم سنة اثنتين وثمانين، وَقَال الواقدي: مات في خلافة عُمَر بْن عَبْد العزيز، وله مائة سنة. تهذيب الكمال (548/12/ت2767)، والكاشف (1/ 489/ت2303)، وتقريب التهذيب (ص 268/ت2816).

[3] أخرجه البخاري: (39/8/ح6170)، وأحمد:(292/32/ح1952)، (301/32/ ح19533)، (326/32/ ح19555)، والطبراني في الصغير (87/2/ح831)، وفي الأوسط (91/6/ح5893)، وأبو نعيم في الحلية (122/4)، وكما في جزء فيه أحاديث ابن حيان (ص 201/ح105). سُفْيَانُ بنُ سَعِيْدِ بنِ مَسْرُوْقٍ الثَّوْرِيُّ، أَبُو عَبد الله الكُوْفِيُّ، المُجْتَهِدُ، مُصنِّفُ كِتَابِ (الجَامِعِ)، مات سنة ست وعشرين ومائة. تهذيب الكمال (169/11/ت2407)، والكاشف (449/1/ت1996)، وتقريب التهذيب (ص 244/ت2445).

[4] أخرجه مسلم: (2034/4/ح2641)، وأحمد (403/32/ح19628)، والبزار (32/8/ح3013)، والروياني في مسنده (349/1/ح533)، وابن حبان كما في الإحسان (316/2/ح557)، والشاشي في مسنده (68/2/ح578). أَبُو معاوية مُحَمَّد بن خَازِمٍ السَّعْدِيُّ، الكُوْفِيُّ، الضَّرِيْرُ، مات سنة خمسٍ وتسعين ومائة. انظر: تهذيب الكمال (133/25/ت5173)، والكاشف (167/2/ت4816)، وتقريب التهذيب (ص 475/ت5841). الضَّرِيْرُ: صفة كانت لجماعة كثيرة من أهل العلم، والّذي اشتهر بها أَبُو معاوية مُحَمَّد بن خَازِمٍ السَّعْدِيُّ، الضَّرِيْرُ، من أهل الكوفة،، وقيل: إنه عَمِيَ وكان ابن أربع سنين، وقيل: ابن ثمان. انظر بتصرف: الأنساب للسمعاني (391/8).

[5] أخرجه مسلم: (2034/4/ح2641)، وأحمد (248/32/ح19496)، (301/32/ح19533)، وعبد بن حميد كما في المنتخب (195/1/ح552)، وهناد بن السري في الزهد (275/1/ح483)، والروياني في مسنده (347/1/ح528)، والبيهقي في الآداب (73/1/ح179). مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدِ بنِ أَبِي أُمَيَّةَ الطَّنَافِسِيُّ، الكُوْفِيُّ، واسمه عَبْد الرَّحْمَنِ، وقيل: إسماعيل، مات فِي سنة أَرْبَعٍ ومائتين. تهذيب الكمال (54/26/ت5440)، وتقريب التهذيب (ص 495/ت6114).

[6] أخرجه الْحَارِثُ ابن أبي أسامة في العوالي (ص 56/ح60)، وأَبُو نُعَيْم: تاريخ أصبهان (315/1)، والبيهقي في شعب الإيمان (47/2/ح496). مُحَمَّد بن عَبد الله بن كُنَاسَةَ الأَسَدِيُّ، أبو يَحْيَى، ويُقال: أَبُو عَبْد اللَّه، الكُوْفِيُّ المعروف بابن كُنَاسَةَ، وَكُنَاسَةُ: لَقَبٌ لِجَدِّه عَبْدِ الأَعْلَى، وَقِيْلَ: لَقَبٌ لأَبِيْهِ وَيَجُوْزُ أَنْ يَكُوْنَ لَقَباً لَهُمَا، مات سنة سبع ومائتين وقد قارب التسعين. تهذيب الكمال (492/25/ت5353)، وسير أعلام النبلاء (189/8/ت1508)، وتقريب التهذيب (ص 488/ت6027).

وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ[1]، وَسُلَيْمَانُ بْنُ قَرْمٍ[2]، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ[3]، وَأبو عَوانة الوَضَّاحُ[4]، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ شقيق، فقالوا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ[5]، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ[6]، عَنْ جَرِير بن عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ.

---

[1] رواية جرير بن حازم ذكرها البخاري متابعةً (39/8/ح6169)، وقال ابن حجر: وَصَلَهَا أَبُو نُعَيْمٍ فِي كِتَابِ الْمُجِيِّنَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَزْهَرِ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ حَدَّثَنَا أَبِي سَمِعْتُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. فتح الباري لابن حجر (558/10). جَرِيْر بن حَازِمِ بن زَيْدِ بن عَبْدِ الله بن شجاع، أَبُو النَّضْرِ الأَزْدِيُّ، ثُمَّ العَتَكِيُّ، البَصْرِيُّ، مات سنة سبعين ومائة. تهذيب الكمال (524/4/ت913)، والكاشف (291/1/ت768)، وتقريب التهذيب (ص 138/ت911).

[2] أخرجه مسلم: (4/ 2034/ح2640)، وذكرها البخاري متابعة (39/8/ح6169)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (558/10). سُلَيْمَانُ بنُ قَرْمٍ بن معاذ التَّمِيْمِيُّ، البَصْرِيُّ، النَّحْوِيُّ. تهذيب الكمال (51/12/ت2555)، والكاشف (463/1/ت2122)، وتقريب التهذيب (ص 253/ت2600)، وتهذيب التهذيب (213/4/ت366).

[3] أخرجه البخاري: (39/8/ح6168)، ومسلم (2034/4/ح2640)، وأحمد (258/6/ح3718)، (402/32/ح19629)، والبزار (101/5/ح1679)، ومسند الطيالسي (205/1/ح251)، والشاشي في مسنده (68/2/ح575، ح576، ح575)، والقضاعي في مسنده (142/1/ح189). شعبة بن الحجاج بن الوَرْدِ الأَزْدِيُّ العَتَكِيُّ، أَبُو بِسْطَامَ مَوْلاَهُم الوَاسِطِيُّ، البَصْرِيُّ، مات سَنَةَ سِتِّيْنَ وَمائَةٍ، بِالبَصْرَةِ. تهذيب الكمال (479/12/ت2739)، والكاشف (485/1/ت2278)، وتقريب التهذيب (ص 266/ت2790).

[4] رواية أبي عوانة، ذكرها البخاري متابعة (39/8/ح6169)، وقال ابن حجر: وَمُتَابَعَةُ أَبِي عوَانَة الوَضَّاحُ وَصَلَهَا أَبُو عَوَانَةَ يَعْقُوبُ وَالْخَطِيبُ فِي كِتَابِ الْمُكَمَّلِ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ حَمَّادٍ عَنْهُ. فتح الباري لابن حجر (10/ 559). أَبُو عوانة الوَضَّاحُ بْن عَبد اللَّهِ اليَشْكُرِيِّ، الوَاسِطِيُّ، البَزَّازُ، مشهور باسمه وكنيته، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومائة. تهذيب الكمال (441/30/ت6688)، والكاشف (349/2/ت6049)، وتقريب التهذيب (ص 580/ت7407)، وتهذيب التهذيب (116/11/ت204).

[5] جَرِيْر بن عَبْدِ الحَمِيْدِ بن يزيد، أَبُو عَبْدِ اللهِ الضَّبِّيُّ، الكُوْفِيُّ، القَاضِي، نَزَلَ الرَّيَّ، ونشر بها العلم، مات عشية الأربعاء ، ليوم خلا من جمادى الأولى، سنة ثمان وثمانين ومائة. تهذيب الكمال (540/4/ت918)، والكاشف (291/1/ت771)، وتقريب التهذيب (ص 139/ت916).

[6] قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيْدِ بنِ جَمِيْلِ بنِ طَرِيْفٍ الثَّقَفِيُّ مَوْلاَهُمُ، أبو رَجَاءَ البَلْخِيُّ، البَغْلاَنِيُّ، مات لليلتين خلتا من شعبان، سنة أربعين ومائتين، وهو في تسعين سنة. تهذيب الكمال (523/23/ت4852)، وتقريب التهذيب (ص 454/ت5522)، وتهذيب التهذيب (358/8/ت641). البَلْخِيّ: بفتح الباء الموحدة وسكون اللام وفي آخرها الخاء المعجمة، هذه النسبة الى بلدة من بلاد خراسان يقال لها بلخ. الأنساب للسمعاني (303/2). البَغْلاني: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الغين المعجمة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بغلان وهي بلدة بنواحي بلخ. الأنساب للسمعاني (276/2). حديث قتيبة بن سعيد: أخرجه البخاري في صحيحه (39/8/ح6169).

وَرَوَاهُ عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ[1]، وَإِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ[2]، وَأَبُو خَيْثَمَةَ[3]، عَنْ جَرِير بن عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ الْأَعْمَش، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، فَقَالُوا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ.

وَرَوَاهُ يُوْسُفُ بنُ مُوْسَى[4]، عَنْ جَرِير بن عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ الْأَعْمَش، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، فَقَالُوا: عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعَري ﷺ.

صَنِيع الإمام الدَّارقطني، يدل على أَن الحَدِيث مِنْ طَرِيقِ الصَّحَابِيَّيْنِ صَحِيحٌ، حَيْثُ أَنَّه ذَكر الْأَوْجه دُونَ أَنْ يُرَجَّحَ، أو يُعْقِب، وَقَالَ: "وَلَعَلَّهُمَا صَحِيحَانِ"[5].

وهذا يُؤيد صَنِيع الإمام البخاري، حيث قال ابن حجر: "وَأَبُو نُعَيْمٍ صَرَّحَ أَنَّهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ بُنْدَارٍ أَنَّ عَبْد اللَّهِ حَيْثُ لَمْ يُنْسَبْ فَالْمُرَادُ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَبُو مُوسَى، وَلَكِنَّ صَنِيعَ الإمام الْبُخَارِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِي وَائِل عَن ابن مَسْعُودٍ وَعَنِ أَبِي مُوسَى جَمِيعًا، وَأَنَّ الطَّرِيقَيْنِ صَحِيحَانِ، لِأَنَّهُ بَيَّنَ الِاخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يُرَجِّحْ، وَلِذَا ذَكَرَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ صَحِيحَانِ"[6].

وقال السَّخاوي: "وأصحاب النَّبي ﷺ كُلُّهُمْ ثِقَةٌ، فَتَرْكُ ذِكْرِ أَسْمَائِهِمْ فِي الْإِسْنَادِ لَا يَضُرُّ، إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ"[7]، والحديث ثَبَتَ مِنْ طَرِيقِ الصَّحَابِيَّيْنِ.

---

(1) أخرجه مسلم: (43/8/ح2640)، عُثْمَان بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم بن عثمان بن خواستي العبسي ، مولاهم، أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ أَبِي شَيْبَة الكوفي، أَخُو أَبِي بَكْر بْن أَبِي شَيْبَة والقاسم بْن أَبِي شَيْبَة، وكَانَ أكبر من أَبِي بَكْر، مات ليلة النصف من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومئتين، وله ثلاث وثمانون سنة. تهذيب الكمال (478/19/ت3857)، والكاشف (12/2/ت3735)، تقريب التهذيب (ص 386/ت4513).

(2) أخرجه مسلم: (/43/ح2640). إِسْحَاق بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ مَخْلَدٍ، بن إِبْرَاهِيم بن مطر الحَنْظَلِيُّ، أبو يعقوب المَرْوَزِيُّ، المعروف ابْنِ رَاهَوَيْهِ، نزيل نيسابور، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وهو ابن سبع وسبعين سنة. تهذيب الكمال (373/2/ت332)، والكاشف (233/1/ت276)، وتقريب التهذيب (ص 99/ت332).

(3) أخرجها أبو يعلى الموصلي: (100/9/ح5166)، أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بنُ حَرْبِ بنِ شَدَّادٍ الحَرَشِيُّ، النَّسَائي، نزيل بغداد، مات ليلة الخميس لسبع خلون من شعبان سنة أربع وثلاثين ومئتين في خلافة جعفر المتوكل، وهو ابْن أربع وسبعين سنة. تهذيب الكمال (402/9/ت2010)، تقريب التهذيب (ص 217/ت2042)، تهذيب التهذيب (342/3/ت637).

(4) أخرجه البزار (32/8/ح3014)، يُوسُف بْن مُوسَى بْن راشد بن بلال القَطَّانُ، أَبُو يَعْقُوْبَ الكُوْفِيُّ، المعروف بالرازي، نَزِيْلُ بَغْدَادَ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين. تهذيب الكمال (467/32ت7159)، الكاشف (401/2/ت6454)، تقريب التهذيب (ص 612/ت7887).

(5) انظر: علل الدارقطني (94/5).

(6) انظر: فتح الباري لابن حجر (558/10)، عمدة القاري (198/22).

(7) فتح المغيث (191/1).

الوجه الثاني: وَيَرْوِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ[1]، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ[2]، وَأَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ[3]، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ سَمْعَانَ بْنِ مَالِكٍ الْمَالِكِيُّ[4]، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيُّ ﷺ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ[5]، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ سَمْعَانَ الْمَالِكِيُّ[6]، ومرةً قال: الْمُعَلَّى الْمَالِكِيُّ[7].

وهذا الحديث من هذا الوجه معلول سنداً ومتناً[8]، وَسَمْعَانَ اختلف في اسمُه، قال الدَّارقطني، ويقال الصَّواب: المعلَّى بن سمعان[9].

الوجه الثالث: وَيَرْوِيهِ زِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ[10]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيُّ ﷺ.

---

(1) أَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشِ بنِ سَالِمٍ الأَسَدِيُّ، الكُوْفِيُّ، المُقْرِئُ، الحَنَّاطُ، وَفِي اسْمِهِ أَقْوَالٌ، مَاتَ فِي جُمَادَى الأُوْلَى، سَنَةَ ثَـلاَثٍ وَتِسْـعِيْنَ وَمائَـةٍ. تهـذيب الكمـال (129/33/ت7252)، الكاشـف (412/2/ت6535)، تقريـب التهـذيب (ص 624/ت7985).

(2) أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (14/1/ح:13). يَحْيَى بنُ عَبْدِ الحَمِيْدِ بن عَبْد الرَّحْمَنِ، الْحِمَّانِيُّ، أَبُو زكريـا الكُـوْفِيِّ، مـات سـنة ثمـان وعشـرين ومئتـين. تهـذيب الكمـال (419/31/ح6868)، تقريـب التهـذيب (ص 593/ت7591).

(3) أخرجه أبو يعلى الموصلي (310/6/ح3626)، والدارقطني في سننه (239/1/ح477)، وابن حجر في المطالب العالية (98/2/ح15)، أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ، رووا الحديث عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ سَمْعَانَ بْنِ مَالِكٍ. علل الدارقطني (80/5/ح727). مُحَمَّدُ بنُ يَزِيْدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ كَثِيْرِ بنِ رِفَاعَةَ العِجْلِيُّ، أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ الكُوْفِيُّ، مات سنة ثمان وأربعين. تهذيب الكمال (34/27/ت5706)، الكاشف (231/2/ت5223)، تقريب التهذيب (ص 514/ت6402).

(4) سِمْعان بن مالك الأسدي. لسان الميزان (190/4).

(5) أَحْمَد بْن عَبد اللهِ بْن يونس، أَبو عَبد اللهِ، التَّمِيمِيّ، اليَربُوعِيّ، الكُوفيّ، مات فِي ربيع الآخر سنة سبع وَعشْرين وَمِائَتَيْنِ. تهذيب الكمال (375/1/ت64)،والكاشف (198/1/ت53)، تقريب التهذيب (ص 81/ت63).

(6) أخرجه البزار في مسنده (161/5/ح1753)، قال البزار: قُلْتُ: لَهُ فِي الصَّحِيحِ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ» فَقَطْ، وانظر: كشف الأستار عن زوائد البزار (230/4).

(7) أخرجه الدارقطني في "سننه" (240/1/ح478)، كَذَا قَالَ يُوسُفُ: الْمُعَلَّى الْمَالِكِيُّ، الْمُعَلَّى مَجْهُولٌ، وَرَوَاهُ يُوسُفُ الصَّفَّارُ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الْأَوَّلِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عَنْ سَمْعَانَ الْمَالِكِيِّ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ: عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ الْمُعَلِّي بْنِ سَمْعَانَ الْأَسَدِيِّ. علل الدارقطني (80/5/ح727).

(8) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (453/1)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (316/4)، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (91/1)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (26/2)، التحقيق في مسائل الخلاف (78/1)، البدر المنير (527/1)، وبيان علله سيأتي في مبحث علل الحديث من الفصل الثالث.

(9) قال الدارقطني: وَيُقَالُ: أَنَّ الصَّوَابَ الْمُعَلَّى بْنُ سَمْعَانَ. انظر: علل الدارقطني (80/5).

(10) زِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ بن حباشة بن أوس بن بلال الْأَسَدِيُّ، أَحَدُ بَنِي غَاضِرَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ دُودَانَ بْنِ أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ، ويكنى أبا مريم، ويكنى أيضاً: أبا مُطَرِّفٍ، مات سنة اثنتين وثمانين، بلغ زر مائة واثنتين وعشرين سنة. تهذيب الكمال (335/9/ت1976)، الكاشف (402/1/ت1630)، تقريب التهذيب (ص 215/ت2008).

فَرَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ[1]، عَنْ مُحَمَّد بْن خَالِدٍ[2]، عَنْ يَحْيَى بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ[3]، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ[4]، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ، فَهَتَفَ بِهِ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ جَهْوَرِيٍّ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ... الحديث[5].

هذا الحديث في سنده يَحْيَى بْنِ ثَعْلَبَةَ، قال عنه ابن معين: "يَحْيَى بْنِ ثَعْلَبَةَ، لَيْسَ بِشَيْء، يحدث بِحَدِيث السمر"[6].

وقَالَ الدَّارقطني: ضَعِيف[7].

الوجه الرابع: وَيَرْوِيهِ مَسْرُوْقُ بنُ الأَجْدَعِ[8]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيُّ ﷺ.

وَرَوَاهُ السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيل[9]، عَنْ الشَّعْبِيِّ[10]، عَنْ مَسْرُوقٍ بن الأَجْدَعِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قال: أتى النَّبي ﷺ أعرابي، فقال: يا محمد، إني لأحبك، أحسبه قال: والله إني لأحبك قالها ثلاث مرات... [11].

---

[1] الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بنِ عَفَّانَ العَامري، أَبُو مُحَمَّد الكُوْفِيُّ، مات لليلة خلت من صفر سنة سبعين ومئتين. تهذيب الكمال (6/ 257/ت1249)، تقريب التهذيب (ص 162/ت1261)، تهذيب التهذيب (2/301/ت529).

[2] مُحَمَّد بن خالد بنِ خِدَاشٍ بن عَجْلاَنَ المُهَلَّبِيُّ، مولاهم، أبو بكر الضَّرير. تهذيب الكمال (25/135/ت5175)، الكاشف (2/167/ت4818)، تقريب التهذيب (ص 475/ت5843)

[3] يحيى بن ثَعْلَبَة الْأَنْصَارِيّ أَبُو الْمُقَوّم، ويقال المُقَوِّمِيُّ، أَبُو سَعِيد البَصْرِيّ، وَمَاتَ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِيْنَ وَمائَتَيْنِ. تهذيب الكمال (31/ 273/ت6814)، الكاشف (2/364/ت6157)، تقريب التهذيب (ص 589/ت7534).

[4] عَاصِمِ بنِ أَبِي النَّجُوْدِ الأسدي، أبو عبد الرحمن السُّلمي الكُوْفِيُّ، وهو عَاصِمِ بنِ بهدلة مولى لبني جذيمة بن مالك بن نصر بن قعين بن أسد، مات سنة ثمان وعشرين. تهذيب الكمال (13/473/ت3002)، الكاشف (1/518/ت2496)، تقريب التهذيب (ص 285/ت 3054).

[5] أخرجه الشاشي في "المسند" (2/127/ح664).

[6] انظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ص 89 – وص 114).

[7] انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/192).

[8] مَسْرُوقٍ بنُ الأَجْدَعِ بن مالك الوَادِعِيُّ الهَمْدَانِيُّ، أبو عائشة الكُوْفِيُّ، عابدٌ مُخضرم، مات سنة ثلاث وستين. تهذيب الكمال (27/451/ت5902)، الكاشف (2/256/ت5391)، تقريب التهذيب (ص 528/ت6601).

[9] السَّرِيّ بن إِسْمَاعِيل الْهَمْدَانِيّ، الكُوْفِيُّ. تهذيب الكمال (10/227/ت2193)، الكاشف (1/427/ت1812)، تقريب التهذيب (ص 230/ت2221).

[10] عَامِر بن شراحيل، وقيل: ابْن عَبد اللَّهِ بْن شراحيل، وقيل: ابْن شراحيل بْن عَبْد، الشَّعْبِي، أَبُو عَمْرو الكوفي، مات سنة أربع ومئة، وهو ابن ثنتين وثمانين. تهذيب الكمال (14/28/ت3042)، الكاشف (1/522/ت2524)، تقريب التهذيب (ص 287/ت3092).

[11] أخرجه البزار، وقال: هذا الحديث لا نعلم رواه عن الشعبي، عن مسروق، عن عبد الله إلا السري بن إسماعيل، وقد تقدم ذكرنا في السري بن إسماعيل، (5/328/ح1950)، السنن الواردة في الفتن للداني (2/463/ح182).

وهذا الحديث وفي سنده السَّرِيّ بن إسماعيل، والسَّرِيّ قال عنه البزار: ضعيف[1]، وقال النَّسائي: متروك الحديث[2].

قال ابن عديّ: "وللسري أحاديث لا يُتابعه أحد عليها وخاصة عن الشَّعْبِيّ، فإن أحاديثه عنه منكرات، لا يرويها عن الشَّعْبِيّ غيره، وَهو إلى الضَّعف أقرب"[3].

الوجه الخامس: وَيَرْوِيهِ أَبُو سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ النَّبِيُّ ﷺ.

وَرَوَاهُ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ[4]، عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ[5]، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ[6]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، عَنْ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

وَهَذَا الْحَدِيث فِي سَنَدِهِ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، قد ضعفه غير واحد من الأئمة[7].

وَقَال أحمد: "بَلَغَنِي أَنَّ عَطِيَّةَ كَانَ يَأْتِي الْكَلْبِيَّ فَيَأْخُذُ عَنْهُ التَّفْسِيرَ، وَكَانَ يُكَنِّيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ، فَيَقُولُ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ"[8]، وكان هشيم يضعف حديث عطية"[9].

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "سمع من أبي سعيد الْخُدْرِيّ أَحَادِيث، فَلَمَّا مَاتَ جعل يُجَالس الْكَلْبِيّ، فَإِذا قَالَ الْكَلْبِيّ: قَالَ رَسُول الله ﷺ، حفظ ذَلِك وَرَوَاهُ عَنهُ، وكناه أَبَا سعيد، فيظن أَنه أَرَادَ الْخُدْرِيّ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْكَلْبِيّ، لَا يحل كتْب حَدِيثه إِلَّا عَلَى سَبِيل التَّعَجُّب"[10].

---

[1] مسند البزار (204/1/ح1950)، كشف الأستار (230/4/ح3598).

[2] الضعفاء والمتروكون للنسائي (51/1/ت262).

[3] الكامل في ضعفاء الرجال (539/4).

[4] حَجَّاج بْن أَرْطَاةَ، بن ثور بن هبيرة بن شُراحيل، القاضي، كنيته أَبُو أَرْطَاة النَّخعِيّ الْكُوفِي، مات بالري، سنة بضعٍ وأربعين ومائة. تهذيب الكمال (420/5/ت1112)، الكاشف (311/1/ت928)، تقريب التهذيب (ص 152).

[5] عَطِيَّةُ بنُ سَعْدٍ بن جنادة العَوْفِيُّ، الْكُوفِي، يُكَنَّى بأبي الحسن، توفي سنة إحدى عشرة ومئة. تهذيب الكمال (145/20/ت3956)، الكاشف (27/2/ت3820)، تقريب التهذيب (ص 393/ت1119).

[6] أخرجه البزار، وقال: وَلَا نَعْلَمُ رَوَى أَبُو سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا إِلَّا هَذَا الطَّرِيقَ (270/4/ح1439)، وأخرجه الطبراني في "الكبير" (12/10/ح9780)، وأخرجه أبو نعيم في "تاريخ أصبهان" (266/1).

[7] انظر: العلل ومعرفة الرجال (548/1/ت1306)، الضعفاء والمتروكون (ص 85/ت481)، الضعفاء الكبير (359/3/ت1392)، التحقيق في مسائل الخلاف (288/2)، بيان الوهم والإيهام (125/3).

[8] العلل ومعرفة الرجال (548/1/ت1306)، الضعفاء الكبير (359/3/ت1392).

[9] تهذيب الكمال (147/20).

[10] المجروحين لابن حبان (253/2/ت930).

الحَدِيثُ الثَّالِث: حَدِيث الصَّحَابِي: أَنَس بْنِ مَالِكٍ ﷺ[1].

ولفظه: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: "وَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا"، قَالَ: لاَ شَيْءَ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ، فَقَالَ: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"، قَالَ أَنَسٌ: فَمَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ فَرَحَنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ".

قَالَ أَنَسٌ: "فَأَنَا أُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحُبِّي إِيَّاهُمْ، وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ"[2].

وَيَرْوِيهِ عَنْهُ: ثَابِت بْن أَسْلَمَ البُنَانِيُّ[3]، وَقَتَادَةَ بن دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ[4]، وَابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ[5]، وَسَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ[6]، وَشَرِيك بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ[7]، وَإِسْحَاق بن عبد اللَّه بن أبي طَلْحَة[8]،

---

[1] أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار بن ثعلبة ابن عمرو بن الخزرج بن حارثة الأنصاري، الخزرجي، النجاري، البصري، خادم رسول الله ﷺ، يكنى أبا حمزة، سمي باسم عمه أنس بن النضر، واختلف في وقت وفاته، فقيل سنة إحدى وتسعين، وقال إنه آخر من مات بالبصرة من أصحاب رسول الله ﷺ. الاستيعاب (109/1/ت84)، الإصابة (275/1/ت277).

[2] أخرجه البخاري في صحيحه من طريق ثابت بن أسلم، عن أنس، عن النَّبِيَّ .ﷺ (12/5/ح3688).

[3] ثابت بن أسلم، أَبُو مُحَمَّد البُنَانِيُّ، البَصْرِيّ، وبنانة هم بنو سعد بْن لؤي بْن غالب، ويُقال: إنهم بنو سعد بْن ضُبيعة ابنِ نِزار، ويُقال: هم فِي ربيعة بْن نزار باليمامة، ماتَ ثَابِتٌ سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِيْنَ وَمائَةٍ. تهذيب الكمال (342/4/ت811)، سير أعلام النبلاء (519/5/ت706)، تقريب التهذيب (ص: 132/ت810).

[4] قَتَادَةُ بنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ بنِ عَزِيْزٍ السَّدُوْسِيُّ، وَقِيْلَ: قَتَادَةُ بنُ دِعَامَةَ بنِ عُكَابَةَ، أَبُو الخَطَّابِ السَّدُوْسِيُّ، البَصْرِيُّ، الضَّرِيْرُ، الأَكْمَهُ، مات سنة سبع عشرة أو ثماني عشرة ومئة. تهذيب الكمال (498/23/ت4848)، الكاشف (134/2/ت4551)، سير أعلام النبلاء (269/5/ت132)، تقريب التهذيب (ص 453/ت5518).

[5] الزُّهْرِيِّ مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ، ابْنِ عَبْدِ اللهِ بنِ شِهَابِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ الحَارِثِ بنِ زُهْرَةَ بنِ كِلاَبِ بنِ مُرَّةَ بنِ كَعْبِ بنِ لُؤَيِّ بنِ غَالِبٍ، أَبُو بَكْرٍ القُرَشِيُّ، الزُّهْرِيُّ، المَدَنِيُّ، نَزِيلُ الشَّامِ، مَاتَ لِسَبْعَ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ رَمَضَانَ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِيْنَ ومئة. تهذيب الكمال (451/34)، الكاشف (219/2/ت5152)، سير أعلام النبلاء (326/5/ت160)، تقريب التهذيب (ص 506/ت6296).

[6] سَالِمُ بنُ أَبِي الجَعْدِ رَافِعٍ الأَشْجَعِيُّ، الغَطَفَانِيُّ، مولاهم الْكُوفِيّ، أخو زِيَاد بْن أَبِي الجعد، وعبد الله بْن أَبِي الجعد، وعُبَيد بن أَبِي الجعد، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين. تهذيب الكمال (130/10/ت2142)، سير أعلام النبلاء (108/5/ت44)، تقريب التهذيب (ص 226/ت2170).

[7] شَرِيْكُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي نَمِرٍ المَدَنِيُّ، أَبُو عَبد اللَّهِ القرشي، توفي في حدود سنة أربعين ومئة. تهذيب الكمال (475/12/ت2737)، سير أعلام النبلاء (159/6/ت73)، تقريب التهذيب (ص 266/ت2788).

[8] إسحاق بن عَبد الله بْن أَبي طلحة، واسمه زيد بن سهل الأَنْصارِيّ، النجاري، المدني، وأبوه عَبْد الله أخو أنس بْن مالك لأمه، الرابعة مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة وقيل بعدها. تهذيب الكمال (444/2/ت366)، الكاشف (237/1/ت307)، تقريب التهذيب (ص 101/ت367).

وَعبد الْعَزِيز بن صُهَيْب[1]، وَمَعْبَدِ بْنِ هِلَالٍ[2]، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ[3]، وَكَثِير بْن خُنَيْسٍ[4]، وَقَيْسِ بْنِ وَهْبٍ[5]، وَأبو قِلَابَة الجَرْمِيُّ[6]، وَحَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ[7]، جميعهم عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبيُّ ﷺ.

الوجه الأول: وَيَرْوِيهِ ثَابِت البُنَانِيُّ، عَنْ أَنَس بْن مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ:

حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ[8]، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ[1]، وَجَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمان[2]، وَسُليمان بْن المُغِيرة[3]، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ[4]، وَالحُسَيْنَ بْن وَاقِدٍ المَرْوَزِيَّ[5]، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ[6]، جَمِيعُهُمْ عَنْ ثَابِتٍ، بِهِ.

---

[1] عبد الْعَزِيز بن صُهَيْب الْأَعْمَى الْبنانِيّ الْبَصْرِيّ، مولى أنس بْن مَالك، كُنْيَتُهُ أَبُو حَمْزَة، مَاتَ سنة ثَلَاثِينَ وَمِائَة. تهذيب الكمال (147/18/ت3453)، الكاشف (656/1/ت3393)، تاريخ الإسلام (455/3/ت209)، تقريب التهذيب (ص 357/ت4102).

[2] مَعْبَدُ بْنُ هِلالٍ الْعَنَزِيُّ الْبَصْرِيُّ، مات سنة أربعين ومائة. تهذيب الكمال (240/28/ح6078)، تاريخ الإسلام (737/3/ت279)، تقريب التهذيب (ص 539/ت6784).

[3] الحَسَنُ البَصْرِيُّ أَبُو سَعِيْدٍ: الحَسَنُ بنُ أَبِي الحَسَنِ يَسَارٍ، أَبُو سَعِيْدٍ، مَوْلَى زَيْدِ بنِ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيُّ، وَيُقَالُ: مَوْلَى أَبِي اليَسَرِ كَعْبِ بنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ، مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين. تهذيب الكمال (95/6/ت1216)، سير أعلام النبلاء (563/4/ت223)، تقريب التهذيب (ص: 160/ت1227).

[4] كَثِيرُ بْنُ خُنَيْسٍ اللَّيْثِيُّ، مات سنة ثلاثين ومئة. تاريخ الإسلام ت بشار (484/3/ت278)، تعجيل المنفعة (2/ 144/ت898).

وَرَوَاهُ عَنْ كَثِيرِ بْنِ خُنَيْسٍ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: مسند أحمد (369/20/ح13092)، مسند البزار، وقال: وَلا نَعْلَمُ رَوَى كَثِيرُ بْنُ خُنَيْسٍ، عَن أَنَسٍ، إلاَّ هَذَا الْحَدِيثَ (340/12/ح6220).

[5] قَيْسُ بْنُ وَهْبٍ الْهَمْدَانِيُّ الكوفي. تهذيب الكمال (86/24/ت4926)، الكاشف (142/2/ت4619)، تقريب التهذيب (ص: 458/ت5596).

[6] أَبُو قِلَابَةَ الجَرْمِيُّ عَبْدُ اللهِ بنُ زَيْدِ ابْنِ عَمْرٍو – أَوْ عَامِرِ – بنِ نَاتِلِ بنِ مَالِكٍ، أَبُو قِلاَبَةَ الجَرْمِيُّ، البَصْرِيُّ، مات بالشام سنة أربع ومئة، وقيل بعدها. تهذيب الكمال (542/14/ت3283)، الكاشف (1/ 554/ت2734)، سير أعلام النبلاء (468/4/ت178)، تقريب التهذيب (ص 304/ت3333).

[7] حفص ابن أخي أنس بن مالك الأَنْصارِيّ، أَبُو عُمَر المدني، واختلف في اسمه على أقوال عدة. تهذيب الكمال (80/7/ت1420)، الكاشف (343/1/ت1170)، تقريب التهذيب (ص 174/ت1436).

[8] حَمَّادُ بنُ زَيْدِ بن درهم الأزدي الجهضمي، أَبُو إِسْمَاعِيْلَ الأَزْدِيُّ، مَوْلَى آلِ جَرِيْرِ بنِ حَازِمٍ البَصْرِيِّ، الأَزْرَقُ، الضَّرِيْرُ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، أَصلُهُ مِنْ سِجستان سُبِيَ جَدُّهُ دِرْهَمٌ مِنْهَا، مات سنة تسع وسبعين ومئة، وله إحدى وثمانون سنة. تهذيب الكمال (239/7/ت1481)، سير أعلام النبلاء (113/7/ت1170)، تقريب التهذيب (ص: 178).

ورواه عن حماد بن زيد: سليمان بن حرب: صحيح البخاري (12/5/ح3688)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366)، وسليمان بن داود: صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، مسند أبي يعلى (36/6/ح3281)، الإيمان لابن منده (439/1/ح293)، وسليمان ومحمد بن أبي بكر: شعب الإيمان (93/3/ح1425)، ويونس بن محمد: مسند أحمد (76/21/ح13371)، ويحيى بن إسحاق: المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 397/ح1339)، وإسحاق بن اسرائيل: مسند أبي يعلى (180/6/ح3465)، وقتيبة بن سعيد: حديث السراج (144/2/ح594)، البيتوتة (ص 36/ح7)، المخلصيات (184/3/ح2284)، وأحمد بن عبدة: (المحدث الفاصل (ص 346).

[1] حماد بن سلمة بن دينار البَصْرِيّ، أبو سلمة بن أَبي صخرة مولى ربيعة بن مالك بن حنظلة من بني تميم، ويُقال: مولى قريش، ويُقال: مولى حميري بن كرامة، وهو ابن أخت حميد الطويل، مات في ذي الحجة لإحدى عشرة ليلة بقيت منه سنة سبع وستين ومئة. تهذيب الكمال (7/ 253/ت1482)، الكاشف (1/349/ت1220)، تقريب التهذيب (ص 178/ت1499).

ورواه عن حماد بن سلمة: يونس بن محمد: صحيح مسلم (4/2269/ح2953)، ويونس، والحسن بن موسى: مسند أحمد (21/87/ح13387،ح13386)، وعبد الأعلى بن حماد: مسند أبي يعلى (6/34/ح3277)، وعبد الأعلى، وهدبة بن خالد: الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/324/ح565)، عفان بن مسلم: مسند أحمد (21/340/ح13850)،(21/457/ح14073)، ومظفر بن مدرك: مسند أحمد (20/135/ح12715)، وحجاج بن المنهال: المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 388/ح1296،ح1297)، معرفة الصحابة (1/197/ح700)، وأبو داود الطيالسي: مسند الروياني (2/390/ح1381).

[2] جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمان الضُبَعِيُّ، أبو سُلَيْمان البَصْرِيُّ مولى بني الحريش، كَانَ ينزل في بني ضبيعة فنسب إليهم، تُوُفِّيَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَةٍ. تهذيب الكمال (5/43/ت943)، سير أعلام النبلاء (7/244/ت1206)، تقريب التهذيب (ص 140/ت942).

ورواه عن جعفر: محمد بن عبيد: صحيح مسلم (4/2033/ح2639).

[3] سُليمان بن المُغِيرة، أَبُو سَعِيْدٍ القَيْسِيُّ، البَصْرِيُّ، مَوْلَى بَنِي قَيْسِ بنِ ثَعْلَبَةَ، مِنْ بَكْرِ بنِ وَائِلٍ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّيْنَ وَمائَةٍ. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 69)، سير أعلام النبلاء (7/88/ت1157)، تقريب التهذيب (ص 254/ت2612).

ورواه عن سليمان: هاشم بن القاسم: مسند أحمد (21/38/ح13316)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 377/ح1265).

[4] يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ بن دينار العبدي، أَبُو عَبد اللَّهِ، ويُقال: أَبُو عُبَيد البَصْرِيُّ ، مولى عبد القيس، مِنْ صِغَارِ التَّابِعِيْنَ، وَفُضَلآئِهِم، مات سنة تسع وثلاثين ومئة. تهذيب الكمال (32/517/ت7180)، سير أعلام النبلاء (6/384/ت955)، تقريب التهذيب (ص 613/ت7909).

ورواه عن يونس: خَالِدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الطَّحَّان: سنن أبي داود (4/333/ح5127)، مسند أبي يعلى (6/36/ح3280)، مسند البزار (13/337/ح6957)، الإيمان لابن منده (1/438/ح292)، تاريخ بغداد (15/587/ح4558).

[5] الحُسَيْنَ بنَ وَاقِدٍ المَرْوَزِيَّ، أَبُو عَبد اللَّه قاضي مرو، مولى عَبد الله بْن عامر بْن كريز، القرشي، مات أبي سنة تسع وخمسين ومئة، ويُقال سنة سبع وخمسين ومئة. تهذيب الكمال (6/491/ت1346)، تقريب التهذيب (ص 169/ت1358).

ورواه عن الحسين: زيد بن الحباب: مسند أحمد (20/343/ح13047).

[6] سبق ترجمته (الحديث الأول والثاني).

ورواه عن شعبة: بَقِيَّةُ بن الوليد. مسند البزار (13/281/ح6846)، وإِبْرَاهِيْمَ بنَ حُمَيْدٍ الطَّوِيْلَ. مسند ابن الجعد (ص 209).

اتفق الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِم بِرِوَايَتِهِ من طريق حَمَّاد بْن زَيْدٍ، بينما انْفَرد به مُسْلِم من طريق حَمَّادُ بْن سَلَمَةَ، وَجَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمان، وأخرجه أبو داود من طريق يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، وبقية الطرق لم ترد في الكتب الستة[1].

الوجه الثاني: وَيَرْوِيهِ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوْسِيُّ، عَنْ أَنَس بْن مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ:

هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى[2]، وَهِشَامُ الدَّسْتُوَائِيِّ[3]، وَشُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ[4]، وَأَبُو عَوَانَةَ الوَضَّاحُ[5]، وَسَعِيدُ ابْنُ بَشِيرٍ[6]، كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةُ، بِهِ.

---

(1) انظر: تحفة الأشراف (112/1/ح299)، (106/1/ح272)، (155/1/ح495).

(2) هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى بن دينار، أَبُو بَكْرٍ، ويُقال: أَبُو عبد الله العَوْذِيُّ، المُحَلِّمِيُّ، البَصْرِيُّ. وَبَنُوْ عَوْذٍ: بَطْنٌ مِنَ الأَزْدِ، وَهُوَ مِنْ مَوَالِيْهِم، مات فِي سَنَةِ ثَلاَثٍ أو أربع أو خمس وَسِتِّيْنَ وَمائَةٍ. تهذيب الكمال (302/30/ت6602)، سير أعلام النبلاء (7/7/ت1094)، تقريب التهذيب (ص 574/ت7319).

ورواه عن همام: عمرو بن عاصم: صحيح البخاري (39/8/ح6167)، وعفان بن مسلم: صحيح مسلم (2270/4/ح2953)، وعفان، وبهز بن أسد: مسند أحمد (303/20/ح12993)، وهدبة بن خالد: مسند أبي يعلى (270/5/ح2888).

(3) هِشَامُ بنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ سَنْبَرٍ، أَبُو بَكْرٍ البَصْرِيُّ، الرَّبَعِيُّ مَوْلاَهُم، وهشام والد معاذ بن هشام، وكَانَ يَتَّجِرُ فِي القِمَاشِ الَّذِي يُجْلَبُ مِنْ دَسْتُوَا: وَلِذَا قِيْلَ لَهُ: صَاحِبُ الدَّسْتُوَائِيِّ، وَدَسْتُوا: بُلَيْدَةٌ مِنْ أَعْمَالِ الأَهْوَازِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِيْنَ. تهذيب الكمال (215/30/ت6582)، سير أعلام النبلاء (571/6/ت1025)، تقريب التهذيب (ص: 573/ت7299).

ورواه عن هشام: معاذ بن هشام: صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، الاحسان كما في صحيح ابن حبان(182/1/ح8)، مسند أبي يعلى (372/5/ح3023)، (401/5/ح3072)، وأبو عامر العقدي: مسند أحمد (208/20/ح12823)، ومسلم بن ابراهيم: الأدب المفرد (ص 129/ح352).

(4) سبق ترجمته (الحديث الأول والثاني).

ورواه عن شعبة: محمد بن جعفر: صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، مسند أبي يعلى (373/5/ح3024)، مسند البزار (421/13/ح7152)، ومحمد بن جعفر، وحجاج الأعور مسند أحمد (169/20/ح12769)، (21/ 372/ح13924).

(5) سبق ترجمته(الحديث الأول والثاني).

ورواه عن أبو عوانة: قتيبة بن سعيد: صحيح مسلم (2033/4/ح2639).

(6) سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ الأَزْدِيُّ مَوْلاَهُم، البَصْرِيُّ، أبو عَبْد الرحمن، ويُقال: أبو سَلَمَة، أصله من البصرة، ويُقال: من واسط، وقيل: إنه من أهل دمشق، رَحلَ بِهِ أَبُوْهُ إِلَى البَصْرَةِ، مات سنة ثمان أو تسع وستين ومئة. تهذيب الكمال (348/10/ت2243)، سير أعلام النبلاء (12/7/ت1098)، تقريب التهذيب (ص 234/ت2276).

ورواه عن سعيد: إسحاق بن بشير: مسند الشاميين (14/4/ح2596).

اتفق الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِم بِرِوَايَتِهِ من طريق هَمَّام بْن يَحْيَى، وانْفَرد مُسْلِم بِرِوَايَتِهِ من طريق هِشَامُ، وَشُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ الوَضَّاحُ، وأما سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، فمتكلم فيه.

الوجه الثالث: وَيَرْوِيهِ ابْن شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَس بْن مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ:

سُفْيَان بْن عُيَيْنَة[1]، وَمَعْمَر بْن رَاشِدٍ[2]، وَشُعَيْب بْن أبي حَمْزَة[3]، وَمُحَمَّدُ بْن عَبْدِ اللَّهِ،

---

[1] سُفْيَان بن عُيَيْنَة بن أَبي عِمْران، واسمه: ميمون الهلالي، أَبُو مُحَمَّد الكوفي، مَوْلَى مُحَمَّد بْن مُزَاحِمٍ، أَخِي الضَّحَّاكِ ابنِ مُزَاحِمٍ، وكان أعور، وقيل: إن أباه عُيَيْنَة هو المكنى أبا عِمْران، وكان سفيان سكن مكة ومات بها، في رجب سنة ثمان وتسعين ومئة، وله إحدى وتسعون سنة. تهذيب الكمال (177/11/ت2413)، تقريب التهذيب (ص 245/ت2451)، سير أعلام النبلاء (414/7/ت1291).

ورواه عن سفيان: عمرو بن محمد الناقد، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وابن أبي عمر العدني، وزهير بن حرب، وأبو بكر بن أبي شيبة: صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، وأبو بكر بن أبي شيبة، زهير بن حرب: مصنف ابن أبي شيبة (503/7/ح37561)، مسند أبي يعلى (255/6/ح3556)، والعباس بن الوليد: مسند أحمد (130/19/ح12075)، الزهد لهناد بن السري (274/1/ح482)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/2/ح563)، والحسين بن الحسن: الزهد والرقائق لابن المبارك، والزهد لنعيم (360/1/ح1018)، وسفيان بن عيينة في حديثه (ص 45/ح12)، وإسحاق بن اسرائيل: الحميدي في مسنده (305/2/ح1224)، مسند أبي يعلى (285/6/ح3597)، حلية الأولياء (309/7)، والحميدي وعلي بن عبد الله المديني، ويونس بن عبد الأعلى: الإيمان لابن منده (437/1/ح289)، ويونس بن عبد الأعلى: شرح مشكل الآثار (414/1/ح475)، وأحمد بن عبدة: مسند البزار (362/12/ح6283)، وعلي بن حرف، وعبد الجبار بن العلاء، ومحمد بن عبد الله: معجم ابن المقرئ (ص 350/ح1142)، وزكريا بن يحيى: شعب الإيمان (47/2/ح497)، الآداب للبيهقي (ص 345/ح853).

[2] أَبُو عُرْوَة معمر بن أبي عَمْرو بن رَاشد الْأَزْدِيّ الْحَرَّانِي مَوْلَاهُم الْبَصْرِيّ، عَالم الْيمن، توفى سنة ثلاث، وقيل: أربع وخمسين ومائة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة. تهذيب الكمال (303/28/ت6104)، تاريخ الإسلام (223/4/ت374)، تهذيب التهذيب (243/10/ت439).

ورواه عن معمر: عبد الرزاق الصنعاني: صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، مسند أحمد (120/20/ح12692)، جامع معمر بن راشد (199/11/ح20317)، الإيمان لابن منده (437/1/ح290)، شعب الإيمان (36/2/ح461).

[3] شُعَيْب بن أبي حَمْزَة الْقرشِي مولى بني أُميَّة الْحِمصِي وَاسم أبي حَمْزَة دِينَار، كنيته أَبُو بشر، مَاتَ سنة ثِنْتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَة . انظر: رجال صحيح مسلم (303/1/ت653)، تهذيب الكمال (516/12/ت2474)، تقريب التهذيب (ص 267/ت2798).

ورواه عن شعيب: بشر بن شعيب: مسند الشاميين (154/4/ح2985)، وبشر بن شعيب، والحكم بن نافع: الإيمان لابن منده (438/1/ح291).

ابْن أخي الزُّهْرِيّ[1]، وَأَبُو الْمَلِيحِ: الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ[2]، وَمَرْزُوقُ بْنُ أَبِي الْهُذَيْلِ[3]، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، بِهِ.

انْفَرد مُسْلِم بِرِوَايَتِهِ من طريق سُفْيَان بْن عُيَيْنَة، وَمَعْمَر بْن رَاشِد، ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه.

الوجه الرابع: وَيَرْوِيهِ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ[4]، عَنْ أَنَس بْن مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ:

مَنْصُورٍ بْن المُعْتَمِرِ[5]، وَعَمْرِو بْنِ مُرَّةَ[6]، وَالأَعْمَش[7]، كُلُّهُمْ عَن سَالِمٍ، بِهِ.

---

(1) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمِ بْن عُبَيد الله بْن شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، أَبُو عبد اللَّه المَدَنِيُّ، ابْن أخي الزُّهْرِيّ. ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، مات سنة اثنين وخمسين ومئة. تهذيب الكمال (554/25/ت5375)، تقريب التهذيب (ص 490/ت6049).
ورواه عن ابن أخي الزهري: عبد العزيز بن محمد: المعجم الأوسط (72/9/ح9154).

(2) الْحَسَن بن عُمَر، ويُقال: ابن عَمْرو ابن يحيى الفزاري، مولاهم، أَبُو المليح الرَّقِّيّ، وقيل: كنيته أَبُو عَبد اللَّه، وغلب عليه أَبُو المليح، وَمَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ فِي خلافة هارون وهو ابن خمس وتسعين سنة. الطبقات الكبرى (336/7/ت3972)، التاريخ الأوسط (227/2/ت2396)، تهذيب الكمال (280/6/ت1255)، تقريب التهذيب (ص 162/ت1266).
ورواه عن أبي المليح: علي بن سعيد: مسند البزار (363/12/ح6284)، وعبد الله بن جعفر: المعجم الأوسط (131/1/ح410)، وسعيد بن حفص: فوائد تمام (224/1/ح536)، وعبيد الله بن هشام: تاريخ أصبهان (197/1).

(3) مروزق بن أبي الْهُذَيْل، يُكَنَّى: أَبو بَكْر الثَّقفيُّ، الدِّمَشْقِي، مات سنة ستون ومئة. تهذيب الكمال (372/27/ت5857)، تاريخ الإسلام (211/4/ت353).
ورواه عن مرزوق: الوليد بن مسلم: المعجم الصغير، وقال الطبراني: لم يرو عن مرزوق إلا الوليد. تفرد به أحمد بن شيبان (294/2/ح1190)، والوليد بن مسلم: كثير التدليس والتسوية. انظر: شرح علل الترمذي (825/2)، تقريب التهذيب (ص 584/ت7456)، طبقات المدلسين (ص 51/ت127)، فتح الباري لابن حجر (450/1).

(4) سبق ترجمته (الحديث الثالث).

(5) مَنْصُوْرُ بنُ المُعْتَمِرِ أَبُو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ، أَبُو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ، الكُوْفِيُّ، أَحَدُ، مِنْ بَنِي بُهْثَةَ بنِ سُلَيْمٍ، مِنْ رَهطِ العَبَّاسِ بنِ مِرْدَاسٍ السُّلَمِيِّ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. تهذيب الكمال (546/28/ت6201)، سير أعلام النبلاء (402/5/ت181)، تقريب التهذيب (ص: 547/ت6908).
ورواه عن منصور: جرير بن عبد الحميد: صحيح البخاري (64/9/ح7153)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3631)، وشعبة بن الحجاج: مسند أحمد (165/20/ح12762)، (405/20/ح13167)، مسند الطيالسي (3/ 594/ح 2245)، مسند البزار، وقال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نعلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ شُعبة، عَن عَمْرو ومنصور عن سالم، عَن أَنَس إلاَّ السميدع، ورواه غير السميدع عن شُعبة، عَن منصور وحده عن سالم، عَن أَنَس. (14/ 107/ح 7601)، وأبو بكر بن عياش: مسند أحمد (399/20/ح13157)، (254/21/ح13684)، مسند أبي يعلى (6/ 312/ح3627)، وورقاء بن عمر: الفوائد الشهير بالغيلانيات (362/1/ح376).

(6) عَمْرُو بنُ مُرَّةَ بنِ عَبْدِ اللهِ المُرَادِيُّ، ابْنِ طَارِقٍ بنِ الحَارِثِ بنِ سَلَمَةَ بنِ كَعْبِ بنِ وَائِلِ بنِ جَمَلِ بنِ كِنَانَةَ بنِ نَاجِيَةَ بنِ مُرَادٍ، أَبُو عَبْدِ اللهِ المُرَادِيُّ، ثُمَّ الجَمَلِيُّ، الكُوْفِيُّ، مات سنة ثماني عشرة ومائة وقيل قبلها. تهذيب الكمال (232/22/ت4448)، سير أعلام النبلاء (196/5/ت74)، تقريب التهذيب (ص: 426/ت5112).
ورواه عن عمرو: شعبة بن الحجاج: صحيح البخاري (40/8/ح 6171)، صحيح مسلم (4/ 2033/ح 2639)، مسند البزار، وقال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نعلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ شُعبة، عَن عَمْرو ومنصور عن سالم، عَن أَنَس إلاَّ السميدع، ورواه غير السميدع عن شُعبة، عَن منصور وحده عن سالم، عَن أَنَس (14/ 107/ح 7601)، حديث شعبة (45/1/ح51)، شعب الإيمان (2/ 504/ح1316).

(7) سبق ترجمته (الحديث الأول والثاني).
ورواه عن الأعمش: شعبة بن الحجاج: مسند الطيالسي (3/ 594/ح 2245)، حديث شعبة بن الحجاج (ص 53/ح50)، وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ: غَرِيبٌ لِلأَعْمَشِ جِدًّا لَمْ يَرْوِهِ إلا يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ. انظر: إتحاف المهرة (2/ 17).

اتفق الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِم بِرِوَايَتِهِ من طريق مَنْصُورِ بْن المُعْتَمِرِ، وَعَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، ولم يروياه من طريق الأَعْمَش.

الوجه الخامس: وَيَرْوِيهِ شَرِيك بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ[1]، عَنْ أَنَس بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ:

أَنَسُ بْن عِيَاضٍ[2]، وَإِسْمَاعِيلُ بْن جَعْفَرٍ[3]، وَسَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ[4]، ثَلاثَتُهُمْ عَن شَرِيك، بِهِ.

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه.

الوجه السادس: وَيَرْوِيهِ إِسْحَاق بن عبد اللَّه بن أبي طَلْحَة[5]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ[6]، في الموطأ[7]، عَن إِسْحَاق بن أبي طَلْحَة، بِهِ.

---

(1) سبق ترجمته (الحديث الثالث).

(2) أَنس بْن عياض، أَبُو ضَمْرَةَ، المَدَنِيُّ، اللَيثيُّ، وَمَات ثمانين ومائة، وقيل: سنة مِائَتَيْنِ، وله ست وتسعون سنة. انظر: تهذيب الأسماء واللغات (127/1/ت709)، تهذيب الكمال (349/3/ت567)، تاريخ الإسلام (1075/4/ت33)، تقريب التهذيب (ص: 115/ت564).

ورواه عن أنس بن عياض: أحمد بن أبان: مسند البزار (326/12/ح6189).

(3) إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْأَنْصَارِيّ مَوْلاَهُم المَدَنِيُّ، مات ببغداد سنة ثمانين ومائة. انظر: تاريخ بغداد (217/6/ت3274)، تهذيب الكمال (56/3/ت433)، تاريخ الإسلام (579/4/ت12)، تقريب التهذيب (ص 106/ت431).

ورواه عن إسماعيل: علي بن حجر: أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 454/ح388)، صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، السنن الكبرى للبيهقي (313/3/ح5837).

(4) سَعِيْدُ بنُ أَبِي سَعِيْدٍ كَيْسَانَ المَقْبُرِي، اللَّيْثِيّ، مَوْلاَهُم، أَبُو سَعْدٍ الْمَدَنِيّ، مَاتَ فِي خلاَفَة هِشَام بن عبد الْملك سنة ثَلاَث وَعشْرين وَمِائَة. تهذيب الكمال (466/10/ت2284)، تقريب التهذيب (ص 236/ت2321).

ورواه عن سعيد المقبري: الليث بن سعد: السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، مسند أحمد (128/20/ح 12703)، مسند البزار (326/12/ح6190).

(5) سبق ترجمته (الحديث الثالث).

(6) مَالِكُ بنُ أَنَسٍ، ابنِ مَالِكِ بنِ أَبِي عَامِرٍ بنِ عَمْرِو بنِ الحَارِثِ بنِ غَيْمَانَ بنِ خُثَيْلِ بنِ عَمْرِو بنِ الحَارِثِ، وَهُوَ ذُو أَصْبَحَ الأَصْبَحِيُّ، الحِمْيَرِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ المَدَنِيُّ، إمام دار الهجرة، أَخِي طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللهِ. تهذيب الكمال (91/27/ت5728)، سير أعلام النبلاء (150/7/ت1180)، تقريب التهذيب (ص 516/ت6425).

(7) موطأ مالك (ص 328/ح930). ورواه عن مالك: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَة القَعْنَبيّ: صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، الإيمان لابن منده (438/1/ح292)، حلية الأولياء (338/6)، وَعَبد اللهِ بْن يُوسفَ التِّنِّيسِيُّ: الإيمان لابن منده (438/1/ح292).

الوجه السابع: وَيَرْوِيهِ مَعْبَدِ بْنِ هِلَالٍ[1]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ[2].

انْفَرد مُسْلِم بِرِوَايَتِهِ من هذا الوجه، وعليه فإنَّ الإمام مُسلِم روى هذا الحديث من طريق حَمَّادُ بْن زَيْدٍ، عَنْ ثَابِت مرة، وَرَوَاهُ: عَنْ حَمَّادُ بْن زَيْدٍ، عَنْ مَعْبَدِ، وَهُمَا بَصْرِيَّان.

الوجه الثامن: وَيَرْوِيهِ عَبْدِ الْعَزِيز بْنِ صُهَيْب، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ:

عَبْد الْوَارِثِ بْن سَعِيدٍ[3]، وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ[4]، كِلاَهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيز بْنِ صُهَيْب، بِهِ.

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه.

الوجه التاسع: وَيَرْوِيهِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ:

أَشْعَثُ بْنِ سَوَّارٍ[5]، وَمُبَارَكُ بْن فَضَالَةَ[6]، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ[7]، وَعِمْرَانُ

---

(1) سبق ترجمته (الحديث الثالث).

(2) ونصَّ على صحة حديث حماد، أبو نعيم الأصبهاني، فبعدما ساق حديث أنس، من طريق حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، قال: وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسٍ...، إلى أن قال: وَكُلُّ الرِّوَايَاتِ صَحِيحَةٌ فِي تَقْرِيبِهِ قِيَامَ السَّاعَةِ. معرفة الصحابة لأبي نعيم (197/1/ح700). وقال النووي: وَهَذَا الإسناد فِي غَايَةٍ مِنَ الْحُسْنِ وَنِهَايَةٍ مِنَ النُّدُورِ. شرح النووي على مسلم (60/3).

(3) عبد الْوَارِث بن سعيد بْن ذكْوَان التَّمِيمِي الْعَنْبَرِي أَبُو عُبَيْدَة الْبَصْرِيّ، توفّي بِالْبَصْرَةِ فِي الْمحرم سنة ثَمَانِينَ وَمِائَة. تهذيب الكمال (148/18)، تاريخ الإسلام (686/4/ت189)، تهذيب التهذيب (441/6/ت826).

ورواه عن عبد الوارث: جعفر بن مهران: مسند أبي يعلى (23/7/ح3920)، ونصَّ على رواية عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ ابن منده في الإيمان (439/1/ح293).

(4) ورواه عن حماد بن زيد: عبد الله بن المبارك: مسند أحمد (262/21/ح13700).

(5) أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم صاحب التوابيت قاضي الأهواز، مات سنة ست وثلاثين ومائة. تهذيب الكمال (264/3/ت524)، الكاشف (1/ 253/ت440)، تقريب التهذيب (ص 113/ت524).

ورواه عن أشعث: حفص بن غياث: جامع الترمذي (595/4/ح2386)، مسند البزار (198/13/ح6661)، وقال الترمذي: وَفِي البَاب عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي مُوسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ»، مسند أبي يعلى (163/5/ح 2777).

(6) مُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ بنِ أَبِي أُمَيَّةَ القُرَشِيُّ، أَبُو فَضَالَةَ القُرَشِيُّ، العَدَوِيُّ، مَوْلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ البَصْرَةِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أو ست وَسِتِّيْنَ وَمائَةٍ. تهذيب الكمال (180/27/ت5766)، سير أعلام النبلاء (281/7/ت84)، تقريب التهذيب (ص 519/ت6464).

ورواه عن المبارك: هُدْبَة بن خالد: مسند أبي يعلى (144/5/ح2758)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/2/ح564)، (255/7/ح 2988)، وعفان بن مسلم: مسند أحمد (416/21/ح14012) ، وهاشم بن القاسم: مسند أحمد (70/21/ح13362)، وابن الجعد في مسنده: (ص 463ح3185)، وعبد الصمد بن عبد الوارث: مسند البزار (207/13/ح6677)، والهيثم بن جميل: حلية الأولياء (171/10).

(7) سبق ترجمته (الحديث الثالث).

ورواه عن يونس: جسر بن فرقد: المعجم الصغير (109/1/ح154)، والأوسط (267/7/ح7465)، الكامل في ضعفاء الرجال (422/2)، (30/3).

الْقَطَّانُ[1]، وَمُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ[2]، كُلُّهُمْ عَنْ الْحَسَنِ، بِهِ.

وأخرجه التِّرْمِذِيُّ من هذا الوجه من طريق أَشْعَثُ، وقال: "وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

الوجه العاشر: وَيَرْوِيهِ كَثِيرِ بْنِ خُنَيْسٍ[3]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الحادي عشر: وَيَرْوِيهِ قَيْسِ بْنِ وَهْبٍ[4]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثاني عشر: وَيَرْوِيهِ أَبو قِلابَةَ الْجَرْمِيِّ[5]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

الوجه الثالث عشر: وَيَرْوِيهِ حَفْص بْن عُمَرَ بْن أَبِي طَلْحَةَ[6]، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ.

---

[1] عِمْرَانُ القَطَّانُ أَبُو العَوَّامِ بنُ دَاوَرَ العَمِّيُّ، أَبُو العَوَّامِ، عِمْرَانُ بنُ دَاوَرَ العَمِّيُّ، البَصْرِيُّ، القَطَّانُ، مَاتَ: فِي حُدُوْدِ السِّتِّيْنَ وَمائَةٍ. تهذيب الكمال (328/22/ت4489)، سير أعلام النبلاء (280/7/ت83)، تقريب التهذيب (ص 429/ت5154).

ورواه عن عمران: عبد الصمد بن عبد الوارث: مسند أحمد (440/20 /ح13224).

[2] مُحَمَّد بن جُحادة الأَودِيّ، ويُقال: الإيامي، الكُوْفِيُّ، تُوُفِّيَ: بِطَرِيْقِ مَكَّةَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلاَثِيْنَ وَمائَةٍ. تهذيب الكمال (575/24/ت5114)، سير أعلام النبلاء (174/6/ت82)، تقريب التهذيب (ص 471/ت5781).

ورواه عن ابن جحادة: المفضل بن صالح: المعجم الصغير وقال الطبراني: لَمْ يَرْوِهِ عَنِ ابْنِ جُحَادَةَ إِلَّا مُفَضَّلٌ تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ خُشَيْشٍ (261/2)، معجم أسامي شيوخ أبي بكر (410/1).

[3] وَرَوَاهُ عَنْ كَثِيرِ بْنِ خُنَيْسٍ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: مسند أحمد (369/20/ح13092)، مسند البزار، وقال: وَلا نَعْلَمُ رَوَى كَثِيرُ بْنُ خُنَيْسٍ، عَن أَنَسٍ، إلاَّ هَذَا الْحَدِيثَ (340/12/ح6220).

[4] وَرَوَاهُ عَنْ قَيْسِ بْنِ وَهْبٍ: الْجَرَّاحِ بْنِ الْمَلِيحِ: مسند أبي يعلى (104/7/ح4049/ح4050)، وَأَبِي حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ: معرفة الصحابة لأبي نعيم (1267/3/ح3188).

[5] وَرَوَاهُ عَنْ أَبِي قِلابَةَ الْجَرْمِيِّ: أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِيُّ: مسند البزار، وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ، عَن أَبِي قِلاَبَةَ، عَن أَنَس إلاَّ عباد (252/13/ح6772)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1267/3/ح3188).

[6] وَرَوَاهُ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ: المعجم الأوسط، وقال: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَفْصٍ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْيَمَامِيُّ، تَفَرَّدَ بِهِ: عُمَرُ بْنُ يُونُسَ (146/2/ح1527). وَحَفْصِ بْنِ عُمَرَ صرح في حديثه بالسماع من أنس. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (360/2)، (237/1/ت750).

الحَدِيثُ الرَّابِع: حَدِيث الصَّحَابِي: صَفْوَانِ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ ﷺ[1].

ولفظه: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ جَهْوَرِيُّ الصَّوْتِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ، وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[2].

وهذا الحديث بتمامه يتَضَمَّنُ قصَّةَ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، وفضل طلب العِلْمِ، والمَرْء مَعَ مَنْ أَحَبَّ، وأمر التَّوْبَة[3].

وَيَرْوِيهِ عَنْهُ: زِرٌّ بْنِ حُبَيْشٍ[4]، وَعُبَيْدُ اللهِ بْن خَلِيفَةَ[5]، وَعَمْرُو بْنِ مُرَّةَ[6]، وَحُذَيْفَة بن أبي حُذَيْفَة الْأَزْدِيّ[7]، جميعهم، عَن صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ.

الوجه الأول: وَيَرْوِيهِ زِرٌّ بْن حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ:

عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ[8]، وَالْمِنْهَال بْن عَمْرو[1]، وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ[2]، وَزُبَيْدُ الْيَامِيُّ[3]، وَطَلْحَةَ بْن مُصَرِّفٍ[4]، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى[5]، وَأَبُو سَعْدٍ مَوْلَى حُذَيْفَةَ[6]، وَمُحَمَّدُ بْنُ سُوقَةَ[7]،

---

[1] صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ الْمُرَادِيُّ، غزا مع رسول اللَّهِ ﷺ، اثنتي عشرة غزوة، كوفيّ له صحبة مشهور. الاستيعاب (724/2/ت1218)، الإصابة (353/3/ت4100)، تهذيب الكمال (200/13/ت2887)، الكاشف (503/1/ت2401)، الْمرَادِي بِضَم الْمِيم وَفتح الرَّاء وَبعد الْألف دَال مُهْمِلَة هَذِه النِّسْبَة إِلَى مُرَاد واسْمه يحابر بن مَالك، وينسب إِلَى مُرَاد خلق كثير. اللباب في تهذيب الأنساب (188/3).

[2] جامع الترمذي (596/4/ح2387).

[3] انظر: المتن الجامع (آخر مطالب البحث).

[4] سبق ترجمته (الحديث الأول والثاني).

[5] عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ خَلِيفَةَ الْهَمْدَانِيُّ، الْمُرَادِيِّ، الكوفي. تهذيب الكمال (31/19/ت3630)، الكاشف (679/1/ت3542)، تقريب التهذيب (ص 370/ت4286).

[6] سبق ترجمته (الحديث الثالث).

[7] حُذَيْفَة بن أبي حُذَيْفَة الْأَزْدِيّ. تهذيب الكمال (495/5/ت1146)، الكاشف (315/1/ت960)، تقريب التهذيب (ص 154/ح1155).

[8] أخرجه عن عاصم، أكثر من أربعين نفساً، فرواه عنه:

(1) سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: جامع الترمذي (545/5/ح3535)، سنن النسائي (83/1/ح127)، السنن الكبرى للنسائي (130/1/ح144)، سنن ابن ماجه (161/1/ح478)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (205/1/ح795)، مسند الحميدي (130/2/ح905)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (387/1/ح1096)، الفتن لنعيم بن حماد (656/2/ح1850)،)، مسند ابن أبي شيبة (367/2/ح879)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، المنتقى لابن الجارود (ص 14/ح4)، صحيح ابن خزيمة (13/1/ح17)، شرح مشكل الآثار (62/9/ح3440)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (149/4/ح1321)، (381/3/ح1100)، المعجم الكبير (56/8/ح7353)، عمل اليوم والليلة لابن السني (ص 192/158)، حلية الأولياء (308/7)، السنن الصغير للبيهقي (56/1/ح123)، السنن الكبرى للبيهقي (190/1/ح577).

(2) سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: جامع الترمذي (596/4/ح2387)، سنن النسائي (83/1/ح127)، السنن الكبرى للنسائي (130/1/ح144)، مسند أحمد (11/30/ح18091)، صحيح ابن خزيمة (98/1/ح196)، المعجم الكبير (56/8/ح7351).

(3) شُعْبَةُ بن الحجاج: سنن النسائي (98/1/ح159)، السنن الكبرى للنسائي (124/1/ح131)، مسند أبي داود (484/2/ح1261)، (486/2/ح1263)، المعجم الكبير (57/8/ح7355).

(4) حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: جامع الترمذي (596/4/ح2387)، (546/5/ح3536)، السنن الكبرى للنسائي (97/10/ح11114)، مسند أبي داود (484/2/ح1261)، (486/2/ح1263)، التفسير من سنن سعيد بن منصور (119/5/ح940)، مسند أحمد (24/30/ح18100)، صحيح ابن خزيمة (13/1/ح17)، شرح معاني الآثار (1/ 82/ح516)، (62/9/ح3441)، المعجم الكبير (59/8/ح7360).

(5) حَمَّادٌ بْنُ سَلَمَةَ: مسند أبي داود (484/2/ح1261)، (486/2/ح1263)، مسند أحمد (9/30/ح18089)، (23/30/ح18098)، سنن الدارمي (370/1/ح369)، المعجم الكبير (58/8/ح7359).

(6) مَعْمَرٌ بن راشد: سنن ابن ماجه (82/1/ح226)، مسند أحمد (16/30/ح18093)، صحيح ابن خزيمة (97/1/ح193)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (285/1/ح85)، المعجم الكبير (56/8/ح7352)، سنن الدارقطني (362/1/ح761). (7) أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرٌ بن معاوية: سنن النسائي (83/1/ح127)، الكبرى للنسائي (130/1/ح144)، المعجم الكبير (58/8/ح7358)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (322/2/ح562)، السنن الكبرى للبيهقي (432/1/ح1369). (8) مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ: سنن النسائي (83/1/ح127)، الكبرى للنسائي (130/1/ح144)، المعجم الكبير (63/8/ح7374). (9) أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ: سنن النسائي (83/1/ح127)، الكبرى للنسائي (130/1/ح144). (10) إِسْرَائِيلَ بن يونس: سنن ابن ماجه (1353/2/ح4070). (11) هَمَّامٌ بن يحيى: مسند أبي داود (484/2/ح1261)، (486/2/ح1263)، المعجم الكبير (59/8/ح7361). (12) أَبُو الْأَحْوَصِ سلام: شرح مشكل الآثار (62/9/ح3441)، المعجم الكبير (60/8/ح7362). (13) مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ: المعجم الكبير (61/8/ح7366)، (61/8/ح7367)، سنن الدارقطني (241/1/ح480)، السنن الكبرى للبيهقي (185/1/ح559).

(14) شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: المعجم الكبير (64/8/ح7377)، السنن الكبرى للبيهقي (184/1/ح557)، (15) النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ: المعجم الصغير (161/1/ح251)، تاريخ أصبهان (383/1)، (16) مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ: المعجم الصغير (161/1/ح250)، المعجم الكبير (62/8/ح7371)، تاريخ أصبهان (239/1).

(17) حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ: المعجم الأوسط (10/1/ح19). (18) أَبُو عَوَانَةَ الوضاح: المعجم الكبير (60/8/ح7365). (19) زِيَادُ بْنُ الرَّبِيعِ: المعجم الأوسط (376/3/ح3446)، المعجم الكبير (66/8/ح7388). (20) عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمُلَائِيُّ: المعجم الكبير (62/8/ح7369)، (62/8/ح7370)، (21) خَالِدِ بْنِ كَثِيرٍ الْهَمْدَانِيِّ: المعجم الأوسط (159/9/ح9414)، المعجم الكبير (63/8/ح7373).

(22) عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ: المعجم الكبير (64/8/ح7375). (23) عِكْرِمَةُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: المعجم الكبير (60/8/ح7364). (24) رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ: المعجم الكبير (64/8/ح7376). (25) سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ: المعجم الكبير (64/8/ح7378). (26) صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ: المعجم الكبير (64/8/ح7379). (27) حَبِيبِ بْنِ حَسَّانَ: المعجم الكبير (65/8/ح7380). (28) خَلَّادٌ الصَّفَّارُ: المعجم الكبير (62/8/ح7370). (29) حَجَّاجٌ بن المنهال: المعجم الكبير (65/8/ح7381). (30) شَرِيكٌ القاضي: المعجم الكبير (57/8/ح7356). (31) زَائِدَةُ بن قدامة: المعجم الكبير (57/8/ح7357). (32) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَعْدَانَ: المعجم الكبير (60/8/ح7363). (33) أَبِي جَنَابٍ الْكَلْبِيِّ: المعجم الكبير

(65/8/ح7382). (34) الرَّبِيعِ بْنِ بَدْرٍ: المعجم الكبير (65/8/ح7383). (35) يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ: المعجم الكبير (62/8/ح7368). (36) جَعْفَرِ بْنِ الْحَارِثِ: المعجم الكبير (63/8/ح7372). (37) سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ: المعجم الكبير (66/8/ح7386). (38) يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ: المعجم الكبير (65/8/ح7384). (39) قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ: المعجم الكبير (66/8/ح7387). (40) سَوَّارُ بْنُ مُصْعَبٍ: المعجم الأوسط (333/7/ح7654). (41) صَالِحُ بْنُ مُوسَى الطَّلْحِيُّ: المعجم الكبير (66/8/ح7385). (42) مُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ: المعجم الأوسط (42/4/ح3563). (43) زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ: المعجم الكبير (57/8/ح7354). (44) يُوسُفَ بْنِ مَيْمُونٍ: فوائد أبي يعلى الخليلي (ص 47/ح11).

(1) المستدرك (180/1/ح341)، ورواه المنهال، عن زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ. السنن الكبرى للنسائي (422/8/ح9581)، المستدرك على الصحيحين للحاكم (181/1/ح342)، المعجم الكبير (54/8/ح7347)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1501/3/ح3818). وتفصيل الكلام على رواية في المسائل.

المنهال بن عَمْرو الأسدي، أبو عمرو الأسدي، الكوفي. تهذيب الكمال (568/28/ت6210)، الكاشف (298/2/ت5653)، تقريب التهذيب (ص 547/ت6918).

(2) أخرجه: المعجم الكبير (55/8/ح7350).

حبيب بن أَبي ثابت، واسمه قيس بْن دينار، ويُقال: قيس بْن هند، ويُقال: هند، الأسدي أبويحيى الكوفي، مولى بني أسد بْن عبد العزى، مات سنة تسع عشرة ومئة. تهذيب الكمال (358/5/ت1079)، الكاشف (307/1/ت902)، تقريب التهذيب (ص 150/ت1084).

(3) أخرجه: المعجم الكبير (54/8/ح7348).

زبيد بن الحارث بن عبد الكريم بن عَمْرو بْن كعب اليامي ويُقال: الإيامي أيضا، أبو عَبْد الرحمن، ويُقال: أبو عَبد اللَّهِ الكوفي، مات سنة ثنتين وعشرين ومئة، أو بعدها. تهذيب الكمال (289/9/ت1957)، الكاشف (401/1/ت1614)، تقريب التهذيب (ص 213/ت1989).

(4) أخرجه: المعجم الصغير (132/1/ح198)، المعجم الكبير (55/8/ح7349). وقال الطبراني: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ طَلْحَةَ إِلَّا أَبُو خَبَّابٍ، وَلَا عَنْ أَبِي خَبَّابٍ إِلَّا الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ تَفَرَّدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ فُضَيْلٍ.

طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفِ بن عمر بن كَعْبٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ اليَامِيُّ، الهَمْدَانِيُّ، الكُوْفِيُّ، مات سنة اثنتي عشرة أو بعدها. تهذيب الكمال (433/13/ت2982)، الكاشف (514/1/ت2480)، تقريب التهذيب (ص 283/ت3034).

(5) أخرجه: المعجم الكبير (69/8/ح7395)، (68/8/ح7394).

عِيسَى بْن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي ليلى الأَنْصارِيّ الكوفي، والد عَبد اللَّه بْن عيسى، وأخو مُحَمَّد بْن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي ليلى قاضي الكوفة. تهذيب الكمال (22/ 629/ت4638)، الكاشف (111/2/ت4384)، تقريب التهذيب (ص 439/ت5307).

(6) أخرجه: فوائد تمام (87/2/ح1203)، إسلام زيد بن حارثة وغيره (ص 147/ح4).

سَعِيْدُ بنُ المَرْزُبَانِ العبسي، أَبُو سَعْدٍ البَقَّالُ، الكوفي، الأَعور، مولى حذيفة بْن اليمان، مات مع الاعمش. تهذيب الكمال (52/11/ت2351)، الكاشف (428/2/ت6642)، تقريب التهذيب (ص 241/ت2389).

(7) أخرجه: حلية الأولياء (9/5).

مُحَمَّدِ بْنُ سُوقَةَ، أَبُو بَكْرٍ الغَنَوِيُّ، الكُوْفِيُّ، العَابِدُ، تُوُفِّيَ سَنَةَ نَيِّفٍ وَأَرْبَعِيْنَ ومائة. تهذيب الكمال (333/25/ت5275)، الكاشف (177/2/ت4894)، تقريب التهذيب (ص 482/ت5942).

وَعَبد الرَّحمَن بْنُ مَرزُوق[1]، وَعَبْدُ الْوَهَّابُ بْنُ بُخْتٍ[2].

والحديث من هذا الوجه أخرجه أصحاب السنن الأربعة، وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[3].

الوجه الثاني: وَيَرْوِيهِ عُبَيْد اللهِ بْن خَلِيفَةَ، عَنْ صَفْوَان بْنِ عَسَّالٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ: أَبُو رَوْقٍ عَطِيَّة بْن الْحَارِثِ[4].

والحديث من هذا الوجه أخرجه النسائي، وابن ماجه، من طريق أَبي رَوْقٍ عَطِيَّةُ بْن الْحَارِثِ.

الوجه الثالث: وَيَرْوِيهِ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ: الْحَسَنُ بْنُ عُقْبَةَ[5].

---

(1) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير وقال: لا يُعْرَفُ سَمَاعُ عَبد الرَّحمَن مِنْ زِرّ. (304/4/ح2921)، حديث السراج (260/3/ح2711).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْزُوقٍ، الشامي، الدِّمَشقِيّ. تهذيب الكمال (399/17/ت3953)، الكاشف (643/1/ت3308)، تقريب التهذيب (ص 350/ت4003).

(2) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، وقال: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ فَإِنَّ عَبْدَ الْوَهَّابِ بْنَ بُخْتٍ مِنْ ثِقَاتِ الْبَصْرِيِّينَ وَأَثْبَاتِهِمِ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ وَقَدِ احْتَجَّا بِهِ وَلَمْ يُخَرِّجَا هَذَا الْحَدِيثَ، وَمَدَارُ هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرٍّ، وَقَدْ أَعْرَضَا عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ وَلَهُ عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ شُهُودٌ ثِقَاتٌ غَيْرُ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ فَمِنْهُمُ الْمِنْهَالُ بْنُ عَمْرٍو وَقَدِ اتَّفَقَا عَلَيْهِ» (180/1/ح340).

عَبد الوَهّاب بْن بُخت، القرشي الأُمَوِي، ويُقال: أبو عُبَيدة المَكِّيّ، سكن الشام، ثم تزوج بالمدينة، وأقام بها، مات سنة ثلاث عشرة ومئة، وقيل سنة إحدى عشرة ومئة. تهذيب الكمال (488/18/ت3598)، الكاشف (673/1/ت3513)، تقريب التهذيب (ص 4254/368).

(3) سنن الترمذي (159/1/ح96)، (596/4/ح2387)، (545/5/ح3535)، (546/5/ح3536).

(4) أخرجه: السنن الكبرى للنسائي (121/8/ح8786)، سنن ابن ماجه (953/2/ح2857)، المعجم الكبير (70/8/ح7397)، شرح معاني الآثار (82/1/ح518)، مسند ابن أبي شيبة (369/2/ح883)، مسند أحمد (22/30/ح18097)، (23/30/ح18099)، الآحاد والمثاني (416/4/ح2467)، الكنى والأسماء للدولابي (896/2/ح1574)، معجم ابن الأعرابي (179/1/ح311)، فوائد تمام (87/2/ح1203)، إسلام زيد بن حارثة وغيره من أحاديث الشيوخ (ص 147/ح4)، السنن الكبرى للبيهقي (423/1/ح1342).

عطية بن الحارث، أبو روق الهمداني الكوفي. تهذيب الكمال (143/20/ح3955)، الكاشف (26/2/ح3819)، تقريب التهذيب (ص 393/ح4615).

(5) قال الطبراني: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ إِلَّا أَبُو كِيزَانَ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ. المعجم الأوسط (327/7/ح7635).

أَبُو كِيزَانَ الْمُرَادِيُّ وَاسْمُهُ الْحَسَنُ بْنُ عُقْبَةَ. الطبقات الكبرى (360/6)، تاريخ ابن معين (305/3/ت1448)، المقتنى في سرد الكنى (29/2/ت5173).

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه.

الوجه الرابع: وَيَرْوِيهِ حُذَيْفَة بن أبي حُذَيْفَة الْأَزْدِيّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ: الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ[1].

والحديث من هذا الوجه أخرجه ابْن مَاجَه في سننه، وَالبُخَارِيّ فِي تَارِيخه، وَقَالَ: "وَلم يذكر حُذَيْفَة سَمَاعاً من صَفْوَان"[2]، وَقد أَشَارَ ابن الملقن إِلَى تَضْعِيف البُخَارِيّ لهذا الوجه[3].

الحَدِيثُ الْخَامِس: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ ﷺ[4].

ولفظه: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ بِأَعْمَالِهِمْ؟، قَالَ: "أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، يُعِيدُهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ.

وَيَرْوِيهِ عَنْهُ: عَبْد اللَّه بْن الصَّامِتِ[5].

الوجه الأول: وَيَرْوِيهِ سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ[6]، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ[7]، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ النَّبِيّ ﷺ.

---

(1) أخرجه: ابن ماجه (138/1/ح391)، التاريخ الكبير للبخاري (96/3/ح334)، المعجم الأوسط، وقال الطبراني: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَبِي حُذَيْفَةَ إِلَّا الْوَلِيدُ، تَفَرَّدَ بِهِ زَيْدٌ. (3/ 125/ح2684)، المخلصيات (389/3/ح2768)، الأحاديث المختارة (46/8/ح36).

الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ بْنِ نِزَارٍ الْعَنْسِيُّ، ويُقال: الْقَيْسِيُّ. تهذيب الكمال (62/31/ح6725)، الكاشف (353/2/ح6082)، تقريب التهذيب (ص 583/ح7444).

(2) التاريخ الكبير للبخاري (96/3/ح334).

(3) البدر المنير (251/2).

(4) أبو ذَرّ، ويقال أبو الذَرّ جندب بن جنادة الغفاري، وقد اختلف في اسمه، فقيل: جندب بْن عَبْد اللَّهِ، وقيل: جندب بن السكن، والمشهور جندب بن جنادة، بن قيس بن عمرو بن مليل بن صعير بن حرام بن غفار، وتوفي أَبُو ذر بالربذة سنة إحدى وثلاثين، أو اثنتين وثلاثين، وصلى عَلَيْهِ عبد الله بن مسعود، ثُمَّ مات بعده فِي ذَلِكَ العام. الاستيعاب (1652/4/ت2944)، أسد الغابة (96/6/ت5869)، الإصابة (105/7/ت9877).

(5) عَبد اللَّهِ بن الصامت الغفاري البَصْرِيّ، ابن أخي أبي ذر، مات دون المائة، بعد السبعين. تهذيب الكمال (120/15/ت3339)، الكاشف (563/1/ت2783)، تقريب التهذيب (ص 308/ت3391).

(6) أخرجه: سنن أبي داود (333/4/ح5126)، مسند أحمد (304/35/ح21379) (367/35/ح21463)، سنن الدارمي (1834/3/ح2829)، الأدب المفرد (ص 128/ح351)، مسند الحارث (991/2/ح1107)، مسند البزار (373/9/ح3950)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (315/2/ح556)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 302).

سُلَيْمان بن المغيرة سبق ترجمته (الحديث الأول والثاني).

(7) حُمَيْدُ بنُ هِلاَلِ بنِ سُوَيْدِ بنِ هُبَيْرَةَ، ويُقال: ابن سويد بن هبيرة العدوي، عدي تميم، أبو نصر العدوي البصري، مات في ولاية خالد بن عَبد اللَّهِ على العراق. تهذيب الكمال (403/7/ت1542)، الكاشف (355/1/ت1261)، تقريب التهذيب (ص 182/ت1563).

وهذا الحديث من هذا الوجه أخرجه أبو داود، وغيره من غير أصحاب الكتب الستة[1].

الوجه الثاني: وَيَرْوِيهِ سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ[2]، عَنْ قَتَادَةَ[3]، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ[4].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وهو متكلم في طريقه[5].

الحَدِيثُ السَّادِس: حَدِيث الصَّحَابِي: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيّ ﷺ[6].

ولفظه: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: "الْعَبْدُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

وَيَرْوِيهِ: عَبد اللَّهِ بن لَهِيعَةَ[7]، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ[8]، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ[9].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، كما أن في سنده ابْنُ لَهِيعَةَ، وهو ضعيف[10].

---

(1) انظر: اتحاف الخيرة المهرة (105/6).

(2) سعيد بن بشير الأزدي مولاهم أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة الشامي أصله من البصرة أو واسط، مات سنة ثمان أو تسع وستين ومائة. تهذيب الكمال (348/10/ت2243)، الكاشف (432/1/ت1858)، تقريب التهذيب (ص 234/ت2276).

(3) أخرجه: المعجم الأوسط (85/8/ح8041)، مسند الشاميين (55/4/ح2715).

(4) مسند الشاميين (55/4/ح2715).

(5) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (506/3).

(6) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة بن حرام بن كعب بن غنم بن سلمة، الأنصاري، اختلف في كنيته، فقيل: أبو عَبْد الرحمن، وأصح ما قيل فيه بو عَبْد الله، وتوفي سنة أربع وسبعين. وقيل سنة ثمان وسبعين. وقيل سنة سبع وسبعين بالمدينة. وصلى عليه أبان بن عثمان وهو أميرها. وقيل: توفى وهو ابن أربع وتسعين سنة. الاستيعاب (219/1/ت286)، أسد الغابة (492/1/ت647).

(7) عَبد اللَّهِ بن لَهِيعَة بن عقبة بن فرعان بْن ربيعة بن ثوبان الحضرمي، أبو عَبْد الرحمن، ويُقال: أبو النضر. والأول أصح، مات سنة أربع وسبعين ومئة. تهذيب الكمال (487/15/ت3513)، الكاشف (590/1/ت2934)، تقريب التهذيب (ص 319/ت3563).

(8) مُحَمَّد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، أَبُو الزبير المكي، مولى حكيم بن حزام، مات سنة ثمان وعشرين ومئة. تهذيب الكمال (402/26/ت5602)، الكاشف (216/2/ت5149)، تقريب التهذيب (ص 506/ت6291).

(9) مسند أحمد (398/23/ح15240).

(10) انظر: تهذيب الكمال (487/15/ح3513)، تقريب التهذيب (ص 319/ح3563).

الحَدِيثُ السَّابِعِ: حَدِيث الصَّحَابِي: عَلِيّ بْن أَبِي طَالِب ﷺ[1].

ولفظه: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ بِعَمَلِهِمْ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[2].

وَيَرْوِيهِ: شُعْبَةَ، عَنْ مُسْلِمٍ الْمُلَائِيِّ[3]، عَنْ حَبَّةَ الْعُرَنِيِّ[4]، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وسنده ضعيف، لضعف مُسْلِمُ بْنُ كَيْسَانَ الْمُلَائِيِّ[5].

الحَدِيثُ الثَّامِنِ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ [6]ﷺ.

قال ابن القيم: وأما حديث أبي سعيد الخدري فرواه ابن أبي ليلى، عن عطية العوفي عنه، مختصرا: "المرء مع من أحب"[7].

ولم أقف عليه من رواية أبي سعيد.

---

[1] علي بْن أَبِي طالب رضى الله عنه بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي، يكنى أَبَو الْحَسَن، وقيل: اسمه كنيته، والأول أصح، وتوفي في ليلة السابع عشر من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة، وَهُوَ ابْن ثلاث وستين سنة. الاستيعاب (1089/3/ت1855)، الإصابة (464/4/ت5704).

[2] مسند الطيالسي (134/1/ح154)، مسند البزار (317/2/ح745).

[3] مُسْلِمُ بْنُ كَيْسَانَ الضَّبِّيُّ، الْمُلائِيُّ، أبو عبد الله الْكُوفِيُّ، الأَعْوَرُ. تهذيب الكمال (530/27/ت5939)، تقريب التهذيب (ص 530/ت6641).

[4] حبة بن جوين بن علي بن عَبْد نهم بن مالك بن غانم بن مالك بن هوازن بن عرينة العرني البجلي، أَبُو قدامة الكوفي، مات سنة ست وقيل تسع وسبعين. تهذيب الكمال (351/5/ت1076)، تقريب التهذيب (ص 150/ت1081).

[5] انظر: إتحاف الخيرة المهرة (104/6/ح5427)، (259/8/ح7913)، تقريب التهذيب (ص 530/ت6641).

[6] أَبُو سَعِيد الخدري: سعد بن مالك بن سنان بن ثعلبة بن عبيد بن الأبحر، الخزرجي الأَنْصَارِيّ، من مشهوري الصحابة وفضلائهم، ومن المكثرين من الرواية، وأول مشاهده الخندق، وغزا مع رَسُول اللَّهِ ﷺ اثنتي عشرة غزوة، مات سنة أربع وسبعين. الاستيعاب (1671/4)، أسد الغابة (451/2)، الإصابة (65/3).

[7] عون المعبود وحاشية ابن القيم (22/14).

الحَدِيثُ التَّاسِعِ: حَدِيث الصَّحَابِي: الْبَرَاءِ بْنِ عَازِب ﷺ[1].

ولفظه: أَنَّ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِب، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فِي سَفَرٍ إِذَا أَعْرَابِيٌّ يَدْعُو: يَا مُحَمَّدُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ – بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ – فَقُلْنَا: اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ كَمَا أُمِرْتَ، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى لَحِقَ بِهِ أَوْ حَبَسَ عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ، وَلَمْ يَعْمَلْ مِثْلَ أَعْمَالِهِمْ؟، قَالَ: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ".

وَيَرْوِيهِ: الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ الصُّدَائِيُّ[2]، عَنْ زَكَرِيَّا بن أبي زائدة[3]، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ[4]، عَنْ الْبَرَاءِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ[5].

ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وقد انفرد بروايته عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ[6].

---

[1] البراء بْن عازب بْن الحارث بْن عدي بْن جشم بْن مجدعة بْن حارثة بْن الحارث بْن عمرو بْن مالك الأنصاري الحارثي الخزرجي، وشهد البراء بن عازب مع علي علي بْن أَبِي طالب الجمل، وصفّين، والنهروان، ثم نزل الكوفة، ومات بها أيام مصعب بن الزبير. الاستيعاب (155/1/ت173)، أسد الغابة (362/1/ت389)، الإصابة (411/1/ت618).

[2] الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ بن سليم الصُّدَائِيُّ، الْكُوفِيُّ، البَغْدَادِيُّ، مات سنة ست أو ثمان وأربعين ومائتين. تهذيب الكمال (454/6/ت1325)، الكاشف (334/1/ت1099)، تقريب التهذيب (ص 167/ت1336).

الصُّدَايي: بضم الصاد وفتح الدال المهملتين وفي آخرها الياء آخر الحروف، هذه النسبة إلى صداء، وهي قبيلة من اليمن، والمشهور بهذه النسبة علي بن الحسين بن علي بن يزيد الصدائي. الأنساب للسمعاني (8/ 282/ت2459).

[3] زَكَرِيَّا بن أبي زَائِدَة بن مَيْمُون بن فَيْرُوز الْهَمدَانِي الْأَعْمَى الْكُوفِي، كنيته أَبُو يحيى مولى عَمْرو بن عبيد الله الوادعي، مَاتَ سنة ثَمَان وَأَرْبَعين وَمِائَة. انظر: تهذيب الكمال (359/9/ت1992)، تقريب التهذيب (ص 216/ت2022).

[4] أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ، الْهَمْدَانِيُّ، الْكُوفِيُّ، واسمه: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بن عُبَيد، ويُقال: عَمْرو بن عَبد اللَّه بْن علي، ويُقال: عَمْرو بْن عَبد اللَّهِ بْن أَبي شعيرة الهمداني، مات سنة تسع وعشرين ومائة وقيل قبل ذلك. تهذيب الكمال (102/22/ت4400)، الكاشف (82/2/ت4185)، تقريب التهذيب (ص 423/ت5065).

السَبِيعي: بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين وفي آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى سبيع وهو بطن من همدان، وبالكوفة محلة معروفة يقال لها السبيع لنزول هذه القبيلة بها، والمشهور من العلماء المنسوبين إلى هذه المحلة أبو إسحاق السبيعي ومسجده باق إلى الساعة. الأنساب للسمعاني (68/7/ت2036).

[5] مسند الروياني (225/1/ح313)، تاريخ دمشق لابن عساكر (483/5/ح247).

[6] انظر: تاريخ دمشق (483/5/ح247).

عَليّ بن يزيد بن سليم الصُّدَائِيُّ، الْأَكْفَانِيِّ، والد الحسين بْن علي بْن يزيد، مات سنة واحد أو عشرة ومائتين. تهذيب الكمال (175/21/ت4153)، تاريخ الإسلام (130/5/ت272)، تقريب التهذيب (ص 406/ت4816).

الحَدِيثُ الْعَاشِرِ: حَدِيث الصَّحَابِي: عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسٍ الطَّائِيِّ ﷺ[1].

ولفظه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

وَيَرْوِيهِ: عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ[2]، عَنْ إِسْمَاعِيل بْنِ أَبِي خَالِدٍ[3]، عَنِ الشَّعْبِيِّ[4]، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسٍ الطَّائِيِّ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ[5].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وقد انفرد بروايته عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ[6].

---

(1) عروة بْن مضرس بْن أوس بْن حارثة بْن لام بْن عَمْرو بْن طريف بْن عَمْرو بْن عامر الطائي، كان من بيت الرئاسة في قومه، وجدّه كان سيدهم، وكذا أبوه، وكان يباري عديّ بن حاتم في الرّئاسة، لَهُ صحبه، يعد فِي الكوفيين. الاستيعاب (1067/3/ت1805)، أسد الغابة (31/4/ت3660)، الإصابة (408/4/ت5543).

(2) عِمْران بن عُيَيْنَة بْن أَبي عِمْران الهلالي، أَبُو الحسن الكوفي، أخو سفيان بن عُيَيْنَة وإخوته، توفي سنة تسع وتسعين ومائة في خلافة المأمون. تهذيب الكمال (345/22/ت4498)، الكاشف (95/2/ت4272)، تقريب التهذيب (ص: 430/ت5164).

(3) إسماعيل بن أَبي خَالِد، واسمه هرمز، ويُقال: سعد، ويُقال: كثير، البجلي الأحمسي، مولاهم، أَبُو عَبْد اللَّهِ الكوفي، مات سنة ست وأربعين ومئة. تهذيب الكمال (69/3/ت439)، الكاشف (245/1/ت369)، تقريب التهذيب (ص 107/ت438).

(4) عَامِر بن شراحيل، وقيل: ابْن عَبد اللَّهِ بْن شراحيل، وقيل: ابْن شراحيل بْن عَبْد، الشَّعْبِي، أَبُو عَمْرو الكوفي، مَاتَ سنة ثلاث أَوْ أربع ومئة، وقيل بعد ذلك، وقد بلغ نحو من ثمانين. تهذيب الكمال (28/14/ت3042)، الكاشف (1/ 522/ت2531)، تقريب التهذيب (ص 287/ت3092).

(5) المعجم الصغير (57/1/ح56)، المعجم الأوسط (352/2/ح2206)، المعجم الكبير (154/17/ح395)، معجم الصحابة لابن قانع (264/2)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 299).

(6) قال الطبراني: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ إِلَّا عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. المعجم الأوسط (352/2/ح2206)، المعجم الكبير (154/17/ح395).

الحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: صَفْوَانِ بْنِ قُدَامَةَ الْمُرِّئِيُّ ﷺ[1].

ولفظه: أنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ قُدَامَةَ[2]، قَالَ: هَاجَرَ أَبِي صَفْوَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ، فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَمَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ يَدَهُ، فَمَسَحَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ: إِنِّي أُحِبُّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

وَيَرْوِيهِ عَنْهُ: عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ، وَاخْتُلِفَ عَلَيْهِ:

فَرَوَاهُ أَبُو عَلْقَمَةَ مُوسَى بْن مَيْمُونِ[3]، عَنْ أَبِيهِ مَيْمُونِ بْنِ مُوسَى[4]، عَنْ جده مُوسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ[5]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ قُدَامَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ[6].

ورواه أَبُو عَلْقَمَةَ مُوسَى بْن مَيْمُونِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جده، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ، مرسلاً[7].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه.

---

(1) صفوان بن قدامة التميمي المزنيّ، من بني امرئ القيس بْن زيد مناة بْن تميم، هاجر إلى النبي ﷺ، فقدم عليه المدينة، وبايعه وكان معه ابناه، وأقام صفوان بالمدينة حتى مات بها. الاستيعاب (724/2/ت1220)، أسد الغابة (29/3/ت2520)، الإصابة (354/3/ت4105).

والمَرَئِي: نِسْبَة إِلَى امْرِئ الْقَيْس، وهم بطن من مُضر، هَذِه النِّسْبَة بفتحتي الْمِيم، وَالرَّاء، ثمَّ همزَة مَكْسُورَة، تَلِيهَا يَاء النّسَب، وَالنَّاس يكتبونه فِيمَا قَالَه عبد الْغَنِيّ بن سعيد بِالْأَلف بَين الرَّاء وَالْيَاء، وَالْمَشْهُور بذلك مُوسَى بن مَيْمُون بن مُوسَى بن عبد الرَّحْمَن بن صَفْوَان بن قدامَة التَّمِيمِي المرئي الْبَصْرِيّ. توضيح المشتبه (133/8)، مغاني الأخيار (452/3/ت3952).

(2) عَبْد الرَّحْمَنِ بن صفوان بن قدامة الْمُرِّئِيُّ، الجمحي، من بني تميم صحابي صغير ولأبيه صحبة. الاستيعاب (837/2/ت1429)، تهذيب الكمال (186/17/ت3855)، الكاشف (631/1/ت3226)، تقريب التهذيب (ص 343/ت3903).

(3) أَبُو عَلْقَمَةَ مُوسَى بْنُ مَيْمُونِ بْنِ موسى بْن عَبْد الرحمن بْن صَفْوَانَ بْنِ قُدَامَةَ. الكنى والأسماء للإمام مسلم (1/ 632/ت2577).

(4) ميمون بن مُوسَى المرئي البَصْرِيّ، من امرئ القيس بن مضر، وَقَال بعضهم فِي نسبه: ميمون بن مُوسَى بن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن صفوان بْن قُدَامَةَ. تهذيب الكمال (227/29/ت6339)، الكاشف (312/2/ت5765)، تقريب التهذيب (ص 556/ت7050).

(5) لم أقف له على ترجمة، وذكر ضمنا بين تراجم من سبقه. انظر: تهذيب الكمال (227/29/ت6339)، توضيح المشتبه (133/8).

(6) الآحاد والمثاني (428/2/ح1221)، المعجم الصغير (98/1/ح133)، المعجم الأوسط (286/2/ح2001)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1822/4/ح4602)، (1823/4/ح4603)، أمالي ابن بشران (158/2/ح1261).

(7) الكنى والأسماء للدولابي (752/2/ح1303)، معجم الصحابة لابن قانع (144/2).

الحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ﷺ[1].

ولفظه: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "ثَلَاثٌ لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهِنَّ لَبَرَرْتُ، وَالرَّابِعَةُ لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهَا رَجَوْتُ أَنْ لَا آثَمُ: أَنْ لَا يَجْعَلَ اللهُ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ، وَلَا يَتَوَلَّى عَبْدًا فِي الدُّنْيَا، فَيُوَلِّيهِ غَيْرَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا عَبْدٌ قَوْمًا إِلَّا بَعَثَهُ اللهُ مَعَهُمْ وَبَيْنَهُمْ، وَالرَّابِعَةُ لَا يَسْتُرُ اللهُ عَلَى عَبْدٍ فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَهُ يَوْمَ الْمَعَادِ".

وَيَرْوِيهِ: طَالُوتُ بْنُ عَبَّادٍ[2]، عَنْ فَضَال بْن جُبَيْرٍ[3]، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ النَّبِيّ ﷺ[4].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وقال فيه الهيثمي: "وفيه فَضَّال بن جُبير، وهو ضعيف"[5].

وقال ابن حبان: يروي عن أبي أُمَامَةَ ما ليس من حديثه، لا يحل الاحتجاج به[6]، وقال ابن عدي: ولفضال بن جبير، عَن أَبِي أُمَامَةَ قدر عشرة أحاديث، كلها غير محفوظة[7].

وقد وقفت على رواية أخرى لأبي أمامة، من غير هذا الطريق، ويرويها: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَقْدِسِيُّ، عَنْ عَمْرُو بْن بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: "لِامْرِئٍ مَا احْتَسَبَ، وَعَلَيْهِ مَا اكْتَسَبَ، وَامْرُؤٌ مَعَ مَنْ أَحَبَّ، وَمَنْ مَاتَ عَلَى ذُنَابَى طَرِيقٍ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهِ"[8].

---

(1) صدي بن عجلان بن وهب، أبو أمامة الباهلي، غلبت عليه كنيته، وليس في اسمه اختلافا، ولكن واختلفوا فِي نسبه إِلَى باهلة، وسكن مصر، ثُمَّ انتقل منها فسكن حمص من الشام، ومات بِهَا سنة إحدى وثمانين، وَهُوَ آخر من بقى بالشام من أصحاب رَسُول اللَّهِ ﷺ. الاستيعاب (1602/4/ت2853)، أسد الغابة (14/6/ت5695)، الإصابة (339/3/ت4079).

(2) طالوت بن عَبَّاد، أَبُو عُثْمَانَ البَصْرِيُّ، الصَّيْرَفِيُّ، تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلاَثِيْنَ وَمائَتَيْنِ. سير أعلام النبلاء (93/9/ت1805).

(3) فَضَّالُ بْنُ جُبَيْرٍ، أَبُو الْمُهَنَّدِ الْغُدَانِيُّ، الْبَصْرِيُّ، ولم يذكروا تاريخ وفاته. تاريخ اربل (456/2/ت8)، تاريخ الإسلام (477/4/ت321).

(4) المعجم الكبير (263/8/ح8023)، التوبيخ والتنبيه (ص 61/ح120).

(5) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (276/1/ح108).

(6) المجروحين (204/2/ت861).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (131/7/ت1568).

(8) الجهاد لابن أبي عاصم (687/2/ح301)، المعجم الأوسط (362/6/ح6620)، المعجم الكبير (148/8/ح7650)، تاريخ دمشق لابن عساكر (152/54/ح11414).

وهذا الحديث، كما قال الطبراني: "لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَقْدِسِيُّ"، وابراهيم بن محمد، قال عنه الساجي: يحدث بمناكير، إكمال تهذيب الكمال (287/1/ت285). وكذا فإن فيه: عمرو بن بكر، فقد قال عنه ابن عدي: "وَلِعَمْرِو بْنِ بَكْرٍ هَذَا أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ عَنِ الثِّقَاتِ"، الكامل في ضعفاء الرجال (251/6)، وابن حجر قال: متروك، تقريب التهذيب (ص 419/ت4993).

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، كما أن متنه لم يرد في أي رواية، من روايات الحديث، لا من طريق أبي أمامة، ولا من غيره.

الحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ ﷺ[1].

ولفظه: قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: "مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟"، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرًا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: "فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ".

وَيَرْوِيهِ: أَبُو مَرْيَمَ عبد الغفار بن القاسم[2]، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ[3]، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ[4]، عَنْ حَبِيبِ بْنِ حِمَازٍ[5]، وَهِلَالِ بْنِ أَبِي ظَهِيرٍ[6]، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ[7].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وسنده ضعيف، لأن فيه أبو مريم عبد الغفار بن القاسم، وهو متروك[8].

الحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ[9].

ولفظه: قَال رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "الْعَبْدُ عِنْدَ ظَنِّهِ بِاللَّهِ، وَهو مَعَ أَحِبَّائِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

---

(1) أَبُو سريحة الغفاري، واسمه: حذيفة بْن أسيد بن خالد بن الأغوس بن الوقيعة بْن حرام بْن غفار بْن مليل الغفاري، وَقَالَ ابْن الكلبي: هُوَ حذيفة بْن أسيد بْن الأغوز بْن واقعة بْن حرام بْن غفار، وكان ممن بايع تحت الشجرة بيعة الرضوان، يعد فِي الكوفيين، مشهور بكنيته، ومات بالكوفة مات اثنتين وأربعين. الاستيعاب (1667/4/ت2988)، أسد الغابة (132/6/ت5947)، الإصابة (38/2/ت1649).

(2) عبد الْغفار بن الْقَاسِم بن قيس بن قهد أَبُو مَرْيَم الْأَنْصَارِيّ الْكُوفِي. الضعفاء الكبير للعقيلي (100/3/ت1075)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (112/2/ت1966).

(3) سبق ترجمته (الحديث الثالث).

(4) عَبْدُ اللهِ بنُ الحَارِثِ بنِ جَزْءٍ الزُّبَيْدِيُّ، الكوفي، مات بها من الصحابة سنة خمس أو ست أو سبع أو ثمان وثمانين. تهذيب الكمال (402/14/ت3219)، الكاشف (544/1/ت2678)، تقريب التهذيب (ص 299/ت3262).

(5) حَبِيبُ بْنُ حِمَازٍ الْأَسَدِيُّ، الكوفي، كنيته أبو كثير. الطبقات الكبرى (251/6/ت2261)، الثقات لابن حبان (139/4/ت2174)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (280/3/ت2578).

(6) لم أقف له على ترجمة في كتب التراجم، ولا في غيرها.

(7) المعجم الكبير (183/3/ح3061).

(8) انظر: جامع المسانيد والسنن (583/9)، عون المعبود وحاشية ابن القيم (23/14).

(9) أَبُو هريرة الدوسي، صاحب رَسُول اللَّهِ ﷺ، ودوس هُوَ ابْن عدثان بْن عَبْد اللَّهِ بْن زهران بْن كعب بْن الحارث بْن كعب بْن مالك بْن نصر بن الأزد بن الغوث، واختلفوا فِي اسم أبي هريرة، واسم أبيه اختلافًا كثيرًا، أشهر الأقوال في اسمه: عَبْد الرَّحْمَن بْن صخر، وقد غلبت عَلَيْهِ كنيته، فهو كمن لا اسم له غيرها. الاستيعاب (1768/4/ت3208)، أسد الغابة (457/3/ت3334)، الإصابة (267/4/ت5156).

وَيَرْوِيهِ: حمدان بن عَمْرو الوَّزان، عَنْ غسان بن الربيع، عَنْ مُوسَى بْن مَطِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيّ ﷺ[1].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وقد ذكره ابن عدي، وقال: "وبهذا الإسناد عشرة أحاديث حدثناه بها حمدان"[2].

وقد أشار الترمذي بعدما أخرج حديث: "المرء مع من أحب، وله ما اكتسب"، من طريق أنس بن مالك، فقال: "وَفِي البَاب عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي مُوسَى"[3].

الحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ[4].

ولفظه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

وَيَرْوِيهِ: الْخَصِيبُ بْنُ جَحْدَرٍ[5]، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ[6]، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ[7]، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[8].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وفي سنده الْخَصِيبُ بْنُ جَحْدَرٍ، وقد كذبوه[9].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (8/51/ح1817).

(2) المرجع السابق.

(3) جامع الترمذي (4/596/ح2386).

(4) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدي بن كعب بن عمرو بن أدي بن علي بن أسد بن ساردة بن يزيد بن جشم الأنصاريّ، الخزرجيّ، ثُمَّ الْجُشَمِيّ، يكنى أَبو عَبْد الرَّحْمَنِ، وكانت وفاته بالطاعون في الشام سنة سبع عشرة أو التي بعدها، وهو قول الأكثر، وعاش أربعا وثلاثين سنة، وقيل غير ذلك. الاستيعاب (3/1402/ت2416)، أسد الغابة (5/187/ت4960)، الإصابة (6/107/ت8055).

(5) الْخَصِيبُ بْنُ جَحْدَر البصري، شيخ من أهل البصرة، مات سنة ست وأربعين ومائة. المجروحين لابن حبان (1/287/ت313)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/520/ت618).

(6) عمران بن خالد ابن يزيد بن مسلم القرشي، ويقال: الطائي الدمشقي، وقد يقلب أو ينسب لجده، مات سنة أربع وأربعين ومائتين. تهذيب الكمال (22/325/ت4488) تقريب التهذيب (ص 429/ت5153).

(7) عَبْد الرَّحْمَن بن غنم الأشعري، الشامي، مختلف فِي صحبته، يعرف بصاحب معاذ، لملازمته له، ومات عبد الرحمن بن غنم سنة ثمان وسبعين. تهذيب الكمال (17/339/ت3928)، الكاشف (1/640/ت3288)، تقريب التهذيب (ص 348/ت3978).

(8) المعجم الكبير (20/74/ح138).

(9) انظر: المجروحين لابن حبان (1/287/ت313)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/520/ت618)، ميزان الاعتدال (1/653/ت2509).

الحَدِيثُ السَّادِسَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ[1].

وَيَرْوِيهِ: ابْنُ لَهِيعَةَ[2]، عَنْ أَبِي صَخْرٍ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ[3]، عَنْ يَحْيَى بْنِ النَّضْرِ[4]، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: حُبَّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: "فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[5].

ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وَأَبُو صَخْرٍ حُمَيْدُ بْنُ زِيَاد، متكلم فيه[6]، وَرَوَاهُ عَنهُ عبد الله بن لَهِيعَة.

الحَدِيثُ السَّابِعَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: عُبَادَة بْنِ الصَّامِتِ ﷺ.

قال ابن القيم: وأما حديث عبادة بن الصامت، فرواه عبد القدوس بن محمد بن شعيب، حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا همام، عن قتادة، عن أنس، عن عبادة بن الصامت، مرفوعا: "المرء مع من أحب"[7].

ولم أقف عليه من رواية عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ.

---

[1] الحارث بْن ربعي بْن بلدمة بْن خناس بْن سنان بْن عبيد بْن عدي بْن غنم بْن كعب بْن سلمة بْن سعد بْن عَلِيِّ بْنِ راشد بْن ساردة بْن تزيد بْن جشم بْن الخزرج، أَبُو قتادة الأنصاري الخزرجي ثم من بني سلمة، وقيل: اسمه النعمان، وهو مشهور بكنيته، مات في خلافة علي، سَنَةَ أَرْبَعِينَ. الاستيعاب (1731/4/ت3130)، أسد الغابة (605/1/ت879)، الإصابة (667/1/ت1409).

[2] سبق ترجمته (الحديث السادس).

[3] حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، أَبُو صَخْرٍ، وَيُقَالُ: حُمَيْدُ بْنُ صَخْرٍ، وَهُوَ حُمَيْدُ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ الْمَدِينِيُّ، صَاحِبُ الْعَبَاءِ، مدني سكن مصر. تهذيب الكمال (366/7/ت1526)، الكاشف (353/1/ت1249)، تقريب التهذيب (ص 181/ت1546).

[4] يَحْيَى بْنُ النَّضْرِ الأَنْصَارِيُّ، السَّلَمِيُّ، الْمَدَنِيُّ، وَالِدُ أَبِي بَكْرٍ. تهذيب الكمال (17/32/ت6934)، الكاشف (377/2/ت6258)، تقريب التهذيب (ص 597/ت7659).

[5] المعجم الأوسط، وقال الطبراني: لَمْ يُرْوَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو صَخْرٍ (40/1/ح107)، المعجم الكبير (242/3/ح3282).

[6] انظر: الجرح والتعديل (222/3/ت975)، الكامل في ضعفاء الرجال (68/3/ت433).

[7] عون المعبود وحاشية ابن القيم (23/14).

الحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِي: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدِ الْخِطْمِيِّ ﷺ[1].

ولفظه: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: "مَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟"، قَالَ: حُبُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ، قَالَ: "إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ".

وَيَرْوِيهِ: مُسْلِمٍ الْأَعْوَرِ[2]، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ[3]، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ[4].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه.

الحَدِيثُ التَّاسِعِ عَشَرَ: حَدِيث الصَّحَابِية: عَائِشَةَ أُمّ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ[5].

ولفظه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "ثَلَاثٌ أَحْلِفُ عَلَيْهِنَّ، لَا يَجْعَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ، وَأَسْهُمُ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ: الصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالزَّكَاةُ، وَلَا يَتَوَلَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا فَيُوَلِّيهِ غَيْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَعَهُمْ، وَالرَّابِعَةُ لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهَا رَجَوْتُ أَنْ لَا آثَمَ: لَا يَسْتُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِذَا سَمِعْتُمْ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ مِثْلِ عُرْوَةَ، يَرْوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَاحْفَظُوهُ.

وَيَرْوِيهِ: هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى[6]، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ شَيْبَةُ الْخُضَرِيُّ[7]،

---

[1] عَبْد اللَّهِ بْن يَزِيد بْن حصن بن عمرو بن الحارث بن خطمة بْن جشم بْن مَالِك بْن الأوس الخطمي الأَنْصَارِيّ الأوسي، يكنى أبا مُوسَى، ومات في زمن ابن الزبير. الاستيعاب (1001/3/ت1685)، أسد الغابة (413/3/ت3251)، الإصابة (227/4/ت5048).

[2] سبق ترجمته (الحديث السابع).

[3] مُوسَى بن عَبد الله بن يزيد الأَنْصارِيّ الخطمي الكوفي. تهذيب الكمال (94/29/ت6275)، الكاشف (305/2/ت5710)، تقريب التهذيب (ص 552/ت6984).

[4] معجم الصحابة لابن قانع (114/2)، تاريخ أصبهان (94/1).

[5] عائشة بنت أبي بكر الصديق، الصديقة بنت الصديق أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، وأشهر نسائه، وأمها أم رومان ابنة عامر بن عويمر بن عبد شمس بن عتاب بن أذينة بن سبيع بن دهمان بن الحارث بن غنم بن مالك بن كنانة الكنانية، وتوفيت عائشة سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة ليلة خلت من رمضان. الاستيعاب (1881/4/ت4029)، أسد الغابة (186/7/ت7093)، الإصابة (231/8/ت11461).

[6] سبق ترجمته (الحديث الثالث).

[7] شَيْبَةُ الْخُضَرِيُّ. سَمِعَ عُروة، وعُمر بْن عَبد العزيز، ورَوَى عَنه: إِسْحَاق بْن عَبد اللهِ بْن أَبي طَلْحَة. التاريخ الكبير للبخاري (243/4/ت2669)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 336/ت1473)، تهذيب الكمال (610/12/ت2791)، الكاشف (491/1/ت2321)، تقريب التهذيب (ص 270/ت2840). والخضر: قبيلة من محارب بْن خصفة بْن قيس غيلان، وهم بنو مَالِك بْن طريف بْن خلف بْن محارب يقال لهم: الخضر. الأنساب للسمعاني (5/ 155/ت1423).

قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ[1]ن فَحَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ[2]، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ[3].

والحديث من هذا الوجه أخرجه النَّسَائِيُّ[4]، مختصرا: "لَا يَجْعَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ"، ولم يذكر باقي الحديث، ولا قول عُمَر بْن عَبْد العزيز[5].

الحَدِيثُ الْعِشْرُونَ: حَدِيث الصَّحَابِي: نُعْمَان بْنَ قَوْقَلٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ[6].

وَيَرْوِيهِ: بِلاَل بْنِ يَحيى[7]، عَنِ النُّعمان بْنِ قَوقَل، قَالَ: قلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَتَعَلَّمُ مِنَ القُرآنِ شَيئًا، إلاَّ يَتَقَصَّى مِنِّي، فَوالَّذِي أَنزَلَ عَلَيكَ الكِتابَ، أَوِ الَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، مَا مِن شَيءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ؟، فَقال: "يا ابنَ قَوقَلٍ، المَرءُ مَعَ مَن أَحَبَّ، ولِامرِئٍ مَا احتَسَبَ"[8].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه.

---

(1) عُمَر بن عَبْد العزيز بن مروان بن الحكم بْن أَبِي العاص بن أمية القرشي الأُمَوِي، أَبُو حفص المدني ثُمَّ الدمشقي، مات يوم الجمعة لعشر بقين من رجب سنة إحدى ومئة. تهذيب الكمال (21/432/ت4277)، تقريب التهذيب (ص 415/ت4940).

(2) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بْن عَبْد العزى بن قصي الْقُرَشِي الأسدي، أبو عبد الله المدني، مات قبل المائة، سنة أربع وتسعين على الصحيح ومولده في أوائل خلافة عثمان. تهذيب الكمال (20/11/ت3905)، تقريب التهذيب (ص 389/ت4561).

(3) السنن الكبرى للنسائي (6/114/ح6316)، مصنف ابن أبي شيبة (5/328/ح26570)، مسند إسحاق بن راهويه (2/336/ح863)، مسند أحمد (42/55/ح25121)، (42/161/ح25271)، مسند أبي يعلى (8/49/ح4566)، شرح مشكل الآثار (5/428/ح2185)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، (ص 149/ح438)، المستدرك (1/67/ح49)، (4/425/ح8161)، شعب الإيمان (11/324/ح8598)، المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي (1/39/ح15)، الترغيب والترهيب لقوام السنة (2/217/ح1465).

(4) السنن الكبرى للنسائي (6/114/ح6316).

(5) انظر: السنن الكبرى للنسائي (6/114/ح6316)، تحفة الأشراف (12/8/ح16346)، تهذيب الكمال (12/611)، تهذيب التهذيب (4/378/ت645).

(6) النُّعْمَانُ بْنُ قَوْقَلٍ الْأَنْصَارِيُّ، له صحبة، وهو ممن شهد بدرا، واستشهد يوم أحد، وفي نسبه خلاف. الاستيعاب (4/1503/ت2623)، أسد الغابة (5/320/ت5261)، الإصابة (6/355/ت8776).

(7) بلال بن يَحْيَى العبسي الكوفي. تهذيب الكمال (4/300/ت789)، الكاشف (1/ 277/ت662)، تقريب التهذيب (ص 129/ت786).

(8) التاريخ الكبير للبخاري (8/76/ح2226).

الحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: حَدِيث الصَّحَابِي: أَبِي قِرْصَافَةَ جَنْدَرَةُ بْنُ خَيْشَنَةَ ﷺ[1].

ولفظه: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حَشَرَهُ اللهُ فِي زُمْرَتِهِمْ".

وَيَرْوِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ[2]، ثنا أَيُّوبُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْهَيْصَمِ[3]، عَنْ زِيَاد بْن سَيَّارٍ[4]، عَنْ عَزَّةَ بِنْتِ عِيَاضٍ[5]، قَالَتْ: سَمِعْتُ أَبَا قِرْصَافَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حَشَرَهُ اللهُ فِي زُمْرَتِهِمْ"[6].

ولم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه، وقال العجلوني: ولكن يشهد له حديث: "المرء مع من أحب"[7].

الحَدِيثُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: حَدِيث التَّابِعِيِّ: عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ[8].

ولفظه: أَنَّ رَجُلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ يُحِبُّ الْمُصَلِّينَ، وَلَا يُصَلِّي إِلَّا قَلِيلًا، وَيُحِبُّ الصَّائِمِينَ وَلَا يَصُومُ إِلَّا قَلِيلًا، وَيُحِبُّ الذَّاكِرِينَ وَلَا يَذْكُرُ إِلَّا قَلِيلًا، وَفِي ذَلِكَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ قَالَ: "هُوَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

وَيَرْوِيهِ: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ[9].

---

(1) أَبُو قِرْصَافَةَ جَنْدَرَةُ بْنُ خَيْشَنَةَ بن مرّة بن وائلة بن الْفَاكِه بن عَمْرو بن الْحَارِث بن مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ، له صحبة. وقيل اسمه: قيس بْن سهل، ولا يصح. الاستيعاب (1733/4/ت3134)، أسد الغابة (571/1/ت811)، الإصابة (275/7/ت10419). وقِرْصَافة: بكسر القاف، وإسكان الراء، وفتح الصاد المهملتين، والفاء آخرها هاء تأنيث. عجالة الإملاء (390/1/ت176).

(2) ابْنُ قُتَيْبَةَ أَبُو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بنُ الحَسَنِ بنِ قُتَيْبَة بن زِيَادَة اللَّخْمِيُّ العَسْقَلاَنِيّ، توفي في سنة عشر وثلاثمائة. تاريخ الإسلام (165/7/ت484)، تذكرة الحفاظ (2/ 233/ت765)، سير أعلام النبلاء (292/14/ت189).

(3) أَيُّوبُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ هَيْصَمَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ خَيْشَنَةَ، أبو سليمان الْكِنَانِيُّ الفلسطينيّ. الجرح والتعديل (252/2/ت905)، تاريخ الإسلام (1091/5/ت103).

(4) زِياد بْن سَيّار، مَولَى أَبِي قِرصافَة، الكِنانيّ، الشامي. التاريخ الكبير للبخاري (357/3/ت1205)، تاريخ الإسلام (852/4/ت120).

(5) عَزَّةُ بِنْتُ عِيَاضِ بْنِ أَبِي قِرْصَافَةَ. انظر ترجمة جندرة بن خيشنة: تهذيب الكمال (149/5/ت976).

(6) المعجم الكبير (19/3/ح2519).

(7) كشف الخفاء (262/2/ح2353).

(8) عُبَيد بْنِ عُمَير بن قتادة اللَّيْثِيِّ، أَبُو عَاصِم الْمَكِّي، ولد على عهد النبي ﷺ، مات قبل ابن عُمر ثلاثة عشر ومائة. تهذيب الكمال (223/19/ت3730)، الكاشف (571/1/ت2839)، تقريب التهذيب (ص 377/ت4385).

(9) حديث سفيان بن عيينة (ص 46/ح13)، الزهد لهناد (274/1/ح481)، المتحابين في الله (ص 28/ح7).

وهذا الرواية من طريق عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ لم يخرجها أحد من أصحاب الكتب الستة من هذا الوجه.

الفصل الثالث: الْصَّنْعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ فِي جَمَعِ طُرُق حَدِيث: " الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: جَمَعُ طُرُق الْحَدِيث الوَّاحِد وَأَثَرُهَا فِي فَهمِ الْنَّص.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: سبب وُرُود الحَدِيث[1]:

وَيُرَاد بِسبب وُرُود الحَدِيث: الْمُنَاسبَة الَّتِي لأَجلهَا تَحدث النَّبِي ﷺ. وَمَعْرِفَة هَذا العِلْم يُورث الطَّالِب فهماً قوياً للحَدِيث، لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالسَّبَبِ يُورثُ الْعِلْمَ بِالْمُسَبِّبِ.

وَالسَّبِيلُ إلى مَعْرِفة السبب الذي لأَجله سِيقَ الْحَدِيث، هَو جَمْعُ رِوَايَات الحَدِيث الْوَاحِد، لأَنَّه قَد يَأتي بيانُ السبب فِي حَدِيث الصَّحَابِيّ نَفسه فِي بَعْضِ الرِّوَايَات دُون غيرها، وقد يُنقل مِن رِوَايَة صَحَابِيٍّ آخر.

قَالَ البُلْقِيني: "وَالسَّبَبُ قَدْ يُنْقَلُ فِي الْحَدِيثِ...، وَقَدْ لَا يُنْقَلُ السبب في الحديث، أَوْ يُنْقَلُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ، وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الِاعْتِنَاءُ بِهِ"[2]، ومما يوضح ذلك:

أولاً: سببُ وُرود حَدِيث عبد الله بْن مَسْعُود، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ:

من خِلال جَمع طُرق حَدِيث عبد الله بْن مَسْعُودٍ[3]، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ[4]، تَبين أَنَّ بَعْض هَذه الطُّرق لَم تَذكر سبباً لِورود حَدِيث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، واقتُصر فِيها على لفظ النَّبِيِّ ﷺ.

---

[1] انظر: شرح نخبة الفكر (ص 814)، البيان والتعريف (2/239-240).

[2] مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص 689-699).

[3] روايات حديث عبد الله بن مسعود التي لم يذكر فيها سبب ورود الحديث. انظرها في: صحيح البخاري (8/39/ح6168)، مسند أحمد (6/258/ح3718)، (32/402/ح19629)، مسند الطيالسي (1/205/ح251)، مسند البزار (5/101/ح1679)، المسند للشاشي (2/68/ح575/ح576/ح577)، مسند الشهاب (1/142/ح189).

[4] روايات أبي موسى الأشعري التي لم يذكر فيها سبب ورود الحديث. انظرها في: مسند أحمد (32/301/ح19533)، المسند للشاشي (2/68/ح578)، المعجم الصغير (2/87/ح831)، والأوسط (6/91/ح5893)، حلية الأولياء (4/112)، تاريخ أصبهان (1/315)، تسمية ما روي عن الفضل (ص 95/ح63).

بينما ذَكرت طُرق أخرى سبب ورود هَذَا الحَدِيث؛ فَفِي رِوَايَة عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟، فَقَالَ رَسُــولُ اللَّهِ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[1].

وَفِي رِوَايَة أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[2].

فهذه الروايات فيها بيانٌ واضحٌ لسبب وُرود حدِيث: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، وأنَّ النَّبِيُّ ﷺ قال ذلك لرجلٍ جَاءَ يَسأل عَمَّن أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ.

ثانياً: سببُ وُرود حَدِيث أَنَس بْن مَالِكٍ ﷺ:

وأما حديث أَنَس بْن مَالِكٍ ﷺ، فقد جاء في جميع طرقه بيانُ سبب وُرود حَدِيث: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"؛ وتبين ذلك من خلال جمع روايات الحديث، حيث روى أَنَس بْن مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، مَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ صَلاَةٍ وَلاَ صَوْمٍ وَلاَ صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[3].

---

[1] روايات حديث عبد الله بن مسعود التي ذكر فيها سبب ورود الحديث. انظرها في: صحيح البخاري (39/8/ح6169) واللفظ له، صحيح مسلم (43/8/ح2640)، مسند أبي يعلى (100/9/ح5166).

[2] روايات حديث أبي موسى الأشعري التي ذكر فيها سبب ورود الحديث. انظرها في: صحيح البخاري (39/8/ح6170)، صحيح مسلم (2034/4/ح2641)، ابن حبان كما في الإحسان (316/2/ح557) واللفظ له، مسند أحمد (292/32/ح19526)،(248/32/ح19496)،(402/32/ح19628)، عبد بن حميد كما في المنتخب (ص 195/ح552)، مسند البزار (32/8/ح3014)، عوالي الحارث ابن أبي أسامة (ص 56/ح60)، مسند الروياني (347/1/ح528)، (349/1/ح533)، شعب الإيمان (47/2/ح496)، الآداب للبيهقي (ص 73/ح179)، جزء فيه أحاديث ابن حيان (ص 201/ح105).

[3] صحيح البخاري (40/8/ح6171)، (64/9/ح7153) واللفظ له، صحيح مسلم (4/ 2032/ح2639)، السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، ابن حبان كما في الإحسان (2/ 323/ح564)، مسند أحمد (130/19/ح12075)، (120/20/ح12692)، (128/20/ح12703)، (169/20/ح12769)، (343/20/ح13047)، (369/20/ح13092)، (399/20/ح13157)، (405/20/ح13167)، (70/21/ح13362)، (254/21/ح13684)، (372/21/ح13924)، مصنف ابن أبي شيبة (503/7/ح37561)، جامع معمر (199/11/ح20317)، الزهد لابن المبارك (360/1/ح1018)، حديث سفيان بن عيينة (ص 45/ح12)، الزهد لهناد (1/ 274/ح482)، مسند الطيالسي (594/3/ح2245)، مسند الحميدي (305/2/ح1224)، مسند ابن الجعد (ص 463/ح3185)، مسند أبي يعلى (373/5/ح3024)، الفوائد الشهير بالغيلانيات (362/1/ح376)، مسند الشاميين (14/4/ح2596)، معجم ابن المقرئ (ص 350/ح1142)، الإيمان لابن منده (437/1/ح289/ح290)، حلية الأولياء (171/10)، الآداب للبيهقي (ص 345/ح853).

وَجَاء فِي بعض روايات حدِيث أَنَس زيادةُ بيانٍ عن الروايات الأخرى، فبَعد قَول النَّبِيَّ ﷺ للرجل: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"، قَالَ أَنَسٌ: فَمَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ فَرَحَنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"، قَالَ أَنَسٌ: "فَأَنَا أُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحُبِّي إِيَّاهُمْ، وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ"[1].

وجاء أيضاً في رواية قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟، قَالَ: وَيْلَكَ وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟ قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلاَّ أَنِّى أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: "إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"، فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ، قَالَ: "نَعَمْ"، فَفَرِحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا، فَمَرَّ غُلاَمٌ لِلْمُغِيرَةِ وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي، فَقَالَ: "إِنْ أُخِّرَ هَذَا، فَلَنْ يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ"[2].

فالمتتبع لسياق الطرق فِي حَدِيث أَنَس، يَلحظ بأَنَّ أكثر الرواة يَعرضون سبب ورود الحديث على هيئة مقاطع ولقطات؛ بينما تجد أنَّ رواية قَتادة عن أنَس، تفردت ببيان تفاصيل الحكاية بشكل كامل[3]، ليؤكد ذلك على أنَّ هذه الروايات مرجعها واحد، وحيثياتها متفقة.

ثالثاً: سبب ورود حديث صَفْوَان بْنِ عَسَّالٍ ﷺ.

بينما ذكر سبب ورود حديث صَفْوَان في بعض طرقه، حيث قال: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إلى النَّبِيَّ ﷺ، جَهْوَرِيُّ الصَّوْتِ، فقَالَ: يَا مُحَمَّدُ الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[4].

---

[1] صحيح البخاري (12/5/ح3688) واللفظ له، صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، سنن أبي داود (333/4/ح5127)، جامع الترمذي (595/4/ح2385)، ابن حبان كما في الإحسان (308/1/ح105)، مسند أحمد (71/19/ح12013)، (135/20/ح12715)، (208/20/ح12823)، (356/20/ح13068)، (76/21/ح13371)، (87/21/ح13387)، (457/21/ح14073)، أحاديث إسماعيل ابن جعفر (ص 192/ح88)، الزهد لابن المبارك (250/1/ح718)، (360/1/ح1019)، مسند ابن المبارك (ص: 8/ح12)، عبد بن حميد كما في المنتخب (ص 388/ح1297)، (ص 397/ح1339)، (ص 403/ح1366)، الأدب المفرد (ص 129/ح352)، ، مسند أبي يعلى (372/5/ح3023)، (401/5/ح3072)، الإيمان لابن منده (439/1/ح293)، شعب الإيمان (93/3/ح1425).

[2] صحيح البخاري (39/8/ح6167)، واللفظ له، صحيح مسلم (2269/4/ح2953)، ابن حبان كما في الإحسان (324/2/ح565)، صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، مسند أحمد (303/20/ح12993)، (440/20/ح13224)، (86/21/ح13386)، (340/21/ح13850)، (416/21/ح14012)، أحاديث اسماعيل ابن جعفر (ص 453/ح388)، عبد بن حميد كما في المنتخب (ص 388/ح1296)، مسند أبي يعلى (144/5/ح2758)، (34/6/ح3277)، السنن الواردة في الفتن (762/4/ح375)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (197/1/ح700)، (1267/3/ح3188).

[3] انظر: إرشاد الساري (101/9).

[4] جامع الترمذي (596/4/ح2387).

فعند جمع طرق الحديث، تبين أن هذا الأعرابي نادى على النَّبِيَّ ﷺ، وسأله عن الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ، وهم حينئذ كانوا معه في سفر.

فزر بن حبيش سأل صفوان، فقال له: هَلْ سَمِعْتَهُ يَذْكُرُ فِي الهَوَى شَيْئًا؟، قَالَ: نَعَمْ، ثم ساق خبر الرجل مبيناً حال سؤاله، فقال صفوان: "كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَبَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ إِذْ نَادَاهُ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ يَا مُحَمَّدُ، فَأَجَابَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَحْوٍ مِنْ صَوْتِهِ هَاؤُمُ وَقُلْنَا لَهُ: وَيْحَكَ اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ فَإِنَّكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ نُهِيتَ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَغْضُضُ. قَالَ الأَعْرَابِيُّ: المَرْءُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ يَوْمَ القِيَامَةِ"[1].

وفي بعض روايات حديث صفوان، أنَّهم كانوا مع رسول الله ﷺ فِي مَسِيرٍ أَوْ غَزْوٍ، فَنَادَاهُ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ فَقَالَ: أَيَا مُحَمَّدُ، أَيَا مُحَمَّدُ، أَيَا مُحَمَّدُ فَقِيلَ لَهُ: وَيْحَكَ اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ، فَقَدْ نُهِيتَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ، فَمَا زَالَ يُنَادِيهِ هَكَذَا فَأَجَابَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ، فَقَالَ: هَاؤُمْ، قَالَ: أَرَأَيْتَ الْمَرْءَ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[2].

فبالنظر والتأمل في أكثر روايات حديث صفوان، أنها ذكرت أن الأعرابي سأل النبي ﷺ، عمن أحب قوماً ولم يلحق بهم، إذ كانوا معه في سفر، وفي بعض الأحاديث سؤاله عن المَسْح عَلَى الخُفَّيْنِ، وعن التَّوْبَةِ، وفضل طلب العلم.

رابعاً: سبب ورود حديث أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه.

جميع روايات حديث أبي ذَرّ الغفاري، بينت أن أبا ذر قد سّأل النَّبِي ﷺ عن الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِمْ، فَأجابه النَّبِي ﷺ حينئذ: "أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[3].

فكان السؤال من أبي ذَرّ للنبي ﷺ، وقد خاطبه النبي ﷺ بالإجابة قائلاً: "أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"، فهكذا ذكر وبقية الروايات تؤكد ذلك، وكان أبو ذر يعيدها، فأعادها رسول الله [4]ﷺ، يُعِيدُهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ[5].

---

[1] جامع الترمذي (5/545/ح3535).

[2] مسند الطيالسي (2/486/ح1263).

[3] سنن أبي داود (4/333/ح5126)، مسند أحمد (35/304/ح21379)، (35/367/ح21463)، سنن الدارمي (3/1834/ح2829)، الأدب المفرد (ص 128/ح351)، مسند الحارث (2/991/ح1107)، مسند البزار (9/373/ح3950)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/315/ح556)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 302).

[4] سنن أبي داود (4/333/ح5126).

[5] مسند أحمد (35/304/ح21379).

خامساً: سبب ورود حديث عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِب ﷺ.

هذا الحديث له روايتان في إحداهما قول النَّبِي ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[1] فحسب، وفي أخرى بيان أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ بِعَمَلِهِمْ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[2].

فمن خلال جمع الطرق والوقوف على الروايتين تبين سبب ورود هذا الحديث، وهو: أنّ رجلاً جاء يسأل النَّبي ﷺ عمن أحب قوماً، وهو غير قادر على أن يعمل بعملهم، فبشره بهذه البشرى، فقال: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

سادساً: سبب ورود حديث الْبَرَاءِ بْنِ عَازِب ﷺ.

وحديث الْبَرَاءِ بْنِ عَازِب، جاء سبب وروده في سياق الحديث نفسه، حيثُ كانوا مع رسول الله ﷺ في سفر، وإذا بأعرابي يدعو يا مُحَمَّدُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، بصوت له جَهْوَرِيٍّ، فَقُلْنَا: اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ كَمَا أُمِرْتَ، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى لَحِقَ بِهِ أَوْ حَبَسَ عَلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ، وَلَمْ يَعْمَلْ مِثْلَ أَعْمَالِهِمْ؟، قَالَ: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[3].

والمتأمل في روايات الأحاديث يلحظ بأن حديث البراء قد ورد في متنه، ما جاء في بعض الروايات، كخبر الرجل أحب قوماً ولم يلحق بهم، وأنه لم يعمل بمثل أعمالهم، وفيه ما لم يرد في غيره من الروايات، كقوله: "فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى لَحِقَ بِهِ أَوْ حَبَسَ عَلَيْهِ".

والأمر أن الأعرابي سأل النَّبِيّ ﷺ، بخبر المحب عمن أحب، دون إدراك العمل، إذ كانوا معه في سفر.

سابعاً: سبب ورود حَدِيث صَفْوَانِ بْنِ قُدَامَةَ الْمُرِّيِّ ﷺ.

فروايات الأحاديث منها ما اقتصر على قول النَّبِيّ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[4].

ومنها ما بين الهجرة والمبايعة، فقال عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ: هَاجَرَ أَبِي صَفْوَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَمَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ يَدَهُ فَمَسَحَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ: إِنِّي أُحِبُّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[5].

---

[1] مسند البزار (2/317/ح746).

[2] مسند الطيالسي (1/134/ح154).

[3] مسند الروياني (1/225/ح313)، تاريخ دمشق لابن عساكر (5/483/ح247).

[4] الكنى والأسماء للدولابي (2/752/ح1303)، معجم الصحابة لابن قانع (2/144).

[5] المعجم الأوسط (2/286/ح2001)، المعجم الصغير (1/98/ح133).

وفي أخرى، فقال عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ: هَاجَرَتُ مَعَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنَّ هَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هَاجَرَ إِلَيْكَ لِيَرَى حُسْنَ وَجْهِكَ، قَالَ: "هُوَ مَعِي، إِنَّ الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[1].

وقد قال العجلوني: "وسببه لما قال صفوان بن قدامة: "هاجرت إلى النبي ﷺ، فقلت يا رسول الله: إني أحبك، فقال: "المرء مع من أحب"[2].

وبذلك اتضح سبب ورود هذا الحديث، عندما جاء عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ مهاجراً مع أبيه إلى وهو بالمدينة، ليرى حسن وجه رسول الله ﷺ، وهو معه محب لرسول الله ﷺ، فبشره النَّبِيّ ﷺ قائلاً: "الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ".

ثامناً: سبب ورود حَدِيث أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ ﷺ.

وذلك في سؤال الرجل النَّبِيِّ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ[3]، وقال له رسول الله ﷺ: «مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟» قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرًا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: «فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»[4].

وحديث أَبِي سَرِيحَةَ لم يرد إلا في رواية واحدة[5]، وهي من رواية متروك[6]، وهي تخبر عن حال رجل يسأل النبي عَنِ السَّاعَةِ، والدارقطني عندما تكلم عن هذا الحديث، ذكر متناً آخر، وفيه: أن رجلاً قال: يا رسول الله الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم؟، قال: "أنت مع من أحببت"[7].

وسؤال الرجل عمن أحب قوماً ولم يلحق بهم، وقع في روايات حديث عبد الله بن مسعود وغيرها، وقوله : "أنت مع من أحببت"، هي من روايات حديث أنس على الأغلب.

تاسعاً: سبب ورود حَدِيث أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ.

وحديث أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، كحديث أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ، في سؤال الرجل النَّبِيِّ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ[8].

---

(1) الآحاد والمثاني (428/2/ح1221)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1822/4/ح4602).

(2) كشف الخفاء (238/2/ح2284).

(3) مسند أحمد (457/21/ح14073)، مسند أبي يعلى (285/6/ح3597).

(4) المعجم الكبير (183/3/ح3061).

(5) المرجع السابق.

(6) انظر: جامع المسانيد والسنن (583/9)، عون المعبود وحاشية ابن القيم (23/14).

(7) المؤتلف والمختلف للدارقطني (737/2).

(8) انظر: المعجم الأوسط (40/1/ح107)، المعجم الكبير (242/3/ح3282).

عاشراً: سبب ورود حَدِيث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الْخِطْمِيِّ ﷺ.

فحديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، وقع مرة في سؤال الرجل النَّبِيَّ ﷺ عن رَجُل أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ[1]، وفي أخرى أنه سأل النَّبِيَّ ﷺ، عن السَّاعَةُ[2].

ومن خلال جمع طرق الحديث والوقوف على رواياته، تبين أن حديث عبد الله بن يزيد، وقع في دار من دور الأنصار، ونص هذه الرواية، أن عبد الله بن يزيد قال: "جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله متى تقوم الساعة؟، قال: فلم يجبه حتى مشى، فدعا به فوجده في دار من دور الأنصار، فقال له: لم سألت عن الساعة؟، قال: أحببت أن أعلم متى هي؟، قال: فما أعددت لها؟، قال: ما أعددت لها كثير صلاة ولا صيام ولا صدقة ولكني أحب الله ورسوله، قال: فأنت مع من أحببت[3].

وما وقع في روايات الأحاديث بشكل إجمالي، فيما يتعلق بسؤال الرجل عن الساعة، أو عمن أحب قوما، يؤكد وقوع هذه الروايات بالسؤالين، وأن كل رواية منهما تختلف عن الأخرى، ولكل منهما سبب ورود خاص به، إلا أنه تبين من خلال جمع الطرق، أن بعض روايات الأحاديث قد جمعت بين الأمرين.

الحادي عشر: سبب ورود حَدِيث نُعْمَانَ بْنَ قَوْقَلٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ.

وسبب ورود حديث النُّعمان ما كان يتعلم مِنَ القُرآنِ شَيئًا إلاَّ يَتَفَصَّى مِنّه، وهو مع ذلك مَا مِن شَيءٍ أَحَبُّ إِلَيّه مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ، فلما أخبر النَّبِيِّ ﷺ بما يجد في نفسه، قال لهَ سُول اللهِ ﷺ: يا ابنَ قَوقَلٍ، المَرءُ مَعَ مَن أَحَبَّ، وَلِامْرِئٍ مَا احتَسَبَ[4].

فمن خلال جمع طرق حديث: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، وبعد الوقوف على رواياته، تبين لي أن أغلب روايات الحديث تدور حول سؤال الرجل النَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ، كما في روايات حديث عبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري، وصفوان بن عسال، وفي أخرى: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ بِعَمَلِهِمْ، كما في روايات حديث أبي ذر، وعلي بن أبي طالب، والبراء بن عازب.

بينما تدور روايات حديث أنس بن مالك، حول سؤال الرجل النَّبِيِّ ﷺ: عن الساعة؟، وكذا ورد في روايات حديث أبي سريحة، وأبي قتادة الأنصاري.

---

[1] تاريخ أصبهان (94/1).

[2] معجم الصحابة لابن قانع (114/2).

[3] معجم الصحابة للبغوي (86/4/ح1624).

[4] التاريخ الكبير للبخاري (76/8/ح2226).

بينما جمعت روايات حديث عبد الله بن يزيد، بين السؤالين، فوقع مرة: في سؤال الرجل النَّبِيَّ ﷺ، عن رَجُل أَحَبَّ قَوْمًا، وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ، وفي أخرى: أنه سأل النَّبِيَّ ﷺ، عن السَّاعَةُ.

وتدور رواية حديث صفوان بن قدامة، حول هجرة عبد الرحمن مع أبيه صفوان إلى رسول الله ﷺ، وكان بالمدينة، إلى أن قال له النَّبِيَّ ﷺ: "المرء مع من أحب".

وهذا اللفظ: "المرء مع من أحب"، ورد في رواية حديث عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسٍ[1]، بينما جاء عند جابر: الْعَبْدُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[2]، وعند أبي هريرة: الْعَبْدُ عِنْدَ ظَنِّهِ بِاللَّهِ، وَهو مَعَ أَحِبَّائِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[3]، وعند النُّعمان بْنِ قَوقَل: "المَرءُ مَعَ مَن أَحَبَّ، ولِامرِئٍ مَا احتَسَبَ"[4]، وعند أَبي قِرْصَافَةَ جَنْدَرَةُ بْنُ خَيْشَنَةَ: "مَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حَشَرَهُ اللهُ فِي زُمْرَتِهِمْ"[5]، وعند أبي أُمَامَةَ الباهلي: "ولا يحب عبد قوما، إلا جعله الله معهم"[6]، بينما ورد في حديث عائشة: "لا يحب رجل قوماً إلا جعله الله معهم"[7].

المطلب الثاني: سَبَبُ إِيرَادِ الْحَدِيثِ:

ويراد بسبب إيراد الحديث: الدواعي التي دفعت الصحابي لقول الحديث، أو التي دعت التابعي لقوله، وهذا لم يرد في كتب المصطلح، كما أشار إليه الشيخ الدكتور نزار ريان –رحمه الله–[8].

أولاً: سبب إيراد حديث صَفْوَان بْنِ عَسَّالٍ ﷺ.

وسبب إيراده: أن زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، جَاءَ يَسْأَلُ صفوان، عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ؟، فقال له صَفْوَانَ: مَا جَاءَ بِكَ؟، قال زِرٌّ: ابْتِغَاءَ العِلْمِ، فَقَالَ له صَفْوَانَ: "فَأَبْشِرْ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ رَجُلٍ يَخْرُجُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، إِلَّا بَسَطَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًى بِمَا يَفْعَلُ حَتَّى يَرْجِعَ"[9].

---

[1] المعجم الصغير (57/1/ح56)، الأوسط (352/2/ح2206)، الكبير (154/17/ح395)، معجم الصحابة لابن قانع (264/2)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 299).

[2] مسند أحمد (398/23/ح15240).

[3] حلية الأولياء (28/10)، المخلصيات (398/3/ح2787).

[4] التاريخ الكبير للبخاري (76/8/ح2226).

[5] المعجم الكبير (19/3/ح2519).

[6] المعجم الكبير (263/8/ح8023)، التوبيخ والتنبيه (ص 61/ح120).

[7] مسند أحمد (55/42/ح25121).

[8] انظر: منهج أ.د. نزار ريان في شرح الحديث التحليلي (ص 461).

[9] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، السنن الكبرى للنسائي (124/1/ح131)، مصنف عبد الرزاق (205/1/ح795)، مسند الحميدي (130/2/ح905)، مسند أحمد (18/30/ح18095)، صحيح ابن خزيمة (13/1/ح17)، المستدرك (180/1/ح340).

والحديث قد ثبت موقوفاً، ومرفوعاً، وكَانَ صَفْوَانَ مِمَّنْ يُسْأَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ[1].

ثانياً: سبب إيراد حديث عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ.

من خلال جمع طرق الحديث، والوقوف على رواياته، يتبين سبب إيراده، هو أن شَيْبَةُ الْخُضَرِيُّ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَحَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ[2].

وفي أخرى: أَنَّهُ شَهِدَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَائِشَةَ[3]، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "ثَلَاثٌ أَحْلِفُ عَلَيْهِنَّ، لَا يَجْعَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ، وَأَسْهُمُ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ: الصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالزَّكَاةُ، وَلَا يَتَوَلَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا فَيُوَلِّيهِ غَيْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَعَهُمْ، وَالرَّابِعَةُ لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهَا رَجَوْتُ أَنْ لَا آثَمَ: لَا يَسْتُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِذَا سَمِعْتُمْ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ مِثْلِ عُرْوَةَ يَرْوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فأحفظوه.

بينما اقتصرت بعض الروايات على قول النَّبِيِّ ﷺ: "لَا يَسْتُرُ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ فِي الدُّنْيَا، إِلَّا سَتَرَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ"[4].

وأخرى اقتصرت على قوله ﷺ: "لَا يَجْعَلُ اللهُ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ"[5]، دون أن تذكر كلا الروايتين قول عمر بن عبد العزيز: "إِذَا سَمِعْتُمْ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ مِثْلِ عُرْوَةَ يَرْوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فأحفظوه".

المطلب الثالث: مُخْتَلفُ الحَدِيثِ وَمُشْكِلُه[6]:

مُخْتَلفُ الحَدِيثِ: هو علمٌ يتناول حديثين ظاهرهما التعارض والتضاد، فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما على الآخر[7].

---

(1) المعجم الكبير (55/8/ح7350).

(2) مسند أحمد (55/42/ح25121).

(3) مصنف ابن أبي شيبة (328/5/ح26570).

(4) المرجع السابق.

(5) السنن الكبرى للنسائي (114/6/ح6316).

(6) انظر في ذلك: مقدمة ابن الصلاح (ص 284)، وتدريب الراوي (651/2).

(7) انظر: التقريب والتيسير (30/1).

والمُشْكِل عِند أهلِ الحدِيث: يُراد به الْآثَارِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْهُ ﷺ بِالْأَسَانِيدِ الْمَقْبُولَةِ الَّتِي نَقَلَهَا ذَوُو التَّثَبُّتِ فِيهَا وَالْأَمَانَةِ عَلَيْهَا، وَحُسْنِ الْأَدَاءِ لَهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَشْيَاءَ مِمَّا يَسْقُطُ مَعْرِفَتُهَا، وَالْعِلْمُ بِمَا فِيهَا عَنْ أَكْثَرِ النَّاسِ[1].

وعرفه الدكتور أسامة خياط بقوله: "أحاديث مروية عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"[2].

والمتفق عليه بين المُختلف والمُشكل، ما يجده الناظر من التعارض والتضاد في فهم نصوص الأحاديث والآثار، إلا أن المُشكل أعم من المُختلف، فكل مختلف مشكل، وليس كل مشكل مختلف.

وقد نبه على أهمية هذا العلم الإمام ابن حزم فقال: "وهذا من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص، وأغمضه، وأصعبه"[3].

وقال السَّخَاوِيّ: "هذا فنٌ من أهمِّ الأنواع، ويضطرُّ إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف"[4].

وقال ابن القيم: "فصلوات الله وَسَلَامه على من يُصدق كَلَامه بعضه بَعْضًا، وَيشْهد بعضه لبَعض، فالاختلاف والإشكال والاشتباه إِنَّمَا هُوَ فِي الأفهام، لا فِيمَا خرج من بَين شَفَتَيْه من الْكَلَام، وَالْوَاجِب على كل مُؤمن أَن يَكِلَ مَا أشكل عَلَيْهِ إِلى أصدق قَائِل، وَيعلم أَن فَوق كل ذِي علم عليم"[5].

وبمعرفة علم مختلف الحديث ومشكله، يندفع التعارض، ويزول الإشكال المتوهم في نصوص الأحاديث، وبذلك يطمئن المكلف إلى الأحكام، وذلك من خلال التوفيق بين الأدلة بإعمال القواعد المقررة عند أهل العلم في ذلك، والنظر والتأمل في المعاني والألفاظ المحتملة وضبطها، وكذا البحث عن القرائن التي تبين المراد من تلك المعاني[6]، ومن ذلك:

أولاً: دفع الإشكال المتوهم بين الترجمة وأحاديث الباب:

فقد بوب الإمام البخاري باباً اسماه: "بَابُ عَلاَمَةِ حُبِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"، ثم أتبعه بالآية: {إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ} [آل عمران: 31][7].

---

[1] شرح مشكل الآثار (6/1).

[2] مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (ص 32).

[3] الإحكام (26/2).

[4] تدريب الراوي (175/2).

[5] مفتاح دار السعادة (271/2).

[6] انظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين (ص 154)، ومختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين (ص 33-38).

[7] صحيح البخاري (39/8).

ثم ساق بعد ذلك حديث: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، بأسانيد مختلفة، والتي يظهر تعارضها مع ترجمة الباب، ومنشأ هذا الإشكال هو إضافة علامة الْحُبِّ في الله، لذا كانت وجه المطابقة بين ترجمة الباب والأحاديث عسير، وغير ظاهرة.

قال ابن المنير: "مطابقة التَّرْجَمَة للأحاديث عسيرٌ، فهذا يحتاج إلى تأمل"[1]، وقال الحافظ ابن حجر: "وَالْمُشْكِلُ مِنْهُ جَعْلُ ذَلِكَ عَلَامَةَ الْحُبِّ فِي اللَّهِ"[2]، وقال بدر الدين العيني: "هَذَا الترديد ينشأ من إِضَافَة حب الله"[3].

ومقصود ترجمة أحاديث الباب، أنَّ عَلَامَة حُبِّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، هو اتباع النَّبِيَّ ﷺ، وهذا الاتباع يورث المحب، محبة الله له[4]، إلا أنَّه قد يحصل للمحب من طريق التفضل ما لا يحصل بغيرها، كالمعتقد محبة الله ورسوله والصالحين، فهو يوم القيامة معهم، وبصحبتهم، وإن لم يعمل عملهم، لأنه ما أحبهم إلا من أجل طاعتهم، فأثيب على هذا بمعتقده، وحسن نيته[5].

قَالَ الإمام الْخَطَّابِيُّ: "أَلْحَقَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِحُسْنِ النِّيَّةِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ عَمَلٍ بِأَصْحَابِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ"[6].

وَقَالَ الإمام النووي: "وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الِانْتِفَاعِ بِمَحَبَّةِ الصَّالِحِينَ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَهُمْ، إِذْ لَوْ عَمِلَهُ لَكَانَ مِنْهُمْ وَمِثْلَهُمْ"[7].

وَقَالَ ابن القيم: "وَرُبَّمَا تُؤَدِّي تِلْكَ الْمَحَبَّةُ إِلَى مُوَافَقَتِهِمْ، وَفِيهِ حَثٌّ عَلَى مَحَبَّةِ الصُّلَحَاءِ وَالْأَخْيَارِ رَجَاءَ اللَّحَاقِ بِهِمْ"[8].

فمما سبق يتبين أن ترجمة أحاديث الباب، لها علاقة ومطابقة من جهة المحب والمحبوب، في كون علامة حب المحب لله، أن يتبع رسول الله، وإن لم يستوفي الْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهُ، لِأَنَّ محبته لهم كَافِيَةٌ فِي حُصُولِ أَصْلِ النَّجَاةِ، وكونه معهم، إِذِ النِّيَّةُ هِيَ الْأَصْلُ وَالْعَمَلُ تَابِعٌ لَهَا، وَلَيْسَ مِنْ لَازِمِ الْمَعِيَّةِ، الِاسْتِوَاءُ فِي الدَّرَجَاتِ.

---

(1) المتواري على أبواب البخاري (ص 367-368).

(2) فتح الباري لابن حجر (558/10).

(3) عمدة القاري (196/22).

(4) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (ص 418).

(5) انظر: شرح صحيح البخارى لابن بطال (333/9)، فتح الباري لابن حجر (10/ 558)، عمدة القاري (22/ 197)، إرشاد الساري (102/9)،(10/ 226).

(6) انظر: مرقاة المفاتيح (3136/8).

(7) شرح النووي (16/ 186).

(8) عون المعبود وحاشية ابن القيم (25/14)، تحفة الأحوذي (53/7).

ثانياً: دفع الإشكال المَتُوهَم من خلال جمع طرق الحديث، وتفسير الروايات بعضها بعضا[1]:

فقد جاء في حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: "أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟، قَالَ: وَيْلَكَ، وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ؟، قَالَ: نَعَمْ، فَفَرِحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا، فَمَرَّ غُلاَمٌ لِلْمُغِيرَةِ وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي، فَقَالَ: إِنْ أُخِّرَ هَذَا، فَلَنْ يُدْرِكَهُ الهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ"[2].

فروايات حديث أنس كلها وردت بلغة الْإِدْرَاكِ لِلْهَرَمِ[3]، لكن ما أُشكل معناه: "إِنْ أُخِّرَ هَذَا، فَلَنْ يُدْرِكَهُ الهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ"، ولإزالة هذا الإشكال الواقع في الفهم، لا بد من جمع روايات وطرق الحديث، والوقوف على كلام الأئمة النقاد، ورواة الحديث.

والذي بين هذا المعنى هشام بن عروة، فبعد أن ساق الحديث عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رِجَالٌ مِنَ الأَعْرَابِ جُفَاةً، يَأْتُونَ النَّبِيَّ ﷺ فَيَسْأَلُونَهُ: مَتَى السَّاعَةُ؟، فَكَانَ يَنْظُرُ إِلَى أَصْغَرِهِمْ فَيَقُولُ: "إِنْ يَعِشْ هَذَا لاَ يُدْرِكْهُ الهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ عَلَيْكُمْ سَاعَتُكُمْ"، قَالَ هِشَامٌ: يَعْنِي مَوْتَهُمْ[4].

وقد أشار إلى ذلك الإمام ابن كثير، فقال: الَّذِي يُفْضِي بِهِمْ إِلَى الْحُصُولِ فِي بَرْزَخِ الدَّارِ الْآخِرَةِ[5].

وقَالَ القاضي عِيَاضٌ، وَتَبِعَهُ على ذلك الْقُرْطُبِيُّ: "هَذِهِ رِوَايَةٌ وَاضِحَةٌ تُفَسِّرُ كُلَّ مَا وَرَدَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُشْكِلَةِ فِي غَيْرِهَا"[6].

وهذه الرواية كما أنها بينت المراد بقيام الساعة، كذا فإنها قيدت لفظ الساعة، بـ "سَاعَتُكُمْ"، فقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: "وَهَذَا الْإِطْلَاقُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَاتِ مَحْمُولٌ عَلَى التَّقْيِيدِ "بِسَاعَتِكُمْ" فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ"[7].

---

(1) انظر: شرح مشكل الآثار (414/1)، كشف المشكل (70/3)، يقول الشيخ المعلمي اليماني في معرض بيانه لهذا المعنى: "إن استشكال النص لا يعني بطلانه، ووجود النصوص التي يُستشكل ظاهرها لم يقع في الكتاب والسنة عفوًا، وإنما هو أمر مقصود شرعًا؛ ليبلو الله تعالى ما في النفوس، ويمتحن ما في الصدور، وييسر للعلماء أبوابًا من الجهاد يرفعهم الله بها درجات". الأنوار الكاشفة (ص 223).

(2) صحيح البخاري (39/8/ح6167).

(3) انظر: فتح الباري لابن حجر (556/10).

(4) صحيح البخاري (8/ 107/ح6511).

(5) تفسير ابن كثير (471/3).

(6) فتح الباري لابن حجر (572/10).

(7) تفسير ابن كثير (472/3).

وقد فَهِمَ من أشْكل عليه معنى الحديث أن الدنيا تنقضي بعد مرور مائة سنة، وإنما عَنِيَّ النَّبِيُّ ﷺ بذلك موت من كان حاضراً من أصحابه عند مقالته تلك[1].

وجاء في حديث أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "تَسْأَلُونِي عَنِ السَّاعَةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا عَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ منفوسة يأتي عليها مائة سنة"[2].

وجاء في حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أنه قَالَ: لَمَّا رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ تَبُوكَ، سَأَلُوهُ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ، وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ"[3].

وجاء في حديث عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حين دَخَلَ عليه أَبُو مَسْعُودٍ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: أَنْتَ الَّذِي تَقُولُ: لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مِائَةُ سَنَةٍ وَعَلَى الْأَرْضِ عَيْنٌ تَطْرِفُ؟، إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ مِائَةُ سَنَةٍ، وَعَلَى الْأَرْضِ عَيْنٌ تَطْرِفُ مِمَّنْ هُوَ حَيٌّ الْيَوْمَ"[4].

قال ابن حجر: "وبهذا يتضح المراد"[5]، وأن النَّبِيَّ ﷺ أراد بكلامه انخرام ذلك القرن وموت ممن هو حي اليوم، وذلك بعد مرور مائة سنة، لأنه ما من نفس منفوسة يأتي عليها مِائَةَ سَنَةٍ، إلا ومصيرها الموت والفناء، وقليل من يجاوز ذلك.

ومراد النَّبِيِّ ﷺ بالنفس المنفوسة، أي: المخلوقة، أو المولودة[6]، فقد جاء في حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ ﷺ: "مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ، تَبْلُغُ مِائَةَ سَنَةٍ"، فَقَالَ سَالِمٌ: تَذَاكَرْنَا ذَلِكَ عِنْدَهُ، إِنَّمَا هِيَ كُلُّ نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ يَوْمَئِذٍ[7].

ومما يؤكد هذه المعاني، ويزيل الإشكال الواقع في الفهم، حديث عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلاَةَ العِشَاءِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةٍ لاَ يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ، فَوَهِلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الأَحَادِيثِ عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لاَ يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ اليَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَخْرِمُ ذَلِكَ القَرْنَ[8].

---

[1] انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (197/1/ح700)، كشف المشكل (70/3)، شرح النووي (90/18)، البداية والنهاية (296/19-297).

[2] ابن حبان كما في الإحسان (255/7/ح2988).

[3] صحيح مسلم (1967/4/ح2539).

[4] مسند أحمد (120/2/ح714).

[5] فتح الباري (556/10).

[6] مشارق الأنوار (22/2)، شرح النووي (90/16).

[7] صحيح مسلم (1967/4/ح2538).

[8] صحيح البخاري (123/1/ح601).

وهكذا فهم الصحابة مراد رسول الله، وفهم الصحابة مقدم على غيرهم، لأنهم أدرى بمراد رسول الله، وهذا الحديث فيه علم من أعلام النبوة[1]، وهو موت جميع من كان حياً في وقت مقالته ﷺ، فإنه لا يعيش أكثر من مائة سنة، وهو ما صدقه الواقع المشاهد، وقد تتبع العلماء من كان آخر الصحابة موتًا؛ فوجدوه أبو الطفيل عامر بن واثلة، وقد مات سنة عشر ومائة، وهي رأس مائة سنة من مقالة النبي ﷺ، فعُدَّ ذلك آية شاهدة على صدقه ﷺ.

قال ابن حجر: "وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا"[2]، وقال أيضاً: "ووقع في الخارج كذلك، فلم يبق ممن كان موجودًا عند مقالته تلك عند استكمال مائة سنة من سنة موته أحد، وكان آخر من رأى النبي ﷺ موتًا أبو الطفيل عامر بن واثلة، كما ثبت في صحيح مسلم"[3].

ثالثاً: دفع الاختلاف في كيفية سؤال الرجل النَّبِيّ ﷺ، عن الساعة:

فقد جاء في حديث أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ خَارِجَانِ مِنَ المَسْجِدِ، فَلَقِيَنَا رَجُلٌ عِنْدَ سُدَّةِ المَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، فَكَأَنَّ الرَّجُلَ اسْتَكَانَ، ثُمَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرَ صِيَامٍ، وَلاَ صَلاَةٍ، وَلاَ صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[4].

روايات حديث أنس بن مالك تدور حول سؤال النَّبِيَّ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ؟، وظاهر روايات الحديث، أنها اختلفت في كيفية سؤال الرجل.

فجاء في روايات الحديث: أَنَّ أَعْرَابِيًّا عَرَضَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟[5].

وفي رواية أخرى: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ؟، فَقَالَ: وَمَا أَعْدَدْتَ لِلسَّاعَةِ؟، قَالَ: حُبَّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[6].

---

(1) انظر: شرح النووي (90/16)، فتح الباري لابن حجر (556/10).

(2) فتح الباري لابن حجر (75/2).

(3) فتح الباري (556/10).

(4) صحيح البخاري (64/9/ح7153).

(5) سنن الترمذي (595/4/ح2385)، مسند أحمد (416/21/ح14012).

(6) مسند أحمد (369/20/ح13092).

وفي ثالثة: قال أَنَسٍ: كَانَ أَجْرَأَ النَّاسِ عَلَى مَسْأَلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْأَعْرَابُ، أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟، فَلَمْ يُجِبْهُ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى فَأَخَفَّ الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ وَقَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟[1].

وهذه الروايات يجمع بينها، كما قال الحافظ ابن حجر: بِأَنْ سَأَلَهُ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَلَمْ يُجِبْهُ، فَلَمَّا انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ رَآهُ فَتَذَكَّرَ سُؤَالَهُ، أَوْ عَاوَدَهُ الْأَعْرَابِيُّ فِي السُّؤَالِ فَأَجَابَهُ حِينَئِذٍ[2]، وبذلك زال ما وقع من اختلاف في كيفية سؤال الرجل، وأين سأله.

المطلب الرابع: غَرِيبُ الْحَدِيثِ:

وَيُرَاد بِغَرِيب الحَدِيث: مَعْرِفة الْأَلْفَاظِ الْغَامِضَةِ، الواقعة فِي مُتُونِ الْأَحَادِيثِ، لِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِهَا[3].

وقد بين ابن الصلاح أهمية هذا العلم، فقال: "هَذَا فَنٌّ مُهِمٌّ، يَقْبُحُ جَهْلُهُ بِأَهْلِ الْحَدِيثِ خَاصَّةً، ثُمَّ بِأَهْلِ الْعِلْمِ عَامَّةً، وَالْخَوْضُ فِيهِ لَيْسَ بِالْهَيِّنِ، وَالْخَائِضُ فِيهِ حَقِيقٌ بِالتَّحَرِّي جَدِيرٌ بِالتَّوَقِّي"[4].

وأهم ما يُعتمد عليه في مَعْرِفة الغَرِيب، هُو تفسير الروايات بَعضُها بَعضاً، حيث أَورد السُّيُوطِيّ قول الْخَطِيبُ البغدادي: "لَا يَتَمَهَّرُ فِي الْحَدِيثِ وَيَقِفُ عَلَى غَوَامِضِهِ، وَيَسْتَبِينُ الْخَفِيَّ مِنْ فَوَائِدِهِ إِلَّا مَنْ جَمَعَ مُتَفَرِّقَهُ، وَأَلَّفَ مُتَشَتِّتَهُ، وَضَمَّ بَعْضَهُ إِلَى بَعْضٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُقَوِّي النَّفْسَ، وَيُثَبِّتُ الْحِفْظَ، وَيُذْكِي الْقَلْبَ، وَيَشْحَذُ الطَّبْعَ، وَيَبْسُطُ اللِّسَانَ، وَيُجِيدُ الْبَيَانَ، وَيَكْشِفُ الْمُشْتَبِهَ، وَيُوَضِّحُ الْمُلْتَبِسَ، وَيُكْسِبُ أَيْضًا جَمِيلَ الذِّكْرِ، وَيُخَلِّدُهُ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ"[5].

وَقَال الحَافِظ ابْنُ حَجَرٍ: "وَأَنَّ الْمُتَعَيَّنَ عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْأَحَادِيثِ أَنْ يَجْمَعَ طُرُقَهَا، ثُمَّ يَجْمَعَ أَلْفَاظَ الْمُتُونِ إِذَا صَحَّتِ الطُّرُقُ، وَيَشْرَحَهَا عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ، فَإِنَّ الْحَدِيثَ أَوْلَى مَا فُسِّرَ بِالْحَدِيثِ"[6].

وَقَال السَّخَاوِيّ: "وَخَيْرُ مَا فَسَّرْتَهُ (أَيْ: الْغَرِيبَ)، بِالْمَعْنَى الْوَارِدِ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مُفَسِّرًا لِذَلِكَ اللَّفْظِ"[7]، بَل قَال أيضاً: "إِنَّ مِنَ الْغَرِيبِ مَا لَا يُعْرَفُ تَفْسِيرُهُ إِلَّا مِنَ الْحَدِيثِ"[8].

---

[1] مسند أبي يعلى (104/7/ح4049).

[2] فتح الباري (560/10).

[3] انظر: التقريب والتيسير (ص 87)، الشذا الفياح (451/2)، تدريب الراوي (637/2).

[4] مقدمة ابن الصلاح (ص 272).

[5] تدريب الراوي (598/2).

[6] فتح الباري لابن حجر (475/6).

[7] فتح المغيث (33/4).

[8] المرجع السابق (36/4).

وكذا فإن تفسير راوي الحَدِيث لمرويه، مقدم على تفسير غيره، لأنه أدرى بما روى، وَقَد قَال فِي ذَلك الحَافِظ ابْنُ حَجَرٍ: "وَرَاوِي الْحَدِيثِ أَعْرَفُ بِالْمُرَادِ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا سِيَّمَا الصَّحَابِيَّ الْمُجْتَهِدَ"[1].

وهذا العلم له رجاله، وقد سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ حَرْفٍ مِنْ غَرِيبِ الْحَدِيثِ، فَقَالَ: "سَلُوا أَصْحَابَ الْغَرِيبِ، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَتَكَلَّمَ فِي قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِالظَّنِّ فَسَأُخْطِئُ"[2].

وَقَد أَلف فِي هَذا الفَن غيرُ واحدٍ مِنْ الْأَئِمَّةِ، كالنَّضْر بْنِ شُمَيْل، وَأَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى، والْقَاسِم بْنِ سَلَّامٍ، وابْنِ قُتَيْبَةَ، وَالْخَطَّابِيِّ، وغيرهم كثير[3].

وَتَلاهُم فِي التأليف مجد الدّين الْمُبَارك بن الْأَثِير فِي كِتَابه النِّهَايَةِ فِي غَرِيب الحَدِيث والأَثر، وَقَد قَال فيه السُّيُوطِيّ: "وَهُو أَحْسَنُ كُتُبِ الْغَرِيبِ وَأَجْمَعُهَا وَأَشْهَرُهَا الْآنَ، وَأَكْثَرُهَا تَدَاوُلًا"[4].

إذاً فَالسَّبِيلُ إلى مَعْرِفَة غَرِيبِ الْحَدِيثِ، يَتم مِن خِلال جَمع طُرُق الحَدِيث الْوَاحِدِ، فَقَد تُفسر الرِّوَايَاتِ بَعضها بعضاً، أَو تَقف على تفسير للراوي نفسه، أَو تكون هُناك قَرائن أُخرى تُعين عَلى مَعْرِفة المراد من اللَّفْظَة أو الْأَلْفَاظ، وَغير ذلك. ومِن الْأَمْثِلَةِ عَلى مَعْرِفة غَرِيب الحدِيث:

أولاً: مَعْرِفة الْمُرَاد بِعَدَم اللِّحَاق بِالْقَوْمِ:

فمثلاً نَجد أَنَّ رِوَايَة حدِيث عبد الله بْن مَسْعُودٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، اقْتَصَرْت عَلى كَوْن "الرَّجُلِ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ"، دُون تُحديد لمعنى عدَم اللِّحَاق بِالْقَوْمِ.

فِي حِين نَجد أن حدِيث أَنَس بْن مَالِك، وحدِيث أَبِي ذَرٍ الْغِفَارِيُّ، وحديث صَفْوَان بْنِ عَسَّال – وإن كانت مُنَاسِبَاتُهَا مُخْتَلِفَة– إلا أنَها فَسرت مَعنَى عدم اللِّحَاق بِالْقَوْمِ.

فَجَاء فِي رِواية أَنِس بْن مَالِك، قَولُه: "فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ، وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِأَعْمَالِهِمْ"[5]، وجاء في رِواية أَبِي ذَرٍ: "الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِمْ"[6]، بينما جَاء فِي بَعض طُرق حدِيث صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ: "الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَيَعْرِفُ فَضْلَهُمْ، وَلَا يَعْمَلُ بِمِثْلِ عَمَلِهِمْ"[7].

---

[1] فتح الباري (445/1).

[2] مقدمة ابن الصلاح (ص 272).

[3] انظر: التقريب والتيسير (87/1)، رسوم التحديث (94/1)، الشذا الفياح (451/2)، التقييد والإيضاح (ص 275)، تدريب الراوي (637/2).

[4] تدريب الراوي (639/2).

[5] صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، ذكر ابن حجر أنه وقع عند مسلم من حديث أنس بلفظ: "ولم يلحق بعملهم". (انظر: فتح الباري 560/10).

[6] سنن أبي داود (333/4/ح5126).

[7] المعجم الأوسط (376/3/ح3446)، وابن حجر ذكر حديث صفوان عند أبي نعيم (انظر فتح الباري 560/10).

فَتبين مِن ذَلك كُله أن عدَم اللِّحَاق بِالقَوم مُرتبط بِالعَمل وَليس بالمُعتقد، فالرَّجُل يَعتقد مُعتقد القَوم وَيُحبهم، وإن كَان لَمْ يَعْمَل بِمِثْلِ عَمَلِهِمْ[1].

ثانياً: مَعْرِفة الْمُرَاد بالْقَوْمَ:

فَقد اقْتَصَرْت بِعض رِوايَات حدِيث عبد الله بْن مَسْعُودٍ، وَحديث أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَلى ذِكر حَال الرَّجل، وأنَّه يحُب القَوم وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ، دُون معرفة مقصده من القَوم.

بَينما فَسرت الرِوايات الأُخرى مَعنى القَوم، فَفِي حدِيث ثَابِتٍ عن أَنَس بْن مَالِك: "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: وَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا، قَالَ: لاَ شَيْءَ إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ، فَقَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ. قَالَ أَنَسٌ: فَمَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ، فَرَحَنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، قَالَ أَنَسٌ: فَأَنَا أُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحُبِّي إِيَّاهُمْ، وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ"[2].

فَيفهم مِن ذَلك أنَّ أَولى مَا يُفسر بِه القَوم فِي الحدِيث، هُمَا أبو بَكْرٍ وَعُمَرَ، المَذكُوران بِصُحْبَةِ النَّبِيَّ ﷺ.

وقَد تَوسع الأَئمةُ وَشُراح الحدِيث فِي مَعنى القَوم، فقالوا: بأنَهم أهلُ الصَّلاح، الأَخيار سواءً كانوا أحياءً أو أمواتاً[3].

ثالثاً: الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ:

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا خُصَّ لَفْظُهُ فِي حدِيث، جَاء بَيانُ عُمُومِهِ فِي حدِيثٍ آخَر، قول أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: "أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ صَلاَةٍ وَلاَ صَوْمٍ وَلاَ صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[4].

فَخُصت المَّعية فِي هذا الحدِيث بهذا الرَّجل، فِي كَونه مَعَ مَنْ أَحْبَّ، لأَن النَّبِيَّ ﷺ خَصه بذلك فقال له: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ.

لَكن مِن خِلال جَمع الطُرق، وَتتبع رِوايات الحدِيث تَبين أن المعية ليست خاصة بالرجل الذي ورد ذكره في الحديث، بل هي عامة فيه وفي غيره؛ والذي بين عموم لفظ الحديث أنس بن مالك راوي

---

[1] انظر كلام ابن حجر في: فتح الباري (560/10).

[2] صحيح البخاري (12/5/ح3688)، وصحيح مسلم (2032/4/ح2639)، مسند أحمد (76/21/ح13371).

[3] انظر: دليل الفالحين (105/1)،(231/3).

[4] صحيح البخاري (40/8/ح6171).

الحديث نفسه، حيث قال بعدما ساق قصة الرجل: فَمَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ، فَرَحَنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[1]، وفي رواية أخرى قال، فَقُلْنَا: وَنَحْنُ كَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَفَرِحْنَا يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيداً[2].

فيفهم من هذه الروايات أن المراد بالمعية والصحبة من جهة المحب العموم لا الخصوص، لا سيما وأن الصحابة فرحوا بهذا الحديث فَرَحًا شَدِيداً، وهذا اللفظ :"أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"، و: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، تكرر من النَّبِيِّ ﷺ في أكثر من مناسبة، فدل ذلك على العموم لا الخصوص.

وهذا العموم من جهة المحبوب يشمل الصالح والطالح، وفي ذلك ترغيب وترهيب، ووعد ووعيد، في أن من أحب قوماً كان معهم.

فينبغي على المرء أن يحب أهلَ الإيمان والتَّقوى والصَّلاح، ويجتهد في صُحبتهم واتِّخاذهم إخوانًا وأعوانًا، ويحذر من صحبة الأشرار، خشية أن يورد موردهم.

رابعاً: معرفة المراد بعدم بلُوغ العمل:

فقد ورد في بعض روايات حديث أَبِي ذَرٍّ، أَنَّه قَالَ: "قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنُحِبُّ قَوْمًا مَا نَبْلُغُ أَعْمَالَهُمْ؟"[3].

ولمعرفة المراد بعدم بلُوغ العمل، لا بد أولاً من جمع طرق الحديث، والوقوف على رواياته، ليتضح المراد، وقد جاء بيان ذلك في رواية أخرى عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: "الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِمْ"[4].

فتبين أن المراد بعدم بلُوغ العمل، وقد ارتبط به، هو أن الرجل مع حبه للقوم، إلا أنه لم يستطع أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِمْ، وبِأَعْمَالِهِمْ.

خامساً: معرفة انقطاع أمر التوبة:

ورد في بعض روايات حديث صَفْوَان بْن عَسَّالٍ، أن النَّبِيّ ﷺ قال: "أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ بِالمَغْرِبِ بَابًا عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا لِلتَّوْبَةِ، لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ قِبَلِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا} [الأنعام: 158]"[5].

---

[1] صحيح البخاري (5/12/ح3688).

[2] صحيح البخاري (8/39/ح6167).

[3] المعجم الأوسط (8/85/ح8041)، مسند الشاميين (4/55/ح2715).

[4] سنن أبي داود (4/333/ح5126)، مسند أحمد (35/304/ح21379).

[5] جامع الترمذي (5/546/ح3536)، السنن الكبرى للنسائي (10/97/ح1111).

فباب التوبة كما ورد في روايات الحديث بالمغرب مسيرة عرضه سبعين عاماً، لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ قِبَلِهِ، أي: من مغربها.

وتبين ذلك من خلال جمع طرق الحديث، فصفوان بعدما ساق الحديث وذكر الهوى، قال: فَلَمْ يَزَلْ يُحَدِّثُنَا حَتَّى قَالَ ﷺ: "إِنَّ مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ بَابًا فَتَحَهُ اللَّهُ لِلتَّوْبَةِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَرْضُهُ مَسِيرَةُ أَرْبَعِينَ عَامًا – أَوْ قَالَ: سَبْعِينَ عَامًا – لَا يُغْلِقُهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا"[1].

فإذا طلعت الشمس منه فقد ذهب زمن التوبة، ولا يقبل الله توبة أحد بعدها، وهذا الباب قد خلقه الله يوم خلق السماوات والأرض.

وجاء ذلك مصرحاً به في روايات الحديث، والذي بين ذلك أحد رواة الحديث، فبعدما ساق حديث صفوان وفيه أمر التوبة، قَالَ سُفْيَانُ: "قِبَلَ الشَّامِ خَلَقَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مَفْتُوحًا – يَعْنِي لِلتَّوْبَةِ – لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْهُ"[2].

وفي رواية أخرى عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِنْ قِبَلِ مَغْرِبِ الشَّمْسِ بَابًا مَفْتُوحًا، عَرْضُهُ سَبْعُونَ سَنَةً، فَلَا يَزَالُ ذَلِكَ الْبَابُ مَفْتُوحًا لِلتَّوْبَةِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ، فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ نَحْوِهِن لَمْ يَنْفَعْ نَفْسًا إِيمَانُهَا، لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ، أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا"[3].

سادساً: المسح على الخفين بعد بول أو غائط:

ورد في بعض روايات حديث صَفْوَان بْن عَسَّالٍ، أن زِرّ بْنِ حُبَيْشٍ غَدَا إليه، يسأله عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وهل حفظ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا؟[4].

وسبب سؤال زِرّ أنه وقع في نفسه شك في المسح على الخفين بعد البول، أو الغائط، فجاء يسأل صفوان عن ذلك، لأنه كان ممن يسأل مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[5].

وهذا السبب بينته روايات جمع الطرق، ففي رواية عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ المُرَادِيَّ، فَقَالَ لِي: مَا جَاءَ بِكَ؟، قُلْتُ: ابْتِغَاءَ العِلْمِ، قَالَ: "بَلَغَنِي أَنَّ المَلاَئِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ العِلْمِ رِضًا بِمَا يَفْعَلُ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: إِنَّهُ حَاكَ، أَوْ قَالَ: حَكَّ فِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْمَسْحِ عَلَى

---

(1) الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم (1/ 387/ح1096)، الفتن لنعيم (2/656/ح1850)، صحيح ابن خزيمة (1/97/ح193)، المعجم الكبير (8/56/ح7352).

(2) جامع الترمذي (5/545/ح3535).

(3) سنن ابن ماجه (2/1353/ح4070).

(4) جامع الترمذي (5/546/ح3536)، السنن الكبرى للنسائي (10/97/ح11114)، التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940)، المعجم الكبير (8/59/ح7360).

(5) المعجم الكبير (8/55/ح7350).

الخُفَّيْنِ، فَهَلْ حَفِظْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا؟، قَالَ: نَعَمْ، كُنَّا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ أُمِرْنَا أَنْ لَا نَخْلَعَ خِفَافَنَا ثَلَاثًا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ"[1].

ففي هذه الرواية، نقل صفوان بن عسل، لزر بن حبيش جواز المسح على الخفين، وأن النَّبِيَّ ﷺ كان يأمرهم إذ كانوا معه في سفر، أن لا ينزعوا خفافهم إلا من جنابة، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ، إذ لا بد أن يدخلهما على طهارة.

كما أنه ورد في رواية أخرى عن صفوان، أنه قَالَ: "نَعَمْ، كُنْتُ فِي الْجَيْشِ الَّذِي بَعَثَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ إِذَا نَحْنُ أَدْخَلْنَاهُمَا عَلَى طَهُورٍ، ثَلَاثًا إِذَا سَافَرْنَا، وَلَيْلَةً إِذَا أَقَمْنَا، وَلَا نَخْلَعُهُمَا مِنْ غَائِطٍ، وَلَا بَوْلٍ، وَلَا نَوْمٍ، وَلَا نَخْلَعُهُمَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ"[2].

بل إن بعض روايات الحديث، قد بينت وحددت مدة المسح على الخفين، سواء للمقيم أو للمسافر، فعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قال: "كَانَ النَّبِيَّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نمْسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ فِي السَّفَرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ"[3].

سابعاً: معرفة خفض الجناح لطالب لعلم:

قَالَ زِرٌّ: "أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ؟، قُلْتُ: ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ، فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ"[4].

وفي رواية عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ المُرَادِيَّ، فَقَالَ لِي: مَا جَاءَ بِكَ؟، قُلْتُ: ابْتِغَاءَ العِلْمِ. قَالَ: "بَلَغَنِي أَنَّ المَلاَئِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ العِلْمِ رِضًا بِمَا يَفْعَلُ"[5].

وفي رواية أن النَّبِيّ ﷺ، قَالَ: "إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، رِضًا بِمَا يَطْلُبُ"[6].

---

[1] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، مصنف عبد الرزاق (205/1/ح795)، مسند الحميدي (130/2/ح905)، المعجم الكبير للطبراني (65/8/ح7384)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (7/ 308)، السنن الكبرى للبيهقي (190/1/ح577). وفي رواية عند ابن خزيمة في صحيحه(13/1/ح17)، قال زر: إنه وقع في نفسي شيء من المسح على الخفين بعد الغائط.

[2] صحيح ابن خزيمة (97/1/ح193)، المعجم الكبير (56/8/ح7352)، سنن الدارقطني (362/1/ح761).

[3] مسند أحمد (22/30/ح18097)، شرح معاني الآثار (82/1/ح518)، المعجم الكبير (65/8/ح7382)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1501/3/ح3818).

[4] مسند ابن أبي شيبة (367/2/ح879).

[5] جامع الترمذي (546/5/ح3536).

[6] مسند أحمد (9/30/ح18089).

وفي رواية قَالَ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ: "لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًى بِمَا يَصْنَعُ"[1].

قال الخطابي: قوله إن الملائكة تضع أجنحتها، فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون معنى وضع الجناح من الملائكة بسط أجنحتها، وفرشها لطالب العلم، لتكون وطاءً له، ومعونة إذا مشى في طلب العلم.

والوجه الثاني: أن يكون ذلك بمعنى التواضع من الملائكة تعظيما لحقه، وتوقيرا لعلمه، فتضم أجنحتها له وتخفضها عن الطيران، كقوله تعالى: {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} [الإسراء: 24].

والوجه الثالث: أن يكون وضع الجناح يراد به النزول عند مجالس العلم والذكر، وترك الطيران كما روي أنه قال ﷺ، قال: ما من قوم يذكرون الله عز وجل إلاّ حفت بهم الملائكة، وغشيتهم الرحمة، ونزلت عليهم السكينة، وذكرهم الله فيمن عنده[2].

ثامناً: دلالة رفع النَّبِي ﷺ صَوته فِي جَوَاب الْأَعرَابِي:

قَالَ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ: "كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ إِذْ نَادَاهُ رَجُلٌ كَانَ فِي أُخْرَيَاتِ الْقَوْمِ بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ جِلْفٌ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: مَهْ، إِنَّكَ نُهِيتَ عَنْ هَذَا، فَأَجَابَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى نَحْوٍ مِنْ صَوْتِهِ: هَاؤُمُ هَاؤُمُ"[3].

فهذا الرجل قد نهي عن رفع صوته إذ نادى على رسول الله، كما ورد في إحدى روايات الحديث: "فَنَادَاهُ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ فَقَالَ: أَيَا مُحَمَّدُ، أَيَا مُحَمَّدُ، أَيَا مُحَمَّدُ فَقِيلَ لَهُ: وَيْحَكَ اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ، فَقَدْ نُهِيتَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ، فَمَا زَالَ يُنَادِيهِ هَكَذَا فَأَجَابَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ فَقَالَ: هَاؤُمْ"[4].

وقَالَ الْخطابِيّ: يشبه أَن يكون رفع النَّبِي ﷺ صَوته فِي جَوَاب الْأَعرَابِي، وَقَوله: "هاؤم" يمد بهَا صَوته من نَاحيَة الشَّفَقَة عَلَيْهِ لِئَلَّا يحبط عمله، لما جَاءَ من الْوَعيد فِي قَوْله: {لَا تَرفعُوا أَصْوَاتكُم فَوق صَوت النَّبِي} [الحجرات: 2] فعذره رَسُول الله لجهله، وَرفع صَوته حَتَّى كَانَ فَوق صَوته أَو مثله لشفقته

---

[1] المعجم الكبير (8/59/ح7360).

[2] معالم السنن (1/ 61).

[3] السنن الكبرى للنسائي (10/97/ح11114).

[4] مسند الطيالسي (2/486/ح1263).

على أمته، وَفِي هَذَا دلَالَة على احْتِمَال دَالَّة التلامذة، وَالصَّبْر على أذاهم، لما يُرْجَى من عاقبه النَّفْع لَهُم[1].

تاسعاً: تَلَقِّي السَّائِلَ بِغَيْرِ مَا يَطْلُبُ:

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: "بَيْنَمَا أَنَا وَالنَّبِيُّ ﷺ خَارِجَانِ مِنَ المَسْجِدِ، فَلَقِيَنَا رَجُلٌ عِنْدَ سُدَّةِ المَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟"[2].

وهذا يفهم من قَوْلُهُ حين سأل الرجل عن الساعة، فقال له النَّبِي ﷺ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: "سَلَكَ مَعَ السَّائِلِ أُسْلُوبَ الْحَكِيمِ، وَهُوَ تَلَقِّي السَّائِلَ بِغَيْرِ مَا يَطْلُبُ مِمَّا يُهِمُّهُ أَوْ هُوَ أَهَمُّ"[3].

وَقَالَ الطِّيبِيُّ: "سَلَكَ مَعَ السَّائِلِ طَرِيقَ الْأُسْلُوبِ الْحَكِيمِ، لِأَنَّهُ سَأَلَ عَنْ وَقْتِ السَّاعَةِ، فَقِيلَ لَهُ: فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا؟، وَإِنَّمَا يَهُمُّكَ أَنْ تَهْتَمَّ بِأُهُبَّتِهَا، وَتَعْتَنِي بِمَا يَنْفَعُكَ عِنْدَ إِرْسَالِهَا مِنَ الْعَقَائِدِ الْحَقَّةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ"[4].

المطلب الخامس: معرفة زمَانُ الْحَدِيثِ وَمَكَانُه وَمُلَابَسَاتُه:

تكمن أهمية ملابسات الحديث من خلال معرفة الظرف الذي سيق النص لأجله، والحديث لا يتضح معناه، ولا يمكن إنزاله على حادثة ما، إلا بعد الوقوف على حيثيات الحديث وملابساته.

لذا اعتنى العلماء بجمع طرق الحديث وتتبع رواياتها، لا سيما أن لها تأثير في الغالب على توجيه المعنى الصحيح والمراد من حديث رسول الله ﷺ.

وأجمع الطرق للوصول إلى معرفة ملابسات الحديث، هو الوقوف على هذه الروايات وتتبع الطرق، لأنها الأقرب إلى فهم المراد، والأبعد عن احتمال تطرق الخطأ[5].

ففي حَدِيث عبد الله بْن مَسْعُودٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، تدور روايات الحديث حول سؤال الرجل النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[6].

---

[1] كشف المشكل (1/ 308).

[2] صحيح البخاري (9/64/ح7153)، صحيح مسلم (4/2033/ح2639).

[3] فتح الباري لابن حجر (10/560).

[4] مرقاة المفاتيح (8/3136).

[5] انظر: كيف نتعامل مع السنة النبوية، الفصل الرابع: فهم الأحاديث في ضوء أسبابها، وملابستها، ومقاصدها (ص 145).

[6] صحيح البخاري (8/39/ح6169،ح6170)، وصحيح مسلم (4/2034/ح2640).

وروايات الأحاديث قد وردت بألفاظ عدة، وصيغٍ متقاربة، كلها تؤدي نفس المعنى[1]، فمنها المختصر[2]، ومنها ما جاء بياناً[3].

بينما تدور روايات حديث أَنَس عن: "سؤال الرجل النَّبِيَّ ﷺ عن السَّاعَةُ؟، فَقَالَ له النَّبِيّ ﷺ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ صَلاَةٍ وَلاَ صَوْمٍ وَلاَ صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[4].

قال الحافظ ابن حجر: "فَإِنَّهُمَا وَإِنِ اشْتَرَكَا فِي مَعْنَى الْجَوَابِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ، فَقَدِ اخْتَلَفَ سُؤَالُهُمَا"[5].

بينما تتضمن روايات حديث صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ: قصَّةَ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، وفضل طلب العِلْمِ، والمَرْء مَعَ مَنْ أَحَبَّ، وأمر التَّوْبَة[6].

قال صَفْوَان بْن عَسَّالٍ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ جَهْوَرِيُّ الصَّوْتِ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[7].

وأكثر روايات الحديث أن صَفْوَان بْن عَسَّالٍ سأل النَّبِيَّ ﷺ عن هذه الأمور الأربع، إذ كانوا معه في سفر، فزر بن حبيش قَالَ لصفوان: "هَلْ حَفِظْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الهَوَى شَيْئًا؟، قَالَ: نَعَمْ، كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَنَادَاهُ رَجُلٌ كَانَ فِي آخِرِ القَوْمِ بِصَوْتٍ جَهْوَرِيٍّ أَعْرَابِيٌّ جِلْفٌ جَافٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ لَهُ القَوْمُ: مَهْ، إِنَّكَ قَدْ نُهِيتَ عَنْ هَذَا، فَأَجَابَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْوًا مِنْ صَوْتِهِ هَاؤُمُ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[8].

وفي رواية عَنْ زِرٍّ قَالَ: قُلْتُ لِصَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ: "هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْهَوَى شَيْئًا؟، قَالَ: نَعَمْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ أَوْ غَزْوٍ فَنَادَاهُ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ، فَقَالَ: أَيَا

---

(1) انظر: إتحاف المهرة (1/ 650)، وإطراف المسند المعتلي (1/ 378).

(2) انظر: صحيح البخاري: (8/39/ح6168)، وأحمد (6/258/ح3718)، و: (32/301/19533)، والطاليسي (1/205/ح251)، والبزار (5/101/ح1679)، والطبراني في الصغير (2/87/ح831)، وله في الأوسط (6/91/ح5893).

(3) انظر: صحيح البخاري (8/39/ح6170)، مسند أحمد (32/402/ح19628)، مسند البزار (8/32/ح3014).

(4) صحيح البخاري (8/40/ح6171)، وصحيح مسلم (4/2033/ح2639).

(5) فتح الباري لابن حجر (10/555).

(6) انظر: البدر المنير (3/10)، التلخيص الحبير (1/414).

(7) جامع الترمذي (4/596/ح2387).

(8) المرجع السابق (5/546/ح3536).

مُحَمَّدُ، أَيَا مُحَمَّدُ، أَيَا مُحَمَّدُ فَقِيلَ لَهُ: وَيْحَكَ اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ، فَقَدْ نُهِيتَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ، فَمَا زَالَ يُنَادِيهِ هَكَذَا فَأَجَابَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ فَقَالَ: هَاؤُمْ، قَالَ: أَرَأَيْتَ الْمَرْءَ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[1].

وذهب ابن الجوزي إلى أن حديث صفوان قد جاء مشروحاً لحديثي عبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري، فكان ما قال: "هَذَا الحَدِيث قد رَوَاهُ أَبُو وَائِل عَن ابْن مَسْعُود وَعَن أبي مُوسَى، وَيَقُول فِي الرِّوَايَتَيْنِ: حَدثنَا عبد الله، وَلَا يدْرِي من مِنْهُمَا. وَقد رُوِيَ مشروحا من حَدِيث صَفْوَان بن عَسَّال، قَالَ: بَيْنَمَا نَحن فِي مسير، إِذْ نَادَى أَعْرَابِي رَسُول الله بِصَوْت لَهُ جَهورِي: يَا مُحَمَّد، فَأَجَابَهُ نَحْو ذَلِك: هاؤم، قُلْنَا: وَيحك، أَو وَيلك، اغضض من صَوْتك؛ فَإِنَّك قد نهيت عَن ذَلِك، فَقَالَ: وَالله لَا أغضض من صوتي، قَالَ: أَرَأَيْت رجلا أحب قوما وَلما يلْحق بهم. قَالَ: "الْمَرْء مَعَ من أحب"[2].

فروايات الأحاديث دلت على أن هذا الرجل هو أعرابي من أهل البادية، نادى على النَّبِيَّ ﷺ بأعلى صوته، لأنه كان في آخر القوم، إذ كانوا في مسير مع رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقد أجابه النَّبِيّ ﷺ بنحو من صوته.

وَالنَّبِيّ ﷺ بين لأصحابه فضل طلب العلم، ورخص لهم في المسح على الخفين للمقيم والمسافر، إذا أدخلهما على طهارة، ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ، لَا يَنْزِعُهُ مِنْ بَوْلٍ وَلَا نَوْمٍ وَلَا غَائِطٍ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وقد أخبرهم ﷺ عن باب التوبة، وهو بالمغرب لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مغربها.

بينما تظهر ملابسات حديث صَفْوَانَ بْنِ قُدَامَةَ، وأَنَّ النَّبِيِّ ﷺ قال له: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، عندما هَاجَرَ هو وابنه عَبْدِ الرَّحْمَنِ إلى رسول الله ﷺ، وكان في المدينة فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَمَدَّ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِ يَدَهُ، فَمَسَحَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ: "إِنِّي أُحِبُّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ"[3].

المطلب السادس: تَعَدُّد الحَادثة فِي رِوَايَات الحَدِيث النَّبَوِي:

هذا النَّوع من أنواع علوم الحديث المتصلة بعلوم الإسناد من جهة، وعلوم المتن من جهة أخرى، وهو بالغ الأهمية والأثر، خاصةً فيما يتصل به من علومٍ، كعلم مختلف الحديث، وعلم العلل، وغير ذلك.

---

[1] مسند الطيالسي (2/486/ح1263).

[2] كشف المشكل (1/307/ح243).

[3] الآحاد والمثاني (2/428/ح1221)، المعجم الصغير (1/98/ح133)، المعجم الأوسط (2/286/ح2001)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822/ح4602)، (4/1823/ح4603)، أمالي ابن بشران (2/158/ح1261).

فقد تختلف روايات الحديث الواحد اختلافاً يؤدي أحياناً إلى أن يُظن أن الرِّوايتين حديثان مختلفان، ويكون هذا الظَّن مخالفاً لواقع الأمر، فقد تكون الرِّوايات كلها تخبر عن حادثة معينة، وفي المقابل قد تتشابه روايات الأحاديث المختلفة التي قد تُظن أنها جميعاً روايات حديث واحد، والواقع خلاف ذلك.

قال الأستاذ الدُّكتور شرف القُضاة: الحديث إذا ورد في كل رواية بمناسبة تختلف عن الأخرى، هذا الذي يسميه المحدثون بـ: "تعدد الحادثة"[1]، ويقال: تعدد الحادثة، وتعدد الواقعة، وتعدد القصة[2].

لكن مما ينبغي أن ينتبه له، أنه ليس كل تعدد يدل على تعدد الحادثة، إذ لا بد من قرينة توضح ذلك، قال العلائي: "ولا سبيل إلى القول بتعدد القصة؛ لأنه وإن كان العقل يجوزه، فهو مخالف للظَّنِّ القويِّ القريب من القاطع"[3].

قال ابن قيم الجوزية في معرض رده على من يجعل كل اختلاف قصة أخرى: "هذه طريقة ضعفاء النقد كلما رأوا اختلاف لفظ جعلوه قصة أخرى كما جعلوا الإسراء[4] مراراً، لاختلاف ألفاظه، وجعلوا اشتراءه من جابر بعيره[5] مراراً، لاختلاف ألفاظه، وجعلوا طواف الوداع مرتين، لاختلاف سياقه، وأما الجهابذة النقاد فيرغبون عن هذه الطريقة ولا يجبنون عن تغليط من ليس معصوماً من الغلط ونسبته إلى الوهم"[6].

ومن الشُّروط التي ينبغي مراعاتها، لتعدد الحادثة في الحديث النَّبوي:

صحة إسناد الروايات، وسلامة متون الروايات من العلل، واختلاف مخرج الحديث[7]؛ لأنه إذا اتحد المخرج، فالأصل أن الرِّوايات جميعاً هي لحديثٍ واحد، ما لم يثبت خلافه[8].

قال ابن دقيق العيد: "يُعرف كون الحديث واحداً، باتحاد سنده، ومخرجه، وتقارب ألفاظه"[9].

---

[1] انظر: أسباب تعدد الروايات في الحديث النَّبوي (ص 7).

[2] انظر: المرجع السابق (ص 25).

[3] نظم الفوائد (ص 120).

[4] انظر الحديث: صحيح البخاري (4/191/ح3570)، صحيح مسلم (1/145/ح162).

[5] انظر الحديث: صحيح البخاري (4/ 51/ح2967)، صحيح مسلم (1/ 496/ح715).

[6] زاد المعاد (2/297)، والمقترب في بيان المضطرب (ص 95).

[7] تعدد الحادثة في روايات الحديث النَّبوي (ص 103).

[8] المرجع السابق (ص 147).

[9] إحكام الأحكام (2/231).

قال الحافظ ابن حجر: "الأصل عدم التَّعدد عند اتحاد مخرج الحديث"[1]، وقال أيضاً: "لولا اتحاد المخرج، لأمكن التعدد"[2]، وقال أيضاً: "ولولا اتحاد المخرج، لجوزت تعدد القصة"[3].

وإذا اختلف مخرج الحديث، فرواه صحابيان أو أكثر، فهنا يرد احتمال أن يكونا سمعا الحديث معاً، أو حضرا القصة معاً، فتكون الحادثة واحدة، كما يرد احتمال أن لا يكونا كذلك، فتكون الحادثة متعددة[4].

قال ابنُ سيِّد النَّاس: "إن لم يكن المخرج واحداً، والواقعة لا يَبعد تكرارُ مثلها، فيُحمل على أنه ليس حديثاً واحداً، بل لعله أكثر من ذلك... ، وإذا كان المخرج واحداً، والواقعة مما يندر وجودها، ويبعد تكرار مثلها، فأمكن ردُّ بعض تلك الألفاظ المختلفة في المعنى إلى بعض فلا إشكال، ويُحمل على أنه خبر واحد... "[5].

ومن هنا اشترط اختلاف مخرج الحديث، للقول بتعدد الحادثة، وترجيح ذلك بحسب قرائن التَّعدد، وبهذا التَّعدد تزول الغرابة، وبه ترتقي الحادثة إلى أن تكون عزيزةً، أو مشهورةً، أو متواترةً، بحسب عدد من يرويها، وهذا ليس بلازم، لأنه ربما وقعت الحادثة ثانيةً، وقلَّ من حضرها[6].

ومما يدل على تعدد الحادثة في الحديث النبوي، حديث أنس ﷺ: أن رجلاً قال: يا رسول الله، الرجل يحب القوم ولم يبلغ عملهم؟، فقال رسول الله ﷺ: "المرء مع من أحب"[7].

وفي رواية أخرى عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، "أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، قَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟، قَالَ: هَا أَنَا ذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَقَالَ: إِنَّهَا قَائِمَةٌ فَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَبِيرِ عَمَلٍ، غَيْرَ أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[8].

---

[1] فتح الباري لابن حجر (642/9).

[2] المرجع السابق (555/11).

[3] المرجع نفسه (38/7).

[4] انظر: تعدد الحادثة في روايات الحديث النَّبوي (ص 147).

[5] المقترب في بيان المضطرب (ص: 165 و170).

[6] انظر: تعدد الحادثة في روايات الحديث النَّبوي (ص 147).

[7] مسند أحمد (20/ 74/ح12625)، مسند أبي يعلى (35/6/ح3278).

[8] أخرجه عبد بن حميد كما في المنتخب (ص 388/ح1297)، مسند أحمد (87/21/ح13387)، مسند أبو يعلى (34/6/ح3277)، ابن حبان كما في الإحسان(324/2/ح565).

ويشهد له حديث ابن مسعود ﷺ[1]، وحديث أبي موسى الأشعري ﷺ[2]، وحديث صفوان بن عسال ﷺ[3].

وأبو ذر الغفاري ﷺ روى بنفسُه هذا الحديث، قال: "الرَّجل يحب القوم ولا يستطيع أن يعمل كعملهم؟، قال: أنت يا أبا ذر مع من أحببت، قال: فإني أحبُّ الله ورسوله، قال: فإنك مع من أحببت، قال: فأعادها أبو ذر، فأعادها رسول الله ﷺ"[4].

وفي أكثر الرِّوايات وُصف هذا الرَّجل أنه أعرابي، وعينه الحافظ ابن حجر: "بأنه ذو الخويصرة اليماني، ووهم ابن بشكوال في تعيينه بأنه أبو ذر، مستنداً إلى أنهما، وإن اشتركا في معنى الجواب، وهو أن: "المرء مع من أحب"، فقد اختلف سؤالهما، فالأول سأل عن الرَّجل يحب القوم ولم يلحق بهم، والثَّاني سأل عن قيام الساعة، قال: "فدلَّ على التعدد"[5].

ويؤيده اختلاف صيغة الجواب أيضاً، فالأول أجيب بصيغة العموم: "المرء مع من أحب"، والثَّاني أجيب بصيغة الخطاب: "أنت مع من أحببت".

وهذا ما أشار إليه ابن القطان، فقال: فمن ذلك ما ذكر من طريق النَّسائي، عن أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ قام فحدث النَّاس، فقام إليه رجل فقال: متى السَّاعة يا رسول الله؟، فبسر رسول الله ﷺ في وجهه، فقلنا له: اقعد، فإنك سألته ما يكره ... الحديث.

وفيه: أعددت لها حب الله ورسوله، فقال رسول الله ﷺ: "اجلس فإنك مع من أحببت"[6]، ثم قال: وقال مسلم في هذا الحديث: "المرء مع من أحب"[7]، وقال التَّرمذي: "المرء مع من أحب وله ما اكتسب"[8].

هكذا أورده وهو يفهم قارئه أن قوله: "المرء مع من أحب"، الواقع في كتاب مسلم، هو من حديث أنس وليس الأمر كذلك، وما هو في كتاب مسلم إلا من حديث ابن مسعود ﷺ، وفي قصة أخرى فلا هو عن أنس ﷺ، ولا هو في ذلك الحديث كما قال[9].

---

(1) انظر: صحيح البخاري (8/39/ح6169)، صحيح مسلم (8/2034/ح2640).

(2) انظر: صحيح البخاري (8/39/6170)، صحيح مسلم (4/2034/ح2641).

(3) انظر: مسند أحمد (30/11/ح18091).

(4) سنن أبي داود (4/333/ح:5126)، مسند أحمد (35/304/ح: 2137)، (35/367/ح: 21463).

(5) فتح الباري (7/49)، (10/555).

(6) السنن الكبرى (5/376/ح:5842).

(7) صحيح مسلم (4/2034/ح:2640).

(8) جامع الترمذي (4/595/ح:2386).

(9) بيان الوهم والإيهام (2/101-102)، دليل الفالحين (1/107).

فالقول بتعدد الحادثة في هذه الروايات بينٌ واضح، كما أن القرائن تدل عليه، ويضاف إليها اختلاف السياق في الروايات، وهو قرينةٌ من قرائن التعدد في روايات الحديث النبوي.

المبحث الثاني: جَمعُ طُرُق الْحَدِيث الوَّاحِد وَأَثَرُهَا فِي مَعْرِفَةِ دَرَجِة الْحَدِيث.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: مَعرِفَة الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ:

معرفة أحوال الرَّجال جرحاً وتعديلاً، هو أحد ركني علم النقد، إذ هو ذبٌ عن سُنة رِسول الله ﷺ، قَالَ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: "إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ"[1].

وقَالَ أَبو نُعَيْمٍ الْفَضْلَ بْنَ دُكَيْنٍ: "إِنَّمَا هِيَ شَهَادَاتٌ، وَهَذَا الَّذِي نَحْنُ فِيهِ – يَعْنِي الْحَدِيثَ – مِنْ أَعْظَمِ الشَّهَادَاتِ"[2].

وبيَّن أهمية هذا العلم ابن أبي حاتم، فقال: "فَلما لم نَجد سبيلاً إلى مَعرفه شيء من مَعاني كتاب الله، ولا من سُنن رسول الله ﷺ إلا من جهة النَّقل والرِّواية، وَجَبَ أن نميز بين عدول النَّاقلة والرُّواة وإتقانهم، وأهل الحفظ والثَّبت، والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة والوهم، وسوء الحفظ والكذب..."[3].

وأهلُ الحديث هُم وحدهم المَختصون بِنقد الحديث سنداً ومتناً والحكم عليه، ومعرفة أحوال الرِّجال جرحاً وتعديلاً.

قال الإمام مسلم: "وَاعْلَم رَحِمك الله أَنَّ صناعَة الحَدِيث، وَمَعْرِفَة أَسبَابه من الصَّحِيح والسقيم، إنما هِيَ لأهل الحَدِيث خَاصَّة؛ لأنهم الْحفاظ لروايات النَّاس، العارفين بهَا دون غَيرهم...، فَلَا سَبِيل لمن نابذهم من النَّاس، وَخَالفهُم فِي الْمَذْهَب إلى معرفَة الحَدِيث، وَمَعْرِفَة الرِّجَال من عُلَمَاء الأمصار فِيمَا مضى من الإعصار من نقل الأخبار وحمَّال الْآثَار، وَأهل الحَدِيث هم الَّذين يعرفونهم ويميزونهم حَتَّى ينزلوهم مَنَازِلهمْ فِي التَّعْدِيل وَالتَّجْرِيح ..."[4].

---

[1] صحيح مسلم (1/ 14)، الكفاية في علم الرواية (ص 122).

[2] الكفاية في علم الرواية (ص 77).

[3] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 5).

[4] التمييز لمسلم (ص 218).

والأئمة النُّقاد دونوا وبينوا ما يقع على الرَّواة من تجريح أو تعديل، وأنَّ ذلك ليس من الغيبة المحرمة، بل هو من الأمر الواجب الذي يُؤجر عليه، وعقدوا لذلك أبواباً وفصولاً، وبينوا الأحكام والضوابط[1].

وأوضح الطرق لمعرفة أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، بتتبع كلام الأئمة النُّقاد لا سيما بنقل كلامهم على الطرق والمرويات، وهذا يظهر في الروايات الآتية:

أولاً: رواية السَّرِيّ بْن إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنِّي لَأُحِبُّكَ...، فالإمام البَزَّار بعدما أورد الحديث بَين حال السَّرِيِّ، فقال: وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا فِي السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ[2]، أي: ضعيف[3].

فهذا بيان واضح من البزار وقد ساق الحديث، وبين من كان فيه ضعف من رواة الحديث، وقد أشار إلى أنه تقدم فيه الكلام فيما سبق.

ثانياً: رواية سَمْعَان بْن مَالِكٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ...، فالإمام الدَّارَقُطْنِيُّ بعدما ساق الحديث، وهو العالم بأحوال الراوة[4]، قَالَ مبيناً حال الراوي سَمْعَانُ بْنُ مَالِكٍ: سَمْعَانُ مَجْهُولٌ[5].

فيظهر من خلال السياق، وتتبع كلام الأئمة النقاد، أن عناية الأئمة ليست مقتصرة على ذكر الأحاديث فحسب، بل يوردونها لبيان أحوال رواتها، ومن فيهم جرح أو تعديل.

ثالثاً: رواية أَبي عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عن يُوسُف بْن مُوسَى، عن أَحْمَد بْن عَبْدِ اللَّهِ، عن أَبي بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عن الْمُعَلَّى الْمَالِكِيُّ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَتَى السَّاعَةُ؟...، فالإمام الدَّارَقُطْنِيُّ أيضاً بعدما أورد الحديث، قال: كَذَا قَالَ يُوسُفُ: الْمُعَلَّى الْمَالِكِيُّ، الْمُعَلَّى مَجْهُولٌ[6].

وهذا كله بيان من الأئمة، لمعرفة أحوال الرواة، وما اشتهروا به من قوة أو ضعف، حيث إن الإمام الدارقطني وقف على الحديث من عدة أوجه وطرق، وفي بعضها ذكر سمعان، وفي غيرها المعلى، وقد بين الدارقطني المراد بذلك، وحكم على المعلى وسمعان بالجهالة.

---

(1) انظر: صحيح مسلم (1/ 14)، شرح النووي على مسلم (1/ 84)، الكفاية في علم الرواية (ص 40).

(2) مسند البزار (328/5/ح1950).

(3) كشف الأستار (ص 3598).

(4) انظر: تاريخ بغداد (487/13)، النجوم الزاهرة (172/4)، شذرات الذهب (453/4).

(5) سنن الدارقطني (239/1/ح477).

(6) المرجع السابق (240/1/ح478).

رابعاً: رواية سَعِيد بْن بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَثِيرَ شَيْءٍ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[1].

فهذا الحديث في سنده سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ، وهو ضعيف، يروي عن قتادة المنكرات، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة.

فقال شعبة: سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ: صَدُوق اللِّسَان فِي الحَدِيث[2]، وقال ابن عيينة: كان حافظا[3]، وَقَالَ أَبُو مُسْهِرٍ: لَمْ يَكُنْ فِي بَلَدِنَا أَحَدٌ أَحْفَظَ مِنْهُ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ[4]، وقال دُحيم: هو ثقة[5]، وكان ابن مهدي يحدث عنه، ثم تركه[6].

وسئل عنه الإمام أحمد، فقال: أنتم أعلم به[7]، وقال ابن معين: ليس بشيء[8]، وقال علي بن المديني: كان ضعيفاً[9]، وقال ابن نمير: منكر الحديث، ليس بشيءٍ، ليس بقوي الحديث، يروي عَنْ قتادة المنكرات[10].

وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين: محله الصدق عندنا[11]، وقال البخاري: يتكلمون في حفظه، وهو محتمل[12]، وقال أبو داود: ضعيف الحديث[13]، وقال النسائي: ضعيف[14].

---

(1) مسند الشاميين (14/4/ح2596).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (412/4/ت805)، تاريخ دمشق (24/21/ت2450)، المغني في الضعفاء (256/1/ت2358).

(3) المراجع السابقة.

(4) تاريخ دمشق (29/21)، تاريخ الإسلام (373/4).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (412/4/ت805)، تاريخ دمشق (24/21/ت2450).

(6) المرجع السابق.

(7) المرجع السابق.

(8) تاريخ ابن معين (94/4/ت3319)، الكامل في ضعفاء الرجال (412/4/ت805).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (412/4/ت805).

(10) الجرح والتعديل (321/1)، تهذيب الكمال (354/10/ت2243).

(11) الضعفاء لأبي زرعة (871/3/ت224).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (412/4/ت805)، تاريخ دمشق (24/21/ت2450)، المغني في الضعفاء (256/1/ت2358)، طبقات المفسرين (187/1/ت180).

(13) سؤالات أبي عبيد (ص 252/ت335).

(14) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 52/ت267)، الكامل في ضعفاء الرجال (412/4/ت805).

وقال ابن عدي: له عند أهل دمشق تصانيف لأنه سكنها، وَهو بصري ورأيت له تفسيراً مصنفاً من رواية الوليد عنه، ولاَ أرى بما يروي عن سَعِيد بْن بشير بأساً، ولعله يهم في الشيء بعد الشيء ويغلط، والغالب على حديثه الاستقامة، والغالب عليه الصدق[1]، وقال ابن حجر: ضعيف[2].

وسعيد بن بشير رغم ضعفه، إلا أنه وافق الثقات في روايته لهذا لحديث، ولم يخالف.

خامساً: رواية سُفْيَان بن عيينة، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، فَلَمْ يَذْكُرْ كَبِيرًا، قَالَ: وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[3].

فهذا الحديث في سنده سُفْيَان بن عُيَيْنَة، وهو من أثبت من روى عن الزهري[4]، إلا أنَّه تغير حفظه بأخرة[5].

فقال الدَّارِمِيُّ: قلت ليحيى، فَإِن بعض النَّاس يَقُولُونَ سُفْيَان بن عُيَيْنَة أثبت النَّاس فِي الزُّهْرِيّ، فَقَالَ: إِنَّمَا يَقُول ذَاك من سمع مِنْهُ، وَأي شَيْء كَانَ سُفْيَان، إِنَّمَا كَانَ غليماً أَيَّام الزُّهْرِيّ[6].

وقال العَلائِي: عامة من سمع منه إنما كان قبل سنة سبع، ولم يسمع منه متأخر في هذه السنة إلا مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، ولم يتوقف أحد من العالمين في الاحتجاج بسفيان[7].

فسُفيان بْن عُيَينة سمع من الزهري قبل الاختلاط، وهو فيه ثبت، كما أنه من أصحاب الطبقة الأولى للزهري، ممن ثبت لهم الحفظ والضبط والإتقان، وكذا طول الصحبة والملازمة[8]، والعَلائِي بين أنه لم يسمع منه متأخر في الاختلاط سوى مُحَمَّد بْن عَاصِمٍ.

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (412/4/ت805).

(2) تقريب التهذيب (ص 234/ت2276).

(3) صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، الاحسان كما في صحيح ابن حبان (323/2/ح563)، مصنف ابن أبي شيبة (503/7/ح37561)، مسند أحمد (130/19)/ح12075)، مسند أبي يعلى (6/ 255/ح3556)، 256/6/ح3557)، (285/6/ح3597)، مسند الحميدي (305/2/ح1224)، مسند البزار (362/12/ح6283)، شرح مشكل الآثار (414/1/ح475)، معجم ابن المقرئ (ص 350/ح1142)، الزهد لابن المبارك والزهد لنعيم (360/1/ح1018)، الزهد لهناد (274/1/ح482)، الإيمان لابن منده (437/1/ح289)، حلية الأولياء (309/7)، الآداب للبيهقي (ص: 345/ح853)، شعب الإيمان (47/2/ح497).

(4) انظر: سؤالات ابن الجنيد (ص 308/ت147)، المعرفة والتاريخ (138/2)، الجرح والتعديل (257/8/ت1165).

(5) انظر: المختلطين للعلائي (ص 45/ت19)، جامع التحصيل (186/1/ت250)، طبقات المدلسين (32/1/ت52).

(6) تاريخ ابن معين (ص 41/ت4)، تاريخ بغداد (178/9).

(7) المختلطين للعلائي (ص 46).

(8) انظر: شروط الأئمة الخمسة (ص 59)، شرح علل الترمذي (113/1).

سادساً: رواية شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فَحَدَّثَ النَّاسَ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللهِ؟، فَبَسَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ[1].

فهذا الحديث في سنده شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وقد وثقه جماعة، وتكلم فيه آخرون، فوثَّقَهُ: ابن سعد وزاد: كَثِيرَ الْحَدِيثِ[2]، والعجلي[3]، وأبو داود[4]، وذكره ابن حبان وقال: ربَّما أخطأ[5].

وقال أحمد: صَالح الحَدِيث[6]، وقال البخاري: وقد سَمِعَ أَنسًا[7]، ورَوَى عَنْهُ مِنَ الكِبَارِ سَعِيْدٌ المَقْبُرِيُّ، وَذَلِكَ فِي "الصَّحِيْحِ"[8]، وروى عَن أنس فِي الْإِيمَان وَالصَّلَاة[9].

وقال ابن معين[10]، والنسائي[11]، والدارقطني: ليس به بأس[12]، وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ لَا يُحَدِّثُ عنه[13].

وقَالَ ابنُ عَدِي: شَرِيك بْنُ عَبد اللَّهِ رَجُلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، حَدَّثَ عَنْهُ مَالِكٌ، وَغَيْرُ مَالِكٍ مِنَ الثِّقَاتِ، وَحَدِيثُهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَةٌ فَإِنَّهُ لا بَأْسَ بِرِوَايَتِهِ، إلا أَنْ يروي عنه ضعيف[14].

وذكره الذهبي فيمن تكلم فيه وهو موثوق[15]، وقال: وَقَدْ جَهِلَ عَلَيْهِ أَبُو مُحَمَّدٍ بنُ حَزْمٍ وَاتَّهَمَهُ بِالوَضعِ[16]، وقال أيضاً: شريك: تابعي صدوق[17]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ[18].

---

(1) السنن الكبرى للنسائي (5/376/ح5842)، مسند أحمد (20/128/ح 12703)، صحيح ابن خزيمة (3/149/ح1796)، مسند البزار (12/326326/ح6189/ح6190)، أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 454/ح388)، السنن الكبرى للبيهقي (3/313/ح5837).

(2) الطبقات الكبرى (ص 278/ت163).

(3) الثقات للعجلي (ص 217/ت663).

(4) انظر: سير أعلام النبلاء (6/300/ت904)، إكمال تهذيب الكمال (6/ 253).

(5) الثقات لابن حبان (4/360/ت3344)، مشاهير علماء الأمصار (ص 131/ت586).

(6) العلل ومعرفة الرجال (ص: 165/ت42).

(7) التاريخ الكبير (4/236/ت2645).

(8) سير أعلام النبلاء (6/300/ت904).

(9) انظر: رجال صحيح مسلم (1/309/ت668).

(10) تاريخ ابن معين (3/ 192/ت872). الجرح والتعديل (4/363/ت1592)، الكامل في ضعفاء الرجال (5/9/ت887)، سير أعلام النبلاء (6/300/ت904)، ومرة قال: لَيْسَ بِالقَوِيِّ. الكامل في ضعفاء الرجال (5/9/ت887)، سير أعلام النبلاء (6/300/ت904).

(11) انظر: ديوان الضعفاء (ص 187/ت1877).

(12) انظر: من تكلم فيه وهو موثق (ص 99/ت158).

(13)انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (2/193/ت718)، تاريخ ابن معين (4/65/ت3170)، ديوان الضعفاء (ص 187/ت1877).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال (5/9/ت887).

(15) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 99/ت158).

(16) سير أعلام النبلاء (6/300/ت904).

(17) المغني في الضعفاء (1/297/ت2763).

(18) تقريب التهذيب (ص 266/ت2788).

ورواة الحديث عن شريك، هم أنس بن عياض، وإسماعيل بن جعفر، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وهم من الثقات الأثبات.

فأنس بن عياض: قال عنه ابن سعد: وَكَانَ ثقة كَثِيرَ الْحَدِيثِ[1]، ووثقه: ابن معين[2]، وقال أبو زرعة: لا بأس به[3]، وذكره ابن حبان في الثقات[4]، وقال الذهبي : ثقة[5]، ووثقه كذلك: ابن حجر[6].

وإِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: وَثقَه ابن سعد[7]، وابن معين، وعلي بْن المديني[8]، وغيرهما[9]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت[10].

وَسَعِيْد بن أَبِي سَعِيْدٍ المَقْبُري: وهو من الأعيان الذين تدور عليهم غالب الأحاديث الصحيحة، كما نص على ذلك ابن رجب[11]، وقال ابن حجر: مجمع على ثقته[12].

سابعاً: رواية سَعِيد بنُ أَبِي سَعِيْدٍ المَقْبُري، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فَحَدَّثَ النَّاسَ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللهِ؟، فَبَسَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فِي وَجْهِهِ[13].

وهذا في سنده سَعِيدٌ الْمَقْبُرِيَّ[14]، وهو ممن اختلط بعد ما كَبُر[15]، فقال ابن سعد: وبقي حتى اختلط قبل موته بأربع سنين[16]، وكذا قال الْوَاقِدِيُّ، ويَعْقُوب بْن شَيْبَة[17].

---

(1) الطبقات الكبرى (436/5).

(2) تاريخ ابن معين (158/3/ت673).

(3) الجرح والتعديل (289/2/ت1055).

(4) الثقات لابن حبان (6/ 76/ت6798).

(5) تاريخ الإسلام (1075/4/ت33).

(6) تقريب التهذيب (ص: 115/ت564).

(7) الطبقات الكبرى (327/7).

(8) تاريخ بغداد (217/6/ت3274).

(9) انظر: مشاهير علماء الأمصار (ص 224/ت1115)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (228/1)، تاريخ الإسلام (579/4/ت12).

(10) تقريب التهذيب (ص 106/ت431).

(11) انظر: شرح علل الترمذي (670/2).

(12) فتح الباري لابن حجر (405/1).

(13) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، مسند أحمد (128/20/ح 12703)، صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، مسند البزار (326326/12/ح6189/ح6190)، أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 454/ح388)، السنن الكبرى للبيهقي (313/3/ح5837).

(14) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، مسند أحمد (128/20/ح 12703)، مسند البزار (326/12/ح6190).

(15) المختلطين (ص 39/ت17).

(16) الطبقات الكبرى (343/5/ت1048).

(17) تهذيب الكمال (470/10).

وقَالَ ابن عدي: وإنما ذكرت سَعِيد المقبري في جملة من اسمه سَعِيد، لأن شُعْبَة يقول: حَدَّثَنا سَعِيد بعد ما كبر، وأرجو أن سَعِيد من أهل الصدق، وقد قبله الناس، وروى عنه الأئمة والثقات من الناس، وما تكلم فيه أحد إلاَّ بخير[1].

وقال الذهبي: شاخ ووقع في الهرم ولم يختلط[2]، وقال أيضاً: مَا أَحْسِبُهُ رَوَى شَيْئاً فِي مُدَّةِ اخْتِلاَطِهِ، وَكَذَلِكَ لاَ يُوْجَدُ لَهُ شَيْءٌ مُنْكَرٌ[3].

وقال السخاوي: وثقه ابن سعد وقال اختلط قبل موته بأربع سنين، زاد غيره وكأنه لم يرو فيها شيئاً أو تميز، وإلا فقد احتج به الأئمة الستة[4].

والذي روى الحديث عن سعيد المقبري، هو: الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه[5]، قد صرح الليث في حديثه بالسماع، فقال: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ يَعْنِي الْمَقْبُرِيَّ[6].

ثامناً: رواية عَبْد الْوَارِثِ بن سعيد، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيب، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، فَعَرَضَ لَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟، فَقَالَ: وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، فَقَالَ: لَا غَيْرَ أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[7].

هذا الحديث في سنده عبد الْوَارِث بن سعيد، وكان حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ يَنْهَى عَنِ الأَخْذِ عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ[8]، لأجل القول بالْقَدَرِ[9]، واتهم بذلك لثنائه على عَمرو بْن عُبَيد، وأئمة الحَدِيث كَانُوا يكذبُون عَمْرو، وَينْهَوْنَ عَن مُجَالَسَته[10].

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال (444/4).

[2] ميزان الاعتدال (139/2/ت3187).

[3] سير أعلام النبلاء (516/5/ت703).

[4] التحفة اللطيفة (403/1/ت1536).

[5] انظر: تاريخ ابن معين (246/3/ت1157)، العلل ومعرفة الرجال (350/1)، الجرح والتعديل (179/7/ت1015)، شرح علل الترمذي (670/2).

[6] مسند أحمد (128/20/ح 12703).

[7] مسند أبي يعلى (23/7/ح3920)، ونصَّ على رواية عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ ابن منده في الإيمان (439/1/ح293).

[8] انظر: المغني (411/2/ت3882)، ميزان الاعتدال (677/2/ت5307)، تاريخ الإسلام (687/4).

[9] انظر: الثقات للعجلي (ص 303/ت1003)، الكاشف (673/1/ت3510)، المغني (411/2/ت3882).

[10] انظر: ميزان الاعتدال (677/2/ت5307)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (258/1).

وَعبد الْوَارِث بن سعيد من مشاهير الْمُحدثين ونبلائهم، أثنى شُعْبَة على حفظه[1]، وَكَانَ يحيى الْقطَّان يرجع إِلَى حفظه[2]، وَوَثَّقَهُ ابْن سعد[3]، والعجلي[4]، وأَبُو زرْعَة[5]، وذكره ابن حبان في الثقات[6].

وقال الذهبي: كان عَبْد الْوَارِثِ إِمَامًا حُجَّةً مُتَعَبِّدًا[7]، ومرة قال: ثبت صالح[8]، وقال ابن حجر: ثقة ثبت رمي بالقدر، ولمْ يثبُتْ عنه[9]، وقال أكثر من واحد: ولم يكن داعياً إليه[10].

والأئمة اختلفوا في قبول رواية المبتدع، وذلك لاختلاف حاله، وبحسب نوع بدعته، والذي عليه الأكثر قبول رواية المبتدع إذا لم يكن داعياً إلى بدعته[11].

تاسعاً: رواية عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، عَنْ حَبِيب بْن أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، أَنَّهُ أَتَى صَفْوَانَ وَكَانَ مِمَّنْ يُسْأَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: حَاجَتُكُمْ؟، قَالُوا: خَرَجْنَا مِنْ يَوْمِنَا ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ، قَالَ: فَإِنَّهُ مَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِلْمُتَعَلِّمِ وَالْعَالِمِ، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ، فَقَالَ: نَعَمْ، سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجَعَلَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ وَنَوْمٍ[12].

هذه الرواية في سندها عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ، وقال فيه الذهبي: وهو ممن مجمع على ضعفه[13]، وقد تركه النَّسَائِيّ، وَالدَّارَقُطْنِيّ[14].

---

(1) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (118/6/ت1891)، الثقات لابن حبان (140/7/ت9368).

(2) انظر: تاريخ الإسلام (687/4)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (258/1).

(3) الطبقات الكبرى (289/7).

(4) الثقات للعجلي (ص 314/ت1046).

(5) الضعفاء لأبي زرعة (905/3/ت451).

(6) الثقات لابن حبان (140/7/ت9368).

(7) تاريخ الإسلام (686/4/ت189).

(8) الكاشف (673/1/ت3510).

(9) تقريب التهذيب (ص 367/ت4251).

(10) انظر: الثقات للعجلي (ص 314/ت1046)، تاريخ الإسلام (687/4).

(11) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 114)، الشذا الفياح (253/1)، المقنع (267/1)، نزهة النظر (ص 128)، الوسيط (ص 85). وحماد بن زيد الذي كان ينهى الأخذ عن عبد الوارث، روى هذا الحديث عن عبد العزيز عن أنس. انظر: مسند أحمد (262/21/ح13700).

(12) المعجم الكبير (55/8/ح7350).

(13) ميزان الاعتدال (646/2/ت5172).

(14) انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (114/2/ت1979).

وقال الذهبي: وقد أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وهذا يدل على أنه ليس بمطرح[1]، وابن حجر قال: ضعيف[2].

وقال ابن حجر: وَقَدْ رَوَى الطَّبَرَانِيُّ أَيْضًا حَدِيثَ الْمَسْحِ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمَيَّةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ زِرٍّ، وَعَبْدُ الْكَرِيمِ ضَعِيفٌ[3].

وكذا قال الهيثمي: فيه عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف [4].

والحديث من طريق عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ أَبِي الْمُخَارِقِ مع ما فيه من ضعف، إلا أنَّ متنه وافق ما رواه الثقات، ولم يخالف في شيء، وقد نصَّ غير واحد من الأئمة على صحة حديث صفوان وشهرته، وأنَّه طَوِيلٌ مُشْتَمِلٌ عَلَى التَّوْبَةِ، وَالْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ وَغَيْرُ ذَلِكَ[5]، والحديث من هذا الطريق فيه، المسح على الخفين، وفضل طلب العلم.

عاشراً: رواية إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: "إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ فَتَحَ بَابًا مِنَ الْمَغْرِبِ: مِسَاحَتُهُ سَبْعُونَ خَرِيفًا لِلتَّوْبَةِ، لَمْ يُغْلِقْهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَمَا غَدَا رَجُلٌ يَلْتَمِسُ عِلْمًا إِلَّا أَفْرَشَتْهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًى بِمَا يَعْمَلُ " قَالَتِ الْعَرَبُ عِنْدَ ذَلِكَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، أَلَمْ يُعْطِ اللهُ عَبْدًا خَلَّةً وَاحِدَةً خَيْرٌ؟، قَالَ: حُسْنُ خُلُقٍ، ثُمَّ قَالُوا لَهُ: أَنَتَدَاوَى؟، قَالَ: هَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَ الدَّاءَ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ، أَوْ لَمْ يَنْزِلْ دَاءٌ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً إِلَّا دَاءً وَاحِدًا. فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، فَمَا هُوَ؟، قَالَ: الْهَرَمُ، ثُمَّ قَالَ: لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ[6].

هذا الحديث في سنده إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، وأكثر أهل العلم على أنه ضعيف ومتروك[7]، وقال ابن حجر: متروك من الرابعة[8].

ومتن هذا الحديث ورد فيه أمر التوبة، والتداوي، وحسن الخلق، والمسح على الخفين، ومن خلال جمع الطرق والوقوف على كلام الأئمة النقاد، تبين أن أمر التوبة والمسح على الخفين اشتهرا

---

(1) ميزان الاعتدال (646/2).

(2) تقريب التهذيب (ص 361/ت4156).

(3) التلخيص الحبير (413/1/ح216).

(4) مجمع الزوائد (246/2/ح508).

(5) انظر: التوحيد لابن منده (95/2)، فوائد الحنائي (1102/2)، حلية الأولياء (9/5)، الإصابة (353/3).

(6) المعجم الكبير (68/8/ح7394)، (69/8/ح7395).

(7) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (396/1/ت1260)، الجرح والتعديل (227/2/ت792)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 19/ت50)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (257/1/ت92)، ديوان الضعفاء (ص 27/ت338).

(8) تقريب التهذيب (ص 102/ت368).

من حديث صفوان، غير أن أمر التداوي وحسن الخلق، لم يرد في أي رواية من روايات هذا الحديث، إلا من هذا الوجه.

الحادي عشر: رواية أَبي جَنَابٍ الْكَلْبِيُّ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَأَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، فَقَالَ: نَعَمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ غَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا نَوْمٍ، وَيَوْمًا لِلْمُقِيمِ[1].

وسند هذا الحديث لم يسلم من الضعف، وذلك بسبب أبي جَنَابٍ يَحْيَى بْنُ أَبِي حَيَّةَ الْكَلْبِيُّ، فأكثر الأئمة على تضعيفه[2].

وعده الحافظ ابن حجر من أهل المرتبة الخامسة من المدلسين[3]، إلا أنَّه قال عن هذا الطريق: لكن حديث طلحة عند الطبراني بإسناد لا بأس به[4].

وقد أشار غير واحد من الأئمة إلى أنَّ طلحة بن مصرف، تابع عاصماً في هذا الحديث[5]، كما أن متن الحديث جاء موافقاً لما رواه الثقات، ولم يخالف في شيء.

الثاني عشر: رواية ابْن لَهِيعَةَ، فقد قال: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: الْعَبْدُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[6].

هذا الحديث إسناده ضعيف، لضعف ابن لهيعة[7]، وجابر في هذا الحديث صرح بسماعه له من رسول الله ﷺ، ففي إحدى روايات الحديث أنه سمع رسول الله ﷺ[8]، وفي أخرى قال: سمعت رسول الله ﷺ[9].

---

(1) المعجم الكبير (55/8/ح7349)، المعجم الصغير (132/1/ح198).

(2) انظر: سؤالات ابن الجنيد (432/1)، الضعفاء الكبير (398/4/ت2020)، المعرفة والتاريخ (108/3)، الطبقات الكبرى (342/6/ت2593)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (109/1/ت640)، جامع التحصيل (ا/59/11).

(3) طبقات المدلسين (ص 57/ت152)، تقريب التهذيب (ص 589/ت7537).

(4) التلخيص الحبير (414/1/ح216).

(5) انظر: حلية الأولياء (9/5)، (22/5)، البدر المنير (10/3)، (13/3).

(6) مسند أحمد (398/23/ح15240) (453/22/ح14604)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 321/ح1054)، المعجم الأوسط (9/ 6/ح8953).

(7) انظر: تهذيب الكمال (487/15/ح3513)، تقريب التهذيب (ص 319/ح3563).

(8) مسند أحمد (398/23/ح15240)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 321/ح1054)، المعجم الأوسط (9/ 6/ح8953).

(9) مسند أحمد (453/22/ح14604)، غاية المقصد (375/4/ح4887).

وقال الهيثمي: إسناد أحمد حسن[1]، ويشهد لصحة متن حديث جابر، أحاديث المرء مع من أحب.

كما أن هذا الحديث قد روي من غير طريق أبي الزبير، عن جابر، عن رسول الله ﷺ، وفي آخره: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[2].

والإمام مسلم أخرج حديث جابر في صحيحه، في سؤال النَّبِيِّ ﷺ عن الساعة[3].

الثالث عشر: رواية مُسْلِمِ الْمُلَائِيِّ، عَنْ حَبَّةَ الْعُرَنِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[4].

وهذا الحديث إسناده ضعيف، لأن فيه مُسْلِم الْمُلَائِيِّ، قال البوصيري: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؟، لِضَعْفِ مُسْلِمِ بْنِ كَيْسَانَ الْأَعْوَرِ، لَكِنَّ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، وَالْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ فِي مُسْنَدِهِ[5].

ومتن حديث أبي ذر: أَنَّهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِمْ، قَالَ: أَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[6].

الرابع عشر: رواية عِمْرَان بْن عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّسٍ الطَّائِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[7].

وهذا الحديث في سنده عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، قال الطبراني: لَمْ يَرْوِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ إِلَّا عِمْرَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ[8]، وعمران متكلم فيه، قال الإمام أحمد: وَرَأَيْت عمرَان بن عُيَيْنَة، وَلم أكتب عَنهُ شَيْئا[9].

وقال العقيلي: يُخَالِفُ فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ وَخَطَأٌ[10]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: لا يحتج بحديثه، فإنه يأتي بالمناكير[11]، وقال وابن حجر: صدوق له أوهام[12].

---

(1) فيض القدير (374/4/ح5668).

(2) مسند الحارث (990/2/ح1106)، إتحاف الخيرة المهرة (111/6/ح5444).

(3) صحيح مسلم (1966/4/ح2538).

(4) مسند الطيالسي (134/1/ح154)، مسند البزار (317/2/ح746)، وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(5) إتحاف الخيرة المهرة (104/6/ح5427)، (259/8/ح7913).

(6) سنن أبي داود (333/4/ح5126)، مسند الحارث (991/2/ح1107).

(7) المعجم الصغير (57/1/ح56)، المعجم الأوسط (352/2/ح2206)، المعجم الكبير (154/17/ح395)، معجم الصحابة لابن قانع (264/2)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 299).

(8) المعجم الأوسط (352/2/ح2206)، المعجم الكبير (154/17/ح395).

(9) العلل ومعرفة الرجال (130/3/ت4561).

(10) الضعفاء الكبير للعقيلي (301/3/ت1310).

(11) الجرح والتعديل (302/6/ت1680)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 221/ت2536).

(12) تقريب التهذيب (ص: 430/ت5164).

إلا أن متن حديثه موافق لما رواه الأئمة الثقات، في أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ.

الخامس عشر: رواية أَبي عَلْقَمَةَ الْمَرَئِيُّ، زَعَمَ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ قَتَادَةَ ﷺ، قَالَ: هَاجَرَتُ مَعَ أَبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنَّ هَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هَاجَرَ إِلَيْكَ لِيَرَى حُسْنَ وَجْهِكَ، قَالَ: هُوَ مَعِي، إِنَّ الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[1].

وهذا الحديث في سنده أَبُو عَلْقَمَةَ الْمَرَئِيُّ، وقد قال عنه ابن أبي عاصم بعدما ساق متن حديثه: أَبُو عَلْقَمَةَ شَيْخٌ مُسِنٌّ، وَلَكِنَّهُ مِمَّنْ يَغْلُو فِي الْقَدَرِ، وَمَنَعَنِي الْحَيَاءُ أَنْ أَكْتُبْ عَنْهُ[2].

وهجرة عبد الرحمن مع أبيه صفوان إلى المدينة، أثبتها غير واحد من أهل العلم، وأمر المحبة مشهور على ألسنة كثير من الرواة.

السادس عشر: رواية أَبي مَرْيَمَ عبد الغفار بن القاسم، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ حِمَازٍ وَهِلَالِ بْنِ أَبِي ظَهِيرٍ، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرًا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[3].

وهذا الحديث في سنده أبو مريم عبد الغفار بن القاسم، قال عنه الهيثمي: وفيه عبد الغفار بن القاسم الأنصاري وهو كذاب[4].

وقال ابن معين: لَيْسَ بِشَيْءٍ[5]، وقد ذكره يعقوب بن سفيان فيمن يرغب من الرواية عنهم[6]، وذكر للإمام أحمد فقال: ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان، وعامة حديثه بواطيل[7].

وقال النسائي: مَتْرُوك الحَدِيث[8]، وقال ابن أبي حاتم، سألت أبي عن أبي مريم الأنصاري، فقال: هو متروك الحديث، وسئل أبو زرعة عن عبد الغفار بن القاسم فقال: لين[9]، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار لا يجوز الاحتجاج به[10].

---

(1) الآحاد والمثاني (428/2/ح1221).

(2) الآحاد والمثاني (428/2/ح1221)، وانظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (1822/4/ح4602).

(3) المعجم الكبير (183/3/ح3061).

(4) جامع المسانيد والسنن (583/9).

(5) تاريخ ابن معين (366/3/ت1778).

(6) المعرفة والتاريخ (34/3).

(7) انظر: الجرح والتعديل (53/6-54/ت284).

(8) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 70/ت388).

(9) الجرح والتعديل (53/6-54/ت284).

(10) المجروحين لابن حبان (143/2/ت749).

وقال ابن عدي: ولعبد الغفار بن القاسم أحاديث صالحة، وفي حديثه ما لاَ يُتَابَعُ عَليه، وكان غاليا فِي التشيع، وقد روى عنه شُعْبَة حديثين، ويكتب حديثه مَعَ ضعفه[1].

فإن كان الحديث في إسناده شيء ممن تكلم فيم، إلا أن متنه صحيح سليم، يشهد لصحته ما روي في الصحيحين وغيرهما.

السابع عشر: رواية الْخَصِيب بْن جَحْدَرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[2].

وهذا الحديث في سنده الْخَصِيبُ بْنُ جَحْدَرٍ، فقد كذبه شعبة، والقطان، وابن معين، وقال أحمد: لا يكتب حديثه، وقال البخاري: كذاب، واستعدى عليه شُعْبَة فِي الحديث[3]، وقال الدارقطني: متروك[4].

فالحديث ورد من رواية راو متروك، إلا أن متن حديثه صحيح، فقد جاء في الطرق الصحاح أن النَّبِيّ ﷺ، قَالَ: "المرء مع من أحب".

الثامن عشر: رواية ابْنُ لَهِيعَةَ[5]، عَنْ أَبِي صَخْرٍ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ[6]، عَنْ يَحْيَى بْنِ النَّضْرِ[7]، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: حُبَّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[8].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (19/7/ت1479).

(2) المعجم الكبير (74/20/ح138).

(3) انظر: تاريخ ابن معين (95/4/ت3327)، التاريخ الأوسط (195/2/ت2279)، الجرح والتعديل (396/3/ت1826)، المجروحين لابن حبان (287/1/ت313)، الكامل في ضعفاء الرجال (520/3/ت618)، المغني في الضعفاء (209/1/ت1910)، ميزان الاعتدال (653/1/ت2509).

(4) الضعفاء والمتروكون (162/2/ت350).

(5) عَبد اللَّهِ بن لَهِيعَة بن عقبة بن فرعان بْن ربيعة بن ثوبان الحضرمي، أبو عَبْد الرحمن، ويُقال: أبو النضر، والأول أصح، مات سنة أربع وسبعين ومئة. تهذيب الكمال (487/15/ت3513)، الكاشف (590/1/ت2934)، تقريب التهذيب (ص 319/ت3563).

(6) حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، أَبُو صَخْرٍ، وَيُقَالُ: حُمَيْدُ بْنُ صَخْرٍ، وَهُوَ حُمَيْدُ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ الْمَدِينِيُّ، صَاحِبُ الْعَبَاءِ، مدني سكن مصر. تهذيب الكمال ل (366/7/ت1526)، الكاشف (353/1/ت1249)، تقريب التهذيب (ص 181/ت1546).

(7) يَحْيَى بْنُ النَّضْرِ الأَنْصَارِيُّ، السَّلَمِيُّ، الْمَدَنِيُّ، وَالِدُ أَبِي بَكْرٍ. تهذيب الكمال (17/32/ت6934)، الكاشف (377/2/ت6258)، تقريب التهذيب (ص 597/ت7659).

(8) المعجم الأوسط، وقال الطبراني: لَمْ يُرْوَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو صَخْرٍ (40/1/ح107)، المعجم الكبير (242/3/ح3282).

وهذا الحديث في سنده أَبُو صَخْرٍ حُمَيْدُ بْنُ زِيَاد، قال عنه ابن معين[1]، وأحمد: ليس به بأس، ومرة قال ابن معين: ثقة لا بأس به[2]، ومرة قال: ضعيف[3].

وقد وثقه العجلي[4]، والدارقطني[5]، وقال ابنُ عَدِي: له أحاديث صالحة، وَهو عندي صالح الحديث، إنما أنكر عليه حديثاًن[6].

وقال ابن حجر: صدوق يهم[7]، والذي روى عنه هذا الحديث: ابْنُ لَهِيعَةَ، وهو: ضعيف ذاهب الحديث[8].

وهذا الحديث متنه موافق لبعض روايات حديث أنس بن مالك، والتي تدور حول سؤال الرجل النَّبِيّ ﷺ عن الساعة، وأنّه ما أعد لهذا اليوم كثير عمل غير أنَّه يحب الله وَرَسُولِهِ، فبشره النَّبِيّ ﷺ قائلاً: أنت، أو: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ.

التاسع عشر: رواية مُسْلِمٍ الْأَعْوَرِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: مَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: حُبُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ، قَالَ: إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[9].

وهذا الحديث في سنده مُسْلِمِ الْأَعْوَرِ الْمُلَائِيِّ، وهو متكلم فيه، فكان يحيى بن معين، وعبد الرحمن بن مهدي: لا يحدثان عنه[10].

وقال عنه ابن معين: لَيْسَ بِثِقَةٍ[11]، وقال أحمد: لَا يكْتب حَدِيثه، ضَعِيف الحَدِيث[12]، وقال البخاري: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ[13]، وقال أبو زرعة: ضعيف[14]، وقال النسائي: مَتْرُوك الحَدِيث[15].

---

(1) سؤالات ابن الجنيد (ص 477/ت835).*
(2) الجرح والتعديل (222/3/ت975)، الكامل في ضعفاء الرجال (68/3/ت433).
(3) الجرح والتعديل (222/3/ت975)، الكامل في ضعفاء الرجال (68/3/ت433).
(4) الثقات للعجلي (ص 134/ت337).
(5) سؤالات البرقاني (ص 23/ت93).
(6) الكامل في ضعفاء الرجال (68/3/ت433).
(7) تقريب التهذيب (ص 181/ت1546).
(8) انظر: التحقيق في مسائل الخلاف (510/1)، تنقيح التحقيق (19/2)، ذخيرة الحفاظ (4/ 2080)، تهذيب الكمال (487/15/ت3513)، تقريب التهذيب (ص 319/ت3563).
(9) معجم الصحابة لابن قانع (114/2)، تاريخ أصبهان (94/1).
(10) الضعفاء الكبير (153/4/ت1722).
(11) انظر: المرجع السابق.
(12) العلل ومعرفة الرجال (475/2/ت3121).
(13) التاريخ الأوسط (93/2)، الضعفاء الكبير (153/4/ت1722).
(14) الجرح والتعديل (192/8/ت844).
(15) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 97/ت568).

وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره حتى كان لا يدري ما يحدث به، فجعل يأتي بما لا أصل له عن الثقات، فاختلط حديثه ولم يتميز[1]، وقال ابن عدي: والضعف على رواياته بين[2]، وقال الذهبي: تركوه[3]، وقال ابن حجر: ضعيف[4].

وحديث عبد الله بن يزيد الخطمي، قال عنه ابن القيم: رواه جماعة عن مسلم الأعور، عن موسى بن عبد الله بن يزيد، عن أبيه، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيّ ﷺ فذكره[5].

ومتن هذا الحديث، قال عنه أبو نعيم: رَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُسْلِمٍ الْأَعْوَرِ مِثْلَهُ[6].

وحديث جرير بن عبد الحميد، عن مسلم الأعور، عن موسى بن عبد الله بن يزيد، عن أبيه، قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله متى تقوم الساعة؟، قال: فلم يجبه حتى مشى فدعا به فوجده في دار من دور الأنصار، فقال له: لم سألت عن الساعة؟، قال: أحببت أن أعلم متى هي؟، قال: فما أعددت لها؟، قال: ما أعددت لها كثير صلاة ولا صيام ولا صدقة ولكني أحب الله ورسوله، قال: فأنت مع من أحببت[7].

العشرون: رواية شَيْبَةُ الْخُضَرِيُّ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَحَدَّثَنَا عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "ثَلَاثٌ أَحْلِفُ عَلَيْهِنَّ، لَا يَجْعَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ، وَأَسْهُمُ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ: الصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالزَّكَاةُ، وَلَا يَتَوَلَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا فَيُوَلِّيهِ غَيْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلَّا جَعَلَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَعَهُمْ، وَالرَّابِعَةُ لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهَا رَجَوْتُ أَنْ لَا آثَمَ: لَا يَسْتُرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِذَا سَمِعْتُمْ مِثْلَ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ مِثْلِ عُرْوَةَ يَرْوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فأحفظوه.

وقال أبو عبد الله الحاكم: شَيْبَةُ الْحَضْرَمِيُّ قَدْ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَقَالَ فِي التَّارِيخِ[8]، وَيُقَالُ: الْخُضَرِيُّ سَمِعَ عُرْوَةَ وَعُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ[9]، وقد تعقبه الذهبي، فقال: ما خرج له يعني شيبة الْحَضْرَمِيُّ سوى النَّسَائِيُّ هذا الحديث، وفيه جهالة، فقال: شَيْبَةُ الْخُضَرِيُّ، لا يعرف[10].

---

(1) المجروحين (3/8/ت1034).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (8/3/ت1796).

(3) المغني في الضعفاء (2/656/ت6220).

(4) تقريب التهذيب (ص 530/ت6641).

(5) عون المعبود وحاشية ابن القيم (14/22).

(6) تاريخ أصبهان (1/94).

(7) معجم الصحابة للبغوي (4/86/ت1624).

(8) التاريخ الكبير (4/243/ت2669)

(9) المستدرك (1/67/ح49).

(10) مختصر تلخيص (1/50/ح4)، المغني في الضعفاء (1/301/ت2807)، ديوان الضعفاء (ص 190/ت1905)، ميزان الاعتدال (2/286/ت3762).

وقال الهيثمي: رواه أحمد، ورجاله ثقات، ورواه أبو يعلى أيضاً[1]، وقال البوصيري: رَوَاهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكُبْرَى، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مسعود، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَأَبُو يعْلَى[2]، وقال المنذري: رَوَاهُ أَحْمد بِإِسْنَاد جيد، وَرَوَاهُ الطَّبَرَانِيّ فِي الْكَبِير من حَدِيث ابْن مَسْعُود[3].

فَقَالَ إِسْحَاقُ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ[4].

ورواه مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، موقوفاً[5].

وأخرجه أبو نعيم عَنْ أَبِي بَكْرٍ الطَّلْحِيُّ، عَنْ الْحَسَن بْن مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْأَصْبَهَانِيُّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، مرفوعاً[6].

المطلب الثَّاني: مَعرِفَة الِاتِّصَال وَالِانْقِطَاع:

لمعرفة الاتصال والانقطاع لا بدَّ من النَّظر في طرق الحديث، الأمر القائم على العرض والنَّقد والمقارنة، ومعرفة أحوال الرِّجال، إذ ليس المقصود في هذا الباب البحث عن درجة الرَّاوي، ولا عن سماعه ممن يروي عنه، إلا في النَّادر القليل، لكونه قد كُفي هذا الأمر من قِبل أئمة النَّقد من علماء الجرح والتَّعديل، فيكون المراد هو الوصول إلى درجة الرَّاوي بصفة خاصة في هذا الحديث، هل سمع عمن فوقه، أم لا؟، أصاب أو أخطأ؟.

ولذا استحب النُّقاد كتابة الحديث، وجمع طرقه دون انتقاء، ليتبين المسنَد من المرسل، وليعرف المرفوع من الموقوف من المقطوع[7].

قَالَ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: "الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ"[8]، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: "لَوْ لَمْ نَكْتُبِ الْحَدِيثَ مِنْ ثَلَاثِينَ وَجْهًا مَا عَقَلْنَاهُ"[9].

---

(1) مجمع الزوائد (1/274/ح106).

(2) إتحاف الخيرة المهرة (1/101/ح66)، (1/415/ح764).

(3) الترغيب والترهيب (1/149/ح549).

(4) مسند أبي يعلى (8/49/ح4567).

(5) جامع معمر بن راشد (11/199/ح20318)، المعجم الكبير (9/159/ح8799)، حلية الأولياء (1/137)، شعب الإيمان (11/323/ح8597).

(6) تاريخ أصبهان (1/319).

(7) انظر: الاتصال والانقطاع للاحم- بتصرف (ص:129).

(8) الجامع لأخلاق الراوي (2/ 212).

(9) الجامع لأخلاق الراوي (2/ 212).

وممّا يوضح ذلك، من خلال جمع الطرق، والوقوف على روايات الحديث:

أولاً: رواية قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﷺ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[1].

هذه الرِّواية جاءت عند البخاري[2]، وغيره[3] بصيغة "عَنْ"، وَالْأَعْمَشُ مُدَلِّسٌ، وَالْمُدَلِّسُ كما قال النووي إِذَا قَالَ "عَنْ"، لَا يُحْتَجُّ بِهِ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ السَّمَاعُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى[4]، والتَّصريح بالسَّماع جاء في روايات أخرى.

قال ابن حجر[5]: وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، سَمِعَ أَبَا وَائِلٍ[6]، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ مَرْزُوقٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ[7].

وبناءً على هاتين الرِّوايتين، فإن العلة هنا، وهي عنعنة المدلس غير قادحة في السَّند، ولا في المتن، لتصريحه بالسَّماع كما جاء في الروايتين، فانتفت بذلك العلة، وزال التدليس.

ثانياً: رواية بَقِيَّة بْن الْوَلِيدِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ثابتٍ، عَن أَنَس، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[8].

وهذا الحديث في سنده بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، وقد عرف عنه التدليس، فقال عنه ابن سعد: وَكَانَ ثِقَةً فِي رِوَايَتِهِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَكَانَ ضَعِيفَ الرِّوَايَةِ عَنْ غَيْرِ الثِّقَاتِ[9].

وَقَالَ ابْنَ الْمُبَارَكِ: صَدُوقُ اللَّهْجَةِ، كَانَ يَأْخُذُ عَمَّنْ أَقْبَلَ وَأَدْبَرَ[10]، وقال أيضاً: أعياني بقية كان يكني الأسامي، ويسمي الكنى[11].

---

(1) صحيح البخاري (8/39/ح6169).

(2) صحيح البخاري (8/39/ح 6169 ، وح6170).

(3) صحيح مسلم (8/43/ح 2640)، ومسند أحمد (6/ 258/ح3718)، والمعجم الأوسط (6/91/ ح5893).

(4) شرح النووي على مسلم (2/119).

(5) فتح الباري لابن حجر (10/ 558).

(6) مسند أبي داود الطيالسي (1/205/ح251).

(7) المسند للشاشي (2/68/ح576).

(8) مسند البزار (13/281/ح6846)، وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ شُعْبَةَ، عَن أَنَس إلاَّ بقية.

(9) الطبقات الكبرى (7/469).

(10) الضعفاء الكبير (1/162).

(11) المعرفة والتاريخ (2/424).

وقَالَ ابْن حبَان: سمع من شُعْبَة وَمَالك وَغَيرهمَا أَحَادِيث مُسْتَقِيمَة، ثمَّ سمع من أَقوام كَذَّابين عَن شُعْبَة وَمَالك، فروى عَن الثِّقَات بالتدليس مَا سمع من الضُّعَفَاء، وَكَانَ أَصْحَابه يَفْعَلُونَ ذَلِك فِي حَدِيثه، فَلَا يحْتَج بِهِ[1].

وقال ابن الجوزي: بَقِيَّة بن الْوَلِيد أَبُو يحمد، كَانَ مدلسا يروي عَن قوم متروكين ومجهولين[2].

وقال الذهبي: بقية ثقة في نفسه، يأتي بالعجائب عن المتروكين والمجهولين، ويدلس الأسماء، ويغرب كثيراً عن الثقات[3].

وذكره الزركشي في النوع الثاني عشر من أنواع التدليس، فقال: وَمِمَّنْ اشْتهر بِفعل هَذَا بَقِيَّة بن الْوَلِيد بن مُسلم[4].

وذكره ابن رجب في الضرب الثاني، فقال: من حدث عن أهل مصر، أو إقليم فحفظ حديثهم، وحدث عن غيرهم فلم يحفظ[5].

وقال ابن حجر: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء[6]، وقال في موضع آخر: المحدث المشهور المكثر، له في مسلم حديث واحد، وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين وصفه الأئمة بذلك، وهو من أهل المرتبة الرابعة الذين لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع[7].

فبقية بن الوليد روى هذا الحديث بصيغة العنعنة، ولم يصرح بالتحديث[8]، ومتن هذا الحديث موافق لحديث الثقات الأثبات.

ثالثاً: رواية زَيْد بْن الْحُبَابِ، قال حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: مَا قَدَّمْتَ لَهَا؟، قَالَ: حُبَّ اللهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[9].

---

(1) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (146/1/ت546).

(2) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (146/1/ت546).

(3) تاريخ الإسلام (1085/4)، ديوان الضعفاء (ص 50/ت619)، ذيل ديوان الضعفاء (ص 25/ت81).

(4) النكت على مقدمة ابن الصلاح (106/2).

(5) شرح علل الترمذي (773/2).

(6) تقريب التهذيب (ص 126/ت734).

(7) طبقات المدلسين (ص 49).

(8) فحديث بقية، عن شعبة، رواه إبراهيم بن حميد الطويل ، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس. انظر: مسند ابن الجعد (ص 209)، ورواه أكثر من واحد عن ثابت.

(9) مسند أحمد (343/20/ح13047).

وهذا الحديث في سنده حسين بن واقد، وقد ذكره ابن رجب فيمن إذا روى عن ضعيف وسماه باسم يتوهم أنه اسم ثقة[1].

وقال ابن حجر: ثقة له أوهام[2]، وفي موضع آخر، قال: أحد الثقات من اتباع التابعين، وصفه الدارقطني، وأبو يعلى الخليلي بالتدليس[3].

وروايته في هذا الحديث مصرح بها بالتحديث، وقد وافق في روايته غيره من الثقات، والمدلس إذا صرح بالتحديث والسماع، انتفت عنه شبهة التدليس.

رابعاً: رواية سُفْيَان بْن عُيَينة، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، فَلَمْ يَذْكُرْ كَبِيرًا، قَالَ: وَلَكِنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[4].

هذا الحديث يرويه سُفْيَان بن عُيَيْنَة، وهو من أثبت من روى عن الزهري[5]، ربما دلس عن الثقات[6]، والأئمة النقاد نصوا على أنه ثقة ثبت في حديث الزهري وهو مقدم على غيره[7]، وذكره الحازمي في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري[8]، وكذلك صنع ابن رجب[9].

---

(1) شرح علل الترمذي (2/823-824).

(2) تقريب التهذيب (ص 169/ت1358).

(3) طبقات المدلسين (ص 20/ت8).

(4) صحيح مسلم (4/2032/ح2639)، الاحسان كما في صحيح ابن حبان (2/323/ح563)، مصنف ابن أبي شيبة (7/503/ح37561)، مسند أحمد (19/130)/ح12075)، مسند أبي يعلى (6/ 255/ح3556)، 6/256/ح3557)، (6/285/ح3597)، مسند الحميدي (2/305/ح1224)، مسند البزار (12/362/ح6283)، شرح مشكل الآثار (1/414/ح475)، معجم ابن المقرئ (ص 350/ح1142)، الزهد لابن المبارك والزهد لنعيم (1/360/ح1018)، الزهد لهناد (1/274/ح482)، الإيمان لابن منده (1/437/ح289)، حلية الأولياء (7/309)، الآداب للبيهقي (ص: 345/ح853)، شعب الإيمان (2/47/ح497).

(5) انظر: سؤالات ابن الجنيد (ص 308/ت147)، المعرفة والتاريخ (2/138)، الجرح والتعديل (8/257/ت1165).

(6) انظر: ميزان الاعتدال (2/170/ت3327)، جامع التحصيل (1/186/ت250)، طبقات المدلسين (1/32/ت52).

(7) انظر: تاريخ ابن معين (ص 41/ت4)، العلل ومعرفة الرجال (2/ 348/ت2543)، المعرفة والتاريخ (2/138)، الجرح والتعديل (4/225/ت973)، (8/257/ت1165)، الثقات للعجلي (1/417/ت631).

(8) شروط الأئمة الخمسة (ص 59).

(9) الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له، كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومعمر، ويونس، وعقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري. شرح علل الترمذي (1/113).

وَسُفْيَان بن عُيَيْنَة ممن جمع بين الحفظ والضبط والاتقان، وطول الصحبة والملازمة[1]، وهو من الذين احتمل الأئمة تدليسهم، وخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرح بالسماع وذلك: إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة[2]، فعنعنته في هذا الحديث لا تضر ولا تقدح في صحة روايته.

خامساً: رواية مُبَارَك بْن فَضَالَةَ، عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: أَمَا إِنَّهَا قَائِمَةٌ فَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَثِيرَ عَمَلٍ إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، وَلَكَ مَا احْتَسَبْتَ[3].

وَالمُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عُرف عنه التَدليس، فقال أحمد: كَانَ الْمُبَارَكُ يُدَلِّسُ[4]، وقال أبو داود: كَانَ شديدَ التدليس[5]، وسئل عنه أبو زرعة فقال: يدلس كثيراً، فإذا قال: حدثنا، فهو ثقة[6].

وقال ابن عدي: وعامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة، فقد احتمل من قد رمي بالضعف أكثر ما رمي مبارك بِهِ[7].

وقال ابن حجر: صدوق يدلس ويسوي[8]، وقال أيضاً: مشهور بالتدليس وصفه به الدارقطني وغيره، وقد أكثر عن الحسن البصري[9].

وَالمُبَارَكُ في روايات الحديث صرح بالسماع من الحسن[10]، كما أنَّ عِمْرَانُ الْقَطَّانُ وافق المبارك في روايته، عن الحسن[11].

---

(1) انظر: شروط الأئمة الخمسة (ص 59)، شرح علل الترمذي (113/1).

(2) انظر: جامع التحصيل (ص 113).

(3) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/2/ح564)، (255/7/ح 2988)، مسند أحمد (416/21/ح14012)، (70/21/ح13362)، مسند أبي يعلى (144/5/ح2758)، مسند البزار (207/13/ح6677)، مسند ابن الجعد (ص 463ح3185)، حلية الأولياء (171/10).

(4) الضعفاء الكبير (224/4).

(5) سؤالات أبي عبيد (ص 281/ت396).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (339/8).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (26/8).

(8) تقريب التهذيب (ص 519/ت6464).

(9) طبقات المدلسين (ص 43).

(10) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (255/7/ح2988)، مسند أحمد (416/21/ح14012)، مسند البزار (207/13/ح6677).

(11) انظر: طبقات الرواة عن الحسن البصري (ص 325).

سادساً: رواية قَتَادَة، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ قَائِمَةٌ؟، قَالَ: وَيْلَكَ، وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[1].

وهذا الحديث في سنده قَتَادَةُ بْن دِعَامة، وهو مدلس[2]، وقد صرح في روايته بالسماع من أنس، وتبين ذلك من خلال جمع طرق الحديث، فقد ذكر ذلك البخاري بعدما ساق الحديث، فقال: وَاخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[3].

كما أن الإمام مسلم أورد نصَّ على سماع قتادة من أنس[4]، وكذا الإمام أحمد[5]، وأبو يعلى[6]، وبناءً على هذه الرِّوايات التي صرح بها قتادة بسماعه من أنس، فإنَّ علة العنعنة في هذا السند غير قادحة، لتصريحه بالسَّماع، كما جاءت الروايات متفقة، فانتفت بذلك العلة، وزال التدليس.

سابعاً: رواية زَيْد بْن الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُذَيْفَةُ بْنُ أَبِي حُذَيْفَةَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: صَبَبْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَاءَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ فِي الْوُضُوءِ[7].

وحُذَيْفَةُ بْنُ أَبِي حُذَيْفَةَ، ذكره ابن حبان في كتابه، وقال: روى عَنهُ أهل الْكُوفَة[8]، وقال ابن حجر: مقبول[9].

وحديث حُذَيْفَة بْن أَبِي حُذَيْفَةَ، أخرجهَ البُخَارِيّ فِي تَارِيخه، وَقَالَ: وَلم يذكر حُذَيْفَة سَمَاعاً من صَفْوَان[10]، وقال ابن الملقن: ورواه البُخَارِيّ فِي تَارِيخه وأَشَارَ إِلَى تَضْعِيفه[11].

---

(1) صحيح البخاري (8/39/ح6167)، صحيح مسلم (4/2033/ح2639)، (4/2270/ح2953)، مسند أحمد (20/303/ح12993)، مسند أبي يعلى (5/270/ح2888).

(2) انظر: طبقات المدلسين (ص 43/ت92)، شرح علل الترمذي (2/582).

(3) صحيح البخاري (8/39/ح6167).

(4) صحيح مسلم (4/2033/ح2639).

(5) مسند أحمد (21/372/ح13924).

(6) مسند أبي يعلى (5/373/ح3024).

(7) سنن ابن ماجه (1/138/ح391).

(8) الثقات لابن حبان (4/182/ت2392).

(9) تقريب التهذيب (ص 154/ت1155).

(10) التاريخ الكبير للبخاري (3/96/ح334).

(11) البدر المنير (2/251).

ثامناً: رواية عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَرْزُوقٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: "فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ بَابًا لِلتَّوْبَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ، عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا، لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ"[1].

وهذه الرواية في سندها انقطاع[2]، قال البخاري: لا يُعْرَفُ سَمَاعُ عَبد الرَّحمَن مِنْ زِرّ[3]، ومتن حديثه قد رواه جماعة عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ، عَنْ النَّبِيَّ ﷺ[4].

وحديث التوبة ذكر عن أكثر من واحد، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وهو صحيح موافق لرواية الثقات، ولكن يبقى سند هذا الحديث فيه انقطاع.

تاسعاً: رواية الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَن زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَان بْنِ عَسَّالٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ[5].

ورواه الْمِنْهَال بْن عَمْرٍو، عَن زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ، قَالَ: "أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، مُتَّكِئٌ عَلَى بُرْدٍ لَهُ أَحْمَرٍ"[6].

وهذا الحديث رواه عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ صَفْوَانَ، ولم يذكر فيه عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وقال ابن عدي: وهذا رواه عَاصِم، عن زر، عن صفوان بْن عسال، ولم يذكر بين زر وصفوان، عَبد اللَّه بْن مسعود، ورواه عَن عَاصِم الخلق، وإنَّما المنهال رواه عن زر، عنِ ابْن مسعود، قَالَ: حديث صفوان. وهذا غير محفوظ[7].

---

(1) التاريخ الكبير للبخاري (304/4/ح2921)، حديث السراج (260/3/ح2711)، جزء الألف دينار للقطيعي (ص 148/ح92)، حلية الأولياء (191/4)، أمالي ابن بشران (ص 133/ح285)، معرفة الصحابة (1501/3/ح3820).

(2) انظر: الأحاديث المختارة (38/8/ح31).

(3) التاريخ الكبير للبخاري (304/4/ح2921).

(4) جامع الترمذي، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. (545/5/ح3535)، (547/5/ح3536)، السنن الكبرى للنسائي (97/10/ح11114)، سنن ابن ماجه (1353/2/ح4070)، مصنف عبد الرزاق (205/1/ح795)، مسند الحميدي (130/2/ح905)، الفتن لنعيم (656/2/ح1850)، صحيح ابن خزيمة (97/1/ح193)، الاحسان كما في صحيح ابن حبان (149/4/ح1321)، المعجم الكبير (56/8/ح7352)، (59/8/ح7361)، (65/8/ح7383)، (66/8/ح7388)، سنن الدارقطني (362/1/ح761).

(5) المستدرك (180/1/ح341).

(6) أخرجه: السنن الكبرى للنسائي (422/8/ح9581)، المعجم الكبير (54/8/ح7347)، المستدرك (181/1/ح342)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1501/3/ح3818).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (42/8/ح1811).

وإنما عنى بذلك، أن رواية هذا الحديث من طريق الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، غير محفوظة[1]، وإنما المحفوظ ما رواه الناس عن عاصم، عن زر، عن صفوان، فإن زر قد سمع الحديث من صفوان.

وقد قال الخطيب البغدادي: ذكر عبد الله بن مسعود في هذا الإسناد زيادة غير صحيحة، لأنّ زرًا سمعه من صفوان نفسه[2].

عاشراً: رواية الحُسَيْن بْن عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ الصُّدَائِيُّ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فِي سَفَرٍ إِذَا أَعْرَابِيٌّ يَدْعُو: يَا مُحَمَّدُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ – بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ – فَقُلْنَا: اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ كَمَا أُمِرْتَ، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى لَحِقَ بِهِ أَوْ حَبَسَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ، وَلَمْ يَعْمَلْ مِثْلَ أَعْمَالِهِمْ؟، قَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[3].

وهذا الحديث في سنده زكريا بن أبي زائدة، وهو ثقة مدلس، تغير حفظه بأخرة، وقد سمع من أبي إسحاق السبيعي بعد ما تغير[4].

قال الإمام أحمد: إذا اختلف زكريا وإسرائيل فإن زكريا أحب إلي في أبي إسحاق من إسرائيل، ثم قال: ما أقربهما، وحديثهما عن أبي إسحاق لين، سمعا بأخرة[5].

وقال العجلي: زكريا بن أبي زائدة كوفي ثقة، من أصحاب الشعبي، إلا أن سماعه من أبي إسحاق السبيعي بأخرة بعد ما كبر أبو إسحاق[6].

وقال أَبو حاتم: أَبُو إِسْحَاق كَبِر وساء حفظُه بأَخَرةٍ، وقال أَبُو زُرْعَةَ: تأَخَّر سماعُ زهيرٍ، وزكريا من أَبِي إِسْحَاق[7].

كما أن في سند هذا الحديث الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، وقد ذكره ابن عساكر وأنه روى هذا الحديث عن أبيه عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ[8].

وَعَلِيّ بْن يَزِيدَ متكلم فيه، فقال ابن أبي حاتم، سألت أبي عن علي بن يزيد، فقال: ليس بقوي منكر الحديث عن الثقات[9].

---

(1) انظر: ذخيرة الحفاظ (918/2/ح1888)، تاريخ دمشق لابن عساكر (369/60).

(2) تحفة الأشراف (194/4).

(3) مسند الروياني (225/1/ح313).

(4) انظر: تهذيب الكمال (359/9/ت1992)، تقريب التهذيب (ص 216/ت2022).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (593/3/ت2685).

(6) الثقات للعجلي (ص 165/ت460).

(7) علل الحديث (289/5–290).

(8) تاريخ دمشق (483/5/ح247).

(9) الجرح والتعديل (209/6/ت1143).

وقال ابن عدي: أَحَادِيثه لَا تشبه أَحَادِيث الثِّقَات، إما أن يأتي بإسناد لاَ يُتَابَعُ عَليه، أو بمتن عَن الثقات منكر أو يروي عَن مجهول، وعامة مَا يَرْوِيهِ مِمَّا لاَ يُتَابَعُ عَليه[1].

والذي يظهر من خلال جمع الطرق وتتبع روايات حديث: "المرء مع من أحب"، أن هذه الرواية مع قرب ألفاظها من روايات حديث صفوان بن عسال[2]، إلا أنه فيها ما ليس في غيرها من الروايات، فلفظ: "فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى لَحِقَ بِهِ أَوْ حَبَسَ عَلَيْهِ"، لم ترد في أي رواية من الروايات.

الحادي عشر: رواية مُحَمَّد بْن يُونُسَ، عن مُوسَى بْنُ مَيْمُونٍ، عن أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[3].

هذا الحديث في سنده مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، وهو ضعيف متروك الحديث، وقد اتهم بالوضع[4].

وفيه أيضاً: مُوسَى بْنُ مَيْمُونٍ، وهو ضعيف، قال عنه ابن أبي عاصم: أَبُو عَلْقَمَةَ شَيْخٌ مُسِنٌّ، وَلَكِنَّهُ مِمَّنْ يَغْلُو فِي الْقَدَرِ، وَمَنَعَنِي الْحَيَاءُ أَنْ أَكْتُبْ عَنْهُ[5]، كما أن مَيْمُونٍ بْن مُوسَى، كما قال ابن حجر: صدوق مدلس[6].

وفي الحديث إرسال، فعبد الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ، تابعي، وقد ثبت له ولأبيه صحبة، فقال أبو نعيم: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَفْوَانَ بْنِ قَتَادَةَ لَهُ، وَلِأَبِيهِ صُحْبَةٌ[7].

كما أنَّ الأئمة ورواة الحديث، رووا الحديث من طريق عبد الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ، عن أبيه، وفيه قصة هجرة والده صَفْوَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وأن صفوان قال: إني أحبك يا رسول الله، فقال له: النَّبِيِّ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[8].

---

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (6/362-363/ت1365)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/201/ت2411).

(2) انظر: جامع الترمذي (5/545/ح3535).

(3) معجم الصحابة لابن قانع (2/144).

(4) انظر: الجرح والتعديل (8/85/ت359)، المجروحين لابن حبان (2/312/ت1023)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/553/ت1780)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص 137/ت173)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3/109/ت3257)، تهذيب الكمال (27/66/ت5721)، تقريب التهذيب (ص 515/ت6419).

(5) الآحاد والمثاني (2/428/ح1221)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822/ح4602).

(6) تقريب التهذيب (ص 556/ت7050).

(7) معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822)، أسد الغابة (3/358/ت3331)، الإصابة (4/268/ت5160)، تقريب التهذيب (ص 343/ت3903).

(8) الآحاد والمثاني (2/428/ح1221)، المعجم الصغير (1/98/ح133)، المعجم الأوسط (2/286/ح2001)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822/ح4602)، (4/1823/ح4603)، أمالي ابن بشران (2/158/ح1261).

الثاني عشر: رواية مُحَمَّد بْن الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، ثنا أَيُّوبُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْهَيْصَمِ، عَنْ زِيَادُ بْنُ سَيَّارٍ، عَنْ عَزَّةَ بِنْتِ عِيَاضٍ، قَالَتْ: سَمِعْتُ أَبَا قِرْصَافَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حَشَرَهُ اللهُ فِي زُمْرَتِهِمْ"[1].

وَجَنْدَرَةُ بْنُ خَيْشَنَةَ أَبو قِرْصَافَةَ، قال عنه الأزدي: تَفَرَّدَتْ عَنْهُ بِالرِّوَايَةِ عَزَّةُ بِنْتُ عِيَاضٍ[2].

ولفظ هذا الحديث: "مَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حُشِرَ مَعَهُمْ"، قال عنه العجلوني: رواه الحاكم جازما به بلا سند[3].

وَعَزَّةُ بِنْتُ عِيَاضٍ، كما قال مغلطاي: وهي ممن تحدث عن جدها جَنْدَرَةُ[4]، تروي هذا الحديث عنه بالسماع، فقالت: سَمِعْتُ أَبَا قِرْصَافَةَ.

المطلب الثَّالث: بَيَانُ عِلَلِ الْحَدِيثِ:

وهو علمٌ مرتبط بعلم الجرح والتَّعديل، ومعرفة أحوال الرِّواة، ومسائل الاتصال والانقطاع، التي يُبنى عليها الحكم على الحديث صحةً وضعفاً، والمعولُ عليه في هذا الباب، هو صنيعُ المتقدمين؛ لأنَّهم أهلُ الصَّنعة، وأهل مكةَ أدرى بشعابِها، ومن ورائهم مقننٌ لكلامهم، محاولٌ فهم صنيعِهم.

قال الخطيب البغدادي: "وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ، أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ"[5].

وقال الإمام الحافظ ابن رجب: "وكذا الكلام في العلل والتَّواريخ قد دوَّن أئمة الحفاظ، وقد هُجِر في هذا الزَّمان ودرِّس حفظه وفهمه، فلولا التَّصانيف المتقدمة فيه لما عُرِفَ هذا العلم اليوم بالكلية، ففي التَّصنيف فيه ونقل كلام الأئمة المتقدمين مصلحة عظيمة جداً، وقد كان السَّلف الصَّالح، ومع سعة حفظهم، وكثرة الحفظ في زمانهم، يأمرون بالكتابة للحفظ، فكيف بزماننا هذا الذي هجرت فيه علوم سلف الأمة وأئمتها، ولم يبقَ منها إلا ما كان مدوناً في الكتب؛ لتشاغل أهل هذا الزَّمان بمدارسة الآراء وحفظها"[6].

---

[1] المعجم الكبير (3/19/ح2519).

[2] المخزون في علم الحديث (ص 62/ت40).

[3] المستدرك (3/ 18)، كشف الخفاء (2/262/ت2353).

[4] إكمال الإكمال (4/157/ت4146).

[5] الجامع لأخلاق الراوي (2/295).

[6] شرح علل الترمذي (1/346).

فالطريق إلى معرفة علل الحديث، هو بالتَّفتيش وكثرة التَّتبع، وجمع الطُّرق باستقصاء ذلك من المَجَامع والمَسانيد والأجزاء وغير ذلك من كتب الحديث، وفحصها وسبر أحوال رواتها، والنَّظر في اختلافهم، ومقدار ضبطهم وإتقانهم.

فكلُّ عِلَّة يُعَلُّ بها الحديثُ داخلةٌ في أحد هذين السببَيْنِ (السَّقْط في الإسناد، والطَّعْن في الراوي) ولا بُدَّ، غيرَ أنَّ السبَبَ قد يكون ظاهرًا يدركه كلُّ أحد، وقد يكون خفيًّا لا يدركه إلا الجهابذة، وقد يدركه غيرهم بجمعِ طرقِ الحديث، وتتبُّعِ الاختلافِ، ومعرفةِ طريقةِ أهل الحديث بالترجيحِ وقرائنِهِ[1].

وممَّا يوضح بيان علل الحديث، من خلال جمع الطرق، والوقوف على الروايات:

أولاً: رواية أَبي هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ، عن أَبي بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عن سَمْعَانُ بْنُ مَالِكٍ الْمَالِكِيُّ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَانِهِ فَاحْتُفِرَ، وَصُبَّ عَلَيْهِ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَعْمَلْ بِعَمَلِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[2].

وهذا الحديث من رواية سَمْعَانَ بْنِ مَالِكٍ، مَعلول سنداً، ومتناً[3]، إذ أنَّ في إسناده راويان ضَعيفان، وفي متنه زيادةٌ مُنكرة.

أحدهما: سَمْعَانَ بْنِ مَالِكٍ، قال عنه أبو زرعة: وَسَمْعَانُ لَيْسَ بِالْقَوِيّ[4]، وقال الدَّارقطني: سَمْعَانُ مَجْهُولٌ[5]، وَالْمُعَلَّى مَجْهُولٌ[6].

والثَّاني: أَبُو هِشَام الرَّفاعي، قَالَ عنه البُخَارِيّ: رَأَيْتهمْ مُجْمِعِينَ عَلَى ضَعفه[7]، وَقَالَ أبو حاتم الرَّازِيّ، وَالنَّسَائِيّ ضَعِيف[8]، وكذا قال ابن عبد الهادي[9]، وقال الذهبي: وَأَبُو هِشَام ذُو مَنَاكِير[10].

---

(1) انظر: علل الحديث (57/1).

(2) مسند أبي يعلى الموصلي (310/6/ح3626)، وسنن الدارقطني (239/1/ح:477)، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (98/2/ح15).

(3) انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (91/1/ح68- الحديث الثاني)، البدر المنير (527/1/الحديث التاسع عشر).

(4) الجرح والتعديل (316/4/ت1373)، وانظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (26/2/ح1553)، وتنقيح التحقيق للذهبي (26/1/ح15).

(5) سنن الدارقطني (239/1/ح477).

(6) المرجع السابق (240/1/ح478).

(7) تاريخ بغداد (595/4/ت1758)، وانظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (91/1/ح68)، المغني في الضعفاء (644/2/ت6089)، البدر المنير (527/1/الحديث التاسع عشر).

(8) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (107/3/ت3251).

(9) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (91/1/ح68).

(10) تنقيح التحقيق للذهبي (26/1/ح15).

وَحديث سَمْعَانُ هذا فِي بَوْل الْأَعرَابِي، قال عنه أبو زرعة: هَذَا الْحَدِيثُ مُنْكَرٌ، وَسَمْعَانُ لَيْسَ بِالْقَوِيّ[1]، وَقَالَ ابْن أبي حَاتِم: لَيْسَ لهَذَا الحَدِيث أَصْلَ[2].

وَقال الدَّارقطني: وَقَالَ أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ فِي لَفْظِهِ: فَأَمَرَ بِمَكَانِهِ فَاحْتَفَرَ، وَلَيْسَتْ بِمَحْفُوظٍ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، وَقَدْ رُوِيَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ[3]، وقال ابن حجر: وليس فيه القصة الأخيرة[4].

ثانياً: رواية عَطِيَّة الْعَوْفِيّ[5]، عن أَبِي سَعيد، عن ابْن مَسْعُود ﷺ، أَنَّ رَسُول الله ﷺ، قال: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[6].

وَهَذَا الْحَدِيث فِي سَنَدِهِ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة[7]، فَقَدْ ضَعَّفَهُ الثَّوْرِيُّ[8]، وَهُشَيْمٌ[9]، وَيَحْيَى القطان[10]، والنَّسائي[11].

وَقَال أحمد: "بَلَغَنِي أَنَّ عَطِيَّةَ كَانَ يَأْتِي الْكَلْبِيَّ فَيَأْخُذُ عَنْهُ التَّفْسِيرَ، وَكَانَ يُكَنِّيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ، فَيَقُولُ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ"[12]، وكان هشيم يضعف حديث عطية"[13].

وَقَال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن عطية العوفي، فقال: ضعيف الحديث يكتب حديثه، وأبو نضرة أحب إلى من عطية، وَأَبُو زُرَعة قَال عنه: كُوفيٌ لَين[14].

---

(1) الجرح والتعديل (316/4/ت1373)، وانظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (26/2/ح1553)، وتنقيح التحقيق للذهبي (26/1/ح15).

(2) التحقيق في مسائل الخلاف (78/1/ح60)، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (91/1/ح68)، البدر المنير (527/1/الحديث التاسع عشر)، وإتحاف المهرة لابن حجر (226/10/ح12631).

(3) علل الدارقطني (80/5/ح727).

(4) إتحاف المهرة (226/10/ح12631).

(5) عَطِيَّة بْنُ سَعْدٍ الْعَوْفِيُّ، الجَدَلِيُّ الكُوْفِيُّ أَبُو الحَسَنِ، مِنْ مشَاهِيْرِ التَّابِعِيْنَ، مات سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ ومائة. انظر: تهذيب الكمال (145/20/ت3956)، تقريب التهذيب (ص 393).

(6) مسند البزار، وقال: ولا نعلم روى أبو سعيد عن عبد الله بن مسعود إلا هذا الحديث، ولا نعلم له طريقا إلا هذا الطريق (270/4/ح1439)، المعجم الكبير (10/ 1/ح9780)، تاريخ أصبهان (266/1).

(7) انظر: التحقيق في مسائل الخلاف (288/2).

(8) الضعفاء الكبير (359/3/ت1392).

(9) العلل ومعرفة الرجال (548/1/ت1306)، الضعفاء الكبير (359/3/ت1392).

(10) العلل ومعرفة الرجال (548/1/ت1306)، الضعفاء الكبير (359/3/ت1392)، بيان الوهم والإيهام (125/3).

(11) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 85/ت481).

(12) العلل ومعرفة الرجال (548/1/ت1306)، الضعفاء الكبير (359/3/ت1392).

(13) تهذيب الكمال (147/20).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (383/6/ت2125).

وَقَال ابن عدي: "وقد روى عنه جماعة من الثقات ولعطية عَن أَبِي سَعِيد الخدري أحاديث عداد عن غير أَبِي سَعِيد، وَهو مَعَ ضعفه يكتب حديثه، وكان يُعد من شيعة الكوفة"[1].

وقال الدارقطني: "وَعَطِيَّةُ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ"[2]، وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: "سمع من أبي سعيد الْخُدْرِيّ أَحَادِيث، فَلَمَّا مَاتَ جعل يُجَالس الْكَلْبِيّ، فَإِذا قَالَ الْكَلْبِيّ: قَالَ رَسُول الله – ﷺ –. حفظ ذَلِك وَرَوَاهُ عَنهُ، وكناه أَبَا سعيد، فيظن أَنه أَرَادَ الْخُدْرِيّ، وَإِنَّمَا أَرَادَ الْكَلْبِيّ، لَا يحل كتْب حَدِيثه إِلَّا عَلَى سَبِيل التَّعَجُّب"[3].

قَالَ: الْخَطِيب إِنَّمَا فعل ذَلِك ليوهم النَّاس، إنمَّا يروي عَن أَبِي سعيد الْخُدْرِيّ[4]، وقال الحاكم: "وَلَمْ يَحْتَجَّ الشَّيْخَانِ بِعَطِيَّةَ"[5].

وقال البيهقي: ضعيف، وفي قولٍ: لَا يُحْتَجُّ بِهِ[6]، وقال الذهبي: "ضعيف الحديث"[7]، وابن حجر قال فيه: " صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً"[8].

فأكثر العلماء على تضعيف عطية العوفي، ومنهم من اتهمه بالتشيع، ولم يوثقه إلا ابن سعد، قال: "وَكَانَ ثِقَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَهُ أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِهِ"[9]، وابن معين قال: "صَالح"[10].

وتوثيق ابن سعد له، مع أنه معتبر في الجرح والتعديل، إلا أن قوله هنا شاذ، قال ابن حجر: "وَلم يلْتَفت أحد إِلَى بن سعد فِي هَذَا، فَإِن مادته من الْوَاقِدِيّ فِي الْغَالِب، والواقدي لَيْسَ بمعتمد"[11].

---

[1] الكامل في ضعفاء الرجال (85/7/ت1530).

[2] علل الدارقطني (290/11/ح2289).

[3] المجروحين لابن حبان (253/2/ت930)، البدر المنير (313/5/الحديث السابع بعد الستين)، الموضوعات لابن الجوزي (368/1/الحديث الخامس عشر).

[4] موضح أوهام الجمع (407/2)، الشذا الفياح (580/2)، النكت على كتاب ابن الصلاح (628/2)، تدريب الراوي (747/2).

[5] المستدرك (581/4/ح8621).

[6] السنن الصغير (130/3)، والسنن الكبرى للبيهقي (51/6).

[7] سير أعلام النبلاء (325/5).

[8] تقريب التهذيب (ص 393/ت4616).

[9] الطبقات الكبرى (304/6).

[10] تاريخ ابن معين (500/3/ت2446).

[11] فتح الباري (417/1).

ويرى أبو حاتم، وابن عدي في عطية العوفي: "بأنه مع ضعفه، يكتب حديثه"، وهذا يعتبر به في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به إذا انفرد[1].

وظاهر من ضعف العوفي بسبب (تدليس الشيوخ)، أنه كَانَ يَأْتِي الْكَلْبِيَّ فَيَأْخُذُ عَنْهُ التَّفْسِيرَ، وَكَانَ يُكَنِّيهِ بِأَبِي سَعِيدٍ، فَيَقُولُ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ، ليوهم النَّاس، إنمَّا يروي عَن أَبِي سعيد الْخُدْرِيّ.

وقد أجاب ابن رجب الحنبلي عن ذلك، فقال: "ولكن الكلبي لا يعتمد على ما يرويه، وأن صحت هذه الحكاية عن عطية فإنما يقتضي التوقف فيما يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة، فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته"[2].

ثالثاً: رواية يَحْيَى بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ، فَهَتَفَ بِهِ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ جَهْوَرِيٍّ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا هَنَاهُ»، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِعَمَلِهِمْ؟، قَالَ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِلَى مَنْ تَدْعُو؟، قَالَ: إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، قَالَ: فَهَلْ تَطْلُبُ عَلَى هَذَا أَجْرًا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى، قَالَ: أَقُرِبَائِي يَا مُحَمَّدُ أَمْ قُرَبَاؤُكَ؟، قَالَ: بَلْ قُرَبَائِي، قَالَ: هَاتِ يَدَكَ حَتَّى أُبَايِعُكَ، فَلَا خَيْرَ فِيمَنْ يَوَدُّكَ وَلَا يَوَدُّ قُرَبَاءَكَ[3].

وهذا الحديث في سنده يَحْيَى بْنِ ثَعْلَبَةَ، قال عنه ابن معين: لَيْسَ بِشَيْءٍ[4]، يحدث بِحَدِيث السمر[5]، وضعفه الدَّارقطني[6].

وَقال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه، وهو صدوق[7]، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات[8]، وابن حجر قال عنه: صدوق[9].

---

(1) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح (171/2)، فتح الباقي للعراقي (247/1).

(2) شرح علل الترمذي (823/2).

(3) المسند للشاشي (127/2/ح664).

(4) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ص 89/ت283).

(5) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ص 114/ت365).

(6) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (192/3/ت3699)، المغني في الضعفاء (732/2/ت7939).

(7) الجرح والتعديل (3/ 22/ت90).

(8) الثقات لابن حبان (181/8/ت12864).

(9) تقريب التهذيب (ص 162/ت1261).

رابعاً: رواية السَّرِيّ بْن إِسْمَاعِيل، عن الشَّعْبِيِّ، عن مَسْرُوقٍ بن الأجدع، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنِّي لَأُحِبُّكَ، أَحْسَبُهُ قَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأُحِبُّكَ قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذَا الْحَالِفُ عَلَى مَا حَلَفَ؟، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: انْطَلِقْ فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، وَعَلَيْكَ مَا اكْتَسَبْتَ، وَعَلَى اللَّهِ مَا احْتَسَبْتَ[1].

وهذا الحديث في سنده السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيل، قال عنه البَزار: ضَعيف[2]، وضعفه غير واحد من الأئمة، وترك النَّاس حديثه[3].

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وللسري أحاديث التي لا يُتابعه أحد عليها وخاصة عن الشَّعْبِيّ، فإن أحاديثه عنه منكرات لا يرويها عن الشَّعْبِيّ غيره، وَهو إلى الضعف أقرب[4].

وَقَالَ أيضاً: وقد روى السَّرِيُّ، عن الشَّعْبِيِّ مناكير[5]، وكذا قال ابن القيسراني[6]، وقال ابن حبّان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل[7].

خامساً: ورد في الحديث علة غير قادحة، وبيانُها: "الإختلاف في تعيين اسم الصحابي".

حيث ذُكر اسم عبد الله في سند الحديث دون أن يُنسب[8]، ومرة نسبه بابن مسعود[9]، وأخرى بأبي موسى الأشعري[10].

قَالَ ابْنُ حَجَر: أَصْحَابُ شُعْبَةَ رَوُوا الحَديث، فَقَالُوا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ ينسبوه[11]، وَقَالَ أيضاً: وَأَبُو نُعَيْمٍ صَرَّحَ أَنَّه أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ بُنْدَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ حَيْثُ لَمْ يُنْسَبْ فَالْمُرَادُ بِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَبُو مُوسَى، وَلَكِنَّ صَنِيعَ الْبُخَارِيِّ يَقْتَضِي أَنَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِي وَائِل، عَن ابن مَسْعُودٍ،

---

(1) مسند البزار، وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ إِلَّا السَّرِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا فِي السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ (5/328/ح1950)، السنن الواردة في الفتن للداني (2/463/ح182).

(2) كشف الأستار (4/230/ح3598)، عون المعبود وحاشية ابن القيم (3/86/ح870).

(3) انظر: تاريخ ابن معين (3/ 448/ت2207)، التاريخ الأوسط (2/87/ت1898)، التاريخ الكبير للبخاري (4/176/ت2399)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص 51/ت262)، الضعفاء الكبير (2/176/ت697)، الجرح والتعديل (4/282/ت1216)، تقريب التهذيب (ص 230/ت2221).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (4/539/ت872)، تهذيب الكمال (10/231/ت2193).

(5) ذخيرة الحفاظ (1/524/ح814).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (4/504/ت850).

(7) المجروحين لابن حبان (1/355/ت464).

(8) صحيح البخاري (8/39/ح6168)، صحيح مسلم (8/43/2640)، مسند أبي يعلى (9/100/ح5166)، مسند البزار (8/32/3014)، مسند الشاشي (2/68/ح575).

(9) صحيح البخاري (8/39/6169).

(10) صحيح البخاري (8/39/ح6170)، صحيح مسلم (4/2043/ح2641)، ابن حبان كما في الإحسان (2/316/ح557)، مسند أحمد (32/292/ح1952)، مسند البزار (8/32/3013).

(11) فتح الباري لابن حجر (10/558).

وَعَنِ أَبِي مُوسَى جَمِيعًا، وَأَنَّ الطَّرِيقَيْنِ صَحِيحَانِ، لِأَنَّهُ بَيَّنَ الِاخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يُرَجِّحْ، وَلِذَا ذَكَرَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، أَنَّ الطَّرِيقَيْنِ صَحِيحَانِ[1].

وَصَنِيعُ الدَّارَقُطْنِيّ يدل على أنَّ الحديث قد ثبت من طريق الصحابيين، لأنه ذكر الأوجه عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي مُوسَى، ثم قَال: وَلَعَلَّهُمَا صَحِيحَانِ[2].

وعلى أيٍّ كان الاختلاف في تعيين الاسم: أَبِي مُوسَى هُو، أم عَبْدِ اللَّهِ، فالاختلاف في تعيين اسم الصحابي لا يَضر، لأنَّهم كلهم عدول.

قَالَ السَّخَاوِيُّ: وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ – ﷺ – كُلُّهُمْ ثِقَةٌ، فَتَرْكُ ذِكْرِ أَسْمَائِهِمْ فِي الْإِسْنَادِ لَا يَضُرُّ، إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُ[3].

سادساً: ومما ينبغي أن يُعتنى به في هذا الباب، هو فهم صنيع الأئمة، خاصةً فيما يُظن أنه من علل الحديث، وليس الأمر كذلك.

ومن ذلك: سؤال أَبِي حاتم، عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الثَّوري، قال ابن أبي حاتم: وسُئِلَ أَبِي عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الثَّوري، عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي وائلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعَري، عن النبيِّ ﷺ، قَالَ: المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ.

وَرَوَاهُ شُعبة، وَجَرِيرٌ، عَنِ الأعمَش، عن أبي وَائلٍ، عن عبد الله، عن النبيِّ ﷺ.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاش، عن سَمْعانَ بن مَالِكٍ، عَنْ أَبِي وائلٍ، عَنْ عبد الله، عن النبيِّ ﷺ.

وسُئِلَ أَبِي: أَيُّهم أشبهُ؟، قَالَ: سُفْيَانُ أحفظُ، وَلا أُقَدِّم عَلَى سفيانَ فِي الْحِفْظِ أَحَدًا مِنْ أَشكالِهِ[4].

وبيان سُؤال أبي حاتم عن رواية الثَّوري، ليس فيها ردٌ، ولا ترجيح على الروايات الأخرى، إلا ما سبق بيانه في رواية أَبِي بَكْرِ بْنُ عَيَّاش، أما رواية شُعبة، وَجَرِيرٌ، فهي روايات صحيحة وثابتة.

ومراد قول أبي حاتم في سفيان، وأنه مقدم على غيره في الحفظ، ذلك أن روايته جاءت على سبيل الجزم لا التردد، فهي صريحة أنَّها عَنِ الأعمَش، عَنْ أَبِي وائلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأشعَري، عن

---

[1] انظر: فتح الباري لابن حجر – بتصرف يسير (10/558 – 559).

[2] انظر: علل الدارقطني (5/94).

[3] فتح المغيث (1/191).

[4] علل الحديث (6/416/م2632).

النبيِّ ﷺ، لذا قال أبو حاتم في موضع آخر: أصحابُ أَبِي مُوسَى أحفَظُ، وأبو موسى اسمُهُ: عبدُاللهِ بنُ قَيْس[1].

سابعاً: رواية مُحَمَّد بْن خُشَيْشٍ، عَنْ مُفَضَّل بْن صَالِحٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[2].

وهذا الحديث في سنده المُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ، وهو ضعيف، فقال عنه البخاري[3]، وأبو حاتم الرازي[4]، وابن القيسراني[5]: مُنكر الحَدِيث، وزاد ابْن حبَان: يروي المقلوبات عَن الثِّقَات، فَوَجَبَ ترك الِاحْتِجَاج بِهِ[6]، وقال ابن حجر: ضعيف[7].

فمما سبق يتبين ضعف ابن خُشَيْش، إلا أن متن حديثه صحيح، حيث وافق فيه ما رواه الثقات، ولم يخالف.

ثامناً: رواية حَفْص بْن غِيَاثٍ، عَنْ أَشْعَثَ، عَنْ الحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ وَلَهُ مَا اكْتَسَبَ"[8].

وهذا الحديث في سنده أَشْعَثَ، وهو غير منسوب، وأشعث الذي يروي عن الحسن أكثر من واحد، منهم الثقة، ومنهم الضعيف[9]، والذي في سند هذا الحديث هو: الضَّعِيفُ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ[10].

---

(1) انظر: علل الحديث (132/5/م1862).

(2) المعجم الصغير، قال الطبراني: لَمْ يَرْوِهِ عَنِ ابْنِ جُحَادَةَ إِلَّا مُفَضَّلٌ، تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ خُشَيْشٍ. (261/2)، وقال ابن القيسراني: تفرد بِهِ تغلب بن الضَّحَّاك عَن الْحسن بن أبي جَعْفَر عَن مُحَمَّد بن جحادة عَنهُ. انظر: أطراف الغرائب والأفراد (88/5).

(3) التاريخ الأوسط (263/2/ت2544)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (135/3/ت3397).

(4) الجرح والتعديل (317/8/ت1456)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (135/3/ت3397).

(5) ذخيرة الحفاظ (1101/2/ح 2339).

(6) المجروحين لابن حبان (22/3/ت1057)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (135/3/ت3397).

(7) تقريب التهذيب (ص 544/ت6854).

(8) جامع الترمذي، وقال: وَفِي البَاب عَنْ عَلِيٍّ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَصَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي مُوسَى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (595/4/ح2386)، مسند أبي يعلى (163/5/ح 2777)، مسند البزار، وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَسَنِ، عَن أَنَس إلاَّ حَفْصُ بْنُ غياث. (198/13/ح6661).

(9) انظر: العلل ومعرفة الرجال (494/1/ت1146)، الجرح والتعديل (275/2)، الكامل في ضعفاء الرجال (37/2)، تعليقات الدارقطني (ص 43)، الرواة الثقات المتكلم (ص 68).

(10) انظر: تحفة الأحوذي (51/7/ح2386).

ولفظ الحديث: "وَلَهُ مَا اكْتَسَبَ"، هي زيادة لم ترد في روايات حديث أنس، إلا من طريق أَشْعَثَ، عَنْ الحَسَنِ.

تاسعاً: رواية مَعْمَر، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَبِيرٍ أَحْمَدُ عَلَيْهِ نَفْسِي، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[1].

وهذا الحديث في سنده مَعْمَرٌ بْن رَاشِد، وهو كما قال ابن رجب: ممن ضعف حديثه في بعض الأماكن، لأن كتبه لم تكن معه، فحدث فخلط، وحدث في آخر من كتبه فضبط[2]، وذلك ما حدث به في البصرة، ففيه أغاليط، إلا عن الزهري، وابن طاووس، فحدثيه عنهما مستقيم[3].

وسبب خفة ضبط معمر، كما قال ابن رجب: أنه كان إذا ارتحل إلى مكان لم تكن معه كتبه، فحدث من حفظه فغلط، وهذا سبب عارضٌ لا يؤثر في إدراكه، وهو غير الاختلاط[4].

وممن روى هذا الحديث عن معمر، عبد الرزاق، فقد قال ابن عبد البر: سمع منه في اليمن، وسماعه صحيح، لأنه كان يحدث ومعه كتبه[5].

عاشراً: رواية بِشْر بْن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَعْضِ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟، فَقَالَ: وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، فَقَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَبِيرِ أَمْرٍ آخِذُ نَفْسِي عَلَيْهِ، إِلَّا أَنِّي أَحَبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[6].

وهذا الحديث في سنده بِشْرُ بْنُ شُعَيْبٍ، وقد روى الحديث عن أبيه شعيب بالعنعنة، وقد اختلف في صحة سماعه من أبيه شعيب.

---

(1) صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، جامع معمر بن راشد (199/11/ح20317)، الإيمان لابن منده (437/1/ح290)، شعب الإيمان (36/2/ح461).

(2) انظر: شرح علل الترمذي (107/1)، (766/2).

(3) انظر: الجرح والتعديل (257/8/ت1165)، تاريخ الإسلام (223/4/ت374)، تهذيب التهذيب (243/10/ت439).

(4) شرح علل الترمذي (107/1).

(5) التمهيد (10/ 170)، تهذيب الكمال (57/18)، شرح علل الترمذي (107/1).

(6) مسند الشاميين (154/4/ح2985)، الإيمان لابن منده (438/1/ح291).

فقال ابن معين: بشر بن شعيب، لم يسمع من أبيه شيئاً، سألوه عنها يعني كتب أبيه، فقال: لم أسمعها من أبي إنما أنا صاحب طب، فلم يزالوا به حتى حدثهم بها، قالوا: قل: أبي، فكتبوا عنه[1].

وسئل الإمام أحمد عن تحمل بشر عن أبيه، فقال له: سمعت من أبيك شيئاً؟، قال: لا، قال فقرئ عليه وأنت حاضر؟، قال: لا، قال: فقرأت عليه؟، قال: لا، قال: فأجاز لك؟، قال: نعم[2].

ومع ذلك فإن الإمام أحمد كتب عن بشر، ولما سئل عن ذلك، قال: كتبت عَنهُ قدر سبعين حَدِيثاً، لم يكن صَاحب حَدِيث، وَلَكِن كتب أَبِيه كَانَت عِنْده[3].

وقد نصَّ غير واحدة من الأئمة بسماع بشر من أبيه[4]، وقال أبو زرعة: فَأَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: كَانَ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَسِرًا فِي الْحَدِيثِ فَدَخَلْنَا عَلَيْهِ حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ: هَذِهِ كُتُبِي قَدْ صَحَّحْتُهَا، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهَا فَلْيَأْخُذْهَا، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِضَ فَلْيَعْرِضْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْمَعَهَا مِنِ ابْنِي فَلْيَسْمَعْهَا، فَقَدْ سَمِعَهَا مِنِّي[5].

وقال الذهبي: وَمَنْ رَوَى شَيْئاً مِنَ العِلْمِ بِالإِجَازَةِ عَنْ مِثْلِ شُعَيْبِ بنِ أَبِي حَمْزَةَ، فِي إِتقَانِ كُتُبِهِ وَضَبطِهِ، فَذَلِكَ حُجَّةٌ عِنْدَ المُحَقِّقِيْنَ، مَعَ اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُوْنَ الرَّاوِي بِالإِجَازَةِ ثِقَةً، ثَبْتاً أَيْضاً، فَمَتَى فُقِدَ ضُبِطَ الكِتَابُ المُجَازُ، وَإِتْقَانُهُ، وَتحرِيْرُهُ، أَوْ إِتقَانُ المُجِيْزِ أَوِ المُجَازُ لَهُ، انحَطَّ المَروِيُّ عَنْ رُتْبَةِ الاحْتِجَاجِ بِهِ، وَمَتَى فُقِدَتِ الصِّفَاتُ كُلُّهَا، لَمْ تَصِحَّ الرِّوَايَةُ عِنْدَ الجُمْهُوْرِ، وَشُعَيْبٌ فَقَدْ كَانَتْ كُتُبُهُ نِهَايَةً فِي الحُسْنِ، وَالإِتقَانِ، وَالإِعْرَابِ[6].

الحادي عشر: رواية أَبِي الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى السَّاعَةُ؟، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، فَقَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَبِيرِ أَمْرٍ أَحْمَدُ عَلَيْهِ نَفْسِي إِلَّا أَنِّي أَحَبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[7].

وهذا الحديث في سنده أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، وقد روى هذا الحديث عن شيخه شُعَيْبِ بالعنعة، وقد اختلف في صحة سماعه من شيخه شُعَيْبِ.

---

(1) سؤالات ابن الجنيد (ص 394/ت508)، جامع التحصيل (ص 149/ت59).

(2) الجرح والتعديل 359/2/ت1368).

(3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص 266/ت306).

(4) انظر: رجال صحيح البخاري (110/1/ت130)، الكنى والأسماء لمسلم (689/2/ت2780).

(5) تاريخ أبي زرعة (ص 434).

(6) سير أعلام النبلاء (190/7).

(7) الإيمان لابن منده (438/1/ح291).

فَقَالَ علي بن الْمَدِينِيّ: أَحَادِيث أبي الْيَمَان تشبه أَحَادِيث الدَّوَاوِين، وقال الباجي: ذهب إِلَى أَنه لم يسمع من شُعَيْب[1]، وقال أبو زرعة: "لم يسمع أبو اليمان من شعيب بن أبي حمزة إلا حديثاً واحداً، والباقي إجازة"[2]، وقال أيضاً: بشر بن شعيب بن أبي حمزة سماعه كسماع ابن اليمان إنما كان إجازة[3].

وسُئل الإمام أحمد عمن سمع من شُعَيْب، فقال: كَانَ شُعَيْب رجلاً ضيقاً فِي الحَدِيث، لما حضرته الوفاة جمع جماعة، منهم أبو اليمان، وابنه بشر فقال لهم: هذه كتبي اروها عني، وكَانَ شُعَيْب رجلاً ضيقاً عسراً فِي الحَدِيث، فكان أبو الْيَمَان يَقُول أخبرنَا شُعَيْب، وكان ابْنه يَقُول حَدثنِي أبي[4].

وقد رد آخرون هذا النقد، وصححوا سماع أبي اليمان من شيخه شعيب، وتحمل ذلك بأكثر من طريقة من طرق التحمل، ولذا كان محتجاً به في الصحيحين[5].

وقال الذهبي: وَفِي الصَّحِيْحَيْنِ نَحْوٌ مِنْ أَرْبَعِيْنَ حَدِيْثاً عِنْدَ البُخَارِيِّ عَنْ أَبِي اليَمَانِ قَدْ أَخْرَجَهَا: مُسْلِمٌ عَنِ الدَّارِمِيِّ عَنْ أَبِي اليَمَانِ وَجَمِيْعُهَا يَقُوْلُ فِيْهَا: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ مَا قَالَ قَطُّ: حَدَّثَنَا فَهَذَا يُوضِحُ لَكَ أَنَّهَا بِالإِجَازَةِ، وَهِيَ منقولة جزمًا من خطب شُعَيْبٍ، وَكَانَ مِنْ أَثْبَتِ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ[6].

ومن الأقوال التي تؤكد أنَّ أبا اليمان أخذ عن شيخه شعيب بأكثر من صيغة، ما رواه الخطيب بسنده عن إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْحُسَيْنِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا الْيَمَانِ الْحَكَمَ بْنَ نَافِعٍ، يَقُولُ: قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "كَيْفَ سَمِعْتَ الْكُتُبَ مِنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ؟، قُلْتُ: قَرَأْتُ عَلَيْهِ بَعْضَهُ، وَبَعْضُهُ قَرَأَهُ عَلَيَّ، وَبَعْضُهُ أَجَازَهُ لِي، وَبَعْضُهُ مُنَاوَلَةٌ، فَقَالَ: قُلْ فِي كُلِّهِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ"، ثم أتبعه بطريق أخرى عن إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْحُسَيْنِ، وفيها: قُلْ فِي كُلِّهِ: حَدَّثَنَا[7].

فهذا تصريح من أبو اليمان للإمام أحمد، بسماعه من شعيب مباشرة، وأنه تحمل عنه بأكثر من كيفية، وقد صرح بذلك البخاري[8]، وغيره[9].

---

(1) التعديل والتجريح (527/2/ت289).

(2) الضعفاء لأبي زرعة (465/2/ح13).

(3) الضعفاء لأبي زرعة (747/2)، الجرح والتعديل (359/2/ت1368)، التعديل والتجريح (424/1/ت149).

(4) العلل ومعرفة الرجال (496/2/ت3277)، تاريخ دمشق لابن عساكر (89/23/ت2742)، تاريخ الإسلام (406/4/ت168).

(5) انظر: تذكرة الحفاظ (302/1).

(6) سير أعلام النبلاء (81/1)،(595/6)،(402/8).

(7) الكفاية (ص 333).

(8) انظر: التاريخ الكبير (344/2/ت2691).

(9) انظر: الكنى والأسماء لمسلم (924/2/ت3770)، تاريخ دمشق لابن عساكر (93/23/ت2742).

وقال ابن حجر: وَبَالغ أَبُو زرْعَة الرَّازِيّ، فَقَالَ: لم يسمع أَبُو الْيَمَان من شُعَيْب إِلَّا حَدِيثاً وَاحِدًا، قلت: إِن صَحَّ ذَلِك فَهُوَ حجَّة فِي صِحَة الرِّوَايَة بِالْإِجَازَةِ، إِلَّا أَنه كَانَ يَقُول فِي جَمِيع ذَلِك أخبرنَا، وَلَا مشاحة فِي ذَلِك إِن كَانَ اصْطِلَاحا لَهُ[1].

فالذي يظهر من أقوال الأئمة أن كلاً من بشر وأبي اليمان، قد تحملا عن شيخهما شعيب بأكثر من طريقة، إما بالمناولة أو غيرها، وهي مقرونة بالإجازة، وهي نوع من أنواع التحمل الصحيح، وشيخهما شعيب ثقة ضابط لكتابه، وهذا يدل على أن ما ورد في الحديث معنعناً من طريق بشر، عن أبيه، أو من طريق أبي اليمان، عن شعيب، أنها علة غير قادحة.

الثاني عشر: رواية سَعِيد بْن بَشِيرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَحِبُّ قَوْمًا لَا أَبْلُغُ أَعْمَالَهُمْ، فَقَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[2].

وهذا الحديث رواه أبو عبد الله بن إسماعيل المُحامِلي، عن ابن وارة، عن عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، قال، قلت: يا رسول الله[3].

وسعيد في هذا الحديث، هو سعيد بن بشير، لا ابن أبي عروبة، فقد قال ابن عساكر: قوله ابن أبي عروبة وهم، هو: سعيد بن بشير[4].

ويؤكد ذلك ابنُ عَدِي، حيث قال: وَهَذَا يَرْوِيهِ، عَن قَتَادَة سَعِيد بن بشير[5]، وقال ابن القيسراني: وَهَذَا يرويهِ عَن قَتَادَة: سعيد بن بشير، وَهُوَ ضَعِيف[6].

وقد روى هذا الحديث، الْحَجَّاج بْن الْحَجَّاجِ[7]، وَالْخَلِيل بْن مُرَّةَ[8]، عَن قَتادَة، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلالٍ، عَنْ عَبد اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَن أَبِي ذَرٍّ، عَن النَّبِيّ ﷺ.

---

(1) فتح الباري لابن حجر (399/1).

(2) مسند الشاميين (55/4/ح2715).

(3) معجم ابن عساكر (1/ 368/ح441).

(4) معجم ابن عساكر (1/ 368/ح441).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (506/3).

(6) ذخيرة الحفاظ (2458/4/ح5694).

(7) المعجم الأوسط (85/8/ح8041).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (506/3).

الثالث عشر: رواية مُحَمَّد بْن الْمَرْزُبَانِ الْأَدَمِيُّ، ثَنَا حَمْزَةُ بْنُ فَرُّوخٍ الرَّازِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، نَا (أَبُو كيران[1]) الْحَسَنُ بْنُ عُقْبَةَ الْمُرَادِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رُخِّصَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً"[2].

وهذا الحديث في سنده: أبو يحيى الحِمانيُ عَبد الْحَمِيدِ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِين[3]، وضعَّفه ابن سعد[4]، وأحمد[5]، والعجلي[6]، وقال أبو داود: مرجئ[7]، وَقَال النَّسَائي: ثقة[8]، وذكره ابن حبان في الثقات[9].

وَقَالَ ابْن عَدِيّ فِيهِ وفي أبيه: وهما ممن يكتب حديثهما[10]، وقال محيي الدين الحنفي: أحد حفاظ الْكُوفَة[11]، وقال ابن حجر: صدوق يخطئ، ورمي بالإرجاء[12].

فعَبْدُ الْحَمِيدِ أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ، كما تبين من كلام الأئمة النقاد، متكلم فيه، إلا أَنَّ التِّرْمِذِيّ قد أَشَارَ إِلَى بعض متابعات حديث صفوان، فقال: فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ مِنْ غَيْرِ حَدِيثِ عَاصِمٍ[13].

وهذا الحديث روي عن عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، ومتن حديثه موافق لما رواه الثقات، ولم يخالف.

---

(1) هكذا في طبعة الكتاب، والصحيح (أبو كبران). انظر: معالجة السقط والتحريف في هذا البحث.

(2) قال الطبراني: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ إِلَّا أَبُو كِيرَانَ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو يَحْيَى الْحِمَّانِيُّ. المعجم الأوسط (327/7/ح7635).

(3) تاريخ ابن معين (104/1)، الجرح والتعديل (16/6/ت79).

(4) الطبقات الكبرى (368/6/ت2747).

(5) انظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (86/2/ت1832).

(6) الثقات للعجلي (70/2/ت1010).

(7) سؤالات أبي عبيد الآجري (ص 177).

(8) انظر: تهذيب الكمال (454/16/ت3725)، تاريخ الإسلام (106/5/ت227).

(9) الثقات لابن حبان (121/7).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (9/7/ت1470).

(11) الجواهر المضية (548/1).

(12) تقريب التهذيب (ص 334/ت3771).

(13) جامع الترمذي (161/1/ح96).

الرابع عشر: رواية زَيْد بْن الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُذَيْفَةُ بْنُ أَبِي حُذَيْفَةَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: "صَبَبْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَاءَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ فِي الْوُضُوءِ"[1].

وهذا الحديث في سنده حُذَيْفَةُ بْنُ أَبِي حُذَيْفَةَ، ولم يذكر له سماع من صفوان[2]، وقال عنه ابن حجر: مقبول[3].

والذي روى عن حذيفة: الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ، وهو كما قال عنه ابن حجر: مجهول[4]، وقد تفرد برواية هذا الحديث عنه، زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، وقد وثقه ابن المديني، وابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث[5]، وقال ابن حبان: وَكَانَ مِمَّن يخطئ، يعْتَبر حَدِيثه إِذا روى عَنْ الْمَشَاهِير، وَأما رِوَايَته عَن المجاهيل فَفِيهَا الْمَنَاكِير[6].

ورواية زَيْد بْن الْحُبَابِ في هذا الحديث، عن مجهول، عن مقبول، عمن لم يذكر له سماع من صفوان.

الخامس عشر: أخرج أبو نعيم حديث صَفْوَانَ، من طريق مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: أَتَيْنَا صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ نَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَ: زَائِرُونَ؟، فَقُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي اللهِ خَاضَ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ[7].

هذا الحديث فيه: المسح على الخفين، وأمر التوبة، ومن زار أخاه في الله.

وقصة المسح على الخفين، وأمر التوبة، قد ذكرا في أكثر روايات حديث صفوان[8]، غير أن لفظ الزيارة، لم تذكر إلا في متن هذا الحديث، ولعلها من محمد بن سُوقة.

---

(1) سنن ابن ماجه (138/1/ح391)، التاريخ الكبير للبخاري (96/3/ح334)، المعجم الأوسط، وقال الطبراني: لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَبِي حُذَيْفَةَ إِلَّا الْوَلِيدُ، تَفَرَّدَ بِهِ زَيْدٌ. (3/ 125/ح2684)، المخلصيات (389/3/ح2768)، الأحاديث المختارة (46/8/ح36).

(2) التاريخ الكبير للبخاري (96/3/ح334)، البدر المنير (251/2).

(3) تقريب التهذيب (ص 154/ت1155).

(4) المرجع السابق (ص 583/ت7444).

(5) الجرح والتعديل (562/3/ت2538).

(6) الثقات لابن حبان (250/8/ت13277).

(7) حلية الأولياء (9/5).

(8) انظر: التوحيد لابن منده (95/2)، فوائد الحنائي (1102/2)، الإصابة (353/3).

قال أبو نعيم: غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَتَفَرَّدَ بِهِ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِ زِرٍّ بِلَفْظِ الزِّيَادَةِ، وَحَدِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مَشْهُورٌ رَوَاهُ عَاصِمٌ، وَزُبَيْدٌ، وَطَلْحَةُ، وَحَبِيبٌ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنْ زِرٍ[1].

فالذي يظهر من خلال جمع الطرق، والوقوف على روايات الحديث، أن هذا اللفظ: "مَنْ زَارَ أَخَاهُ فِي اللهِ خَاضَ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ"، لم يرد في أي رواية من روايات الحديث، وأبو نعيم بين أن مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، تفرد وحده بهذه الزيادة، من بين أصحاب زر.

السادس عشر: حديث عَاصِم بن بهدلة، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، قال: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ المُرَادِيَّ، أَسْأَلُهُ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ يَا زِرُّ؟، فَقُلْتُ: ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ، قَالَ: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، رِضًا بِمَا يَطْلُبُ.

هذا الحديث رواه معمر[2]، وحماد بن سلمة[3]، وزياد بن الربيع[4]، عن عاصم، مرفوعاً.

ورواه سفيان بن عيينة[5]، والثوري[6]، وحماد بن زيد[7]، وشعبة[8]، وهمام بن يحيى[9]، والمبارك بن فضالة[10]، عن عاصم، موقوفاً.

---

[1] حلية الأولياء (9/5).

[2] سنن ابن ماجه (82/1/ح226)، مسند أحمد (16/30/ح18093)، صحيح ابن خزيمة (97/1/ح193)، الاحسان كما في صحيح ابن حبان (285/1/ح85)، المعجم الكبير (56/8/ح7352)، سنن الدارقطني (362/1/ح761).

[3] مسند الطيالسي (484/2/ح1261)، (486/2/ح1263)، مسند أحمد (9/30/ح18089)، (23/30/ح18098)، سنن الدارمي (370/1/ح369)، المعجم الكبير (58/8/ح7359).

[4] المعجم الأوسط (376/3/ح3446)، المعجم الكبير (66/8/ح7388).

[5] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (387/1/ح1096)، مصنف عبد الرزاق (205/1/ح795)، مسند الحميدي (130/2/ح905)، صحيح ابن خزيمة (13/1/ح17)، مسند ابن أبي شيبة (367/2/ح879)، جزء محمد بن عاصم الثقفي (ص 145/ح55)، الاحسان كما في صحيح ابن حبان (381/3/ح1100)، (149/4/ح1321)، المعجم الكبير (56/8/ح7353)، حلية الأولياء (308/7)، السنن الصغير (56/1/ح123).

[6] الإحسان كما في صحيح ابن حبان (149/4/ح1321).

[7] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، التفسير من سنن سعيد بن منصور (119/5/ح940)، مسند أحمد (24/30/ح18100)، المعجم الكبير (59/8/ح7360).

[8] السنن الكبرى للنسائي (124/1/ح131).

[9] مسند الطيالسي (484/2/ح1261).

[10] تاريخ بغداد (221/9/ح4797).

وقال ابن عبد البر: هَذَا وَقَفَهُ قَوْمٌ عَنْ عَاصِمٍ، وَرَفَعَهُ عَنْهُ آخَرُونَ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ ثَابِتٌ مَحْفُوظٌ مَرْفُوعٌ، وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ[1].

والحديث إذا كان موقوفاً، لا مجال فيه للرأي والقياس، فإنه يكون له حكم المرفوع، ويحتج به[2].

كما أَنَّ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ بُخْتٍ، تابع عاصم في روايته، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، موقوفاً، وقال الحاكم: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ فَإِنَّ عَبْدَ الْوَهَّابِ بْنَ بُخْتٍ مِنْ ثِقَاتِ الْبَصْرِيِّينَ وَأَثْبَاتِهِمِ، مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُ، وَقَدِ احْتَجَّا بِهِ، وَلَمْ يُخَرِّجَا هَذَا الْحَدِيثَ [3].

وقال ابن الملقن: وَقد رَوَى أول هَذَا الحَدِيث – وَهُوَ (حَدِيث) طلب الْعلم – عبد الْوَهَّاب بن بخت – وَهُوَ من ثِقَات الْبَصرِيين – عَن زر نَحْو حَدِيث عَاصِم بن بَهْدَلَة[4].

السابع عشر: رواية مُحَمَّد بْن عَبَّاد، عَنْ حاتِم بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ ابْنِ عَجْلان، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النبيَّ ﷺ وَهُوَ عَلَى المِنبَرِ، فَقَالَ: مَتَى الساعةُ؟، فَقَالَ: مَا أَعْدَدتَّ لَهَا؟، قَالَ: حُبَّ اللهِ ورسولِهِ؛ قَالَ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ؟.

قال ابن أبي حاتم: وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ هذا الحديث، فَقَالا: هَذَا خطأٌ؛ يَرْوِيهِ الليثُ بْنُ سعد، عن سعيد المَقبُري، عن شَريك بن عبد الله، عن أنس، عن النبيِّ ﷺ؛ وَهَذَا الصَّحيحُ.

وأبو زرعة جعل في هذا الحديث من ابْنِ عَجْلان، بينما جعله أبو حاتم، من مُحَمَّد بْن عَبَّاد، أو حاتِم بن إسماعيل[5].

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ، قال عنه ابن عُيَيْنَة: كان ثِقَةً مَأْمُونًا فِي الحَدِيثِ[6]، إلا أنه كما قال ابن حجر: اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة[7]، وهو نفسه قال: أَحَادِيثُ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ رَوَى بَعْضَهَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَرُوِيَ بَعْضُهَا عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فَاخْتَلَطَتْ عَلَيَّ، فَجَعَلْتُهَا عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ[8].

---

[1] جامع بيان العلم وفضله (159/1).

[2] انظر: نزهة النظر (131/1)، النكت الوفية (355/1)، منهج النقد في علوم الحديث (ص 328).

[3] المستدرك (180/1/ح340).

[4] البدر المنير (11/3).

[5] علل الحديث (78/5–79/ح1818).

[6] جامع الترمذي (386/2)، العلل ومعرفة الرجال (198/1/ح194).

[7] تقريب التهذيب (ص 496/ت6136).

[8] جامع الترمذي (87/5)، التاريخ الأوسط (75/2/ت1853).

وأي كان الوهم في هذا الحديث، فإنه من طريق سعيد المقبري، عن أبي هريرة لا يثبت، ولا يصح، وإنما هو من طريق سعيد المقبري، عن شريك بن عبد الله، عن أنس، عَنْ النَّبِيّ ﷺ، وهو عند النسائي[1]، وغيره[2].

المبحث الثالث: جَمَعُ طُرُق الْحَدِيث الوَّاحِد وَأَثَرُهَا فِي أَنْوَاع أُخْرَى مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: معرفَةُ طُرُق التَّحمُّل وَالْأَدَاءُ:

والمراد بالتحمل: هو أخذ الحديث عن الشيخ، بطريق من طرق التحمل، والأداء: هو رواية الحديث وتبليغه[3].

وطرق التحمل والأداء، كما قَالَ الْقَاضِي عياض: "اعْلَمْ أَنَّ طَرِيقَ النَّقْلِ، وَوُجُوهَ الْأَخْذِ، وَأُصُولَ الرِّوَايَةِ عَلَى أَنْوَاعٍ كَثِيرَةٍ، وَيَجْمَعُهَا ثَمَانِيَةُ ضُرُوبٍ، وَكُلُّ ضَرْبٍ مِنْهَا لَهُ فُرُوعٌ وَشُعُوبٌ، وَمِنْهَا مَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي الرِّوَايَةِ وَالْعَمَلِ، وَمِنْهَا مَا يُخْتَلَفُ فِيهِ فِيهِمَا جَمِيعًا، أَوْ فِي أَحَدِهَا"[4].

وأرفع الطرق وأقواها: "السماع"[5]، فقد قال الخطيب البغدادي: أرفع العبارات سمعتُ، ثم حدثنا، وحدثني، ثم أخبرنا، وهو كثير في الاستعمال، ثم أنبأنا، ونبأنا، وهو قليل في الاستعمال[6].

وقد وردت صيغة "عن"، بكثرة في روايات الأحاديث، والأئمة اختلفوا في حكم الإسناد المعنعن، لاحتماله للأمرين: للسماع من عدمه، والاتصال من انقطاعه.

ولذا قال العراقي: فالصَّحيح الذي عليه العمل، وذهب إليه الجماهير من أئمة الحديث وغيرهم، أنه من قبيل الإسناد المتصل بشرط سلامة الرَّاوي الذي رواه بالعنعنة من التَّدليس، وبشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة[7].

---

[1] السنن الكبرى للنسائي (5/376/ح5842).

[2] انظر: أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 453/ح388)، مسند أحمد (20/128/ح12703)، مسند البزار (12/326/ح6189)، صحيح ابن خزيمة (3/149/ح1796)، السنن الكبرى للبيهقي (3/313/ح5837).

[3] انظر: الوسيط (ص 94).

[4] الإلماع (ص 68).

[5] والسَّماعُ من لفظ الشَّيخ، سواءً كان إملاءً أم تحديثاً من غير إملاء، وسواءً كان من حفظه أم من كتابه، وهو من أرفع الأقسام عند الجماهير. مقدمة ابن الصلاح (ص 132)، المنهل الروي (ص 80)، مفتاح السعيدية (ص 220).

[6] مفتاح السعيدية (ص 221).

[7] شرح التبصرة والتذكرة (1/219).

وهذه الصيغة "عن"، التي يعبر بها الراوي عن نفسه، ليست صيغة أداء، إنما هي بدل عن صيغ الأداء، وقد ذكرت على سبيل الاختصار، لِكَثْرَةِ تَكَرُّرِهَا في الْأَحَادِيثِ[1].

وأئمة الحديث ورواته استخدموا طرق التحمل والأداء، بصورٍ عدة، دلالة منهم على التمييز بينها، ومما يدل على عناية الأئمة والمحدثين بهذه الطرق:

أولاً: وردت جميع روايات حديث عَبْد اللَّهِ بْن مَسْعُودٍ، وأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ من طريق الأعمش، عن أبي وائل شقيق، بصيغة "عن"، إلا في روايتين فإنه صرح فيهما بالسماع، وجاء ذلك في رواية عند الطيالسي[2]، وأخرى عند الشاشي[3]، وهذا تبين من خلال جمع طرق الحديث، والوقوف على رواياته.

ثم تنوعت بعد ذلك طرق التحمل والأداء، ففي حديث عبد الله بن مسعود، وردت جميع الروايات ممن روى عن الأعمش، بصيغة "عن"، بينما تنوعت هذه الصيغ في روايات حديث أبي موسى الأشعري بين التحديث، والإخبار، والعنعنة.

فعند البخاري[4]، وأحمد[5]، وغيرهما[6]: حدثنا الْأَعْمَشِ، وعند البزار: أخبرنا الْأَعْمَشِ[7]، وعند مسلم[8] وغيره[9]: عن الْأَعْمَشِ.

ثانياً: جمع طرق الحديث، والوقوف على مروياته، تبين بدقة من روى بالعنعنة، ومن صرح بالتحديث، أو السماع، أو بأي طريقة أخرى من طرق التحمل والأداء، ومما يوضح ذلك مكتفياً بذكر بعض الأمثلة:

---

(1) انظر: الكفاية (ص 390)، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص 220)، الباعث الحثيث (ص 52)، شرح علل الترمذي (195/1)، نزهة النظر (ص 75).

(2) مسند الطيالسي (205/1/ح251).

(3) المسند للشاشي (68/2/ح576).

(4) صحيح البخاري (39/8/ح6170).

(5) مسند أحمد (248/32/ح19496).

(6) انظر: المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 195/ح552)، عوالي الحارث (ص 56/ح60)، مسند الروياني (349/1/ح533)، تاريخ أصبهان (315/1)، شعب الإيمان (47/2/ح496).

(7) مسند البزار (32/8/ح3013).

(8) صحيح مسلم (2034/4/ح2641).

(9) انظر: مسند أحمد (292/32/ح19526)، (301/32/ح19533)، (402/32/ح19628)، مسند الروياني (347/1/ح528)، المسند للشاشي (69/2/ح578)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (316/2/ح557)، المعجم الأوسط (91/6/ح5893)، حلية الأولياء (112/4)، تسمية ما روي عن الفضل بن دكين (ص 95/ح63)، جزء فيه أحاديث ابن حيان (ص 201/ح105).

الأول: حيث ورد في سند حديث قتادة، عن أنس، عن النَّبِيَّ ﷺ؛ فإن عامة الرواة، رووا الحديث عن قتادة، عن أنس بالعنعنة، حيث قال البخاري: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ[1]، وكذا ورد عند مسلم[2]، وأحمد[3]، وأبي يعلى[4].

والذي بين لنا صريح السماع، رواية شُعْبَة، عَنْ قَتَادَةَ، حيث قال: سَمِعْتُ أَنَسًا[5]، وهذا تبين من خلال جمع طرق الحديث، والوقوف على رواياته.

الثاني: ورد في بعض روايات حديث الحسن البصري، عن أنس بن مالك، أنه حدث عن أنس، بصيغة: "عن"[6]، والذي بين صريح السماع، روايات أخرى من هذا الطريق، فذكرت أن الحسن يحدث عن أنس[7]، وفي أخرى، قال الحسن: أخبرني أنس[8].

الثالث: وهي رواية زَيْد بْن الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُذَيْفَةُ بْنُ أَبِي حُذَيْفَةَ الْأَزْدِيُّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: "صَبَبْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَاءَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ فِي الْوُضُوءِ"[9].

وحُذَيْفَةُ بْنُ أَبِي حُذَيْفَةَ لم يذكر له سماعاً من صفوان، وتبين ذلك من خلال جمع طرق الحديث، فالبخاري بعدما أورد الحديث فِي تَارِيخه، قَالَ: وَلم يذكر حُذَيْفَة سَمَاعاً من صَفْوَان[10].

الرابع: رواية عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مَرْزُوقٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: "فَتَحَ اللَّهُ عَزَّ وجل بَابًا لِلتَّوْبَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ، عَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا، لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ نَحْوِهِ"[11].

---

(1) صحيح البخاري (8/39/ح6167).

(2) صحيح مسلم (4/2270/ح2953).

(3) مسند أحمد (20/303/ح12993).

(4) مسند أبي يعلى (5/270/ح2888).

(5) صحيح البخاري (8/39/ح6167)، صحيح مسلم (4/2033/ح2639)، مسند أحمد (20/169/ح12769)، مسند البزار (13/421/ح7152)، مسند أبي يعلى (5/373/ح3024).

(6) مسند أحمد (21/70/ح13362)، حلية الأولياء (10/171).

(7) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (7/255/ح2988).

(8) مسند أحمد (21/416/ح14012).

(9) سنن ابن ماجه (1/138/ح391).

(10) التاريخ الكبير للبخاري (3/96/ح334).

(11) المرجع السابق (4/304/ح2921)، حديث السراج (3/260/ح2711)، جزء الألف دينار للقطيعي (ص 148/ح92)، حلية الأولياء (4/191)، أمالي ابن بشران (ص 133/ح285)، معرفة الصحابة (3/1501/ح3820).

وهذا الحديث رواه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْزُوقٍ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ بالعنعنة، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْزُوق لم يسمع من زِرٍّ، حيث قال البخاري: لا يُعْرَفُ سَمَاعُ عَبد الرَّحمَن مِنْ زِرّ[1].

ورغم الاهتمام الكبير من الأئمة بهذه الصيغ، إلا أنهم لم يكونوا يحتكمون إلى ظواهرها في كل وقت وحين، بل كانوا ينظرون إلى العرف القائم بين المحدثين حال التحمل والأداء، كما كانوا ينظرون إلى واقع الرواية، المراد التعامل معها[2]، لأنه ربما وقع التحديث من الراوي سجية، أو على جهة التأويل، أو صدر من راوٍ كذاب، أو لعدم فقه الراوي لمن فوقه، أو لعدم تحقق السماع لبعض أحاديثه، أو لأسباب أخر[3].

ففي حديث رواه بِشْرُ بْنُ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَعْضِ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[4].

فبشر روى هذا الحديث عن أبيه بالعنعنة، وقد نقل عن بعض أهل العلم أنه تحمل كتب أبيه مناولة، ولم يسمع منه شيئاً، وكان يقول: حدثني أبي[5].

والمناولة نوع من أنواع التحمل، لا بد لقبولها أن تقترن بالإجازة[6]، لا سيما إذا كانت كتب الشيخ مصححة، مضبوطة، والراوي عنه ثقة، كما هو الحال في بشر، عن أبيه شعيب[7].

ومثله: ما رواه أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[8].

فأبو اليمان روى الحديث عن شيخه شعيب بالعنعنة، وقد نقل عن بعض أهل العلم أنه تحمل كتب الشيخ مناولة، ولم يسمع منه شيئاً، أو سمع منه حديثاً واحداً، ثم أجاز الحكم لنفسه أن يقول: أخبرنا شعيب[9].

---

(1) التاريخ الكبير للبخاري (4/304/ح2921).

(2) انظر: مسالك الكشف عن الاتصال والانقطاع (ص 18).

(3) انظر: مسالك الكشف عن الاتصال والانقطاع (ص 18)، الاتصال والانقطاع للاحم (ص 15 – 16).

(4) مسند الشاميين (4/154/ح2985)، الإيمان لابن منده (1/438/ح291).

(5) انظر: العلل ومعرفة الرجال (2/496/ت3277)، تاريخ دمشق لابن عساكر (23/89/ت2742)، تاريخ الإسلام (4/406/ت168).

(6) انظر: الإلماع (ص 68).

(7) انظر: سير أعلام النبلاء (7/190).

(8) الإيمان لابن منده (1/438/ح291).

(9) انظر: العلل ومعرفة الرجال (2/496/ت3277)، تاريخ دمشق لابن عساكر (23/89/ت2742)، تاريخ الإسلام (4/406/ت168).

وقال ابن حجر: المناولة والإخبار من صيغ التحمل التي يؤخذ بها إذا قرنت بالإجازة[1]، كما هو الحال في رواية أبو اليمان الحكم، عن شيخه شعيب[2]، وقد قال الخطيب: تحمل عنه بأكثر من طريقة[3].

فهذا تصريح من أبي اليمان للإمام أحمد بسماعه من شعيب مباشرة، وأنه تحمل عنه بأكثر من كيفية، وقد صرح بذلك البخاري[4]، وغيره[5].

ثالثاً: من الصيغ الواردة في أحاديث الباب، صيغة: "كتب إليَّ"، ويعبر عنها بالمكاتبة[6]، وورد ذلك عند البزار، حيث قال: كتب إليَّ محمد بن حُميد، يخبرني في كتابه أن هارون بن المغيرة حدثه، عن عمرو بن أبي قيس، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، عن عبد الله بن مسعود، أن رسول الله ﷺ، قال[7].

وفي رواية أخرى عند البزار أيضاً، قال: حَدَّثنا إِسْحَاقُ بْنُ شَاهِينَ الْوَاسِطِيُّ مِنْ كِتَابِهِ[8]، فدل ذلك على أن إسحاق الْوَاسِطِيُّ كان له كتاب يحدث منه[9].

والمكاتبة نوع من أنواع التحمل والأداء المعتبرة، لا سيما إذا قرنت بالإجازة[10]، فقد قال ابن الصلاح: أَمَّا الْمُكَاتَبَةُ الْمَقْرُونَةُ بِلَفْظِ الْإِجَازَةِ فَهِيَ فِي الصِّحَّةِ، وَالْقُوَّةِ شَبِيهَةٌ بِالْمُنَاوَلَةِ الْمَقْرُونَةِ بِالْإِجَازَةِ[11].

رابعاً: مما يدل على عناية الأئمة والمحدثين بهذه الطرق، ما رواه البخاري عن بِشْر بْن خَالِدٍ، فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ[12]، بينما قال مسلم: وحَدَّثَنِيهِ بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ[13].

---

(1) فتح الباري لابن حجر (399/1).

(2) انظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي (747/2)، الجرح والتعديل (359/2/ت1368)، التعديل والتجريح (424/1/ت149).

(3) الكفاية (ص: 333).

(4) التاريخ الكبير (344/2/ت2691).

(5) انظر: الكنى والأسماء لمسلم (924/2/ت3770)، تاريخ دمشق لابن عساكر (93/23/ت2742).

(6) المكاتبة: وهي أن يكتب الشَّيخ إلى الطَّالب، وهو غائب شيئا من حديثه بخطه، أو يكتب له ذلك، وهو حاضر، ويلتحق بذلك ما إذا أمر غيره بأن يكتب له ذلك عنه إليه. مقدمة ابن الصلاح (ص 173).

(7) مسند البزار (270/4/ح1439).

(8) المرجع السابق (337/13/ح6957).

(9) انظر: تهذيب التهذيب (236/1/ت440).

(10) انظر: فتح المغيث (6/3)، تدريب الراوي (482/1).

(11) مقدمة ابن الصلاح (ص 174).

(12) صحيح البخاري (39/8/ح6168).

(13) صحيح مسلم (2034/4/ح2641).

وقال مسلم: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ – قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا – جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ[1].

فهذه دلالة على أنَّ الإمام مسلم ممن يتقيد بلفظ الشيخ، ويفرق بين حدثنا، وأخبرنا، وهو شديد العناية والتمييز بين ألفاظ التحمل والأداء، وهذا ما تميز به مسلم عن غيره[2].

ومثل ذلك: ما رواه الإمام أحمد في مسنده، حيث قال: حَدَّثَنَا بَهْزٌ، وَحَدَّثَنَا عَفَّانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ عَفَّانُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ بَهْزٌ: أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ[3].

ففي هذا أيضاً دلالة واضحة على أن الإمام أحمد، وهو ممن يميز بين طرق التحمل والأداء، فمع اتحاد شيخ شيخه، وإمكانية أن يقول: حَدَّثَنَا بَهْزٌ، وَعَفَّانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ عَفَّانُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ بَهْزٌ: أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَس، ففرق بين حدثنا، وأخبرنا، وهو نفسه نصَّ على اتباعْ لفظ الشيخ، في قولِه: حدثنا، وحدثني، وسمعت، وأخبرنا، وقال: ولا تَعْدُه[4].

خامساً: ومن الطرق التي وردت في روايات الحديث، وأكثر الأئمة من استخدامها: حروف العطف والتحويل على الشيوخ، والاقتصار بالإشارة على أداة التحديث بالرمز، وربما جمعوا بين أكثر من طريقة من طرق التحمل والأداء، وأكتفي بذكر مثالين:

الأول: حيث جمع الإمام مسلم بين أكثر من طريقة من طرق التحمل والأداء، كحرف العطف "الواو"، وح: الحويل، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ[5].

الثاني: وفيه الاقتصار بالإشارة على الرمز، فقال الطبراني: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْقَتَّاتُ الْكُوفِيُّ، ثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: ثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[6].

الثالث: وفيه الجمع بين الأسانيد، والاقتصار بالإشارة على الرمز، وغير ذلك: كما ورد عند الإمام مسلم، أنَّه قال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ

---

[1] صحيح مسلم (8/43/ح2640).

[2] انظر: صيانة صحيح مسلم (ص 103)، مقدمة ابن الصلاح (ص 139)، الشذا الفياح (1/ 283).

[3] مسند أحمد (20/303/ح12993).

[4] مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص 326).

[5] صحيح مسلم (4/2034/ح2641).

[6] المعجم الأوسط (6/91/ح5893).

بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعْتُ أَنَسًا، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ[1].

وأمثلة الجمع بين الرواة بحرف العطف "الواو"، والجمع بين الأسانيد ب: "ح" التحويل، وكذا الإشارة على أداة التحديث بالرمز كثيرة، وهي منهج متبع سار عليه أغلب الأئمة[2].

المطلب الثاني: اخْتِصَار الْحَدِيثِ:

وَالِاخْتِصَارُ: هو إيجازُ اللفظ مِنْ غيرِ إِخْلَالِ الْمَعْنَى[3]، وَإِذَا أُطلق مُصْطَلَح اخْتِصَار الْحَدِيثِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، فإنه يُراد به اخْتِصَار الْمَتْن لَا السَّنَد، مع أَنَّ الِاخْتِصَارِ يَقَع فيهمَا معاً[4].

وَمَفْهُوم الِاخْتِصَارِ وَقع قديماً، وَاسْتَعْمَلَهُ عَامَّةُ الرُّوَاة، وكثر في عصر الرِّوَايَة، إلا أَنَّهم كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ الدِّقَّة فِي النَّقْلِ وَالضَّبْطِ، وَإِذَا اخْتَصَرُوْا، فَبِحَسْبِ الْحَاجَةَ، ثم توسع رُوَاةِ الْحَدِيثِ فِي الِاخْتِصَارِ، الأَمر الذي سَبب وقوع الأخطاء، فَاضْطَرَّ الْأَئِمَّة لوضع الشُّرُوطِ وَالضَّوَابِط[5].

ولعل ضابط ما ورد في اختصار الحديث، أن يكون الراوي عالماً بلغات العرب، بصيراً بالمعاني، عاقلاً بمعنى الحديث وألفاظه، قال الشافعي: "أن يكون عاقِلاَ لِمَا يُحَدِّثُ به، عالماً بما يُحيل مَعَانِيَ الحديث مِنَ اللفظ"[6].

وقال ابن حبان: "والعلم بما يحيل من معاني ما يروي، هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خبراً، أو رواه من حفظه، أو اختصره، لم يحله عن معناه الذي أطلقه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِلَى معنى آخر"[7].

ومن هذا النوع ما يسمى بتقطيع الحديث[8]، وهو ذكر قطعة من الحديث في باب من الأبواب لمناسبة، ويلجأ إليها المصنفون بحسب الموضوعات، أو الأبواب الفقهية، خشية الإطالة.

---

(1) صحيح مسلم (2033/4ح2639).

(2) انظر: ألفية العراقي (ص 146)، فتح المغيث (111/3)، تدريب الراوي (519/1).

(3) انظر: النكت الوفية (69/1).

(4) انظر: الكفاية في علم الرواية (ص 190)، مقدمة ابن الصلاح (ص 215).

(5) انظر: المحدث الفاصل (ص 533)، الكفاية في علم الرواية (ص 203)، فتح المغيث (157/3).

(6) الرسالة (370/1).

(7) صحيح ابن حبان كما في الإحسان (152/1).

(8) انظر: فتح المغيث (149/3)، تدريب الراوي (539/1).

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: صَنِيع أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيَّ، اخْتِصَار الْأَحَادِيث فِي كَثِيرٍ مِنْ الأَمَاكِن، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَإِنَّهُ يَسُوقُ الْحَدِيث بِتَمَامِهِ، وَلَا يُقطعه[1].

وقَالَ أَبُو دَاوُد: وَرُبمَا اختصرت الحَدِيث الطَّوِيل، لِأَنِّي لَو كتبته بِطُولِهِ لم يعلم بعض من سَمعه، وَلَا يفهم مَوضِع الْفِقْه مِنْهُ، فاختصرت لذَلِك[2].

وقَالَ شيخ الْإِسْلَام ابْن تَيْمِية: أَهْلِ السُّنَنِ يختّصِرُون من الْحَدِيثِ ما يناسب السُّنن علَى عَادَتِهِمْ[3].

لكن مما ينبغي أن يعتنى به، أنَّه ليس كل حديث قلَّ لفظه، هو حديث مختصر، إنما يعتبر حديث مختصر إذا كان مخرجه واحد، فيأتي بلفظه مختصراً تارة، وفي أخرى يأتي تاماً.

وأما إذا اختلفت مخارج الحديث، وتباعدت ألفاظه، أو كان الحديث في سياق واقعة وظهر تعددها، فالذي يتعين أن يجعلا حديثين مستقلين[4].

وهذا يتبين من خلال جمع طرق الحديث الواحد، واستقصاء الألفاظ، والمقارنة بينها للوصول إلى اللفظ التام للحديث.

ومما يدل على وقوع الِاخْتِصَارِ فِي روايات الْحَدِيثِ:

أولاً: حَدِيث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُود ﷺ، قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، كيف تقول في رجل أحب قوما ولم يلحق بهم؟ فقال رسول الله ﷺ: « الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»[5].

وفي رواية أبي موسى ﷺ، قال: قيل للنبي ﷺ: الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم؟، قال: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[6].

فمن خلال جمع طرق حديثي عبد الله بن مسعود، وأبي موسى، قد تبين أن الحديث روي في متون الروايات مطولاً، وتارة كان يأتي مختصراً[7].

---

[1] الباعث الحثيث (ص 144).

[2] رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص 24).

[3] بيان تلبيس الجهمية (45/7).

[4] النكت على كتاب ابن الصلاح (791/2).

[5] صحيح البخاري (39/8/ح6169).

[6] المرجع السابق (39/8/ح6170).

[7] انظر: تخريج أحاديث الإحياء (ص: 1097/ح3).

وَقَال الْمُنْذِرِيّ: رَوَاهُ البُخَارِيّ وَمُسلم، وَرَوَاهُ أَحْمد بِإِسْنَاد حسن مُخْتَصراً من حَدِيث جَابر: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[1].

ثانياً: أن ينصَّ الشيخ على تعيين الراوي المختصِر، وهو من أقوى الأمثلة على وقوع الاختصار في متون الروايات، حيث قال البخاري بعدما ساق حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رجلاً من أهل الْبَادِيَة أَتَى النَّبِي ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُول الله، مَتى السَّاعَة قائمةٌ؟، قَالَ: وَيلك، وَمَا أَعدَدْت لَهَا؟، قَالَ: مَا أَعدَدْت لَهَا، إِلَّا أَنِّي أحب الله وَرَسُوله، قَالَ: إِنَّك مَعَ من أَحْبَبْت، قَالَ: وَنحن كَذَلِك؟، قَالَ: نعم، ففرحنا يومئذٍ فَرحا شَدِيداً، فَمر غُلَام للْمُغِيرَة – وَكَانَ من أقراني، فَقَالَ: إِنَّ أُخر هَذَا لم يُدْرِكهُ الْهَرم حَتَّى تقوم السَّاعَة، قَالَ البُخَارِيّ: اخْتَصَرَهُ شُعْبَة، عَن قَتَادَة، عَن أنس، عَن النَّبِي ﷺ[2].

فهذا نصٌ من الإمام البخاري على أنَّ شعبة هو الذي اختصر الحديث، عن قتادة، عن أنس ﷺ.

وقَال الْأَزْدِيّ: وَهَذِه الزِّيَادَة الَّتِي أَولهَا: فَمر غُلَام للْمُغِيرَة " إِلَى آخر الحَدِيث، قد أخرجهَا مُسلم فِي "الْفِتَن" من حَدِيث هَمام، عَن قَتَادَة، عَن أنَس[3]، وَجعلهَا أَبُو مَسْعُود من أَفْرَاد مُسلم، وَقد أخرجهَا البُخَارِيّ فِي كتاب "الْأَدَب" مُتَّصِلاً بِالْحَدِيثِ الَّذِي أوردنا، وَقَالَ البُخَارِيّ: اخْتَصَرَهُ شُعْبَة، عَن قَتَادَة، عَن أنس، عَن النَّبِي ﷺ[4]، يَعْنِي أَنه لم يذكر إِلَّا حَدِيث "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"، دُون الزِّيَادَة[5].

وفي رواية أخرى من طريق هَاشِم، عن الْمُبَارَكُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَيْتِهِ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ: مَتَى السَّاعَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: أَمَا إِنَّهَا قَائِمَةٌ، فَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَبِيرِ عَمَلٍ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ، وَلَكَ مَا احْتَسَبْتَ[6].

قال ابن حجر: وَلَفْظُ هَاشِمٍ مُخْتَصَرٌ[7]، وهذا نص من ابن حجر، على أنَّ لفظ هاشم في هذا الحديث مختصر، والحديث جاء من طريق أخرى عن هاشم مطولاً[8].

---

(1) الترغيب والترهيب للمنذري (4/ 15).

(2) صحيح البخاري (8/ 39/ح6167).

(3) صحيح مسلم (4/ 2270/ح2953).

(4) صحيح البخاري (8/ 39/ح6167).

(5) الجمع بين الصحيحين (2/ 583/ح1961– الحديث الْخَامِس عشر بعد الْمِائَة).

(6) أخرجه أحمد (21/70/ح13392).

(7) إتحاف المهرة (1/ 592/ح828)، وإطراف المسند المعتلي (1/ 350/ح414).

(8) انظر: مسند أحمد (21/ 38/ح13316).

ثالثاً: أن ينص إمام على قصة مختصرة من الحديث، كما في رواية من طريق عَفَّان، عن حَمَّاد يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ، عن ثَابِت، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟، وَعِنْدَهُ غُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدٌ، فَقَالَ: إِنْ يَعِشْ هَذَا، فَعَسَى أَنْ لَا يُدْرِكَهُ الْهَرَمُ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ[1].

فهذا الحديث مختصر على قصة الغلام، وإدراكه للهرم، حيث نص على ذلك ابن حجر، فقال: مُخْتَصَرٌ بِقِصَّةِ الْغُلَامِ فَقَطْ[2].

رابعاً: اختصار الحديث دون نص من إمام، حيث ورد ذلك في حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: أَنَّ رجلاً سَأَلَ النَّبِي ﷺ عَن السَّاعَة، فَقَالَ: مَتى السَّاعَة؟، فَقَالَ: وَمَا أَعدَدْت لَهَا؟، قَالَ: لَا شَيْء، إِلَّا أَنِّي أحب الله وَرَسُوله، فَقَالَ: أَنْت مَعَ من أَحْبَبْت، قَالَ أنس: فَمَا فرحنا بشيءٍ فرحنا بقول النَّبِي ﷺ: "أَنْت مَعَ من أحببت"، قَالَ أنس: فَأَنا أحب النَّبِي ﷺ، وَأَبا بكر، وَعمر، وَأَرْجُو أَن أكون مَعَهم، وَإِن لم أعمل أَعْمَالهم[3].

فهذا الحديث اختصره غير واحد من الأئمة، غير أنّهم لم يذكروا قول الإمام أَنَسٍ، فأخرجه مُسلم من حَدِيث الزُّهْرِيّ عَنهُ بِنَحْوِهِ، غير أَنه قَالَ: مَا أَعدَدْت لَهَا من كَبِير، أَحْمد عَلَيْهِ نَفسِي، وَلم يذكر قَول أَنَسٍ[4].

خامساً: أن يروى الحديث على هيئة صور متفرقة، كما في روايات حديث صَفْوَان بْن عَسَّالٍ، حيث روي هذا الحديث مختصراً ومطولاً بعدة صور، فجاءت بعض الروايات تامة، تبين تفاصيل الحكاية، وأخرى مختصرة، وبيان ذلك:

روايات انفردت بالحديث عن فضل طلب العلم[5]، وروايات انفردت بالحديث عن المسح على الخفين[6]، وروايات انفردت بالحديث عن المرء مع من أحب[7]، وروايات انفردت بالحديث عن التوبة[8]، وروايات جمعت بين فضل طلب العلم، والمسح على الخفين[9]، وروايات جمعت بين المسح

---

(1) أخرجه أحمد (21/ 340/ح13850).

(2) إتحاف المهرة (1/ 512/ح590).

(3) صحيح مسلم (4/ 2032/ح2639)، والمنتخب كما في مسند عبد بن حميد (ص: 403/ح1366).

(4) صحيح مسلم (4/ 2032/ح2639).

(5) سنن ابن ماجه (1/97/ح193)، مسند الطيالسي (2/484/ح1261)، مسند احمد (30/23/ح18098)، (30/24/ح18100)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/285/ح85).

(6) السنن الكبرى للنسائي (1/130/ح144)، سنن ابن ماجه (1/161/ح478)، المنتقى (ص 14/ح4)، صحيح ابن خزيمة (1/98/ح196)، المعجم الكبير (8/56/ح7351)، الأوسط (4/42/ح3563)، شرح مشكل الآثار (9/62/ح3441)، سنن الدارقطني (8/58/ح7358).

(7) جامع الترمذي (4/596/ح2387)، مسند الطيالسي (2/486/ح1263)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/322/ح562)، عمل اليوم والليلة (ص 158/ح192)، تاريخ أصبهان (1/239).

(8) سنن ابن ماجه (1/97/ح4070)، الفتن لنعيم (2/656/ح1850)، المعجم الكبير (8/654/ح7383).

(9) السنن الكبرى للنسائي (1/124/ح131)، مسند أحمد (30/9/ح18089)، سنن الدارمي (1/370/ح369)، صحيح ابن خزيمة (1/13/ح17)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (3/381/ح1100)، المعجم الكبير (8/65/ح7382)، السنن الصغير للبيهقي (1/56/ح123).

على الخفين، والمرء مع من أحب[1]، وروايات جمعت بين فضل طلب العلم، والمسح على الخفين، والمرء مع من أحب[2]، وروايات جمعت تفاصيل الحكاية بشكل تام، وفيها فضل طلب العلم، والمسح على الخفين، والمرء مع من أحب، وكذا أمر التوبة[3]، وهذا تبين من خلال جمع طرق الحديث الواحد، والوقوف على رواياته.

سادساً: الاقتصار على جزء معين من الحديث، كما في رواية شَيْبَةَ الْخُضَرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: ثَلَاثٌ أَحْلِفُ عَلَيْهِنَّ، وَلَوْ حَلَفْتُ عَلَى الرَّابِعَةِ لَرَجَوْتُ أَنْ لَا آثَمَ، وبعدما ذكر الأمور الأربعة، قَالَ شَيْبَةُ: فَسَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ عُمَرُ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ مِثْلِ عُرْوَةَ يَرْوِيهِ عَنْ عَائِشَةَ فَأَحْفَظُوهُ[4].

فهذا الحديث أخرجه النَّسَائِيُّ مختصرا، بلفظ: لَا يَجْعَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ[5].

وقد نص على اختصار هذا الحيث المزي، فقال: رواه عن أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمان، عَنْ عفان بْن مسلم مختصراً[6].

وكذا صنع ابن أبي شيبة، فقد أخرج الحديث مختصراً بلفظ: "لَا يَسْتُرُ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ فِي الدُّنْيَا، إِلَّا سَتَرَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ"[7]، ولم يذكر في كلا الروايتين باقي الحديث، ولا قول عُمَر بْن عَبْد العزيز.

المطلب الثالث: لَطَائِفُ الإِسْنَادِ:

وهي من مسائل علوم الحديث التي لا يكون لها أثر في الحكم على الحديث أو الراوي، ولكن يكون فيها لطافة، فيعتني العلماء أحيانًا بذكرها، وقد نبه إليها بعض العلماء، وذكروا ما في الأحاديث من لطائف[8]، كما صنع النووي[9]، والعيني[10]، وغيرهما.

---

(1) مسند أحمد (30/11/ح18091).

(2) مسند ابن أبي شيبة (2/367/ح879).

(3) جامع الترمذي (5/546/ح3536)، (5/545/ح3535)، السنن الكبرى للنسائي (4/596/ح2387)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (1/387/ح1096)، مصنف عبد الرزاق (1/205/ح795)، مسند الحميدي (2/130/ح905)، التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (4/149/ح1321)، المعجم الكبير (8/58/ح7359)، حلية الأولياء (7/308).

(4) مسند ابن راهويه (2/336/ح863)، مسند أحمد (42/55/ح25121)، مسند أبي يعلى (8/49/ح4566).

(5) السنن الكبرى للنسائي (6/114/ح6316).

(6) تحفة الأشراف (12/8/ح16346)، تهذيب الكمال (12/611).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (5/328/ح26570).

(8) انظر: تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (المقدمة/199-200)، مباحث في الحديث المسلسل (ص 129)، تحرير علوم الحديث (1/55)، الإمام مسلم وصحيحه (ص 45)، مدرسة الحديث في مصر (ص 351)، تيسير مصطلح الحديث (ص 224).

(9) انظر: شرح النووي على مسلم (1/2).

(10) انظر: عمدة القاري (1/18).

ولذا سأقتصر الحديث على بعض الإشارات، وهي بمثابة إيحاءات لباقي لطائف أسانيد الأحاديث.

أولاً: سند حديث عَبْد اللَّهِ بْن مَسْعُودٍ، وقد أخرجه البخاري، فقال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: قَالَ عَبْد اللَّهِ بْن مَسْعُودٍ، جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[1].

فرواة سند هذا الحديث كلهم كوفيون، كما فيه رواية التابعي الكوفي المخضرم شقيق بن سلمة وهو من كبار التابعين، عن الصحابي الجليل عَبْدُ اللَّهِ بْن مَسْعُود ﷺ.

وفيه رواية التابعي عن التابعي، فالأعمش سليمان بن مهران من صغار التابعين، يروي عن شقيق بن سلمة من كبار التابعين.

كذا فإن جرير بن عبد الحميد من الطبقة الوسطى من أتباع التابعين، يروي عن الأعمش، وهو من صغار التابعين.

وهذا الحديث ورد بصيغ عدة، ففيه التحديث، وذلك في موضعين:

الأول: قول البخاري عن شيخه: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. والثاني: قول شيخ البخاري قتيبة: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ.

وفيه العنعنة، وذلك في موضعين:

الأول: قول جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ. والثاني: قول الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

وفي سنده: قال، وذلك في موضعين أيضاً:

الأول: وهو قول الصحابي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﷺ. والثاني: وهو قول النبي ﷺ.

ثانياً: سند حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وقد أخرجه البخاري، فقال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَتَى السَّاعَةُ[2].

فسند هذا الحديث كما يتبين، فإن من لطائف إسناده، أن فيه رواية الابن عن أبيه، فعبدان، واسمه: عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ، يروي عن أبيه، فيقول: أَخْبَرَنَا أَبِي[3].

---

[1] صحيح البخاري (8/39/ح6169).

[2] المرجع السابق (8/40/ح6171).

[3] انظر: رواية معاذ بن هشام عن أبيه، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. صحيح مسلم (4/2033/ح2639)،)، الاحسان كما في صحيح ابن حبان (1/182/ح8)، مسند أبي يعلى (5/401/ح3072).

ثالثاً: قال النسائي: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فَحَدَّثَ النَّاسَ[1].

فهذا الحديث من لطائف إسناده، أن فيه رواية الأقران، وهما: سعيد المقبري، وشريك بن عبد الله، وهما تابعيَّان، مدنيَّان، من درجةٍ واحدة[2].

المطلب الرابع: معارف حديثية.

أولاً: معرفة من اختلف في اسمه.

أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ[3]، اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ قَوْلًا، وقِيل فِي اسْمِهِ عدة أقوال[4]، والصحيح أنَّ اسْمُهُ، كُنْيَتُهُ[5].

قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، ممن ذكر في أسانيد الأحاديث[6]، وقد اخْتُلِفَ فِيهِ، فَقِيلَ: قُتَيْبَةُ اسْمُهُ، وَقِيلَ: بَلْ هُوَ لَقَبٌ، وَقال ابن عدي: اسمه: يحيى بن سعيد، وقتيبة لقب[7]، غُلب عليه، بحسب ما ذكر المزي[8]، وَقَالَ ابْنُ مَنْدَهْ: وَاسْمُهُ: عَلِيٌّ[9].

أبو ذر الغفاري، قال عنه ابن عبد البر: فقد اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً، فقيل: جندب بن جنادة، وقيل: برير بن جندب، وقيل: برير بن جنادة، وقيل: جندب بن عَبْد الله، وقيل: جندب بن السكن، والمشهور المحفوظ: جندب بن جنادة.

---

(1) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842).

(2) المدبج ورواية الأقران (ص 39).

(3) مسند البزار (161/5/ح1753)، سنن الدارقطني (239/1/ح477، وح478).

(4) انظر: الكنى والأسماء لمسلم (126/1/ت333)، المتفق والمفترق (2121/3/ت1573)، تاريخ بغداد (542/16/ت7650).

(5) انظر: الثقات لابن حبان (668/7/ت12018)، مقدمة ابن الصلاح (ص 334)، تهذيب الكمال (129/33/ت7252)، تقريب التهذيب (ص 624/ت7985).

(6) صحيح البخاري (39/8/ح6169).

(7) التعديل والتجريح (1072/3)، نزهة الألباب (85/2)، فتح الباري لابن حجر (248/1)، شرح أبي داود للعيني (97/1).

(8) تهذيب الكمال (53/35).

(9) تاريخ بغداد (460/12)، المنتظم في تاريخ الملوك (279/11)، جامع الأصول (794/12)، شرح النووي على مسلم (166/1).

واختلف فيما بعد جنادة، فقيل: جنادة بن قيس بن عمرو بن صعير بن عبيد بن حرام بن غفار، وقيل: جندب بن جنادة بن صعير بن عبيد بن حرام بن غفار، وقيل: جندب بن جنادة بن سفيان بن عبيد بن حرام بن غفار[1].

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَان، قال عنه ابن حجر: وقد اختلف في اسم جده[2]، فكما ورد في بعض روايات الحديث، أنّه: صَفْوَانَ بْنِ قُدَامَةَ[3]، بينما ذكرت روايات أخرى، أن اسم جده، هو: صَفْوَانَ بْنِ قَتَادَةَ[4].

وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَان، كما قال أبو نعيم[5]، وغيره[6]: قد ثبت له ولأبيه، رؤية وصحبة، وكان أبوه ممن هاجر صَفْوَانُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وهو بالمدينة، وبايعه على الإسلام.

وكما ورد في: حفص ابن أخي أنس بن مالك، فقال الطبراني: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ، قَالَ: نا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ[7].

وحفص اختلف في اسمه على أقوال عدة، وقيل: إنه حفص بن عَبد اللَّهِ بن أَبي طلحة، وقيل: حفص بن عُبَيد اللَّهِ بن أَبي طلحة، وقيل: حفص بن عُمَر بن عُبَيد اللَّهِ بن أَبي طلحة، وقيل: حفص بن مُحَمَّد بن عَبد اللَّهِ بن أَبي طلحة، فعلى هذا هو ابن، ابن أخي أنس[8].

ثانياً: معرفة من اختلف في نسبه.

ومن الرواة الذين اختلف في نسبهم: النُّعمانَ بن قَوْقَل[9]، فقال ابن الأثير[10]، وابن حجر[11]: فقيل: هو النعمان بْن مالك، بْن ثَعْلَبَة، بْن دعد، بْن فهر، بْن ثَعْلَبَة، بْن غنم، بْن عوف، بْن الخزرج،

---

(1) الاستيعاب (4/1652/ت2944)، أسد الغابة (6/96/ت5869)، الإصابة (7/105/ت9877).

(2) الإصابة (4/268/ت5158).

(3) المعجم الصغير (1/98/ح133)، المعجم الأوسط (2/286/ح2001).

(4) الآحاد والمثاني (2/428/ح1221)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822/ح4602).

(5) معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822).

(6) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822)، أسد الغابة (3/358/ت3331)، الإصابة (4/268/ت5160).

(7) المعجم الأوسط (2/146/ح1527).

(8) انظر: تهذيب الكمال (7/80/ت1420)، الكاشف (1/343/ت1170)، تقريب التهذيب (ص 174/ت1436).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (8/76/ح2226).

(10) أسد الغابة (5/320/ت5261).

(11) الإصابة (6/355/ت8776).

وقيل: النُّعْمَان بن مَالك، بن أَصْرَم، بْن فهر، بن ثَعْلَبَة، بن غنم، بْن عَمْرو، بن عَوْف، وذكره موسى بن عقبة، وابن إسحاق فيمن استشهد بأحد، وكان شهد بدرا.

وقال ابن عبد البر: النُّعمانَ بن قَوْقَل، ويقال: النُّعْمَان بن ثَعْلَبَة: أحسبهما واحدا[1]، ونسبَ القول إلى محمدِ بنِ عمارةَ وجعلهما اثنين[2]، وقد تعقبه ابن الأثير، فقال: الَّذِي أظنه، بَلْ أتيقنه، أن هَذَا النعمان هُوَ النعمان بن قوقل، والنسب واحد، والحالة من شهوده بدرا وقتله يوم أحد واحدة، وليس فِي النسب اختلاف إلا فِي دعد وأصرم[3].

وذكر ابن أبي حاتم، عن أبيه: النعمان بن قوقل، كوفي له صحبة، روى عنه بلال بن يحيى، وذكر حديث الباب[4].

وقال ابن حجر: فرّق أبو حاتم بينه وبين الّذي قبله، وقال في هذا: إنه نزل الكوفة، وعندي أنه بهذا أليق[5].

ثالثاً: معرفة من اشتهر بكنيته.

جاء في بعض روايات حديث أنس، أَبُو الْيَمَانِ وَهُوَ: الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ[6]، والحكم اسمه: أبو اليمان، وهو كنية يعرف بها.

قال الخطيب البغدادي: أَصْحَابُ الْكُنَى وَفِي الْمُحَدِّثِينَ جَمَاعَةٌ اكْتَفَى الرُّوَاةُ عَنْهُمْ بِذِكْرِ كُنَاهُمْ دُونَ أَسْمَائِهِمْ وَأَنْسَابِهِمْ، لِغَلَبَتْهَا عَلَيْهِمْ، وَاشْتِهَارِهِمْ بِهَا، وَالْأَمْنِ مِنْ دُخُولِ اللَّبْسِ فِيهَا: فَمِنْهُمْ أَبُو الْيَمَانِ وَهُوَ: الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ[7].

وورد في أسانيد الأحاديث: أَبُو سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ[8]، قال عنه ابن حجر: مشهور بكنيته[9].

وكذا ورد: أَبُو عَلْقَمَةَ[10]، موسى بن ميمون البصري، قال الذهبي: وهذا الرجل مشهور بكنيته يكنى أبا علقمة[11].

---

(1) الاستيعاب (4/1503/ت2623).

(2) انظر: جامع الأصول (12/803/ت2247).

(3) أسد الغابة (5/320/ت5261).

(4) الجرح والتعديل (8/444/ت2036).

(5) الإصابة (6/356/ت8777).

(6) الإيمان لابن منده (1/438/ح291).

(7) الجامع لأخلاق الراوي (2/77)

(8) المعجم الكبير (3/183/ح3061).

(9) الإصابة (2/38/ت1649).

(10) الآحاد والمثاني (2/428/ح1221)، المعجم الصغير (1/98/ح133)، المعجم الأوسط (2/286/ح2001)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822/ح4602).

(11) لسان الميزان (8/225/ت8043).

وممن ورد أيضاً: أَبي قِرْصَافَةَ جَنْدَرَةُ بْنُ خَيْشَنَةَ[1]، قال عنه ابن حجر: مشهور بكنيته[2].

رابعاً: معرفة من له أكثر من كنية.

فقد ورد في بعض روايات حديث أنس: إِسْحَاق بن عبد اللَّه بن أبي طَلْحَة[3]: ويُكَنَّى أَبَا نَجِيحٍ، وَقِيلَ: يُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبَا يَحْيَى[4]، والأكثر قال: أبو يحيى[5].

وممن ورد: الْبَرَاءِ بْنِ عَازِب[6]: يكنى أبا عمارة، وقيل أبا الطفيل، وقيل: يكنى أبا عمرو، وقيل: أبو عمر، والأشهر والأكثر، كما قال ابن عبد البر[7]، ابن الأثير[8]، وابن حجر[9]: أبو عمارة، وهو أصح.

وكذا ورد: مُسْلِمٍ الْأَعْوَرِ[10]، قال ابن حبان[11]، وابن الجوزي[12]: كنيته أبو عبد الله، وقد قيل أبو حمزة، وقال الذهبي: وقيل كنيته: أبو مرة، وأبو عبد الله[13].

خامساً: معرفة من اسمه كنيته.

زَكَرِيَّا بن أبي زَائِدَة[14]، وَاسم أبي زَائِدَة: فَيْرُوز، وقيل: خَالِد بن ميمون، وقِيلَ: اسْمه كنيته[15].

---

(1) المعجم الكبير (19/3/ح2519).

(2) تقريب التهذيب (ص 143/ت978).

(3) صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، موطأ مالك (ص 328/ح930)، مسند الموطأ للجوهري (ص 271/ح286)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (338/6)، الإيمان لابن منده (438/1/ح292).

(4) انظر: التمهيد (197/1)، التعديل والتجريح (379/1/ت85).

(5) انظر: الثقات لابن حبان (23/4/ت1668)، رجال صحيح مسلم (51/1/ت57)، تهذيب الأسماء واللغات (116/1/ت51).

(6) مسند الروياني (225/1/ح313).

(7) الاستيعاب (155/1/ت173).

(8) أسد الغابة (362/1/ت389).

(9) الإصابة (411/1/ت618).

(10) معجم الصحابة لابن قانع (114/2)، تاريخ أصبهان (94/1).

(11) المجروحين (8/3/ت1034).

(12) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (118/3/ت3312).

(13) المقتنى في سرد الكنى (104/2/ت6117).

(14) مسند الروياني (225/1/ح313).

(15) انظر: الثقات لابن حبان (334/6/ت7988)، رجال صحيح مسلم (226/1/ت487)، تهذيب الكمال (348/21/ت4234)، إكمال تهذيب الكمال (64/5/ت670).

سادساً: مِعْرِفَةُ مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ.

قال ابن حجر: فائدةُ معرِفَتِه نَفْيُ الغَلَطِ عمَّن نَسَبَهُ إلى أبيه[1]، ومن ذلك: أَبُو الْجَوَابِ[2]، واسمه: الْأَحْوَصُ بْنُ جَوَابٍ الْكُوفِيُّ الضَّبِّيُّ[3]، وهو ممن وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسْمَ أَبِيهِ[4].

سابعاً: مُعْرِفَةُ أَلْقَابِ الْمُحَدِّثِينَ.

قال أبو عبد الله الحاكم: فَإِنَّ فِيهِمْ جَمَاعَةً لَا يُعْرَفُونَ إِلَّا بِهَا، ثُمَّ مِنْهُمْ جَمَاعَةٌ غَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الْأَلْقَابُ، وَأَظْهَرُوا الْكَرَاهِيَةَ لَهَا[5].

وقال ابن الصلاح: وَمَنْ لَا يَعْرِفُهَا يُوشِكُ أَنْ يَظُنَّهَا أَسَامِيَ، وَأَنْ يَجْعَلَ مَنْ ذُكِرَ بِاسْمِهِ فِي مَوْضِعٍ وَبِلَقَبِهِ فِي مَوْضِعٍ شَخْصَيْنِ، كَمَا اتَّفَقَ لِكَثِيرٍ مِمَّنْ أَلَّفَ[6].

وقال ابن كثير: وفائدة التنبيه على ذلك، أن لا يظن أن هذا اللقب لغير صاحب الاسم، وإذا كان اللقب مكروهاً إلى صاحبه، فإنما يذكره أئمة الحديث على سبيل التعريف والتمييز، لا على وجه الذم واللمز والتنابز[7]، ومما يوضح ذلك:

فقد ورد في أسانيد الأحاديث، سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ: وهو مُلَقَّب بِالْأَعْمَشُ[8]؛ لأنه اشتُهر به[9]، فلذا نجد أكثر روايات الحديث تذكره بلقبه، وأحياناً يأتي مقروناً باسمه، فيقول عن: سليمان الأعمش[10].

---

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص 180)، وفتح المغيث (219/4).

(2) صحيح مسلم (2034/4/ح2640).

(3) التاريخ الكبير (58/2/ت1681)، الكنى والأسماء (197/1/ت609)، الجرح والتعديل (328/2/ت1253)، رجال صحيح مسلم (84/1/ت133).

(4) انظر: تدريب الراوي (921/2).

(5) معرفة علوم الحديث (ص 210).

(6) مقدمة ابن الصلاح (ص 338).

(7) الباعث الحثيث (ص 220).

(8) صحيح البخاري (39/8/ح6170)، ومسلم (2034/4/ح2640)، وأحمد (301/32/ح19533)، والمعجم الأوسط (91/6/ح5893).

(9) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 243)، والشذا الفياح (390/1)، والمقنع في علوم الحديث (405/1)، وتلقيح فهوم أهل الأثر (ص 356).

(10) مسند البزار (101/5/ح1679).

قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَثْرَمُ: وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، يُسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ، يُعْرَفُ بِلَقَبِهِ فَقَالَ: "إِذَا لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِهِ"، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْأَعْمَشُ إِنَّمَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ هَكَذَا، فَسَهُلَ فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا شُهِرَ بِهِ[1].

وورد في بعض روايات حديث أنس، راوٍ سميَّ "عَبْدَانُ"، فقال البخاري: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ[2].

وبعد جمع طرق الحديث تبين أن عَبْدَانُ هذا، هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ[3]، وبعض طرق الحديث ذكرت: عَبْدَانُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ[4].

فَعَبْدَانُ، هذا لقبٌ لجماعةٍ، أكبرُهم: عبدالله بن عثمان[5]، واسمه: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي رَوَّادٍ، وقال الخطيب البغدادي: الْمَعْرُوفُ بِعَبْدَانَ الْمَرْوَزِيِّ[6].

وورد أيضاً راو: النُّعْمَانُ بْنُ قَوْقَلٍ الْأَنْصَارِيُّ[7]، قال ابن عبد البر: وثعلبة يدعى قوقلا[8]، وقال النووي: وقوقل لقب لثعلبة[9]، وقال ابن حجر: ويقال: إن قوقلا لقب، واسمه ثعلبة أو مالك بن ثعلبة[10]، وقال العيني: وقوقل لقب ثَعْلَبَة، وَقيل: لقب أَصْرَم[11].

ثامناً: معرفة من له اسم وكنية ولقب.

وهذا جاء في بعض روايات الحديث، فقال الطبراني: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خُلَيْدٍ، قَالَ: نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، قَالَ: نا أَبُو الْمَلِيحِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ[12].

---

(1) الجامع لأخلاق الراوي (74/2).

(2) صحيح البخاري (40/8/ح6171).

(3) صحيح مسلم (2033/4/ح164)، رجال صحيح مسلم (216/2).

(4) شعب الإيمان (504/2/ح1316).

(5) انظر: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص 589).

(6) الأسماء المبهمة (399/6).

(7) التاريخ الكبير للبخاري (76/8/ح2226).

(8) الاستيعاب (1503/4/ت2623).

(9) تهذيب الأسماء واللغات (130/2/ت635).

(10) الإصابة (355/6/ت8776).

(11) عمدة القاري (123/14).

(12) المعجم الأوسط (131/1/ح410).

فأبو المليح، اسمه: الْحَسَن بْن عُمَر، كما في بعض روايات الحديث[1]، وكنيته كما قال أبو حاتم: أَبُو عبد الله[2]، وكذا قال أبو زرعة[3]، وابن حبان، وزاد: ولقبه أَبُو الْمليح[4]، وقال المزي: كنيته أَبُو عَبد اللَّه، وغلب عليه أَبُو المليح[5].

فأبو المليح، هذا لقب، واسمه: الحسن بن عمر، وهذا تبين من خلال جمع روايات الحديث.

وكذا ورد: مَحْبُوب بن الْحسن: وهُوَ مَحْبُوب بن الْحسن، أَبُو جَعْفَر الْبَصْرِيّ، فاسْمه: مُحَمَّد، ولقبه: مَحْبُوب، وكُنيته: أَبو جَعفر[6]، فهو ممن عرف باسمه ولقبه وكنيته.

تاسعاً: معرفة من وافق اسمه كنية أبيه.

ومن ذلك: شُعَيْب بن أبي حَمْزَة، فقد ورد ذكره في روايات حديث أنس[7]، وهو ممن وافق اسمه كنية أبيه، فيُقَال لَهُ أَبُو حَمْزَة[8]، واسم أبي حمزة، كما قال ابن معين: دينار[9].

وكذا ورد اسم: سَعِيدٌ بن أبي سعيد الْمَقْبُرِيَّ في بعض روايات حديث أنس[10]، واسْم سعيد، كما قال الكلاباذي: كيسَان كَانَ ينزل عِنْد مَقْبرَة فنسب إِلَيْهَا[11]، وقال الأزدي: وهو ممن وافق اسمه كنية أبيه[12].

---

(1) مسند البزار (363/12/ح6284).

(2) الجرح والتعديل (24/3/ت103).

(3) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (857/3/ت126).

(4) الثقات لابن حبان (166/6/ت7187).

(5) تهذيب الكمال (280/6/ت1255).

(6) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (67/1/ت153)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (177/1/ت518)، التعديل والتجريح (627/2/ت470)، ألقاب الصحابة والتابعين (ص 94).

(7) الإيمان لابن منده (438/1/ح291).

(8) انظر: الجرح والتعديل (344/4/ت1508)، رجال صحيح البخاري (347/1/ت491)، رجال صحيح مسلم (303/1/ت653)، تاريخ دمشق لابن عساكر (89/23/ت2742) تهذيب الكمال (516/12/ت2474).

(9) سؤالات ابن الجنيد (ص 394/ت507)

(10) مسند البزار (326/12/ح6190).

(11) رجال صحيح البخاري (290/1/ت399).

(12) من وافق اسمه كنية أبيه (ص 49/ت44).

عاشراً: معرِفةُ مَنْ نُسِبَ إلى غَيْرِ أَبيهِ.

فقد ورد في بعض روايات حديث أنس: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَنَانٍ[1]، وهو ممن نسب لغير أبيه، فقال عنه الخطيب البغدادي: كَانَ مُطَيَّنًا يَنْسِبُهُ إِلَى جَدِّهِ، وَلا يُسَمِّي أَبَاهُ[2]، فيقول حدثنا: مُحَمَّدُ بْنُ حَنَانٍ[3].

وكذا ورد: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، قال أبو داود[4]، وابن حجر[5]، وقد ينسب إلى جده.

ومن ذلك أيضاً: إِسْحَاق بن عبد اللَّه بن أبي طَلْحَة[6]، قال عنه النووي: هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ النُّسَخِ وَهُوَ صَحِيحٌ، وَهُوَ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ[7]، وابن حجر نسبه إلى جده[8].

ومثلهم: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَة بن قَعْنَب[9]، وينسب أيضاً إلى جده[10]، ومُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ[11]، قال ابن القيسراني: اشتهر بكنيته، مع نسبه إلى جده[12].

وكذا: النُّعْمَانُ بْنُ قَوْقَلٍ الْأَنْصَارِيُّ[13]، قال ابن الأثير: فهو نسب إلى جده الأدنى وهو ثعلبة[14]، وقال النووي: نسب النعمان إلى جده[15]، وقال العيني: وَقد ينْسب النُّعْمَان إِلَى جده، فَيُقَال لَهُ: النُّعْمَان بن قوقل[16].

---

(1) مسند البزار (281/13/ح6846).
(2) تلخيص المتشابه في الرسم (235/1).
(3) انظر مثلاً: معرفة الصحابة لأبي نعيم (1402/3)، المحدث الفاصل (ص 367).
(4) سؤالات أبي عبيد (ص 68/ت15).
(5) تقريب التهذيب (ص 465/ت5697).
(6) صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، موطأ مالك (ص 328/ح930)، مسند الموطأ للجوهري (ص 271/ح286)، حلية الأولياء (338/6)، الإيمان لابن منده (438/1/ح292).
(7) شرح النووي (154/16).
(8) تقريب التهذيب (ص 101/ت367).
(9) صحيح مسلم (2032/4/ح2639).
(10) انظر: وفيات الأعيان (40/3)، توضيح المشتبه (240/7)، مغاني الأخيار (442/3/ت3900)، الأنساب (468/10/ت3281)، اللباب (50/3).
(11) مسند أبي يعلى (310/6/ح:3626)، وسنن الدارقطني" (239/1/ح477).
(12) المؤتلف والمختلف (ص 71).
(13) التاريخ الكبير للبخاري (76/8/ح2226).
(14) أسد الغابة (320/5/ت5261).
(15) تهذيب الأسماء واللغات (130/2/ت635).
(16) عمدة القاري (123/14).

الحادي عشر: مَعْرِفَةُ رِوَايَةِ الْأَبْنَاءِ عَنِ الْآبَاءِ.

وقد ورد هذا في أكثر من موضع من أسانيد الأحاديث[1]، وهي تعد من لطائف الإسناد، فعند الإمام البخاري، أنه قال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ[2].

فهذا الحديث في سنده عَبْدَانُ، واسمه، قال ابن الصلاح: عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ[3]، يحدث هذا الحديث عن أبيه، فقال عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا أَبِي، واسم أبيه: عُثْمَانُ بْنُ جَبَلَةَ[4].

وجاء أيضاً عند الإمام مسلم، أنه قال: وَحَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[5].

فمعاذ بن هشام في سند الحديث، وهو يروي عن أبيه هشام، فيقول: حدثني أبي، وهو كما قال النووي: هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ[6].

الثاني عشر: معرفة رواية الأقران.

قال ابن الصلاح: وَهُمُ الْمُتَقَارِبُونَ فِي السِّنِّ وَالْإِسْنَادِ، وَرُبَّمَا اكْتَفَى الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِيهِ بِالتَّقَارُبِ فِي الْإِسْنَادِ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدِ التَّقَارُبُ فِي السِّنِّ[7].

ومما يوضح ذلك: ما أخرجه النسائي[8]، وأحمد[9]، وغيرهما[10]، من طريق اللَّيْث، عَنْ سَعِيد ابْنُ أَبِي سَعِيد الْمَقْبُرِيّ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ فَحَدَّثَ النَّاسَ.

---

(1) انظر: مسند أبي يعلى الموصلي (7/ 104/ح4049)، المعجم الأوسط (72/9/ح9154).
(2) صحيح البخاري (40/8/ح6171).
(3) مقدمة ابن الصلاح (ص 343).
(4) انظر: تهذيب الكمال (344/19/ت3795).
(5) صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، الاحسان كما في صحيح ابن حبان (182/1/ح8)، مسند أبي يعلى (401/5/ح3072).
(6) شرح النووي على مسلم (60/3).
(7) مقدمة ابن الصلاح (ص 309).
(8) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، وقد ورد عند أحمد والبزار: أن رسول الله، قَامَ فَحَذَّرَ النَّاسَ. مسند أحمد (128/20/ح12703)، مسند البزار (326/12/ح6190).
(9) مسند أحمد (128/20/ح12703).
(10) مسند البزار (326/12/ح6190).

وهذا الحديث في سنده سَعِيد الْمَقْبُرِيّ، فإنه يروي عن قرينه شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، وقد قال ابنُ حجر عنهما: وفيه رواية الأقران، لأنَّ سعيداً، وشَريكاً تابعيَّان من درجةٍ واحدة، وهما مدنيَّان[1].

الثالث عشر: معرفة المبهم من رواة الحديث.

ورد في روايات الأحاديث: راو باسم: سُلَيْمَانُ[2]، ومن خلال جمع طرق الحديث، فقد تبين أنه: سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ[3].

وآخر: باسم: حُمَيْدٍ[4]، ومن خلال الوقوف على الروايات، تبين أنه: حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ[5]، وكذا ورد: أَبُو عَامِرٍ[6]، وهو: أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ[7].

وفي سند حديث جابر، ورد اسم لراو: حَسَنٌ[8]، وهو: الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى[9].

والأئمة ورواة الحديث يبينون ذلك أحياناً عند إيرادهم للأحاديث، فهذا الإمام أحمد، يقول: حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَعَفَّانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا أَبُو رَوْقٍ عَطِيَّةُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْغَرِيفِ، قَالَ عَفَّانُ: أَبُو الْغَرِيفِ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ خَلِيفَةَ[10].

فهذا بيان من الإمام أحمد بتعيين الراوي المهمل في هذا الحديث، حيث نقل قول عَفَّانُ بن مسلم في تعريف الراوي: أَبُو الْغَرِيفِ، كما قال الدولابي، هو: عُبَيْدُ اللهِ بْنُ خَلِيفَةَ[11].

وله في سند حديث آخر، يقول: حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، عَنْ أَبِي رَوْقٍ عَطِيَّةَ بْنِ الْحَارِثِ[12].

وعبد الواحد في سند الحديث مبهم، عرف من خلال جمع طرق الحديث، وهو: عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ[13].

---

(1) فتح الباري لابن حجر (153/1)..
(2) سنن أبي داود (333/4/ح5126).
(3) مسند أحمد (304/35/ح21379).
(4) انظر: المرجع السابق.
(5) سنن أبي داود (333/4/ح5126)، مسند أحمد (367/35/ح21463).
(6) مسند البزار (373/9/ح3951).
(7) معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 302).
(8) مسند أحمد (398/23/ح15240) (453/22/ح14604).
(9) المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 321/ح1054).
(10) مسند أحمد (22/30/ح18097).
(11) الكنى والأسماء للدولابي (896/2/ح1574).
(12) مسند أحمد (23/30/ح18099).
(13) المعجم الكبير (70/8/ح7397)، شرح معاني الآثار (82/1/ح518)، مسند ابن أبي شيبة (369/2/ح883)، مسند أحمد (22/30/ح18097)، سنن ابن ماجه (953/2/ح2857)، الآحاد والمثاني (416/4/ح2467)، الكنى والأسماء للدولابي (896/2/ح1574)، معجم ابن الأعرابي (179/1/ح311)، فوائد تمام (87/2/ح1203)، إسلام زيد بن حارثة (ص 147/ح4).

الرابع عشر: مَعْرِفَةُ الْمُفْرَدَاتِ.

وهُوَ فَنٌّ حَسَنٌ عزيز مليح يُوجَدُ فِي كتبِ الحُفَّاظِ، وَفِي أَوَاخِرِ الْأَبْوَابِ، وَأُفْرِدَ بِالتَّصْنِيفِ[1]، وممن ذكر بذلك: زِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ، وهو ممن ذكره العلماء من المفردات[2].

وقال البرديجي: زر بن حبيش كاهلي، يروي عن عمر بن الخطاب، وعلي[3]، وقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الحاكم: لَا أَعْلَمُ فِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ زِرًّا غَيْرَ ابْنِ حُبَيْشٍ الْأَسَدِيَّ[4].

وذكر الآمدي: ثلاثة أزرار آخرين، اثنان منهم شاعران، وز بن عبدالله الفقيمي، له صحبة[5].

الخامس عشر: مَعْرِفَةُ الْمُؤْتَلِفِ وَالْمُخْتَلِفِ.

قال ابن الصلاح: وَهُوَ مَا يَأْتَلِفُ -أَيْ تَتَّفِقُ- فِي الْخَطِّ صُورَتُهُ، وَتَخْتَلِفُ فِي اللَّفْظِ صِيغَتُهُ، وَهُوَ فَنٌّ جَلِيلٌ، مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ كَثُرَ عِثَارُهُ، وَلَمْ يَعْدَمْ مُخْجِلًا، وَهُوَ مُنْتَشِرٌ لَا ضَابِطَ فِي أَكْثَرِهِ يُفْزَعُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يُضْبَطُ بِالْحِفْظِ تَفْصِيلًا[6].

وقال ابن حجر: "ومعرِفَتُه مِن مهمَّات هذا الفنِّ، حتَّى قالَ عليُّ بنُ المَدينيِّ: أشدُّ التَّصحيفِ ما يقعُ في الأسماءِ[7]، ووجَّهَهُ بعضُهم بأنه شيء لا يَدْخله القياسُ، ولا قَبْله شيءٌ يَدُلُّ عليهِ، ولا بَعْدَهُ"[8].

ومن ذلك: أَبَو مُعَاوِيَةَ[9] مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ[10]، قال عنه الدارقطني: كناه البُخَاريّ ومسلم جميعًا في كتابيهما: أبا حَازِم بالحاء والمحفوظ، أنه: أبو خَازِم كناه أبو أسامة في روايته عنه[11].

وقال ابن الصلاح: كُلُّ مَا فِيهَا مِنْ حَازِمٍ وَأَبِي حَازِمٍ فَهُوَ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ خَازِمٍ أَبَا مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرَ، فَإِنَّهُ بِخَاءٍ مُعْجَمَةٍ[12].

---

[1] انظر: التقريب والتيسير (ص 101)، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص 562)، تدريب الراوي (750/2).

[2] انظر: الغاية فى شرح الهداية (ص 246-247)، تدريب الراوي (750/2).

[3] طبقات الأسماء المفردة (ص 56).

[4] معرفة علوم الحديث (ص 180).

[5] المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء (ص 168)، الإكمال في رفع الارتياب (183/4).

[6] مقدمة ابن الصلاح (ص 344)، التقريب والتيسير (ص 106)، الاقتراح (ص 50)، رسوم التحديث (ص 175).

[7] تصحيفات المحدثين (12/1).

[8] نزهة النظر (ص 164).

[9] صحيح البخاري (39/8/ح6170)، صحيح مسلم (2034/4/ح2641)، مسند البزار (32/8/ح3013).

[10] المسند للشاشي (2/ 69/ح578).

[11] المؤتلف والمختلف للدارقطني (655/2).

[12] مقدمة ابن الصلاح (ص 351).

وقد ورد في بعض روايات حديث أنس، اسم لراوٍ: كَثِير بن خُنَيْسٍ[1]، وقد اختلف في ضبط اسم خُنَيْسٍ، هل هو ابن خُنَيْسٍ، أو ابن حُبَيْش[2].

ونظراً لهذا الاختلاف في اسم الأب، فقد جعله البُخَارِيّ هَذَا الِاسْم اسْمَيْنِ[3]، وخالفهما أبو حاتم الرازي، وقال: هما واحد[4].

وقال أَبُو زُرْعَةَ: والصَّحيحُ: كَثِيرُ بْنُ خُنَيْس[5]، ورجح ذلك ابن ما كولا[6].

وورد في روايات الأحاديث اسم: أَبُو الْمَلِيحِ[7]، وقد اختلف في ضبط اسمه: هل هو الْحَسَن بن عُمَر، أو الْحسن بن عَمْرو.

فقال ابن سعد: أَبُو الْمَلِيحِ، واسمه: الحسن بْنُ عُمَرَ[8]، وكذا قال ابن معين[9]، وابن خياط[10]، ونقل البخاري قول ابن الْمُبَارك، أنه قال: اسْمه الْحسن بن عَمْرو، ثم قال: الصَّحِيح عَنهُ الْحسن بن عمر[11]، وقال ابن أبي خيثمة: أبو المليح هذا: اسمه الحسن بن عمر، أسماه لنا غير واحد[12].

وقال أبو حاتم: أَبُو الْمَلِيحِ الرَّقِّيّ، وَاسْمُهُ: الحسن بن عمرو الفزاري[13]، وقال أبو زرعة: الحسن بن عمر، ويقال: عمرو بن يحيى الفزاري مولاهم[14].

وقال ابن حبان: أَبُو الْمليح الرقى اسْمه الْحسن بْن عَمْرو بْن عَبْد اللَّه بن يحيى الْفَزارِيّ[15].

---

(1) مسند أحمد (369/20/ح13092).

(2) انظر: التذييل علي كتب الجرح والتعديل (249/1/ت666)، وانظر حديثه: مسند أحمد (369/20/ح13092)، مسند البزار (340/12/ح6220).

(3) انظر: الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام (357/1/ت735). وانظر ترجمة كثير في: التاريخ الكبير (209,210/7) – (914، 915).

(4) الإكمال في رفع الإرتياب (340/2)، التذييل على كتب الجرح والتعديل (249/1).

(5) علل الحديث (520/2).

(6) تعجيل المنفعة (145/2).

(7) مسند البزار (363/12/ح6284).

(8) الطبقات الكبرى (336/7/ت3972).

(9) تاريخ ابن معين (84/2).

(10) الطبقات لخليفة بن خياط (ص 590/ت3098).

(11) التاريخ الأوسط (227/2/ت2397)، التاريخ الكبير للبخاري (299/2/ت2537).

(12) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (3/ 235/ت4622).

(13) الجرح والتعديل (24/3/ت103).

(14) الضعفاء لأبي زرعة الرازي (857/3/ت126).

(15) الثقات لابن حبان (166/6/ت7187).

وقال الدارقطني: أَبُو الْمَلِيحِ الرَّقِّيّ الحسن بْنُ عُمَرَ، فقال ابن عمر، وقيل ابن عمرو، والأول هو الصواب[1].

وقال المزي: الْحَسَن بن عُمَر، ويُقال: ابن عَمْرو[2]، وقال ابن حجر: الحسن بن عمر، أو عمرو بن يحيى الفزاري مولاهم[3].

فأكثر أهل العلم أنَّ أبا المليح، اسمه: الحسن بن عمر، ويؤيد ذلك ما جاء في روايات الحديث، حيث قال البزار: حَدَّثَناه مُحَمد بْنُ مِسْكِينٍ، حَدَّثنا عَلِيُّ بْنُ سَعِيد بن شداد، حَدَّثنا أَبُو الْمَلِيحِ الْحَسَنُ بْنُ عُمَر، عَن ابْنِ شِهاب، عَن أَنَسٍ[4].

وكذا ورد اسم لراو: السَّمَيْدَعُ بن وهب[5]، والصحيح هو: السَّمَيْدَعُ بْنُ واهِبٍ، الذي يروي عَن شُعْبَة، روى عَنهُ أَبُو يزِيد عمر بن يزِيد الْجرْمِي[6].

ومن ذلك: حَبِيبُ بْنُ حِمَاز[7]، وهو ممن اختلف في ضبط اسمه: حِماز، أو حِمار، أو حَمَّار، أو جِماز.

فقال الدارقطني: وأمَّا حِمَاز بالزاي، فهو حَبِيب بن حِمَاز، روى عن عَلِيّ بن أبي طَالِب، وَأَبي ذر الغِفَاريّ، وَأَبي سريحة حُذَيفة بن أَسِيد، وساق حديث المرء مع من أحب، من طرق حبيب بن حماز.

وأمَّا حِمَار، فهو عَيَّاش بن حِمَار المُجَاشِعيّ، له صُحْبة ورواية عن النَّبِيّ ﷺ، وأمَّا حَمَّار، فهو أحمد بن موسى الحَمَّار الأسدي، وأمَّا جَمَّاز بالجيم والزاي، فهو كعب بن جَمَّاز بن مالك بن ثَعْلَبة، حليف لبني ساعدة شهد بدرا[8].

---

(1) سؤالات البرقاني (ص 22/ت82).

(2) تهذيب الكمال (280/6/ت1255).

(3) تقريب التهذيب (ص 162/ت1266).

(4) مسند البزار (363/12/ح6284).

(5) مسند البزار (107/14/ح7601).

(6) انظر: الثقات لابن حبان (303/8/ت13578) تهذيب الكمال (143/12/ت2591)، تهذيب التهذيب (239/4/ت418)

(7) المعجم الكبير (183/3/ح3061).

(8) المؤتلف والمختلف للدارقطني (737/2-738)، الإكمال في رفع الارتياب (542/2)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (280/3/ت2578).

السادس عشر: مَعْرِفَةُ الْمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ.

وهو أن يزاد في إسناد الحديث راوٍ، لم يذكر في بقية أسانيد الحديث[1]، كحديث الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، واختلف عنه:

فقد رواه شَيْبَانُ، عَن الصَّعْق بْن حَزْنٍ، عَن عَلِيّ بْن الْحَكَمِ الْبُنَانِيُّ، عَن الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَن زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ، قَالَ: "أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ مُتَّكِئٌ عَلَى بُرْدٍ لَهُ أَحْمَرٍ"[2].

ورواه عَارِمٌ، عَنْ الصَّعْق بْن حَزْنٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَن الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَن زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ صَفْوَان بْنِ عَسَّالٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ[3].

وقال الحاكم: "عَارِمٌ هَذَا هُوَ أَبُو النُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ الْبَصْرِيُّ حَافِظٌ ثِقَةٌ، اعْتَمَدَهُ الْبُخَارِيُّ فِي جُمْلَةٍ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ رَوَاهَا عَنْهُ فِي الصَّحِيحِ، وَقَدْ خَالَفَهُ (سِنَانُ بْنُ فَرُّوخٍ[4]) فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَرَوَاهُ عَنْ الصَّعْقِ بْنِ حَزْنٍ"[5].

وهذا الحديث رواه عَاصِمُ بْنُ بَهْدَلَةَ، عَنْ زِرٍّ، عَنْ صَفْوَانَ، ولم يذكر فيه عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وقال ابن عدي: وهذا رواه عَاصِم عن زر عن صفوان بْن عسال، ولم يذكر بين زر وصفوان عَبد اللَّه ابْن مسعود، ورواه عَن عَاصِم الخلق، وإنَّما المنهال رواه عن زر، عنِ ابْن مسعود، قَالَ: حديث صفوان غير محفوظ[6].

وقال الخطيب البغدادي: ذكر عبد الله بن مسعود في هذا الإسناد زيادة غير صحيحة، لأنّ زرًا سمعه من صفوان نفسه[7]، وقال ابن عساكر: وهذا غير محفوظ[8].

---

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص 286).

(2) أخرجه: السنن الكبرى للنسائي (422/8/ح9581)، المستدرك (181/1/ح342)، المعجم الكبير (54/8/ح7347)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1501/3/ح3818).

(3) المستدرك (180/1/ح341).

(4) والصواب: (شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخٍ)، كما بينت روايات الحديث، وكتب التراجم. انظر: تهذيب الكمال (598/12/ت2785).

(5) المستدرك (180/1/ح341).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (42/8/ح1811)، ذخيرة الحفاظ (918/2/ح1888).

(7) انظر: تحفة الأشراف (194/4).

(8) تاريخ دمشق لابن عساكر (369/60).

وقال صاحب كتاب تخريج أحاديث إحياء علوم الدين: ذكر ابن مسعود فيه نوع من المزيد في متصل الأسانيد، وقال وقد صرح زر بسماعه له من صفوان، ويحتمل أنه سمعه من ابن مسعود، عن صفوان، ثم سمعه من صفوان[1].

السابع عشر: مَعْرِفَةُ الرُّوَاةِ الْمُتَشَابِهِينَ.

ومن ذلك بحسب ما جاء في بعض الروايات: شَرِيكُ بْنُ أَبِي نَمِرٍ[2]، وهما اثنان، الأول: شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، والآخر: شريك النخعي[3]، وَإِنَّمَا ذَكَرَ جَدَّهُ تَمْيِيزًا لَهُ عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي[4]، وهذا تبين من خلال جمع روايات الحديث، فقد بينت الاسم معرفاً بمن يكون، وأنه شريك بن أبي نمر.

ومثله: أَبُو صَخْرٍ حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ[5]: واختلف فيه، فقيل: حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ، وقيل: حميد بن صَخْر[6]، والصحيح أنهما واحد، فقد قال ابن حبان: وَهُوَ الَّذِي يروي عَنهُ حَاتِم بن إِسْمَاعِيل، وَيَقُول: حميد بن صَخْر، وَإِنَّمَا هُوَ: حميد بن زِيَاد أَبُو صَخْر، لَا حميد بن صَخْر[7].

ومن ذلك: أَبُو عَلْقَمَةَ، فقد قال أبو نعيم: وهما اثنان، أحدهما بصري، والآخر حمصي، وأبو علقمة الوارد ذكره في روايات هذا الحديث، هو أَبُو عَلْقَمَةَ بْنُ مَيْمُونِ بْنِ مُوسَى الْمَرَائِيُّ، وهو بصري، ليس بحمصي[8].

ومن ذلك: مَحْبُوب بن الْحسن الْبَصْرِيّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوب الْبَصْرِيُّ، فقد قال ابن حجر: وَمُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، شيخ الإمام البخاري، وهو: أَبُو عَبْدِ الله الْبنانِيّ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ غَيْرُ مَحْبُوب بْنِ الْحَسَنِ، والَّذِي اسْمه: مُحَمَّدٍ، وَمَحْبُوبٌ لَقَبُ مُحَمَّدٍ لَا لَقَبُ الْحَسَنِ، وقد وهم من جعلهما واحدا، وَسَبَبُ الْوَهْمِ أَنَّهُ وَقَعَ فِي بَعْضِ الْأَسَانِيدِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ مَحْبُوبٌ، فظنوا أَنه لقب الْحسن وَلَيْسَ كَذَلِك[9].

---

[1] تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (53/1).

[2] مسند أحمد (128/20/ح12703).

[3] انظر: باب شريك وشعبة وشعيب، الثقات للعجلي (ص 217). وترجمة شريك بن أبي نمر، وشريك القاضي. جامع الأصول (506/12/ت1244/ت1245).

[4] انظر: جمع الوسائل في شرح الشمائل (150/1).

[5] المعجم الأوسط (40/1/ح107).

[6] انظر: التاريخ الكبير للبخاري (350/2/ت2712)، تقريب التهذيب (ص 181/ت1546).

[7] الثقات لابن حبان (188/6/ت7303).

[8] معرفة الصحابة لأبي نعيم (1822/4/ح4602)، (1823/4/ح4603).

[9] انظر: فتح الباري لابن حجر – بتصرف (443/1) (507/10).

ومثلهم: هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، وهم أكثر من واحد، فالأول: هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى بْنِ دِينَارٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ العوذيُّ البصريُّ، والثاني: هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا أَبُو مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيُّ، والثالث: هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى بْنِ هَمَّامُ بْنِ مَسْلَمَةَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ هَمَّامُ بْنِ مُنَبّه الصَّنْعَانِيّ[1].

الثامن عشر: معرفة المتفق والمفترق:

أنْ يتفقَ الاسمُ واسمُ الأبِ والنسبةُ، نحوُ: محمدِ بنِ عبدِ اللهِ الأنصاريِّ[2]، وهما رجلانِ متقاربانِ في الطبقةِ، واشتركا في الروايةِ عنْ حُمَيْدٍ الطويلِ[3].

أحدهما: هو الأنصاري المشهور القاضي أبو عبد الله الذي روى عنه البخاري والناس، والثاني: كنيته أبو سلمة ضعيف الحديث[4]، وقيل متروك الحديث.[5]

التاسع عشر: مَعْرِفَةُ الْمُصَافَحَةُ فِي الْحَدِيث:

قال ابن الصلاح: وَأَمَّا الْمُصَافَحَةُ: فَهِيَ أَنْ تَقَعَ هَذِهِ الْمُسَاوَاةُ الَّتِي وَصَفْنَاهَا لِشَيْخِكَ لَا لَكَ، فَيَقَعُ ذَلِكَ لَكَ مُصَافَحَةً، إِذْ تَكُونُ كَأَنَّكَ لَقِيتَ مُسْلِمًا فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ وَصَافَحْتَهُ بِهِ لِكَوْنِكَ قَدْ لَقِيتَ شَيْخَكَ الْمُسَاوِيَ لِمُسْلِمٍ[6].

ومن ذلك: ما وقع بين شيخ شُهْدة وتلميذ مُسلم، فكل منهما بينه وبين سَالم بن أبي الجَعد خمس رواة، فكأن شُهْدة صَافحت مسلمًا وأخذت منه الحديث؛ لأنه يتساوى مع شيخها.

قالت: شُهْدة بِنْت أحمد بْن الفرج الدينوري: أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، أنا الْحَسَنُ، نا أَبُو سَهْلٍ، ثنا أحمد بن عبد الجبار، ثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا، قَالَ: لا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ صَلاةٍ وَلا صِيَامٍ، إلا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ. قَالَ: فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ حَدِيثَ الأَعْرَابِيِّ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ مَنْصُورٍ.

---

[1] انظر: المتفق والمفترق (3/ 2022)، تجريد الأسماء والكنى (2/ 285).

[2] مسند أحمد (356/20/ح13068).

[3] انظر: شرح التبصرة والتذكرة (264/2)، شرح ألفية العراقي (ص 354)، فتح الباقي (286/2)، شرح نخبة الفكر (ص 650). وقد عد السيوطي أربعة رجال. شرح الأثيوبي (342/2).

[4] انظر: الشذا الفياح (665/2)، شرح التبصرة والتذكرة (265/2)، مفتاح السعيدية (ص 422).

[5] انظر: المدخل إلى الصحيح (ص 197-198).

[6] مقدمة ابن الصلاح (ص 259).

وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي إِحْدَى رِوَايَاتِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْيَشْكُرِيِّ، عَنْ عَبْدَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّة، عَنْ سَالِمٍ، فَأَكُونُ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ كَأَنِّي سَمِعْتُهُ مِنْ مُسْلِمٍ نَفْسِهِ، وَصَافَحْتُهُ به[1].

المطلب الخامس: المتن الجامع لروايات الأحاديث.

وهذه الأحاديث منها ما تعددت طرقها واختلفت ألفاظها، ومنها من لم يأتِ إلا من طريق واحد أو أكثر، دون اختلاف في ألفاظ المتن، ومنها من لم أقف على رواية لأصحابها، ورحم الله الشيخ الدكتور نزار ريان، وتقبله الله في الشهداء، كان من أبدع الناس في السبكة الحديثية.

أولاً: حديث عَبْد اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ:

قَالَ عَبْد اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: جَاءَ رَجُلٌ[2] (وفي رواية: أَتَى أَعْرَابِيٌّ[3]) (وفي رواية: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ شَيْخٌ كَبِيرٌ[4]) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[5].

(وفي رواية: قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسِيرٍ[6]) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ[7] (وفي رواية: قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ[8]) (وفي رواية: فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ[9]) (وفي رواية: فَهَتَفَ بِهِ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ جَهْوَرِيٍّ: يَا مُحَمَّدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا هَنَاهُ[10]) (وفي رواية: فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ مَتَى السَّاعَةُ؟، فَقَالَ: وَمَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا، مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَبِيرِ صَلَاةٍ وَلَا صِيَامٍ، إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ[11]) (وفي رواية: فقال: يا محمد إني لأحبك، أحسبه قال: والله إني لأحبك قالها ثلاث مرات، فقال رسول الله ﷺ: من هذا الحالف على ما حلف؟، فقال الرجل: أنا يا رسول الله[12]).

كَيْفَ تَقُولُ[13] (وفي رواية: كَيْفَ تَرَى[14])

---

[1] العمدة من الفوائد والآثار الصحاح (ص 86 – 87).

[2] صحيح البخاري (39/8/ح6169)، صحيح مسلم (2034/4/ح2640)، مسند أبي يعلى (100/9/ح5166).

[3] مسند البزار (328/5/ح1950).

[4] المرجع السابق (161/5/ح1753).

[5] صحيح البخاري (39/8/ح6169)، صحيح مسلم (2034/4/ح2640)، مسند أبي يعلى (100/9/ح5166).

[6] المسند للشاشي (127/2/ح664).

[7] صحيح البخاري (39/8/ح6169)، صحيح مسلم (2034/4/ح2640)، مسند أبي يعلى (100/9/ح5166).

[8] مسند أبي يعلى (310/6/ح3626)، سنن الدارقطني (239/1/ح477).

[9] المسند للشاشي (127/2/ح664).

[10] المرجع السابق (127/2/ح664).

[11] مسند البزار (161/5/ح1753).

[12] المرجع السابق (328/5/ح1950).

[13] صحيح البخاري (39/8/ح6169)، مسند أبي يعلى (100/9/ح5166).

[14] صحيح مسلم (2034/4/ح2640).

فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟[1] (وفي رواية: فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟[2]) (وفي رواية: الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَعْمَلْ بِعَمَلِهِمْ[3]) (وفي رواية: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَلَمْ يَعْمَلْ بِعَمَلِهِمْ؟[4]).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[5] (وفي رواية: قال: فأنت مع من أحببت[6]) (وفي رواية: فقال: انطلق فأنت مع من أحببت، وعليك ما اكتسبت، وعلى الله ما احتسبت[7]) (وفي رواية: قَالَ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[8]).

(وفي رواية: قال: فوثب الشيخ فبال في المسجد[9]) (وفي رواية: قَالَ: بَالَ أَعْرَابِيٌّ فِي الْمَسْجِدِ[10]) (وفي رواية: قَالَ: فَذَهَبَ الشَّيْخُ فَأَخَذَ يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَمَرَّ عَلَيْهِ النَّاسُ فَأَقَامُوهُ) (وفي رواية: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ[11]) (وفي رواية: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُوهُ عَسَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ[12]) (وفي رواية: فقال رسول الله ﷺ: دعوه فعسى أن يكون من أهل الجنة[13]) (وفي رواية: وصب على بوله ماء[14]) (وفي رواية: فَصَبُّوا عَلَى بَوْلِهِ الْمَاءَ) (وفي رواية: فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَانِهِ

---

[1] صحيح البخاري (8/39/ح6169)، مسند أبي يعلى (9/100/ح5166).

[2] صحيح مسلم (4/2034/ح2640).

[3] مسند أبي يعلى (6/310/ح3626)، سنن الدارقطني (1/239/ح477).

[4] المسند للشاشي (2/127/ح664).

[5] صحيح البخاري (8/39/ح6169)، صحيح مسلم (4/2034/ح2640)، مسند الطيالسي (1/205/ح251)، مسند أحمد (6/258/ح3718/ح19629)، مسند أبي يعلى (6/310/ح3626/ح5166)، المسند للشاشي (2/68/ح575/ح576/ح577/ح664)، المعجم الكبير (10/12/ح9780)، سنن الدارقطني (1/239/ح477)، السنن الواردة في الفتن (2/463/ح182)، مسند الشهاب القضاعي (1/142/ح189)، تاريخ أصبهان (1/266).

[6] مسند البزار (5/161/ح1753).

[7] المرجع السابق(5/328/ح1950).

[8] سنن الدارقطني (1/239/ح477).

[9] مسند البزار (5/161/ح1753).

[10] شرح معاني الآثار (1/14/ح13).

[11] مسند أبي يعلى (6/310/ح3626)، سنن الدارقطني (1/239/ح477)، المطالب العالية (2/ 98/ح15).

[12] سنن الدارقطني (1/240/ح478).

[13] مسند البزار (5/161/ح1753).

[14] المرجع السابق (5/161/ح1753).

فَاحْتُفِرَ، وَصُبَّ عَلَيْهِ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ[1]) (وفي رواية: فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَصُبَّ عَلَيْهِ دَلْوٌ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَحُفِرَ مَكَانُهُ[2]).

(في رواية: قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِلَى مَنْ تَدْعُو؟، قَالَ: إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، قَالَ: فَهَلْ تَطْلُبُ عَلَى هَذَا أَجْرًا؟، قَالَ: لَا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى، قَالَ: أَقُرْبَائِي يَا مُحَمَّدُ أَمْ قُرَبَاؤُكَ؟، قَالَ: بَلْ قُرَبَائِي، قَالَ: هَاتِ يَدَكَ حَتَّى أُبَايِعُكَ، فَلَا خَيْرَ فِيمَنْ يَوَدُّكَ، وَلَا يَوَدُّ قُرَبَاءَكَ[3]).

ثانياً: حديث أبي مُوسَى الأَشْعَرِيُّ ﷺ:

قَالَ أَبو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ[4] (وفي رواية: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ[5]) فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ[6] (وفي رواية: رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ[7]) (وفي رواية: أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟[8]) (وفي رواية: الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ[9]) (وفي رواية: الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ[10]).

---

[1] مسند أبي يعلى (310/6/ح3626)، سنن الدارقطني (239/1/ح477)، المطالب العالية (2/ 98/ح15).

[2] شرح معاني الآثار (14/1/ح13).

[3] المسند للشاشي (127/2/ح664).

[4] صحيح مسلم (2034/4/ح2641)، مسند أحمد (402/32/ح19628)، مسند الروياني (349/1/ح533)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (316/2/ح557).

[5] مسند أحمد (248/32/ح19496)، الزهد لهناد (275/1/ح483)، مسند الروياني (347/1/ح528).

[6] صحيح البخاري (39/8/ح6170)، مسند أحمد (248/32/ح19496)، (326/32/ح19555)، الزهد لهناد (275/1/ح483)، مسند الروياني (347/1/ح528)، شعب الإيمان (47/2/ح496)، جزء فيه أحاديث ابن حيان (ص 201/ح105).

[7] مسند أحمد (292/32/ح19526).

[8] مسند أحمد (402/32/ح19628)، مسند البزار (32/8/ح3014)، مسند الروياني (349/1/ح533)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (316/2/ح557).

[9] الآداب للبيهقي (ص 73/ح179).

[10] عوالي الحارث (ص 56/ح60).

فَقَالَ ﷺ: "المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[1].

ثالثاً: حديث أَنَس بْنِ مَالِك ﷺ:

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَجُلًا[2] (وفي رواية: أَنَّ أَعْرَابِيًّا[3]) (وفي رواية: بَيْنَمَا أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَارِجَيْنِ[4]) (وفي أخرى: خَارِجَانِ[5]) مِنَ الْمَسْجِدِ، فَلَقِينَا رَجُلًا عِنْدَ سُدَّةِ الْمَسْجِدِ[6].

(وفي رواية: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فَحَذَّرَ النَّاسَ[7]) (وفي أخرى: فَحَدَّثَ النَّاسَ[8]) (وفي رواية قال: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ، فَجَاءَهُ[9]) (وفي أخرى: فَعَرَضَ لَهُ[10]) رَجُلٌ (وفي رواية: كَانَ

---

[1] صحيح البخاري (39/8/ح6170)، مسند أحمد (248/32/ح19496)، (292/32/ح19526)، (301/32/ح19533)، (326/32/ح19555)، (402/32/ح19628)، الزهد لهناد (275/1/ح483)، المنتخب كما في مسند عبد بن حميد (ص 195/ح552)، عوالي الحارث (ص 56/ح60)، مسند البزار (32/8/ح3014)، مسند الروياني (347/1/ح528)، (349/1/ح533)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (316/2/ح557)، جزء فيه أحاديث ابن حيان (ص 201/ح105)، المعجم الأوسط (91/6/ح5893)، المعجم الصغير (87/2/ح831)، تسمية ما روي عن الفضل بن دكين (ص 95/ح63)، تاريخ أصبهان (315/1)، حلية الأولياء (112/4)، الآداب للبيهقي (ص 73/ح179)، شعب الإيمان (47/2/ح496).

[2] صحيح البخاري (12/5/ح3688)، (40/8/ح6171)، صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، جامع معمر بن راشد (199/11/ح20317)، مسند الطيالسي (594/3/ح2245)، مسند أحمد (165/20/ح12762)، (405/20/ح13167)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 388/ح1296)، (ص 388/ح1297)،)، مسند البزار (362/12/ح6283)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3632)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/2/ح564)، شرح مشكل الآثار (414/1/ح475)، معجم ابن المقرئ (ص 350/ح1142)، الإيمان لابن منده (437/1/ح289/ح290)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (197/1/ح700)، شعب الإيمان (36/2/ح461).

[3] صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، موطأ مالك (ص 328/ح930)، مسند أحمد (440/20/ح13224)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (182/1/ح8)، الإيمان لابن منده (438/1/ح292)، حلية الأولياء (338/6).

[4] صحيح مسلم (2032/4/ح2639).

[5] صحيح البخاري (64/9/ح7153)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3631).

[6] صحيح البخاري (64/9/ح7153)، صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3631).

[7] مسند أحمد (128/20/ح12703)، مسند البزار (326/12/ح6190).

[8] السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842).

[9] مسند أحمد (70/21/ح13362)، (416/21/ح14012)، مسند أبي يعلى (23/7/ح3920)، المعجم الأوسط (131/1/ح410).

[10] مسند أبي يعلى (23/7/ح3920)، المعجم الأوسط (131/1/ح410).

يُعْجِبُنَا[1]) (وفي أخرى: إِنْ كَانَ لِيُعْجِبُنَا[2]) (أَنْ يَجِيءَ[3]) (وفي أخرى: أَنْ يَأْتِيَ[4]) الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَيَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ[5].

(وفي رواية: وَكَانُوا هُمْ أَجْدَرَ أَنْ يَسْأَلُوهُ مِنْ أَصْحَابِهِ[6]) (وفي رواية: كَانَ أَجْرَأَ النَّاسِ عَلَى مَسْأَلَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْأَعْرَابُ[7]) (وفي رواية: دَخَلَ رَجُلٌ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ[8]) (وفي رواية: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْمَسْجِدِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ، أَتَاهُ شَيْخٌ أَوْ رَجُلٌ[9]).

سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ السَّاعَةِ[10] (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ[11]) مَتَى[12] (قِيَامُ[13]) السَّاعَةُ (وفي رواية: قَالَ: أَمَا إِنَّهَا[14]) (وفي أخرى: فَإِنَّهَا[15]) قَائِمَةٌ.

---

[1] مسند ابن المبارك (ص 8/ح12)، والزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (250/1/ح718)، مسند أحمد (71/19/ح12013).

[2] مسند أحمد (356/20/ح13068).

[3] مسند ابن المبارك (ص 8/ح12)، مسند أحمد (356/20/ح13068)، (71/19/ح12013).

[4] الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (250/1/ح718).

[5] مسند ابن المبارك (ص 8/ح12)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (250/1/ح718)، مسند أحمد (356/20/ح13068)، (71/19/ح12013).

[6] مسند أبي يعلى (401/5/ح3072)، (372/5/ح3023)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (182/1/ح8)،.

[7] مسند أبي يعلى (104/7/ح4049).

[8] صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 453/ح388)، السنن الكبرى للبيهقي (313/3/ح5837).

[9] مسند أحمد (399/20/ح13157)، (254/21/ح13684).

[10] صحيح البخاري (12/5/ح3688)، (40/8/ح6171)، مسند أحمد (130/19/ح12075)، مسند البزار (362/12/ح6283)، شرح مشكل الآثار (414/1/ح475).

[11] أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 453/ح388)، مسند أبي يعلى (104/7/ح4049)، صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، السنن الكبرى للبيهقي (313/3/ح5837).

[12] صحيح البخاري (12/5/ح3688)، (40/8/ح6171)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، مسند الموطأ (ص 271/ح286)، مسند الطيالسي (594/3/ح2245)، مصنف ابن أبي شيبة (503/7/ح37561)، مسند أحمد (399/20/ح13157)، (254/21/ح13684)، (165/20/ح12762)، (405/20/ح13167)، الزهد لهناد (274/1/ح482)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366)، مسند البزار (198/13/ح6661)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3631)، الفوائد الشهير بالغيلانيات (362/1/ح376)، المعجم الأوسط (131/1/ح410)، معجم أسامي شيوخ أبي بكر (410/1)، الإيمان لابن منده (438/1/ح292)، حلية الأولياء (338/6).

[13] جامع الترمذي (595/4/ح2385)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (250/1/ح718)، (360/1/ح1019)، أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 192/ح88)، مسند ابن الجعد (ص 463/ح3185)، مسند أحمد (71/19/ح12013)، (135/20/ح12715)، (87/21/ح13387)، (457/21/ح14073)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 388/ح1297)، مسند البزار (207/13/ح6677)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (308/1/ح105)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (197/1/ح700).

[14] مسند أحمد (70/21/ح13362)، (416/21/ح14012)، مسند أبي يعلى (144/5/ح2758)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/3/ح564).

[15] مسند أحمد (128/20/ح12703)، (135/20/ح12715)، (87/21/ح13387).

(وفي رواية: فَبَسَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي وَجْهِهِ[1]) (وفي رواية: فَأَشَارَ إِلَيْهِ النَّاسُ أَنِ اسْكُتْ، فَسَأَلَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُشِيرُونَ إِلَيْهِ أَنِ اسْكُتْ[2]) (وفي رواية: أَنَّ رَجُلًا قَامَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ، فَجَذَبَهُ النَّاسُ فَأَقْعَدُوهُ[3]) (وفي رواية: فَقُلْنَا لَهُ: اقْعُدْ؛ فَإِنَّكَ قَدْ سَأَلْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا يَكْرَهُ[4]) (ثُمَّ قَامَ الثَّانِيَةَ فَسَأَلَهُ فَجَذَبَهُ النَّاسُ فَأَقْعَدُوهُ[5]) (وفي رواية: فَتَبَيَّنَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[6]) (وفي رواية: فِي وَجْهِهِ أَشَدَّ مِنَ الْأُولَى[7]) (يَعْنِي: الْكَرَاهَةَ، قَالَ: فَأَجْلَسْنَاهُ[8])

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَتَى السَّاعَةُ[9] (قَالَ: وَيْحَكَ[10]) (وفي رواية: وَيْلَكَ[11]) وَمَاذَا أَعْدَدْتَ لها[12] (وفي رواية: فَمَا أَعْدَدْتَ لها[13]) (وفي رواية: مَا قَدَّمْتَ لَهَا[14]) (وفي رواية: وَمَا أَعْدَدْتَ لِلسَّاعَةِ؟[15]).

---

(1) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، مسند أحمد (128/20/ح12703).
(2) أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 453/ح388)، صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، السنن الكبرى للبيهقي (313/3/ح5837).
(3) المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 397/ح1339).
(4) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، مسند أحمد (128/20/ح12703)، مسند البزار (326/12/ح6190).
(5) المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 397/ح1339).
(6) مسند البزار (326/12/ح6190).
(7) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، مسند أحمد (128/20/ح12703).
(8) مسند البزار (326/12/ح6190).
(9) صحيح البخاري (12/5/ح3688)، (40/8/ح6171)، (64/9/ح7153)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، جامع معمر بن راشد (199/11/ح20317)، مسند الموطأ (ص 271/ح286)، حديث ابن عيينة (ص 45/ح12)، مسند الطيالسي (594/3/ح2245)، مصنف ابن أبي شيبة (503/7/ح37561)، مسند أحمد (399/20/ح13157)، (254/21/ح13684)، (165/20/ح12762)، (405/20/ح13167)، الزهد لهناد (274/1/ح482)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366)، مسند البزار (363/12/ح6284)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3631/ح3632)، (255/6/ح3556)، (198/13/ح6661)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/2/ح563)، الفوائد الشهير بالغيلانيات (362/1/ح376)، المعجم الأوسط (131/1/ح410)، (267/7/ح7465)، معجم أسامي شيوخ أبي بكر (410/1)، معجم ابن المقرئ (ص 350/ح1142)، الإيمان لابن منده (438/1/ح292)، تاريخ أصبهان (197/1)، حلية الأولياء (338/6)، شعب الإيمان (504/2/ح1316)، الآداب للبيهقي (ص 345/ح853).
(10) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 453/ح388)، مسند أحمد (128/20/ح12703)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 397/ح1339)، مسند البزار (326/12/ح6190)، صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، تاريخ أصبهان (197/1)، السنن الكبرى للبيهقي (313/3/ح5837).
(11) صحيح البخاري (39/8/ح6167)، مسند أحمد (303/20/ح12993).
(12) صحيح البخاري (12/5/ح3688)، السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 453/ح388)، مسند البزار (326/12/ح6189)، صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، السنن الكبرى للبيهقي (313/3/ح5837)، شعب الإيمان (93/2/ح1425).
(13) مسند أحمد (416/21/ح14012)، (70/21/ح13362)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/3/ح564)، (308/1/ح105).
(14) مسند أحمد (343/20/ح13047).
(15) صحيح البخاري (12/5/ح3688)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، مسند أحمد (303/20/ح12993)، مسند أبي يعلى (180/6/ح3465)، المعجم الأوسط (72/9/ح9154).

قَالَ: لاَ شَيْءَ[1] (فَكَأَنَّ الرَّجُلَ اسْتَكَانَ[2]) (وفي رواية: فَكَأَنَّ الرَّجُلَ أَمْسَكَ[3]) (وفي رواية: ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ[4]) يَا رَسُولَ اللَّهِ[5] (وفي رواية: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ نَبِيًّا[6]) (وفي رواية: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ عَمَلٍ[7]) (وفي رواية: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا شَيْئًا[8]).

إِلَّا أَنِّي[9] (وفي رواية: غَيْرَ أَنِّي[10]) (وفي رواية: فَلَمْ يَذْكُرْ خَيْرًا[11]) (وفي رواية: فَلَمْ يَذْكُرْ كَبِيرًا[12]) (وفي رواية: كَأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ كَبِيرَ شَيْءٍ[13]) (وفي رواية: فَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يُعِدَّ لَهَا كَبِيرَ عَمَلٍ[14]) (وفي رواية: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا مِنْ خَيْرٍ أَحْمَدُ عَلَيْهِ نَفْسِي[15]) (وفي رواية: قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرَ شَيْءٍ، وَلَا صَلَاةٍ، وَلَا صِيَامٍ[16]) (وَلَا صَدَقَةٍ[17]) (أَوْ قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرَ عَمَلٍ، إِلَّا أَنِّي[18]) (وفي رواية: وَلَكِنْ[19]) (وفي رواية: وَلَكِنِّي[20]).

---

[1] موطأ مالك (ص 328/ح930)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366)، معجم أسامي شيوخ أبي بكر (410/1).

[2] صحيح البخاري (64/9/ح7153)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639).

[3] مسند أبي يعلى (313/6/ح3631).

[4] مسند أحمد (70/21/ح13362)، المعجم الأوسط (267/7/ح7465).

[5] مسند أحمد (416/21/ح14012).

[6] أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 192/ح88)، مسند أحمد (399/20/ح13157).

[7] مسند أحمد (254/21/ح13684)، (416/21/ح14012).

[8] المرجع السابق (303/20/ح12993).

[9] صحيح البخاري (12/5/ح3688)، موطأ مالك (ص 328/ح930)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366)، معجم أسامي شيوخ أبي بكر (410/1).

[10] مسند أحمد (399/20/ح13157)، (416/21/ح14012)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 288/ح1297)، مسند أبي يعلى (256/6/ح3557)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/3/ح565)، المعجم الأوسط (131/1/ح410)، الإيمان لابن منده (438/1/ح292).

[11] مسند أبي يعلى (255/6/ح3556).

[12] مسند الحميدي (305/2/ح1224)، الزهد لهناد (274/1/ح482)، الآداب للبيهقي (ص 345/ح853)، شعب الإيمان (47/2/ح497).

[13] صحيح مسلم (2032/4/ح2639)، حديث سفيان بن عيينة (ص 45/ح12)، مسند أبي يعلى (285/6/ح3597)، حلية الأولياء (309/7).

[14] مسند البزار (362/12/ح6283).

[15] صحيح مسلم (2032/4)/ح2639)، المعجم الأوسط (131/1/ح410)، الإيمان لابن منده (437/1/ح290/ح291)، شعب الإيمان (36/2/ح461).

[16] الإحسان كما في صحيح ابن حبان (308/1/ح105)، المعجم الأوسط (254/8/ح8556).

[17] صحيح البخاري (64/9/ح7153)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، مسند الطيالسي (594/3/ح2245)، مسند أحمد (165/20/ح12762)، (405/20/ح13167)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3631)، الفوائد الشهير بالغيلانيات (362/1/ح376).

[18] مسند أحمد (70/21/ح13362)، (71/19/ح12013)، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم (360/1/ح1019)، مسند البزار (207/13/ح6677)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1 308/ح105)، المعجم الأوسط (267/7/ح7465)، تاريخ أصبهان (197/1)، حلية الأولياء (171/10).

[19] مسند أبي يعلى (255/6/ح3556).

[20] صحيح البخاري ((40/8/ح6171)، (64/9/ح7153)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، مسند أحمد (399/20/ح13157)، (254/21/ح13684)، (165/20/ح12762)، (405/20/ح13167)، الزهد لهناد (274/1/ح482)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3631)، حديث شعبة بن الحجاج (ص 54).

أُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﷺ[1] (وفي رواية : حُبَّ اللَّهِ[2]) (عَزَّ وَجَلَّ[3]) (وفي رواية: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ الرَّجُلَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِ[4]) (وفي رواية: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَا يَبْلُغُ عَمَلَهُمْ[5]) (وفي رواية: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ ؟[6]) (وفي رواية: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ عَلَى الْعَمَلِ مِنَ الْخَيْرِ، يَعْمَلُونَ وَلَمَّا يَعْمَلْ بِمِثْلِهِ ؟[7]) (وفي رواية: قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: اقْعُدْ[8]) (وفي رواية: اجْلِسْ[9]).

فَقَالَ: أَنْتَ[10] (وفي رواية: إِنَّكَ[11]) (وفي أخرى: فَأَنْتَ[1]) (مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[2]) (وفي رواية: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْمَرْءُ[3]) (وفي أخرى: فَالْمَرْءُ[4]) (مَعَ مَنْ أَحَبَّ[5]) (وفي رواية: وَلَهُ مَا اكْتَسَبَ[6])

---

(1) صحيح البخاري (12/5/ح3688)، جامع الترمذي (/ح2385)، مسند أحمد (416/21/ح14012)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/2/ح564)، المعجم الأوسط (267/7/ح7465)، حلية الأولياء (171/1).

(2) صحيح البخاري (12/5/ح3688)، (40/8/ح6171)، (64/9/ح7153)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، جامع معمر بن راشد (199/11/ح20317)، مسند الموطأ (ص 271/ح286)، حديث ابن عيينة (ص 45/ح12)، مسند الطيالسي (594/3/ح2245)، مصنف ابن أبي شيبة (503/7/ح37561)، مسند أحمد (399/20/ح13157)، (254/21/ح13684)، (165/20/ح12762)، (405/20/ح13167)، الزهد لهناد (274/1/ح482)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366)، مسند البزار (363/12/ح6284)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3631/ح3632)، (255/6/ح3556)، (198/13/ح6661)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (323/2/ح563)، الفوائد الشهير بالغيلانيات (362/1/ح376)، المعجم الأوسط (131/1/ح410)، (267/7/ح7465)، معجم أسامي شيوخ أبي بكر (410/1)، معجم ابن المقرئ (ص 350/ح1142)، الإيمان لابن منده (438/1/ح292)، تاريخ أصبهان (197/1)، حلية الأولياء (338/6)، شعب الإيمان (504/2/ح1316)، الآداب للبيهقي (ص 345/ح853).

(3) مسند ابن الجعد (ص 463/ح3185)، معجم ابن المقرئ (ص 350/ح1142)، الإيمان لابن منده (437/1/ح289).

(4) سنن أبي داود (333/4/ح5127)، مسند أحمد (38/21/ح13316)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 377/ح1265).

(5) مسند ابن الجعد (ص 209)، مسند أحمد (76/21/ح13371)، مسند البزار (337/13/ح6957)، مسند الروياني (ح1381)، الإيمان لابن منده (439/1/ح293).

(6) مسند أبي يعلى (270/5/ح2888).

(7) سنن أبي داود (333/4/ح5127)، مسند أبي يعلى (36/6/ح3280).

(8) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، مسند أحمد (128/20/ح12703)، مسند البزار (326/12/ح6190)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 397/ح1339).

(9) السنن الكبرى للنسائي (376/5/ح5842)، مسند أحمد (128/20/ح12703)، مسند البزار (326/12/ح6190).

(10) صحيح البخاري (12/5/ح3688)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، مسند أحمد (169/20/ح12769)، مسند أبي يعلى (372/5/ح3023).

(11) صحيح البخاري (39/8/ح6167)، صحيح مسلم (2033/4/ح2639)، جامع معمر بن راشد (199/11/ح20317)، موطأ مالك (ص 328/ح930)، مسند أحمد (120/20/ح12692)، (303/20/ح12993)، (76/21/ح13371)، مسند أبي يعلى (313/6/ح3281)، (372/5/ح3023)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (182/1/ح8)، مسند الشاميين (14/4/ح2596)، (154/4/ح2985)، الإيمان لابن منده (438/1/ح292/ح291)، شعب الإيمان (93/3/ح1425).

(وفي أخرى: وَلَكَ مَا احْتَسَبْتَ[7]).

---

[1] صحيح البخاري (8/39/ح6167)، صحيح مسلم (4/2033/ح2639)، حديث ابن عيينة (ص 45/ح12)، مسند الطيالسي (3/594/ح2245)، مسند أحمد (20/399/ح13157)، (20/165/ح12762)، (20/405/ح13167)، مسند البزار (12/363/ح6284)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/323/ح563)، المعجم الأوسط (1/131/ح410)، (7/267/ح7465)، معجم أسامي شيوخ أبي بكر (1/410)، حديث شعبة بن الحجاج (ص 54)، الإيمان لابن منده (1/438/ح292)، تاريخ أصبهان (1/197)، الفوائد الشهير بالغيلانيات (1/362/ح376)، شعب الإيمان (2/504/ح1316).

[2] صحيح البخاري (8/40/ح6171)، (5/12/ح3688)، (9/64/ح7153)، صحيح مسلم (4/2032/ح2639)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (1/360/ح1019)، مسند الحميدي (2/305/ح1224)، مسند أحمد(19/130/ح12075)، (20/169/ح12769)، (20/208/ح12823)، (20/343/ح13047)، (20/369/ح13092)، (20/405/ح13167)، (21/87/ح13387)، 21/372/ح13924)، (21/254/ح13684)، مسند البزار (12/362/ح6283)، مسند أبي يعلى(5/373/ح3024)، (6/34/ح3277)، (6/180/ح3465)، (6/256/ح3557)، مسند الروياني (ح1381)، شرح مشكل الآثار (1/414/ح475)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/308/ح105)، (2/324/ح565)، المعجم الأوسط (2 146/ح1527)، معجم ابن المقرئ (ص 350/ح 1142)، الإيمان لابن منده (1/437/ح289)، فوائد تمام (1/224/ح536)، حلية الأولياء (6/338)، (7/309)، شعب الإيمان (2/504/ح1316).

[3] جامع الترمذي (4/595/ح2386)، مسند ابن المبارك (ص 8/ح12)، أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 192/ح88)، مسند ابن الجعد (ص 209)، مصنف ابن أبي شيبة (7/503/ح37561)، مسند أحمد(20/440/ح13224)، (20/356/ح13068)، (19/71/ح12013)، (19/130/ح12075)، الزهد والرقائق لابن المبارك والزهد لنعيم (1/250/ح718)، (1/360/ح1019)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366)، الأدب المفرد (ص 129/ح352)، مسند أبي يعلى (5/163/ح2777/ح3632)، (6/256/ح3557)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/308/ح105)، (16/345/ح7348)، المعجم الأوسط (8/254/ح8556)، (7/267/ح7465)، الصغير (2/294/ح1190)، (2/261)/ح1133).

[4] المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 388/ح1297).

[5] سنن أبي داود (/333/ح5127)، جامع الترمذي (4/595/ح2385/ح2386)، أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 192/ح88)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (1/250/ح718)، (1/360/ح1019)، مسند ابن المبارك (ص 8/ح12)، مسند ابن الجعد (ص 209)، مصنف ابن أبي شيبة (7/503/ح38716)، مسند أحمد (19/71/ح12013)، (19/130/ح12075)، (20/356/ح13068)، (20/440/ح13224)، (21/38/ح13316)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 377/ح1265)، (ص 388/ح1297)، (ص 403/ح1366)، الأدب المفرد (ص 129/ح352)، مسند البزار (4/345/ح163)، (13/198/ح6661)، (13/337/ح6957)، (14/107/ح7601)، مسند أبي يعلى (5/163/ح2777)، (5/270/ح2888)، (6/36/ح3280)، (6/256/ح3557)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/308/ح105)، (16/345/ح7348)، الإيمان لابن منده (1/439/ح293)، المعجم الأوسط (7/267/ح7465)، (8/254/ح8556)، والصغير (1/109/ح154)، (2/261/ح1133)، (2/294/ح1190).

[6] جامع الترمذي (4/194/ح2386)، مسند البزار (13/198/ح6661).

[7] مسند ابن الجعد (ص 463/ح3185)، مسند أحمد (21/70/ح13362)، (21/416/ح14012)، مسند أبي يعلى (5/144/ح2758)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/308/ح105).

قَالَ أَنَسٌ: فَأَنَا أُحِبُّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَأَرْجُو[1] (وفي رواية: قَالَ: فَأَنَا أُحِبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ[2]) (وفي رواية: وَأُحِبُّ أَبَا بَكْرٍ[3]) (وفي رواية: فَأَرْجُو[4]).

أَنْ أَكُونَ مَعَهُمْ بِحُبِّي إِيَّاهُمْ، وَإِنْ لَمْ أَعْمَلْ بِمِثْلِ أَعْمَالِهِمْ[5] (وفي رواية: وَإِنْ كُنْتُ لَا أَعْمَلُ بِأَعْمَالِهِمْ[6]) (وفي أخرى: بِعَمَلِهِمْ[7]) (وفي أخرى: وَلَمْ يَعْمَلْ بِمِثْلِ عَمَلِهِمْ[8]).

(وفي رواية: الرَّجُلُ يُحِبُّ الرَّجُلَ عَلَى الْعَمَلِ مِنَ الْخَيْرِ، يَعْمَلُ بِهِ وَلَا يَعْمَلُ بِمِثْلِهِ[9]) (وفي أخرى: قَالَ: فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ لِحُبِّي إِيَّاهُمْ، وَإِنْ كُنْتُ لَأُقَصِّرُ عَنْ أَعْمَالِهِمْ[10]).

(وفي رواية: قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي[11]) (وفي رواية: وَأُقِيمَتِ[12]) (وفي رواية: وَحَضَرَتِ[13]) الصَّلَاةُ[14].

---

[1] صحيح البخاري (12/5/ح3688)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366)، مسند أبي يعلى (180/6/ح3465)، شعب الإيمان (93/3/ح1425).

[2] مسند أحمد (76/21/ح13575)، مسند أبي يعلى (6 /180/ح3465).

[3] المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366).

[4] صحيح مسلم (2032/4/ح2639).

[5] صحيح البخاري (12/5/ح3688)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 403/ح1366).

[6] مسند أبي يعلى (180/6/ح3465).

[7] مسند أحمد (76/21/ح13371).

[8] مسند البزار (337/13/ح6957).

[9] سنن أبي داود (333/4/ح5127).

[10] المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 397/ح1339).

[11] مسند أحمد (416/21/ح14012).

[12] الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (250/1/ح718)، مسند أحمد (71/19/ح12013)، (306/20/ح13068)، (356/20/ح13068)، (86/21/ح13386)، (87/21/ح13387)، (457/21/ح14073)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 388/ح1297)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (308/1/ح105).

[13] المعجم الأوسط (254/8/ح8556).

[14] جامع الترمذي (595/4/ح2385)، مسند أحمد (71/19/ح12013)، (356/20/ح13068)، (135/20/ح12715)، (87/21/ح13387)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 388/ح1297)، مسند أبي يعلى (23/7/ح3920)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (308/1/ح105)، (345/16/ح7348)، المعجم الأوسط (254/8/ح8556).

(وفي رواية: فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ[1]) (وفي رواية: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ[2]) (وفي رواية: فَنَهَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى[3]) (فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ[4]) (وفي رواية: فَلَمْ يُجِبْهُ، حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى فَأَخَفَّ الصَّلَاةَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ، وَقَالَ[5]) (وفي رواية: أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ؟[6]) (وفي رواية: أَيْنَ السَّائِلُ عَنْ سَاعَتِهِ؟[7]) (وفي رواية: عَنِ الْقِيَامَةِ؟[8]).

(فَجِيءَ بِالرَّجُلِ تُرْعَدُ فَرَائِصُهُ[9]) (وفي رواية: قَالَ: هَا هُوَ ذَا[10]) (وفي رواية: فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْبَيْتِ، فَإِذَا غُلامٌ[11]) (وفي رواية: وَغُلَامٌ[12]) (وفي رواية: مِنْ دَوْسٍ مِنْ رَهْطِ أَبِي هُرَيْرَةَ، يُقَالُ لَهُ: سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ[13]).

(وفي رواية: قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاعَةً، ثُمَّ مَرَّ غُلَامٌ يَمْشِي، قَالَ أَنَسٌ: أَقُولُ: أَنَا هُوَ، مِنْ أَقْرَانِي[14]) (وفي رواية: أَنَا وَهُوَ سَوَاءٌ[15]) (وفي رواية: قَالَ: فَمَرَّ غُلَامٌ لِلْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ أَنَسٌ: وَكَانَ مِنْ أَقْرَانِي[16]) (وفي رواية: ذَاكَ الْغُلَامُ مِنْ أَتْرَابِي يَوْمَئِذٍ[17]).

---

(1) جامع الترمذي (595/4/ح2385)، مسند أحمد (87/21/ح13387)، (416/21/ح14012)، (457/21/ح14073)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 388/ح1297)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1267/3/ح3188).

(2) جامع الترمذي (595/4/ح2385)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (308/1/ح105)، (345/16/ح7348).

(3) مسند أحمد (356/20/ح13068).

(4) أحاديث إسماعيل بن جعفر (ص 192/ح88)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (360/1/ح1019)، مسند أحمد (356/20/ح13068)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (356/20/ح13068).

(5) مسند أبي يعلى (104/7/ح4049).

(6) مسند أحمد (135/20/ح12715)، (356/20/ح13068)، (416/20/ح14012)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 388/ح1297)، مسند أبي يعلى (144/5/ح2758)، المعجم الصغير (261/2/ح1133)، صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (308/1/ح105).

(7) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (308/1/ح105).

(8) المرجع السابق (345/16/ح7348).

(9) مسند أبي يعلى (144/5/ح2758).

(10) صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796).

(11) مسند أحمد (416/20/ح14012)، مسند أبي يعلى (144/5/ح2758).

(12) مسند أبي يعلى (23/7/ح3920).

(13) مسند أحمد (416/20/ح14012)، مسند أبي يعلى (144/5/ح2758).

(14) صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796).

(15) مسند أبي يعلى (23/7/ح3920).

(16) مسند أحمد (303/20/ح12993).

(17) صحيح مسلم (2270/4/ح2953).

(وفي رواية: قالَ: وَنَظَرَ إِلَى غُلَامٍ، قَالَ أَنَسٌ: كَانَ مِنْ أَسْنَانِي[1]) (قَدِ احْتَلَمَ، أَوْ نَاهَزَ[2]) فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ[3] (وفي رواية: هَذَا الْغُلَامُ إِنْ طَالَ بِهِ عُمُرٌ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ[4]) (وفي رواية: إِنْ يُؤَخَّرْ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَهُ[5]) (وفي رواية: قَالَ: وَعِنْدَهُ غُلَامٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدٌ، فَقَالَ: إِنْ يَعِشْ هَذَا فَلَنْ يُدْرِكَ[6]) (أَحْسَبُهُ قَالَ: فَلَا يَرْجِعُ[7]) (الْهَرَمُ[8]) (وفي رواية: إِنْ يَطُلْ بِهَذَا الْغُلَامِ الْعُمُرُ، فَلَمْ يَمُتْ هَرِمًا[9]) (وفي رواية: حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ[10]).

(وفي رواية: قَالَ: فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هنيئةً، ثُمَّ نَظَرَ إِلَى غُلَامٍ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ فَقَالَ[11]) (إِنْ أَكْمَلَ هَذَا الْغُلَامُ عُمُرَهُ، فَلَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَرَى أَشْرَاطَهَا[12]) (وفي رواية: وَمَرَّ سَعْدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ هَذَا عُمِّرَ حَتَّى يَأْكُلَ عُمُرَهُ، لَمْ يَبْقَ مِنْكُمْ عَيْنٌ تَطْرِفُ[13]).

(وفي رواية: تَسْأَلُونِي عَنِ السَّاعَةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا عَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ يَأْتِي[14]) (وفي رواية: الْيَوْمَ تَأْتِي عَلَيْهَا مِائَةُ سَنَةٍ[15]).

---

[1] مسند البزار (252/13/ح6772).

[2] صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796).

[3] صحيح مسلم (2270/4/ح2953)، جامع معمر بن راشد (199/11/ح 20317)، مسند الحميدي (305/2/ح1224)، مسند أبي يعلى (36/6/ح3280)، صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (308/1/ح105)، (345/16/ح7348).

[4] مسند أحمد (416/20/ح14012).

[5] صحيح مسلم (2270/4/ح2953)، مسند أحمد (303/20/ح12993).

[6] مسند أبي يعلى (34/6/ح3277).

[7] مسند البزار (252/13/ح6772).

[8] صحيح مسلم (2270/4/ح2953)، مسند أحمد(416/20/ح14012)، (303/20/ح12993)، مسند البزار (252/13/ح6772)، مسند أبي يعلى (34/6/ح3277).

[9] مسند أبي يعلى (23/7/ح3920).

[10] صحيح مسلم (2270/4/ح2953)، مسند أحمد(416/20/ح14012)، (303/20/ح12993)، مسند البزار (252/13/ح6772)، مسند أبي يعلى (23/7/ح3920)، (34/6/ح3277).

[11] صحيح مسلم (2270/4/ح2953).

[12] صحيح ابن خزيمة (149/3/ح1796).

[13] مسند أبي يعلى (104/7/ح4049).

[14] الإحسان كما في صحيح ابن حبان (255/7/ح2988).

[15] مسند أبي يعلى (144/5/ح2758)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (255/7/ح2988).

قَالَ أَنَسٌ: فَمَا فَرِحْنَا بِشَيْءٍ، فَرَحَنَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[1] (وفي رواية: فَمَا فَرِحْنَا بَعْدَ الْإِسْلَامِ فَرَحَنَا بِقَوْلِهِ: اقْعُدْ فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[2]) (وفي رواية: فَمَا رَأَيْتُ الْمُسْلِمِينَ[3]) (وفي رواية: لَمْ أَرَهُمْ[4]) (فَرِحُوا بِشَيْءٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ مِثْلَ فَرَحِهِمْ بِهَذَا[5]).

(وفي رواية: قَالَ أَصْحَابُهُ: نَحْنُ كَذَلِكَ؟، قَالَ: نَعَمْ وَأَنْتُمْ كَذَلِكَ، قَالَ: فَفَرِحُوا[6]) (وفي رواية: وَقَالَ عَفَّانُ: فَفَرِحْنَا بِهَا[7]) (يَوْمَئِذٍ فَرَحًا شَدِيدًا[8]) (وفي رواية: قَالَ: فَمَا فَرِحَ الْمُسْلِمُونَ بِشَيْءٍ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، مَا فَرِحُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ[9]) (وفي رواية: فَمَا رَأَيْتُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرِحُوا بِشَيْءٍ قَطُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِسْلَامَ، مَا فَرِحُوا بِهَذَا مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[10]).

(وفي رواية: فَكَانَ أَنَسٌ يَقُولُ: فَنَحْنُ نُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ[11]) (وفي رواية: فَقَالَ أَنَسٌ: فَنَحْنُ نُحِبُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَعْمَلَ كَعَمَلِهِ، فَإِذَا كُنَّا مَعَهُ فَحَسْبُنَا[12]) (وفي رواية: قَالَ ثَابِتٌ: فَكَانَ أَنَسٌ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: اللَّهُمَّ فَإِنَّا نُحِبُّكَ وَنُحِبُّ رَسُولَكَ[13]).

رابعاً: حديث صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ ﷺ:

عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، أَنَّه قَالَ: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ[14] (وفي رواية: غَدَوْتُ عَلَى صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمُرَادِيِّ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ[15]).

---

(1) صحيح البخاري (5/12/ح3688).

(2) المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 397/ح1297).

(3) مسند أحمد (19/71/ح12013)، (20/356/ح13068)، (20/440/ح13224)، مسند أبي يعلى (5/372/ح3023)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/182/ح8)، (1/308/ح105)، (16/345/ح7348)، المعجم الأوسط (8/254/ح8556).

(4) سنن أبي داود (4/333/ح5127)، مسند أبي يعلى (6/36/ح3280).

(5) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/308/ح105).

(6) مسند أحمد (20/303/ح12993).

(7) المرجع السابق.

(8) صحيح البخاري (8/39/ح6167).

(9) مسند أحمد (20/135/ح12715).

(10) مسند أحمد (21/38/ح13316)، مسند الروياني (ح1381).

(11) مسند أحمد (20/135/ح12715).

(12) مسند أحمد (21/38/ح13316).

(13) المرجع السابق (21/87/ح13388).

(14) جامع الترمذي (5/546/ح3536)، التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940)، مسند أحمد (30/16/ح18093)، صحيح ابن خزيمة (1/13/ح17)، المعجم الكبير (8/56/ح7351)، (8/59/ح7360)، صحيح ابن خزيمة (1/13/ح17)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/285/ح85)، حلية الأولياء (7/308).

(15) سنن الدارمي (1/370/ح369)، المعجم الكبير (8/58/ح7359).

أَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ[1] (وفي رواية: كُنْتُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَلَقِيتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ، فَسَأَلْتُهُ[2]) فَقَالَ لي: مَا جَاءَ بِكَ[3] (وفي رواية: مَا غَدَا بِكَ[4]) يَا زِرُّ[5] (وفي رواية: يَا أَصْلَعُ[6]).

(وفي رواية : أَتَيْتُ رَجُلًا يُدْعَى صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ، فَقَعَدْتُ عَلَى بَابِهِ فَخَرَجَ، فَقَالَ: مَا شَأْنُكَ؟[7]) (وفي رواية: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ فَقُمْتُ عَلَى بَابِهِ، فَخَرَجَ إِلَيَّ فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ؟[8]) (وفي رواية: قَالَ زِرٌّ: أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ؟[9]).

(وفي رواية: وَفَدْتُ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ، وَإِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى الْوِفَادَةِ لُقْيُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: فَلَقِيتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ، فَقُلْتُ: لَقِيتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟، قَالَ: نَعَمْ، وَغَزَوْتُ مَعَهُ ثِنْتَيْ عَشَرَ غَزْوَةً[10]).

فَقُلْتُ[11] (وفي رواية: قُلْتُ[12]) ابْتِغَاءَ[13] (وفي رواية: جِئْتُ ابْتِغَاءَ[14]) (وفي رواية: أَنْبِطُ[15]) (وفي رواية: جِئْتُ أَطْلُبُ[16]) (وفي رواية: جِئْتُ فِي طَلَبِ[17]) الْعِلْمِ[18].

---

[1] جامع الترمذي (5/545/ح3535)، مسند أحمد (30/9/ح18089)، المعجم الكبير (8/56/ح7351).

[2] المعجم الكبير (8/66/ح7388).

[3] جامع الترمذي (5/545/ح3535)، مسند الطيالسي (2/484/ح1261)، مسند أحمد (30/9/ح18089)، صحيح ابن خزيمة (1/13/ح17)، سنن الدارمي (1/370/ح369)، المعجم الأوسط (1/10/ح19).

[4] المعجم الأوسط (1/10/ح19).

[5] جامع الترمذي (5/545/ح3535)، مسند الطيالسي (2/484/ح1261)، صحيح ابن خزيمة (1/13/ح17)، المعجم الأوسط (1/10/ح19).

[6] المعجم الكبير (8/59/ح7360).

[7] السنن الكبرى للنسائي (1/124/ح131).

[8] المعجم الكبير (8/62/ح7369).

[9] المرجع السابق (8/60/ح7365).

[10] المرجع نفسه (8/59/ح7361).

[11] التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940)، مسند أحمد (30/16/ح18093)، المعجم الكبير للطبراني (8/58/ح7359)، (8/60/ح7365)، سنن الدارقطني (1/362/ح761).

[12] صحيح ابن خزيمة (1/13/ح17).

[13] جامع الترمذي (5/545/ح3535)، التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940)، مسند أحمد (30/16/ح18093)، المعجم الكبير (8/58/ح7359)، (8/60/ح7365)، سنن الدارقطني (1/362/ح761).

[14] جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، حلية الأولياء (7/308).

[15] صحيح ابن خزيمة (1/97/ح193)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/285/ح85).

[16] مسند أحمد (30/16/ح18093)، المعجم الكبير (8/62/ح7371)، سنن الدارقطني (1/362/ح761).

[17] المعجم الكبير (8/62/ح7368).

[18] جامع الترمذي (5/545/ح3535)، التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940)، مسند أحمد (30/16/ح18093)، المعجم الكبير (8/58/ح7359)، (8/60/ح7365)، سنن الدارقطني (1/362/ح761).

(وفي رواية: فَقَالَ: أَلَا أُبَشِّرُكَ؟، فَقُلْتُ: بَلَى- فَرَفَعَ الْحَدِيثَ[1]) (وفي رواية: فَقَالَ: أَفَلَا أُبَشِّرُكَ؟، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: وَلَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَرَفَعَ الْحَدِيثَ[2]).

(وفي رواية: أَنَّهُ أَتَى صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ، وَكَانَ مِمَّنْ يُسْأَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ : حَاجَتُكُمْ؟ قَالُوا: خَرَجْنَا مِنْ يَوْمِنَا ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ، قَالَ: فَإِنَّهُ مَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ[3]).

قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ:[4] (وفي رواية : لَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ[5]) (وفي رواية: أَمَا إِنَّهُ بَلَغَنِي[6]) (وفي رواية : أَلَا أُخْبِرُكَ أَنَّ[7]).

الْمَلَائِكَةَ تَضَعُ[8] (وفي رواية: لَتَضَعُ[9]) (وفي رواية: لَتَبْسُطُ[10]) أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ[11].

(وفي رواية: لِلْمُتَعَلِّمِ وَالْعَالِمِ[12]) (وفي رواية: إِنَّهُ لَيْسَ مِنِ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَطْلُبُ الْعِلْمَ، إِلَّا تَضَعُ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا[13]) رِضًا[14] (وفي رواية: رِضَاءً[15]) (وفي رواية: مِنْ حُبِّهَا[16]) بِمَا يَفْعَلُ[17] (وفي رواية: بِمَا يَطْلُبُ[18]) (وفي رواية: بِمَا يَصْنَعُ[19]).

---

[1] المعجم الكبير (58/8/ح7359).

[2] مسند الطيالسي (484/2/ح1261).

[3] المعجم الكبير (55/8/ح7350).

[4] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، التفسير من سنن سعيد (119/5/ح940)، المعجم الكبير (58/8/ح7360).

[5] مسند أحمد (24/30/ح18100) المعجم الكبير (59/8/ح7360).

[6] التفسير من سنن سعيد (119/5/ح940).

[7] المعجم الكبير (62/8/ح7371).

[8] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، التفسير من سنن سعيد (119/5/ح940)، صحيح ابن خزيمة (13/1/ح17)، المعجم الكبير (58/8/ح7359)، (59/8/ح7360).

[9] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، التفسير من سنن سعيد (119/5/ح940)، مسند أحمد (24/30/ح18100)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55).

[10] المعجم الكبير (64/8/ح7379).

[11] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، (546/5/ح3536)، التفسير من سنن سعيد (119/5/ح940)، مسند أحمد (24/30/ح18100)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، المعجم الكبير (58/8/ح7359)، (59/8/ح7360).

[12] المعجم الكبير (55/8/ح7350).

[13] المرجع السابق (60/8/ح7365).

[14] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، صحيح ابن خزيمة (97/1/ح193)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55).

[15] صحيح ابن خزيمة (97/1/ح193)، فوائد أبي يعلى الخليلي (ص 47/ح11)، السنن الصغير للبيهقي (56/1/ح123).

[16] المعجم الأوسط (159/9/ح9414).

[17] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، التفسير من سنن سعيد (119/5/ح940)، مسند أحمد (24/30/ح18100).

[18] مسند الطيالسي (2/ 484/ح1261)، مسند أحمد (9/30/ح18089)، سنن الدارمي (370/1/ح369)، صحيح ابن خزيمة (13/1/ح17)، المعجم الكبير (62/8/ح7368)، (63/8/ح7373).

[19] سنن ابن ماجه (82/1/ح226)، مسند أحمد (16/30/ح18093)، صحيح ابن خزيمة (97/1/ح193)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (285/1/ح85)، المعجم الأوسط (376/3/ح3446)، سنن الدارقطني (362/1/ح761)، المستدرك (180/1/ح341).

(وفي رواية: مَا حَاجَتُكَ؟، قَالَ: قُلْتُ: جِئْتُ أَبْتَغِي الْعِلْمَ[1]) (وفي رواية: فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: مَا مِنْ خَارِجٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ[2]) (وفي رواية: مَنْ غَدَا يَطْلُبُ عِلْمًا كَانَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ، وَالْمَلَائِكَةُ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ[3]).

(وفي رواية: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ تَسْأَلُ؟[4]) (وفي رواية: وَعَنْ أَيِّ الْعِلْمِ تَسْأَلُ؟[5]) (وفي رواية: أَنَّهُ جَاءَ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ، قَالَ: مَا أَعْمَلَكَ إِلَيَّ إِلَّا ذَلِكَ؟، قَالَ: مَا أَعْمَلْتُ إِلَيْكَ إِلَّا لِذَلِكَ، قَالَ: فَأَبْشِرْ فَإِنَّهُ مَا مِنْ رَجُلٍ يَخْرُجُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، إِلَّا بَسَطَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًى بِمَا يَفْعَلُ حَتَّى يَرْجِعَ[6]).

(وفي رواية: أَنَّ زِرَّ بْنَ حُبَيْشٍ، أَتَى صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ، فَقَالَ: مَا غَدَا بِكَ إِلَيَّ الْغَدَاةَ؟، فَقَالَ: غَدَا بِي الْتِمَاسُ الْعِلْمِ، قَالَ: أَمَا إِنَّهُ مَا يَصْنَعُ مَا صَنَعْتَ أَحَدٌ إِلَّا وَضَعَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا بِالَّذِي يَصْنَعُ[7]) (وفي رواية: وَمَا غَدَا رَجُلٌ يَلْتَمِسُ عِلْمًا، إِلَّا أَفْرَشَتْهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًى بِمَا يَعْمَل[8]).

قَالَ: قُلْتُ له:[9] (وفي رواية: فَقُلْتُ لَهُ[10]) (وفي رواية: إِنَّكَ امْرُؤٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[11]) (وفي رواية: قَدْ صَحِبْتَ نَبِيَّ اللهِ[12]) إِنَّهُ حَاكَ[13] (وفي رواية: أَوْ حَالَ[14]) (أَوْ قَالَ: حَكَّ فِي

---

(1) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (3/381/ح1100).

(2) سنن ابن ماجه (1/82/ح226)، مسند أحمد (30/16/ح18093)، صحيح ابن خزيمة (1/ 97/ح193)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (1/285/ح85)، المعجم الكبير (8/56/ح7352)، سنن الدارقطني (1/362/ح761).

(3) المعجم الكبير (8/66/ح7388).

(4) السنن الكبرى للنسائي (1/124/ح131)، فوائد أبي يعلى الخليلي (ص 47/ح11).

(5) المعجم الأوسط (9/159/ح9414)، المعجم الكبير (8/63/ح7373).

(6) المستدرك (1/180/ح340).

(7) المعجم الكبير (8/55/ح7349).

(8) المرجع السابق (8/69/ح7395).

(9) جامع الترمذي (5/545/ح3535)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (3/381/ح1100)، المعجم الكبير (8/61/ح7366).

(10) المعجم الكبير (8/60/ح7365)، السنن الكبرى للبيهقي (1/184/ح557).

(11) المعجم الكبير (8/60/ح7365).

(12) المرجع السابق (8/62/ح7369).

(13) جامع الترمذي (5/546/ح3536)، المعجم الكبير (8/59/ح7360).

(14) المعجم الكبير (8/59/ح7360).

نَفْسِي[1]) (وفي رواية: أَوْ صَدْرِي[2]) شَيْءٌ مِنَ الْمَسْحِ[3].

(وفي رواية: وَلَكِنَّهُ حَدَثَ فِي نَفْسِي مَسْحٌ عَلَى الْخُفَّيْنِ[4]) (وفي رواية: ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ[5]) (وفي رواية: قَدْ جِئْتُكَ أَسْأَلُكَ عن الْمَسْحِ[6]) (وفي رواية: قُلْتُ: أَلْتَمِسُ الْعِلْمَ، فَقَالَ: اغْدُ عَالِمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا، وَلَا تَغَدَّيَنَّ ذَلِكَ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يَلْتَمِسُ عِلْمًا، إِلَّا وَضَعَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا مِنْ رِضَاهَا بِمَا يَفْعَلُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ[7]) (وفي رواية: وَقُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ[8]) (وفي رواية: بَعْدَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ[9]) (وفي رواية: بَعْدَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ[10]).

فَهَلْ حَفِظْتَ[11] (وفي رواية: فَهَلْ سَمِعْتَ[12]) مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا؟، قَالَ: نَعَمْ[13] (وفي رواية: فَجِئْتُ أَسْأَلُكَ هَلْ سَمِعْتَهُ يَذْكُرُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا؟[14]) (وفي رواية: وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ[15]).

---

[1] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (387/1/ح1096)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (381/3/ح1100).

[2] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، مصنف عبد الرزاق (205/1/ح795)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، شرح مشكل الآثار (62/9/ح3440)، المعجم الكبير (56/8/ح7353)، حلية الأولياء (308/7)، السنن الصغير للبيهقي (56/1/ح123).

[3] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، المعجم الكبير (60/8/ح7365).

[4] المعجم الكبير (61/8/ح7366).

[5] المرجع السابق (62/8/ح7368).

[6] المرجع نفسه (56/8/ح7352).

[7] المعجم الأوسط (10/1/ح19).

[8] المعجم الأوسط (10/1/ح19).

[9] الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (387/1/ح1096)، مصنف عبد الرزاق (205/1/ح795)، مسند الحميدي (130/2/ح905)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، شرح مشكل الآثار (62/9/ح3440)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (149/4/ح1321)، المعجم الكبير (60/8/ح7365)، حلية الأولياء (308/7)، السنن الكبرى للبيهقي (190/1/ح577)، السنن الصغير للبيهقي (56/1/ح123).

[10] المعجم الكبير (64/8/ح7377).

[11] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، المعجم الكبير (59/8/ح7360).

[12] المعجم الكبير (65/8/ح7384).

[13] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، المعجم الكبير (59/8/ح7360).

[14] الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (387/1/ح1096)، صحيح ابن خزيمة (13/1/ح17).

[15] المعجم الكبير (55/8/ح7350)، (64/8/ح7379).

(وفي رواية: فَأَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِشَيْءٍ كُنْتَ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ[1]) كُنَّا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ[2] (وفي رواية: كُنَّا إِذَا سَافَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ[3]) أَمَرَنَا[4] (وفي رواية: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُوصِينَا إِذَا سَافَرْنَا، أَوْ كُنَّا سَفَرًا[5]) (وفي رواية: كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَوْ مُسَافِرِينَ[6]) (وفي رواية: كُنَّا نَكُونُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَأْمُرُنَا[7]).

أَنْ لَا نَخْلَعَ خِفَافَنَا ثَلَاثًا[8] (وفي رواية: أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ[9]) (وفي رواية: لَا نَنْزِعَ أَخْفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِلَيَالِيهِنَّ[10]) (وفي رواية: أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ[11]) (يعني في السفر[12]).

(وفي رواية: أَنْ نَمْسَحَ عَلَى خِفَافِنَا وَلَا نَنْزِعَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ[13]) (وفي رواية: أَلَّا نَنْزِعَ خِفَافَنَا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ[14]) (وفي رواية: يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ عَلَى الْخُفَّيْنِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ[15]) (وفي رواية: إِذَا لَبِسْنَاهَا عَلَى وُضُوءٍ[16]) (وفي رواية: أَنْ نَمْسَحَ عَلَى خِفَافِنَا ثَلَاثَ لَيَالٍ وَأَيَّامَهُنَّ، وَأَنْ لَا نَخْلَعَهُمَا[17]).

---

[1] المعجم الكبير (60/8/ح7365)، (64/8/ح7377).

[2] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (149/4/ح1321)، المعجم الكبير (59/8/ح7360).

[3] المعجم الأوسط (10/1/ح19)، المعجم الصغير (161/1/ح251).

[4] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، سنن النسائي (83/1/ح127)، شرح مشكل الآثار (62/9/ح3440)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (149/4/ح1321)، المعجم الكبير (59/8/ح7360).

[5] المعجم الكبير (63/8/ح7372).

[6] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (387/1/ح1096)، مصنف عبد الرزاق (205/1/ح795)، صحيح ابن خزيمة (1/ 13/ح17)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (149/4/ح1321)، المعجم الكبير (56/8/ح7353).

[7] مسند أحمد (11/30/ح18091).

[8] جامع الترمذي (546/5/ح3536)، المعجم الكبير (59/8/ح7360).

[9] جامع الترمذي (545/5/ح3535)، مسند الحميدي (130/2/ح905)، المعجم الكبير (56/8/ح7351)، (63/8/ح7372).

[10] مصنف عبد الرزاق (205/1/ح795).

[11] سنن ابن ماجه (161/1/ح478)، مسند أحمد (11/30/ح18091).

[12] صحيح ابن خزيمة (98/1/ح196).

[13] سنن النسائي (83/1/ح127).

[14] مسند ابن أبي شيبة (367/2/ح879).

[15] المعجم الكبير (58/8/ح7359).

[16] المعجم الأوسط (333/7/ح7654).

[17] المعجم الكبير (60/8/ح7365).

(وفي رواية: كُنْتُ فِي الْجَيْشِ الَّذِي بَعَثَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ[1]) (وفي رواية: أنا في الجيش[2]) (وفي رواية: كنا في الجيش الذي بعثهم[3]) (فَأَمَرَنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ إِذَا نَحْنُ أَدْخَلْنَاهُمَا عَلَى طَهُورٍ[4])(وفي رواية: عَلَى طُهْرٍ[5]) (وفي رواية: ثَلَاثًا إِذَا سَافَرْنَا، وَلَيْلَةً إِذَا أَقَمْنَا، وَلَا نَخْلَعُهُمَا[6]).

(وفي رواية: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا، فَنَادَى: أَنْ لَا تَخْلَعُوا الْخِفَافَ، ثَلَاثًا[7]) (وفي رواية: لِلْمُسَافِرِ إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ، وَهُمَا طَاهِرَتَانِ أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلَا يَنْزِعْهُمَا[8]) (وفي رواية: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَفْرًا، وَكُنَّا نَمْسَحُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَالْمُقِيمُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ[9]).

إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ[10] (وفي رواية: فَأَمَّا مِنْ جَنَابَةٍ فَلَا[11]) وَلَكِنْ[12] (وفي رواية: لَكِنْ[13]) مِنْ غَائِطٍ، وَبَوْلٍ، وَنَوْمٍ[14] (وفي رواية: مِنْ نَوْمٍ، أَوْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ[15]) (وفي رواية: وَأَمَّا مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ فَلَا[16]) (وفي رواية: لَا مِنْ غَائِطٍ، وَبَوْلٍ، وَنَوْمٍ[17]) (وفي رواية: غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ[18]).

---

(1) المعجم الكبير (56/8/ح7352).

(2) حلية الأولياء (9/5).

(3) صحيح ابن خزيمة (1/ 97/ح193).

(4) المعجم الكبير (56/8/ح7352).

(5) سنن الدارقطني (362/1/ح761).

(6) المعجم الأوسط (376/3/ح3446).

(7) المرجع السابق (376/3/ح3446).

(8) الآحاد والمثاني (416/4/ح2467)، المعجم الكبير (60/8/ح7364).

(9) المعجم الكبير (62/8/ح7368).

(10) جامع الترمذي (545/5/ح3535)، السنن الكبرى للنسائي (422/8/ح9581)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (387/1/ح1096)، المعجم الكبير (60/8/ح7364)، حلية الأولياء (308/7).

(11) المعجم الكبير (59/8/ح7361).

(12) جامع الترمذي (545/5/ح3535)، السنن الكبرى للنسائي (422/8/ح9581)، الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (387/1/ح1096)، المعجم الكبير (60/8/ح7364)، حلية الأولياء (308/7).

(13) المعجم الكبير (59/8/ح7360).

(14) جامع الترمذي (545/5/ح3535)، السنن الكبرى للنسائي (422/8/ح9581)، مصنف عبد الرزاق (205/1/ح795).

(15) المعجم الكبير (61/8/ح7366).

(16) المرجع السابق (57/8/ح7354).

(17) حلية الأولياء (308/7).

(18) الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (387/1/ح1096).

(وفي رواية: ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ، لَا يَنْزِعُهُ مِنْ بَوْلٍ، وَلَا نَوْمٍ، وَلَا غَائِطٍ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ[1]) (وفي رواية: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ، وَثَلَاثٌ لِلْمُسَافِرِ مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، ثُمَّ أَحْدَثَ وُضُوءً[2]) (وفي رواية: ثُمَّ تُحْدِثُ وُضُوءً[3]).

(وفي رواية: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، فَقَالَ: لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مَسْحًا عَلَى الْخُفَّيْنِ[4]) (وفي رواية: قَالَتِ الْعَرَبُ عِنْدَ ذَلِكَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَلَمْ يُعْطِ اللَّهُ عَبْدًا خَلَّةً وَاحِدَةً خَيْرٌ؟، قَالَ: حُسْنُ خُلُقٍ، ثُمَّ قَالُوا لَهُ: أَنَتَدَاوَى؟، قَالَ: هَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَ الدَّاءَ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ، أَوْ لَمْ يَنْزِلْ دَاءٌ إِلَّا أُنْزِلَ لَهُ دَوَاءٌ إِلَّا دَاءً وَاحِدًا، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَا هُوَ؟، قَالَ: الْهَرَمُ، ثُمَّ قَالَ: لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ[5]).

(وفي رواية: أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ مُتَّكِئٌ عَلَى بُرْدٍ لَهُ أَحْمَرٍ[6]) (وفي رواية: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُقَالُ لَهُ صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ[7]) (وفي رواية: قَالَ: قَالَ صَفْوَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا نَزَالُ نُسَافِرُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَأَفْتِنَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ[8]) (وفي رواية: إِنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، أَأَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ[9]) (فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ[10]).

فَقُلْتُ لَهُ: هَلْ سَمِعْتَهُ يَذْكُر[11] (وفي رواية: هَلْ سَمِعْتَهُ يَقُولُ[12]) فِي الْهَوَى شَيْئًا؟ (وفي رواية: ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ الْهَوَى؟[13]) (وفي رواية: فَهَلْ حَفِظْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الْهَوَى شَيْئًا؟[14]).

---

(1) المعجم الكبير (8/54/ح7348).

(2) المعجم الكبير (8/63/ح7373).

(3) المعجم الأوسط (9/159/ح9414).

(4) شرح معاني الآثار (1/82/ح518).

(5) المعجم الكبير (8/69/ح7395).

(6) السنن الكبرى للنسائي (8/422/ح9581)، المعجم الكبير (8/54/ح7347)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (3/1501/ح3818).

(7) المستدرك (1/180/ح341).

(8) المعجم الكبير (8/54/ح7347).

(9) المرجع السابق (8/55/ح7349).

(10) المعجم الصغير (1/132/ح198)، المعجم الكبير (8/55/ح7349).

(11) جامع الترمذي (5/545/ح3535).

(12) المعجم الكبير (8/60/ح7365).

(13) المرجع السابق (8/58/ح7359).

(14) المرجع نفسه (8/59/ح7360).

قَالَ : نَعَمْ، كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ[1] (وفي رواية: ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا؛ فَقَالَ[2]) (وفي رواية: بَيْنَا نَحْنُ مَعَهُ فِي مَسِيرَةٍ[3]) (وفي رواية: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ[4]) (وفي رواية: وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسِيرٍ[5]) (أَوْ غَزْوٍ[6]).

فَنَادَاهُ رَجُلٌ كَانَ فِي آخِرِ الْقَوْمِ، بِصَوْتٍ جَهْوَرِيٍّ أَعْرَابِيٌّ جِلْفٌ جَافٌّ[7] (وفي رواية: وَإِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ يُنَادِيه[8]) (وفي رواية: إِذْ نَادَاهُ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ جَهْوَرِيٍّ[9]) (وفي رواية: وَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ جَهْوَرِيُّ الصَّوْتِ[10]).

(وفي رواية: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ – أَوْ عُمْرَةٍ – ، فَإِذَا أَعْرَابِيٌّ قَدْ أَقْبَلَ عَلَى رَاحِلَتِهِ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي أُخْرَيَاتِ الْقَوْمِ، جَعَلَ يُنَادِي بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ[11]) (وفي رواية: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ كَذَا وَكَذَا، فَنَادَاهُ رَجُلٌ فِي أُخْرَيَاتِ الْقَوْمِ بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ[12]).

فقال: يَا مُحَمَّدُ[13] (وفي رواية: يَا مُحَمَّدُ، يَا مُحَمَّدُ[14]) (وفي رواية: أَيَا مُحَمَّدُ، أَيَا مُحَمَّدُ، أَيَا مُحَمَّدُ[15]) (وفي رواية: يَا مُحَمَّدُ، قِفْ أَسْأَلُكَ، يَا مُحَمَّدُ، قِفْ أَسْأَلُكَ[16]) (وفي رواية: قِفْ لِنَسْأَلَكَ ثَلَاثًا[17]).

---

(1) جامع الترمذي (5/546/ح3536)، التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940).

(2) المعجم الكبير (8/58/ح7359).

(3) جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55).

(4) المعجم الكبير (8/58/ح7359).

(5) المرجع السابق (8 62/ح7371).

(6) مسند الطيالسي (2/486/ح1263).

(7) جامع الترمذي (5/546/ح3536)، التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940).

(8) المعجم الكبير (8/58/ح7358).

(9) جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، المعجم الكبير (8/58/ح7359).

(10) مسند أحمد (30/11/ح18091).

(11) المعجم الكبير (8/60/ح7365).

(12) المرجع السابق (8/59/ح7360).

(13) جامع الترمذي (4/596/ح2387)، التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940)، المعجم الكبير (8/58/ح7353).

(14) جامع الترمذي (5/545/ح3535)، السن الكبرى للنسائي (10/97/ح11114)، المعجم الكبير (8/5598/ح7360).

(15) مسند الطيالسي (2/486/ح1263).

(16) المعجم الأوسط (3/376/ح3446).

(17) المعجم الكبير (8/66/ح7388).

(فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: مَهْ، فَإِنَّكَ قَدْ نُهِيتَ عَنْ هَذَا[1]) (وفي رواية: فَقِيلَ لَهُ: وَيْحَكَ اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ، فَقَدْ نُهِيتَ عَنْ رَفْعِ الصَّوْتِ، فَمَا زَالَ يُنَادِيهِ هَكَذَا[2]) (وفي رواية: فَقُلْنَا: وَيْلَكَ اخْفِضْ مِنْ صَوْتِكَ، فَإِنَّكَ قَدْ نُهِيتَ عَنْ هَذَا، قَالَ: لَا وَاللَّهِ حَتَّى أَسْمَعَهُ[3]) (وَإِذَا هُوَ أَعْرَابِيٌّ جَافٌّ جِلْفٌ، فَلَمَّا سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ[4]) (فَأَجَابَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى نَحْوٍ مِنْ صَوْتِهِ[5]) (وفي رواية: فَأَجَابَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَدْرِ ذَلِكَ فَقَالَ[6]) (وفي رواية: فَأَجَابَهُ بِنَحْوٍ مِنْ كَلَامِهِ فَقَالَ: مَهْ[7]) (وفي رواية: فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ[8]) (هَاؤُمْ[9]) (وفي رواية: هَاؤُمُ هَاؤُمُ[10]).

(فَقَالَ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ[11]) (وفي رواية: فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ؟[12]) (وفي رواية: قَالَ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمَّا يَلْحَقُهُمْ؟[13]) (وفي رواية: قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَلَمْ يَرَهُمْ[14]) (وفي رواية: قَالَ: أَرَأَيْتَ الْمَرْءَ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ[15]) (وفي رواية: الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَلَمْ يَعْمَلْ مِنْ عَمَلِهِمْ[16]) (وفي رواية: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَيَعْرِفُ فَضْلَهُمْ، وَلَا يَعْمَلُ بِمِثْلِ عَمَلِهِمْ؟[17]).

---

(1) التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (4/149/ح1321).

(2) مسند الطيالسي (2/486/ح1263).

(3) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/322/ح562).

(4) المعجم الكبير (8/60/ح7365).

(5) جامع الترمذي (5/545/ح3535)، السن الكبرى للنسائي (10/97/ح11114)، المعجم الكبير (8/59/ح7360).

(6) مسند الطيالسي (2/486/ح1263).

(7) مصنف عبد الرزاق (1/205/ح795).

(8) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/322/ح562).

(9) مسند الطيالسي (2/486/ح1263)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55).

(10) المعجم الأوسط (3/376/ح3446).

(11) السن الكبرى للنسائي (10/97/ح11114).

(12) الزهد والرقائق لابن المبارك ولنعيم (1/387/ح1096).

(13) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (4/149/ح1321).

(14) المعجم الكبير (8/54/ح7348).

(15) مسند الطيالسي (2/486/ح1263)، المعجم الكبير (8/58/ح7359)، (8/59/ح7360).

(16) المعجم الكبير (8/62/ح7371).

(17) المعجم الأوسط (3/376/ح3446).

(فَقَالَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[1]) (وفي رواية: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[2]) (وفي رواية: هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[3]) (وفي رواية: ذَاكَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[4]) (وفي رواية: فَمَا فَرِحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِحَدِيثٍ مَا فَرِحُوا بِهِ[5]).

قَالَ زِرٌّ: فَمَا بَرِحَ يُحَدِّثُنِي حَتَّى حَدَّثَنِي[6] (وفي رواية: فَلَمْ يَبْرَحْ يُحَدِّثُنَا حَتَّى حَدَّثَنِي[7]) (وفي رواية: ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يُحَدِّثُنَا[8]) (وفي رواية: فَمَا زَالَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى ذَكَرَ[9]).

أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ بِالمَغْرِبِ بَابًا[10] (وفي رواية: إِنَّ بِالْمَغْرِبِ بَابًا مَفْتُوحًا لِلتَّوْبَةِ[11]) (وفي رواية: أَنَّ مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ بَابًا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلتَّوْبَةِ[12]) (وفي رواية: إِنَّ مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ بَابًا فَتَحَهُ اللَّهُ لِلتَّوْبَةِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ[13]).

(وفي رواية: مَسِيرَةُ عَرْضِهِ أَوْ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي عَرْضِهِ أَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ عَامًا، قَالَ سُفْيَانُ: قِبَلَ الشَّامِ خَلَقَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مَفْتُوحًا – يَعْنِي لِلتَّوْبَةِ[14]) (وفي رواية: إِنَّ مِنْ قِبَلِ مَغْرِبِ الشَّمْسِ بَابًا مَفْتُوحًا، عَرْضُهُ سَبْعُونَ سَنَةً، فَلَا يَزَالُ ذَلِكَ الْبَابُ مَفْتُوحًا لِلتَّوْبَةِ[15]) (وفي رواية: إِنَّ مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ لَبَابًا مَسِيرَةُ عَرْضِهِ سَبْعِينَ سَنَةً، فَتَحَهُ اللَّهُ لِلتَّوْبَةِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ[16]).

---

[1] جامع الترمذي (4/ 596/ح2387)، السنن الكبرى للنسائي (10/97/ح11114)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، المعجم الكبير (8/59/ح7360).

[2] جامع الترمذي (5/545/ح3535).

[3] المعجم الأوسط (3/376/ح3446).

[4] المعجم الكبير (8/60/ح7365).

[5] المرجع السابق (8/66/ح7388).

[6] جامع الترمذي (5/546/ح3536).

[7] المعجم الكبير (8/60/ح7365).

[8] مسند الحميدي (2/130/ح905).

[9] جامع الترمذي (5/545/ح3535).

[10] جامع الترمذي (4/596/ح2387)، التفسير من سنن سعيد (5/119/ح940).

[11] سنن الدارقطني (1/362/ح761)، حلية الأولياء (5/9).

[12] جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55).

[13] الإحسان كما في صحيح ابن حبان (4/149/ح1321).

[14] جامع الترمذي (5/545/ح3535).

[15] سنن ابن ماجه (2/1353/ح4070).

[16] مصنف عبد الرزاق (1/205/ح795).

(وفي رواية: وَبَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، وَذَكَرَ بَابًا مِنْ قِبَلِ مَغْرِبِ الشَّمْسِ، مَسِيرَةُ عَرْضِهِ سَبْعِينَ عَامًا مَفْتُوحٌ لِلتَّوْبَةِ[1]) (وفي رواية: مَسِيرَتُهُ سَبْعُونَ سَنَةً[2]) (وفي رواية: مَا بَيْنَ مِصْرَاعَيْهِ سَبْعِينَ عَامًا[3]) (وفي رواية: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَتَحَ بَابًا مِنَ الْمَغْرِبِ: مِسَاحَتُهُ سَبْعُونَ خَرِيفًا لِلتَّوْبَةِ[4]).

(وفي رواية: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا: إِنَّ لِلتَّوْبَةِ بَابًا عَرْضُ مَا بَيْنَ مِصْرَاعَيْهِ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ[5]) (لَا يُغْلَقُ[6]) (وفي رواية: لَمْ يُغْلِقْهُ[7]) (وفي رواية: فَلَا يُغْلِقُهُ[8]) (وفي رواية: لَا يَزَالُ مَفْتُوحًا[9]) (حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ قِبَلِهِ[10]) (وفي رواية: مِنْ نَحْوِهِ[11]) (وفي رواية: مِنْهُ[12]) (وفي رواية: لَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا[13]) (وفي رواية: فَإِذَا طَلَعَتْ مِنْ نَحْوِهِ، فَذَاكَ حِينَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا[14]).

(وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا}[15]) (وفي رواية: فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ إِلَى قَوْلِهِ: إِنَّا مُنْتَظِرُونَ[16]).

(وفي رواية: ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا فَقَالَ: بَابُ التَّوْبَةِ مَفْتُوحٌ مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ، وَعَرْضُهُ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ قِبَلِهِ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ[17]).

---

(1) المعجم الكبير (59/8/ح7361).

(2) سنن الدارقطني (362/1/ح761).

(3) المعجم الكبير (65/8/ح7383).

(4) المرجع السابق (69/8/ح7395).

(5) المرجع نفسه (65/8/ح7383).

(6) جامع الترمذي (546/5/ح3536)، المعجم الكبير (65/8/ح7388).

(7) المعجم الكبير (69/8/ح7395).

(8) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (149/4/ح1321).

(9) جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55).

(10) جامع الترمذي (546/5/ح3536)، جزء محمد بن عاصم (ص 145/ح55)، المعجم الكبير (65/8/ح7388).

(11) المعجم الكبير (60/8/ح7365).

(12) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (149/4/ح1321).

(13) المعجم الكبير (54/8/ح7348).

(14) سنن ابن ماجه (1353/2/ح4070)، المعجم الكبير (60/8/ح7365).

(15) جامع الترمذي (546/5/ح3536).

(16) التفسير من سنن سعيد (119/5/ح940).

(17) حلية الأولياء (308/7).

خامساً: حديث أَبي ذَرٍّ الغفاري ﷺ:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ كَعَمَلِهِمْ[1] (وفي رواية: بِعَمَلِهِمْ[2]) (وفي رواية: مِثْلَ عَمَلِهِمْ[3]) (وفي رواية: بِأَعْمَالِهِمْ[4]) (وفي رواية: أَنْ يَلْحَقَ بِعَمَلِهِمْ[5]) (وفي رواية: إِنَّا لَنُحِبُّ قَوْمًا مَا نَبْلُغُ أَعْمَالَهُمْ[6]) (وفي رواية: إِنِّي أَحِبُّ قَوْمًا لَا أَبْلُغُ أَعْمَالَهُمْ[7]).

قَالَ: أَنْتَ[8] (وفي رواية: إِنَّكَ[9]) يَا أَبَا ذَرٍّ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[10] (وفي رواية: فَقَالَ الْقَوْمُ: وَنَحْنُ كَذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: أَنْتُمْ كَذَلِكَ[11]).

قَالَ: فَإِنِّي أُحِبُّ اللَّهَ، وَرَسُولَهُ[12] (وفي رواية: يُعِيدُهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ[13]) (وفي رواية: قَالَ هَاشِمٌ: قَالَهَا لَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ[14]).

---

(1) سنن أبي داود (4/333/ح5126)، مسند أحمد (35/367/ح21463)، مسند الحارث (2/991/ح1107)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/315/ح556)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 302).

(2) مسند البزار (9/373/ح3951).

(3) سنن الدارمي (3/1834/ح2829).

(4) مسند أحمد (35/304/ح21379).

(5) الأدب المفرد (ص 128/ح351).

(6) المعجم الأوسط (8/85/ح8041).

(7) مسند الشاميين (4/55/ح2715).

(8) سنن أبي داود (4/333/ح5126)، مسند أحمد (35/304/ح21379)، (35/367/ح21463)، سنن الدارمي (3/1834/ح2829)، الأدب المفرد (ص 128/ح351)، مسند الحارث (2/991/ح1107)، مسند البزار (9/373/ح3950)، مسند الشاميين (4/55/ح2715)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 302).

(9) الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/315/ح556)، المعجم الأوسط (8/85/ح8041).

(10) سنن أبي داود (4/333/ح5126)، مسند أحمد (35/304/ح21379)، (35/367/ح21463)، سنن الدارمي (3/1834/ح2829)، الأدب المفرد (ص 128/ح351)، مسند الحارث (2/991/ح1107)، مسند البزار (9/373/ح3950)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/315/ح556)، مسند الشاميين (4/55/ح2715)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 302).

(11) المعجم الأوسط (8/85/ح8041).

(12) سنن أبي داود (4/333/ح5126)، مسند أحمد (35/304/ح21379)، (35/367/ح21463)، سنن الدارمي (3/1834/ح2829)، الأدب المفرد (ص 128/ح351)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/315/ح556)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 302).

(13) مسند أحمد (35/304/ح21379).

(14) المرجع السابق (35/367/ح21463).

قَالَ: فَإِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[1] (وفي رواية: قال: فَأَنْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[2]) (في رواية: قَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[3]) (وفي رواية: قَالَ: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ يَا أَبَا ذَرٍّ[4]) قَالَ: فَأَعَادَهَا أَبُو ذَرٍّ، فَأَعَادَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[5].

سادساً: حديث جَابِر بن عبد الله ﷺ:

عَنْ جَابِرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ[6] (وفي رواية: قَالَ: سَمِعْتُ[7]) رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: الْعَبْدُ[8] (وفي رواية: إِنَّ الْعَبْدَ[9]) (وفي رواية: الْمَرْءُ[10]) مَعَ مَنْ أَحَبَّ[11].

سابعاً: حديث صَفْوَانَ بْنِ قُدَامَةَ الْمُرِّيِّ ﷺ:

أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ قُدَامَةَ، قَالَ: هَاجَرَ أَبِي صَفْوَانُ[12] (وفي رواية: هَاجَرَتُ مَعَ أَبِي[13]) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ[14] (وفي رواية: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[15]) وَهُوَ بِالْمَدِينَةِ، فَبَايَعَهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَمَدَّ النَّبِيُّ ﷺ (إِلَيْهِ[16]) يَدَهُ، فَمَسَحَ عَلَيْهَا، فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ: إِنِّي أُحِبُّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ[17].

---

(1) سنن أبي داود (4/333/ح5126).

(2) مسند أحمد (35/367/ح21463).

(3) سنن الدارمي (3/1834/ح2829)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 302).

(4) الأدب المفرد (ص 128/ح351)، الإحسان كما في صحيح ابن حبان (2/315/ح556).

(5) سنن أبي داود (4/333/ح5126).

(6) مسند أحمد (23/398/ح15240)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 321/ح1054)، المعجم الأوسط (9/ 6/ح8953).

(7) مسند أحمد (22/453/ح14604).

(8) المرجع السابق (23/398/ح15240) (22/453/ح14604).

(9) المعجم الأوسط (9/ 6/ح8953).

(10) المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 321/ح1054).

(11) مسند أحمد (23/398/ح15240)، (22/453/ح14604)، المنتخب كما من مسند عبد بن حميد (ص 321/ح1054)، المعجم الأوسط (9/ 6/ح8953).

(12) المعجم الصغير (1/98/ح133)، المعجم الأوسط (2/286/ح2001)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822/ح4602)، (4/1823/ح4603)، أمالي ابن بشران (2/158/ح1261).

(13) الآحاد والمثاني (2/428/ح1221).

(14) المعجم الصغير (1/98/ح133)، المعجم الأوسط (2/286/ح2001)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822/ح4602)، (4/1823/ح4603).

(15) الآحاد والمثاني (2/428/ح1221).

(16) المعجم الأوسط (2/286/ح2001).

(17) المعجم الصغير (1/98/ح133)، المعجم الأوسط (2/286/ح2001)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (4/1822/ح4602)، (4/1823/ح4603).

(وفي رواية: فَقَالَ لَهُ أَبِي: إِنَّ هَذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، هَاجَرَ إِلَيْكَ لِيَرَى حُسْنَ وَجْهِكَ[1]) فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[2] (وفي رواية: قَالَ: هُوَ مَعِي، إِنَّ الْمَرْءَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[3]).

ثامناً: حديث أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ ﷺ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ، قَالَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: ثَلَاثٌ لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهِنَّ لَبَرَرْتُ، وَالرَّابِعَةُ لَوْ حَلَفْتُ عَلَيْهَا رَجَوْتُ أَنْ لَا آثَمَ: أَنْ لَا يَجْعَلَ اللهُ مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ، وَلَا يَتَوَلَّى عَبْدًا فِي الدُّنْيَا، فَيُوَلِّيهِ غَيْرَهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُحِبُّ عَبْدٌ قَوْمًا إِلَّا بَعَثَهُ اللهُ مَعَهُمْ وَبَيْنَهُمْ، وَالرَّابِعَةُ لَا يَسْتُرُ اللهُ عَلَى عَبْدٍ فِي الدُّنْيَا إِلَّا سَتَرَهُ يَوْمَ الْمَعَادِ[4] (وفي رواية: إِلَّا سَتَرَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْقِيَامَةِ[5]).

تاسعاً: حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ:

عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ [6]ﷺ (وفي رواية: فَقَالَ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ[7]) مَتَى السَّاعَةُ؟، قَالَ: مَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: حُبُّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ[8].

(وفي رواية: فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْمًا، وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ[9]) قَالَ[10] (وفي رواية: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ[11]) إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[12] (وفي رواية: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[13]).

---

(1) الآحاد والمثاني (428/2/ح1221)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1822/4/ح4602).

(2) المعجم الصغير (98/1/ح133)، المعجم الأوسط (286/2/ح2001)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1822/4/ح4602)، (1823/4/ح4603).

(3) الآحاد والمثاني (428/2/ح1221)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1822/4/ح4602).

(4) المعجم الكبير (263/8/ح8023)، مجمع الزوائد (276/1/ح108).

(5) التوبيخ والتنبيه (ص 61/ح120).

(6) معجم الصحابة لابن قانع (114/2).

(7) تاريخ أصبهان (94/1).

(8) معجم الصحابة لابن قانع (114/2).

(9) تاريخ أصبهان (94/1).

(10) معجم الصحابة لابن قانع (114/2).

(11) تاريخ أصبهان (94/1).

(12) معجم الصحابة لابن قانع (114/2).

(13) تاريخ أصبهان (94/1).

عاشراً: حديث عَائِشة أم المؤمنين ﵂:

عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: ثَلَاثٌ أَحْلِفُ عَلَيْهِنَّ[1] (وفي رواية: ثَلَاث أشهد عَلَيْهِنَّ[2]) (وفي رواية: وَلَوْ حَلَفْتُ عَلَى الرَّابِعَةِ لَرَجَوْتُ أَنْ لَا آثَمَ[3]) (وفي رواية: وَالرَّابِعَةُ لَوْ شَهِدْتُ رَجَوْتُ[4]).

لَا يَجْعَلَ اللَّهُ[5] (عَزَّ وَجَلَّ[6]) (وفي رواية: تَبَارَكَ وَتَعَالَى[7]) مَنْ لَهُ[8] (وفي رواية: لَا يَجْعَلُ اللَّهُ عَبْدًا لَهُ[9]) (وفي رواية: لَا يَجْعَلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ رَجُلًا[10]) (وفي رواية: لا يجعل الله ذا[11]) (وفي رواية: مَا جَعَلَ اللَّهُ ذَا[12]).

سَهْمٌ فِي الْإِسْلَامِ، كَمَنْ لَا سَهْمَ لَهُ[13] (وفي رواية: وَسَهْمُ الْإِسْلَامِ[14]) (وفي رواية: قَالَ:

---

(1) مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، مسند أحمد (55/42/ح25121)، (55/42/ح25121)، مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المستدرك (67/1/ح49)، شعب الإيمان (11/ 324/ح8598)، المقصد العلي (39/1/ح15).

(2) المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222).

(3) مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المستدرك (425/4/ح8161)، تاريخ أصبهان (319/1).

(4) المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222).

(5) السنن الكبرى للنسائي (114/6/ح6316)، مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، المستدرك (67/1/ح49)، شعب الإيمان (11/ 324/ح8598)، المقصد العلي (39/1/ح15).

(6) مسند أحمد (55/42/ح25121)، (161/42/ح25271)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185)

(7) مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437).

(8) السنن الكبرى للنسائي (114/6/ح6316)، مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، مسند أحمد (55/42/ح25121)، مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المستدرك (67/1/ح49)، شعب الإيمان (11/ 324/ح8598)، المقصد العلي (39/1/ح15).

(9) المستدرك (425/4/ح8161).

(10) مسند أحمد (161/42/ح25271).

(11) الترغيب والترهيب لقوام السنة للأصبهاني (217/2/ح1465).

(12) تاريخ أصبهان (319/1).

(13) السنن الكبرى للنسائي (114/6/ح6316)، مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، مسند أحمد (55/42/ح25121)، مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المستدرك (67/1/ح49)، (425/4/ح8161)، شعب الإيمان (11/ 324/ح8598)، المقصد العلي (39/1/ح15).

(14) مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863).

وَسِهَامُ الْإِسْلَامِ[1]) (ثَلَاثَةٌ [2]) (وفي رواية: وَأَسْهُمُ الْإِسْلَامِ ثَلَاثَةٌ[3]) (وفي رواية: الصَّلَاةُ، وَالصِّيَامُ، وَالصَّدَقَةُ[4]) (وفي رواية: الصَّوْمُ، وَالصَّلَاةُ، وَالصَّدَقَةُ[5]) (وفي رواية: الصَّلَاةُ، وَالصَّوْمُ، وَالزَّكَاةُ[6]) (وفي رواية: الصلاة، والصيام، والزكاة[7]).

(وَمَا تَوَلَّى اللَّهَ عَبْدٌ قَطُّ[8]) (وفي رواية: وَلَا يَتَوَلَّى الله عَزَّ وَجَلَّ عَبْدًا[9]) (وفي رواية: رَجُلًا[10]) (فِي الدُّنْيَا) (فَيُوَلِّيهِ غَيْرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[11]) (وفي رواية: فَيُوَلِّيهِ فِي الْآخِرَةِ غَيْرَهُ[12]) (وفي رواية: فَيُوَلِّيهِ غَيْرَهُ فِي الْآخِرَةِ[13]).

(وَإِذَا أَحَبَّ رَجُلٌ قَوْمًا كَانَ مَعَهُمْ[14]) (وفي رواية: وَلَا يُحِبُّ رَجُلٌ قَوْمًا إِلَّا جَعَلَهُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مَعَهُمْ[15]) (وفي رواية: أَوْ مِنْهُمْ[16]) (وفي رواية: إِلَّا جَاءَ مَعَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[17]) (وفي رواية: وَلَا يُحِبُّ قَوْمًا أَحَدٌ إِلَّا جَاءَ مَعَهُمْ يَوْم الْقِيَامَة[18]) (وفي رواية: وَالْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[1]).

---

[1] مسند أحمد (42/161/ح25271)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، (ص 148/ح437)، المستدرك (1/67/ح49)، شعب الإيمان (11/ 324/ح8598).

[2] مسند أبي يعلى (8/49/ح4566).

[3] مسند أحمد (42/55/ح25121)، (42/55/ح25121)، الترغيب والترهيب لقوام السنة للأصبهاني (2/217/ح1465).

[4] مسند إسحاق بن راهويه (2/336/ح863)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، (ص 148/ح437).

[5] مسند أحمد (42/161/ح25271)، مسند أبي يعلى (8/49/ح4566)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185)، المستدرك (1/67/ح49)، شعب الإيمان (11/ 324/ح8598).

[6] مسند أحمد (42/55/ح25121).

[7] الترغيب والترهيب لقوام السنة (2/217/ح1465).

[8] مسند إسحاق بن راهويه (2/336/ح863).

[9] مسند أحمد (42/55/ح25121)، مسند أبي يعلى (8/49/ح4566)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، المستدرك (1/67/ح49)، (4/425/ح8161)، تاريخ أصبهان (1/319)، شعب الإيمان (11/324/ح8598)، الترغيب والترهيب لقوام السنة للأصبهاني (2/217/ح1465).

[10] مسند أحمد (42/161/ح25271)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185).

[11] مسند إسحاق بن راهويه (2/336/ح863)، مسند أحمد (42/55/ح25121)، (42/161/ح25271)، مسند أبي يعلى (8/49/ح4566)، المستدرك (1/67/ح49)، (4/425/ح8161)، تاريخ أصبهان (1/319)، شعب الإيمان (11/ 324/ح8598)، الترغيب والترهيب لقوام السنة للأصبهاني (2/217/ح1465).

[12] شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185).

[13] مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222).

[14] مسند إسحاق بن راهويه (2/336/ح863).

[15] مسند أحمد (42/55/ح25121)، المستدرك (1/67/ح49).

[16] المستدرك (4/425/ح8161).

[17] مسند أحمد (42/161/ح25271)، مسند أبي يعلى (8/49/ح4566)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185).

[18] مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222).

وَالرَّابِعَةُ لَوْ حَلَفْتُ (وفي رواية: الَّتِي لَوْ حَلَفْتُ[2]) (عَلَيْهَا[3]) رَجَوْتُ أَنْ لَا آثَمَ[4] (وفي رواية: لَمْ أَخَفْ أَنْ آثَمَ[5]) (قَالَ[6]: وَالرَّابِعَةُ[7]) لَا يَسْتُرُ اللَّهُ[8] (وفي رواية: مَا سَتَرَ اللَّهُ[9]) (عَزَّ وَجَلَّ[10]) (وفي رواية: تَبَارَكَ وَتَعَالَى[11]) (عَبْدًا[12]) (وفي رواية: عَلَى عَبْدٍ[13]) (عَبْدِهِ[14]) فِي الدُّنْيَا[15] (وفي رواية: ذَنْبًا[16]) إِلَّا سَتَرَ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ[17] (وفي رواية: إِلَّا سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[18]) (وفي رواية: إِلَّا سَتَرَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[19]).

---

[1] تاريخ أصبهان (319/1).

[2] تاريخ أصبهان (319/1).

[3] مسند أحمد (55/42/ح25121)، مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، المستدرك (67/1/ح49)، تاريخ أصبهان (319/1)، شعب الإيمان (11/ 324/ح8598)، الترغيب والترهيب لقوام السنة للأصبهاني (217/2/ح1465).

[4] مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، (425/4/ح8161)، تاريخ أصبهان (319/1)، شعب الإيمان (11/ 324/ح8598)،

[5] مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، المستدرك (67/1/ح49).

[6] مسند أحمد (161/42/ح25271).

[7] مسند أحمد (161/42/ح25271)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185).

[8] مصنف ابن أبي شيبة (328/5/ح26570)، مسند أحمد (55/42/ح25121)، (161/42/ح25271)، مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185)، المستدرك (67/1/ح49)، (425/4/ح8161)، تاريخ أصبهان (319/1)، شعب الإيمان (324/11/ح8598)، الترغيب والترهيب لقوام السنة للأصبهاني (217/2/ح1465).

[9] مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، المستدرك (67/1/ح49).

[10] مسند أحمد (55/42/ح25121)، شرح مشكل الآثار (5/ 428/ح2185).

[11] مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437).

[12] مسند أحمد (55/42/ح25121).

[13] مصنف ابن أبي شيبة (328/5/ح26570).

[14] مسند أبي يعلى (49/8/ح4566).

[15] مصنف ابن أبي شيبة (328/5/ح26570)، مسند أحمد (55/42/ح25121)، (161/42/ح25271)،،مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، المستدرك (67/1/ح49)، (425/4/ح8161)، تاريخ أصبهان (319/1)، شعب الإيمان (324/11/ح8598)، الترغيب والترهيب لقوام السنة للأصبهاني (217/2/ح1465).

[16] مسند أحمد (161/42/ح25271).

[17] مصنف ابن أبي شيبة (328/5/ح26570)، مسند أحمد (161/42/ح25271)، مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، شرح مشكل الآثار (428/5/ح2185)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، المستدرك (67/1/ح49)، (425/4/ح8161)، شعب الإيمان (324/11/ح8598).

[18] مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، تاريخ أصبهان (319/1)، الترغيب والترهيب لقوام السنة للأصبهاني (217/2/ح1465).

[19] مسند أحمد (55/42/ح25121)،

قَالَ شَيْبَةُ: فَسَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَقَالَ عُمَرُ [1] (ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ[2]) (وفي رواية: ثُمَّ قَالَ لِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ[3]) إِذَا سَمِعْتُمْ مِثْلَ[4] (بِمِثْلِ[5]) هَذَا الْحَدِيثِ[6] (عَنْ عُرْوَةَ[7]).

(وفي رواية: مِنْ مِثْلِ عُرْوَةَ[8]) (وفي أخرى: هَذَا مِنْ مِثْلَ عُرْوَةَ[9]) (وفي رواية: عُرْوَةَ يُحَدِّثُ بِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ[10]) (وفي أخرى: هَذَا الْحَدِيثِ يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ[11]) (وفي رواية: هَذَا يُحَدِّثُ بِه عَنْ عُرْوَةَ[12]) (وفي رواية: يَرْوِيهِ عَنْ[13]) عَائِشَةَ[14] (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[15]) (وفي رواية: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ[16]) فَاحْفَظُوهُ[17] (وفي رواية: وَاحْتَفِظُوا بِهِ[18]).

---

[1] مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863).

[2] مسند أحمد (55/42/ح25121)، مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، المستدرك (67/1/ح49).

[3] مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222).

[4] مسند أحمد (55/42/ح25121)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222).

[5] مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، تاريخ أصبهان (319/1).

[6] مسند إسحاق بن راهويه (336/2/ح863)، مسند أحمد (55/42/ح25121)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222)، تاريخ أصبهان (319/1).

[7] تاريخ أصبهان (319/1).

[8] مسند أحمد (55/42/ح25121)، (161/42/ح25271).

[9] مسند أبي يعلى (49/8/ح4566).

[10] مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق (ص 99/ح222).

[11] المستدرك (67/1/ح49).

[12] مسند أحمد (161/42/ح25271)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المستدرك (67/1/ح49)، (425/4/ح8161)، تاريخ أصبهان (319/1)، شعب الإيمان (324/11/ح8598).

[13] مسند أحمد (55/42/ح25121).

[14] مسند أحمد (161/42/ح25271)، (55/42/ح25121)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المستدرك (67/1/ح49)، (425/4/ح8161)، تاريخ أصبهان (319/1)، شعب الإيمان (324/11/ح8598).

[15] مسند أحمد (161/42/ح25271)، (55/42/ح25121)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437).

[16] المستدرك (425/4/ح8161).

[17] مسند أحمد (161/42/ح25271)، (55/42/ح25121)، مسند أبي يعلى (49/8/ح4566)، مكارم الأخلاق للخرائطي (ص 148/ح437)، المستدرك (67/1/ح49)، (425/4/ح8161)، تاريخ أصبهان (319/1)، شعب الإيمان (324/11/ح8598).

[18] المستدرك (425/4/ح8161).

الحادي عشر: حديث عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِب ﷺ:

عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ بِعَمَلِهِمْ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[1].

الثاني عشر: حديث الْبَرَاءِ بْنِ عَازِب ﷺ:

أَنَّ الْبَرَاء بْن عَازِب، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فِي سَفَرٍ إِذَا أَعْرَابِيٌّ يَدْعُو: يَا مُحَمَّدُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ – بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ – فَقُلْنَا: اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ كَمَا أُمِرْتَ، فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى لَحِقَ بِهِ أَوْ حَبَسَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْمًا وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ، وَلَمْ يَعْمَلْ مِثْلَ أَعْمَالِهِمْ؟، قَالَ: "أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[2].

الثالث عشر: حديث عُرْوَةَ بْنِ مُضَرِّس الطَّائِيِّ ﷺ:

عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[3].

الرابع عشر: حَدِيث أَبِي سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ ﷺ:

قَالَ أَبو سَرِيحَةَ الْغِفَارِيِّ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللهِ ﷺ، عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ: مَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: مَا أَعْدَدْتُ لَهَا كَبِيرًا إِلَّا أَنِّي أُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ، قَالَ: فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ[4].

الخامس عشر: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: الْعَبْدُ عِنْدَ ظَنِّهِ بِاللَّهِ، وَهو مَعَ أَحِبَّائِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ[5].

السادس عشر: حديث مُعَاذُ بْنُ جَبَل ﷺ:

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: "الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ"[6].

السابع عشر: حديث أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ:

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ السَّاعَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَمَاذَا أَعْدَدْتَ لَهَا؟، قَالَ: حُبَّ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: "فَأَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ"[7].

---

[1] مسند الطيالسي (134/1/ح154).

[2] مسند الروياني (225/1/ح313).

[3] المعجم الصغير (57/1/ح56)، المعجم الأوسط (352/2/ح2206)، المعجم الكبير (154/17/ح395)، معجم الصحابة لابن قانع (264/2)، معجم الشيوخ لابن جميع الصيداوي (ص 299).

[4] المعجم الكبير (183/3/ح3061).

[5] الكامل في ضعفاء الرجال (51/8/ح1817).

[6] المعجم الكبير (74/20/ح138).

[7] المعجم الأوسط (40/1/ح107)، المعجم الكبير (242/3/ح3282).

الثامن عشر: حديث النُّعْمَانُ بْنُ قَوْقَلٍ ﷺ:

عَنِ النُّعمان بْنِ قَوقَل، قَالَ: قلتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَتَعَلَّمُ مِنَ القُرآنِ شَيئًا، إلاَّ يَتَقَصَّى مِنِّي، فَوالَّذِي أَنزَلَ عَلَيكَ الكِتابَ، أَوِ الَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ، مَا مِن شَيءٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ؟، فَقال: يا ابنَ قَوقَلٍ، المَرءُ مَعَ مَن أَحَبَّ، ولِامرِئٍ مَا احتَسَبَ[1].

التاسع عشر: حديث أَبي قِرْصَافَةَ جَنْدَرَةُ بْنُ خَيْشَنَةَ ﷺ:

عَنْ عَزَّةَ بِنْتِ عِيَاضٍ، قَالَتْ: سَمِعْتُ أَبَا قِرْصَافَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ أَحَبَّ قَوْمًا حَشَرَهُ اللهُ فِي زُمْرَتِهِمْ"[2].

العشرون: حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ:

ولم أقف على رواية لحديث أبي سعيد، إلا ما ابن القيم أشار إليه، فقال: وأما حديث أبي سعيد الخدري فرواه ابن أبي ليلى، عن عطية العوفي، عنه مختصراً: "المرء مع من أحب"[3].

الحادي والعشرون: حديث عُبَادَة بْنِ الصَّامِتِ ﷺ:

فهو كالذي قبله، فلم أقف له على رواية إلا أن الإمام ابن القيم أشار إلى بعض متن حديثه، فقال: وأما حديث عبادة بن الصامت فرواه عبد القدوس بن محمد بن شعيب، حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا همام، عن قتادة، عن أنس، عن عبادة بن الصامت مرفوعاً: "المرء مع من أحب"[4].

الثاني والعشرون: حديث التابعي عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ:

عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، رَجُلٌ يُحِبُّ الْمُصَلِّينَ، وَلَا يُصَلِّي إِلَّا قَلِيلًا، وَيُحِبُّ الصَّائِمِينَ وَلَا يَصُومُ إِلَّا قَلِيلًا، وَيُحِبُّ الذَّاكِرِينَ وَلَا يَذْكُرُ إِلَّا قَلِيلًا، وَفِي ذَلِكَ يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ قَالَ: هُوَ مَعَ مَنْ أَحَبَّ[5] (وفي رواية قَالَ: هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ مَنْ أَحَبَّ)[6].

---

[1] التاريخ الكبير للبخاري (8/76/ح2226).

[2] المعجم الكبير (3/19/ح2519).

[3] عون المعبود وحاشية ابن القيم (14/22-23).

[4] المرجع السابق.

[5] الزهد لهناد (1/274/ح481).

[6] حديث سفيان بن عيينة (ص 46/ح13).

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، بفضله ورحمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة، والنَّعمة المسداة، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد...

فبعد أن انتهيت من كتابة هذا البحث، فإني قد خرجت ببعض النتائج والتوصيات، وهي على النحو التالي:

أولاً: أهم النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة:

(1) مكانة حديث: "المرء مع من أحب"، في قلوب الصحابة والتابعين والصالحين، ومن سار على نهجهم بإحسان إلى يوم الدين.
(2) كثيرٌ من مسائل علوم الحديث، لا تدرك إلا بجمع طرق الحديث الواحد.
(3) معرفة تفرد الراوي، ومقدار ضبطه، ومدى إتقانه، إنما يعرف من خلال جمع طرق الحديث الواحد.
(4) معرفة ملابسات الحديث، والظرف الذي سيق النص لأجله، يتم عبر جمع طرق الحديث الواحد، وتتبع رواياته.
(5) معرفة تعدد الحادثة في روايات الحديث النبوي، تتم عبر جمع طرق الحديث الواحد، والوقوف على رواياته.
(6) أوضح الطرق لمعرفة أحوال الرواة والمرويات، تتم عبر جمع طرق الحديث الواحد.
(7) طرق الحديث الواحد إذا جمعت، فإنها تبين المسند من المرسل، والمتصل من المنقطع، والمرفوع من الموقوف من المقطوع.
(8) فهم الحديث وبيان معناه، يتم من خلال جمع طرق الحديث الواحد، فإنها إذا جمعت فسر بعضها بعضاً، واتضح المراد، وهي سبيل لإزالة ما وقع من إشكال.

ثانياً: التوصيات:

(1) أن يدرج هذا العلم في تدريسه كأحد أبرز قواعد علوم الحديث.
(2) أوصي بتكتيف البحوث والدراسات في جمع طرق الحديث الواحد، لما لها من أثر على الراوي والمروي.
(3) عقد لقاءات ودورات فيما يتعلق بجمع طرق الحديث، ومدى ارتباطه بباقي بالعلوم الأخرى.
(4) أن يهتم طلبة العلم بمثل هذه البحوث، التي تحمل في طياتها مسائل ومعارف عدة، متعلقة بعلوم الحديث.

تم بحمد الله، فما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو سهو أو نسيان، فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه براء.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

1- *أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية*، مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي: المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: 140هـ/1982م.

2- **الضعفاء الكبير للعقيلي** *أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي*، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م.

3- *إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة*، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، الرياض: دار الوطن، الطبعة: الأولى، 1420هـ.

4- *إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة*، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة: مجمع الملك فهد، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة: الأولى ، 1415هـ – 1994م.

5- *الاتصال والانقطاع*، للدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى: 1426هـ – 2005م.

6- *أثر المتابعات والشواهد في الحكم على الأحاديث*، رسالة ماجستير للطالب: ميلود محمد أحمد سقار، الجامعة الأردنية: 2002م.

7- *الآحاد والمثاني*، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1411هـ – 1991م.

8- *الأحاديث الصحاح الغرائب*، عبد الرحمن بن يوسف بن الزكي عبد الرحمن زين الدين أبو الفرج (ابن الحافظ جمال الدين المزي)، تحقيق ودراسة: إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب: مكتبة العبيكان، السعودية، الطبعة: الأولى، 1421هـ – 2001م.

9- *الأحاديث المختارة*، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي المشهور بالضياء المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكة المكرمة: مكتبة النهضة الحديثة، الطبعة: الأولى، 1410هـ.

10- *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1988م.

11- *إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام*، ابن دقيق العيد: مطبعة السنة المحمدية.

12- *اختصار علوم الحديث*، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: أحمد محمد شاكر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.
13- *الآداب للبيهقي*، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1408هـ - 1988م.
14- *الأدب المفرد*، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: سمير أمين الزهري، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى، 1419هـ.
15- *الأذكار*، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طبعة جديدة منقحة، 1414هـ - 1994م.
16- *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، 1323 هـ.
17- *الإرشاد في معرفة علماء الحديث*، أبو يعلى الخليل بن عبد الله الحلبي، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، 1409هـ.
18- *أسباب تعدد الروايات في متون الحديث النَّبوي الشريف*، مقال للأستاذ الدكتور: شرف محمود القضاة، والأستاذ الدكتور: أمين القضاة، كلية الشريعة بالأردن، المجلد (20)، دار الفرقان، عمان، الطبعة الأولى: 1999م.
19- *الاستيعاب في معرفة الأصحاب*، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى: 1992م.
20- *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، علي بن محمد ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود. بيروت: الطبعة الأولى: دار الفكر، 1994م.
21- *إسلام زيد بن حارثة وغيره من أحاديث الشيوخ*، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي، تحقيق وتخريج: محمد صباح منصور: دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م.
22- *الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة*، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة: مصر، الطبعة: الثالثة، 1417هـ - 1997م.
23- *الإصابة في تمييز الصحابة*، لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

24- *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي: دار الفكر، بيروت، لبنان: 1415هـ.
25- *أطراف الغرائب والأفراد*، للدارقطني، لأبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، صححه: جابر بن عبد الله السريع، الطبعة: الأولى، 1428هـ.
26- *الاقتراح في بيان الاصطلاح*، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد: دار الكتب العلمية – بيروت.
27- *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، علاء الدين مُغلطاي، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، القاهرة، دار الفاروق الحديثية، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
28- *الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال*، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي، حققه ووثقه: د. عبد المعطي أمين قلعجي: منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي: باكستان.
29- *الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب*، الأمير الحافظ ابن ماكولا، تحقيق: أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1990م.
30- *الإلزامات والتتبع*، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، 1405هـ.
31- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين – دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، 1359 هـ.**
32- *ألفية السيوطي في علم الحديث*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر: المكتبة العلمية.
33- *ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين*، أبو علي الحسين بن محمد الغساني وكان يَكره أن يقال له الجياني، تحقيق: د محمد زينهم محمد عزب ومحمود نصار، دار الفضيلة: القاهرة.
34- *الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع*، للقاضي عياض بن موسى، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، الطبعة الأولى: 1970م.

35- *أمالي ابن بشران*، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1997م.
36- *الإمام مسلم وصحيحه*، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة - العدد الأول، 1390هـ - 1970م.
37- *الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع*، ويليه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1997م.
38- *الإنتصار للصحابة الأخيار في رد أباطيل حسن المالكي*، عبد المحسن بن حمد بن عبد المحسن بن عبد الله بن حمد العباد البدر: دار ابن القيم، الدمام، المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان، القاهرة، مصر، الطبعة: الثانية، 1423هـ.
39- *الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال*، إبراهيم بن عامر بن عليّ الرّحيلي: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الثالثة، 1423هـ - 2003م.
40- *الأنساب للسمعاني*، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، الطبعة: الأولى، 1962م.
41- *الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة*، عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب: بيروت، 1406هـ - 1986م.
42- *إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد*، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين اليمني: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية، 1987م.
43- *الإيماء إلى زوائد الأمالي والأجزاء - زوائد الأمالي والفوائد والمعاجم والمشيخات على الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد*، نبيل سعد الدين سَليم جَرَّار: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، 1428هـ - 2007م.
44- *الإيمان*، محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، بيروت: الرسالة، الطبعة: الثانية، 1406هـ.

45- *الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث*، إسماعيل بن عمر بن كثير، شرح: أحمد محمد شاكر، تعليق: ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى، 1417هـ.

46- *البداية والنهاية*، أبو الفداء لابن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، جيزة: مركز البحوث والدراسات العربية، الطبعة: الأولى، 1418هـ.

47- *البدر المُنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشّرح الكبير*، ابن المُلقِّن ، عمر بن علي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبدالحي، وآخرون، الرياض: دار الهجرة، الطبعة الأولى، 1425هـ.

48- *بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث*، نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الشافعي، تحقيق: حسين أحمد صالح الباكري، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1413هـ.

49- *بغية الطلب في تاريخ حلب*، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي، كمال الدين ابن العديم، تحقيق: د. سهيل زكار: دار الفكر.

50- *بهجة المحافل وبغية الأماثل في تلخيص المعجزات والسير والشمائل*، يحيى بن أبى بكر بن محمد بن يحيى العامري الحرضي: دار صادر – بيروت.

51- *بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام*، أبو الحسن علي بن محمد بن القطان، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الرياض: دار طيبة، الطبعة: الأولى، 1418هـ.

52- *بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية*، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، تحقيق: مجموعة من المحققين: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة: الأولى، 1426هـ.

53- *البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف*، إبراهيم بن محمد بن محمد كمال الدين ابن أحمد بن حسين، برهان الدين ابن حَمْزَة الحُسَيْني الحنفي الدمشقيّ، تحقيق: سيف الدين الكاتب: دار الكتاب العربي، بيروت.

54- *البيتوتة*، محمد بن إسحاق الخراساني، أبو العباس السراج، تحقيق وشرح: أبو الأشبال الزهيري حسن بن أمين بن المندوه: دار الريان للتراث، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 1408هـ – 1987م.

55- *تاريخ ابن معين*، عباس بن محمد الدُّوري، تحقيق: أحمد بن محمد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، 1399هـ .

56- *تاريخ أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي*، تحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني،). دمشق، مجمع اللغة العربية.

57- *تاريخ إربل*، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق: 1980م.
58- *تاريخ أصبهان*، أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، تحقيق: سيد كسروي حسن، لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1990م.
59- *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003م.
60- *التاريخ الأوسط أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري*، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، الطبعة الأولى: 1977م.
61- *تاريخ الثقات*، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى: دار الباز، الطبعة: الطبعة الأولى 1405هـ.
62- *التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة – السفر الثالث*، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1424هـ.
63- *التاريخ الكبير*، أبو عبد الله محمد إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى: 1977م.
64- *تاريخ بغداد*، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
65- *تاريخ دمشق*، أبو القاسم علي بن الحسن: ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة، بيروت: دار الفكر: الطبعة الأولى، 1995م.
66- *تأويل مختلف الحديث*، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري، مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية، 1999م.
67- *التبيين لأسماء المدلسين*، إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي الشافعي، تحقيق: يحيى شفيق، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1406هـ.
68- *تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي*، عُبَيْد الله بن علي ابن الفرّاء، أبو القاسم بن أَبِي يَعْلَى البغدادي، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، 1432هـ.
69- *تحرير علوم الحديث*، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان: 2003م.

70- *تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حقق نصوصه وعلق عليه: محيي الدين مستو: مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1407هـ.

71- *تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي*، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى: دار الكتب العلمية، بيروت.

72- *تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف*، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، بيروت: المكتب الإسلامي، بومباي: الدار القيمة، الطبعة: الثانية، 1403هـ.

73- *التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة*، السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بيروت: الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1993م.

74- *التحقيق في أحاديث الخلاف*، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1415هـ.

75- *تخريج أحاديث إحياء علوم الدين*، العِراقي (725 - 806 هـ)، ابن السبكى (727 - 771 هـ)، الزبيدي (1145 - 1205 هـ)، استِخرَاج: أبي عبد اللَّه مَحمُود بِن مُحَمّد الحَدّاد (1374 هـ -؟): دار العاصمة للنشر - الرياض، الطبعة: الأولى، 1408هـ.

76- *تخريج الحديث*، للدكتور عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشايع، الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الدار المالكية: 1437هـ.

77- *تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النَّووِي*، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: طارق عوض الله محمّد، الرياض: دار العاصمة، الطبعة الأولى، 1424هـ.

78- *تدريب الراوي*، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: نظر الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر، الطبعة: الرابعة، 1418هـ .

79- *تذكرة الحفاظ*، ابن القيسراني، محمد بن طاهر، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1994م.

80- *تذكرة الحفاظ*، أبو عبد الله محمد الذهبي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيي المعلمي، بيروت: دار إحياء التراث.

81- *التذييل علي كتب الجرح والتعديل*، طارق بن محمد آل بن ناجي: مكتبة المثنى الإسلامية، حولي شارع المثنى، الطبعة: الثانية، 1425هـ.

82- *الترغيب والترهيب من الحديث الشريف*، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1417هـ.

83- *الترغيب والترهيب*، أبو القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: الأولى 1414هـ.

84- *تسمية ما انتهى إلينا من الرواة لأبي نعيم الأصبهاني*، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع: مطابع الرشيد، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

85- *تصحيفات المحدثين*، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة: المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1402هـ.

86- *تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة*، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق: دار البشائر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1996م.

87- *تعدد الحادثة في روايات الحديث النَّبوي*، دراسة تأصيلية نقدية، للدكتور حمزة محمد وسيم البكري، من إصدارات وزارة الأوقاف الإسلامية بقطر، الطبعة الأولى: 1434هـ – 2013م، وأصل الكتاب رسالة دكتوراه تقدم بها المؤلف من كلية الشريعة بالأردن، عام: 1432هـ – 2011م.

88- *تعدد الرواية في الحديث النبوي*، مقال للأستاذ الدكتور: أيمن جاسم الدوري: جامعة أرتو قلو: 2018م.

89- *التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح*، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: 1986م.

90- *تعريف أهل التقديس بمراتب الموصفين بالتدليس*، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني، الأردن: مكتبة المنار، الطبعة: الأولى، 1403هـ.

91- *التعريفات*، علي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1403هـ.

92- *تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان*، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، تحقيق: خليل بن محمد العربي: الفاروق الحديثة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1414هـ.

93- *تغليق التعليق على صحيح البخاري*، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1984م.
94- *تفسير القرآن العظيم*، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: محمد حسين شمس الدين: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1419هـ.
95- *التفسير من سنن سعيد بن منصور*، دراسة وتحقيق: د سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي، الطبعة الأولى، 1997م.
96- *تقريب التهذيب*، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، الطبعة: الأولى، 1986م.
97- *التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير*، يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشب، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، 1405هـ.
98- *تقوية الأحاديث بالمتابعات والشواهد عند الترمذي*، نماذج مختارة من خلال كتابه الجامع، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، للطالبين: سحالي اسحاق، والطالب: بلقاضي محمد فتح الله، جامعة أدرار بالجزائر: 1437هـ – 2016م.
99- *التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح*، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، الطبعة: الأولى، 1389هـ.
100- *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني: دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى، 1419هـ.
101- *تلخيص المتشابهه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم*، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: سكينة الشهابي، دمشق: طلاس، الطبعة: الأولى، 1985م.
102- *تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير*، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة: الأولى، 1997م.
103- *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ.
104- *التمييز*، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي: مكتبة الكوثر، السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410هـ.
105- *تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق*، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، 1421هـ.

106- *تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق*، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: سامي بن محمد الخباني: أضواء السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، 1428هـ.
107- *التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل*، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، 1406 هـ.
108- *تهذيب الأسماء واللغات*، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
109- *تهذيب التهذيب*، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى: 1326هـ.
110- *تهذيب الكمال*، يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ، 1400هـ.
111- *التوبيخ والتنبيه*، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم: مكتبة الفرقان، القاهرة.
112- *توجيه النظر إلى أصول الأثر*، طاهر بن صالح (أو محمد صالح) ابن أحمد بن موهب، السمعوني الجزائري، ثم الدمشقيّ (المتوفى: 1338هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، 1416هـ.
113- *التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد*، محمد بن إسحاق ابن منده، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، المدينة المنورة. مكتبة العلوم والحكم: 2002م.
114- *توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم*، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م.
115- *التيسير بشرح الجامع الصغير*، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري: مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة: الثالثة، 1408هـ.
116- *تيسير مصطلح الحديث*، محمد بن أحمد طحان، مكتبة المعارف، الطبعة العاشرة، 2004م.
117- الثقات أبو حاتم محمد بن حبان البستي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، الهند: دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، 1973م.

118- *الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة*، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، 1432هـ - 2011م.
119- *جامع الأصول في أحاديث الرسول*، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان: الطبعة: الأولى، دار الفكر.
120- *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*، لصلاح الدين أبي سعيد العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: عالم الكتب، الطبعة: الثانية، 1407هـ .
121- *جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن*، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش: دار خضر بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، 1419هـ - 1998م.
122- *الجامع المسند الصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه*، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
123- *جامع بيان العلم وفضله*، أبو عمر يوسف بن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزهري، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1994م.
124- *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع أبو بكر*، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان. ط2. الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة الثانية، 2000م.
125- *الجامع*، معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ.
126- *الجرح والتعديل*، أبو محمد، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 1952م.
127- *جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد والغرائب الحسان*، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الكويت: دار النفائس، الطبعة: الأولى، 1414هـ.
128- *جزء حديث سفيان بن عيينة*، سفيان بن عيينة بن ميمون، تحقيق: مسعد بن عبد الحميد السعدني: دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م.
129- جزء فيه أحاديث أبي عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ ابنِ الحَافِظ الكَبِيْر أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بنِ مُوْسَى بن مَرْدَوَيْه بن فُورَك بن

مُوْسَى الأَصْبَهَانِيّ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، 1414هـ.

130- *جزء فيه طرق حديث ابن عمر في ترائي الهلال*، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي: دار الضياء، طنطا، الطبعة: الأولى، 1418هـ - 1998م.

131- *جزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني*، تحقيق وتخريج: مفيد خالد عيد، الرياض، دار العاصمة، الرياض: 1988م.

132- *جمع الوسائل في شرح الشمائل*، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري: المطبعة الشرفية - مصر ، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته.

133- *الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم*، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر، تحقيق: د. علي حسين البواب: دار ابن حزم، لبنان، بيروت، الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2002م.

134- *جمهرة اللغة*، ابن دريد، محمد بن الحسن، تحقيق: رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، 1987م.

135- *الجهاد*، ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الجميد، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، 1988م.

136- *جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف*، تونس، مؤسسات ع. الكريم بن عبد الله.

137- الجوابي، محمد طاهر. (د. ت).

138- *الجواهر المضية في طبقات الحنفية*، عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبو محمد، محيي الدين الحنفي: مير محمد كتب خانه، كراتشي.

139- *حجة الله البالغة*، أحمد بن عبد الرحيم المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي»، تحقيق: السيد سابق: دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: 1426هـ - 2005م.

140- *حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه*، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد رزق طرهوني: دار فواز، الإحساء، الطبعة: الأولى، 1412هـ.

141- *حديث السراج*، أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، القاهرة: مكتبة الفاروق، الطبعة: الأولى، 1425هـ - 2004م.

142- *حديث شعبة بن الحجاج*، محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البزاز البغدادي، تحقيق: صالح عثمان اللحام: الدار العثمانية، الأردن، عمان، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م.

143- حديث *علي بن* حجر، إسماعيل بن جعفر المدني، أبو إسحاق المدني. ويكني أيضا: أبا إبراهيم، دراسة وتحقيق: عمر بن رفود السّفياني: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى: 1418هـ - 1998م.

144- *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

145- *الحنائيات (فوائد أبي القاسم الحنائي)*، أَبُو القَاسِمِ الحُسَيْنُ بنُ مُحَمَّدِ الحِنَّائِي، تخريج: النخشبي، تحقيق: خالد رزق محمد جبر أبو النجا: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، 1428هـ - 2007م.

146- *الدراية في تخريج أحاديث الهداية*، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني: دار المعرفة، بيروت.

147- *دلائل النبوة*، البيهقي، أحمد بن الحسين، خرج أحاديثه: عبد المعطي قلعجي، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1985م.

148- *دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين*، محمد علي بن محمد بن علان البكري الصديقي الشافعي، اعتنى بها: خليل مأمون شيحا: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الرابعة، 1425هـ.

149- *دراسة الأسانيد، الشيخ الدكتور أبو أيمن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محمد العيثم، وصاحبه عطا الله بن عبد الغفار بن فيض أبو مطيع السندي، مكتبة أضواء السلف*، الطبعة الأولى: 1419هـ.

150- *ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين*، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكة، مكتبة النهضة الحديثة، الطبعة الثانية، 1967م.

151- *ذخيرة الحفاظ*، محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: عبد الرحمن الفريواني، الرياض: دار السلف، الطبعة: الأولى، 1416هـ.

152- *ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق*، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد شكور الميادیني، الأردن: مكتبة المنار، الطبعة: الأولى، 1406هـ.

153- *ذكر المدلسين*، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي، تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى 1423هـ.

154- *ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين*، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد قَايْماز الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري: مكتبة النهضة الحديثة، مكة، الطبعة: الأولى، الطبعة: الثانية، 1387هـ.

155- *رجال مسلم*، أبو بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، تحقيق: عبد الله الليثي، بيروت: دار المعرفة، 1407هـ.
156- *رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه*، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد الصباغ: دار العربية، بيروت.
157- **رسالة طرق حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي.**
158- *الرسالة*، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، تحقيق: أحمد شاكر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ - 1940م.
159- *رسوم التحديث في علوم الحديث*، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبريّ، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي: دار ابن حزم، لبنان، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.
160- *الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم*، الذهبي، محمد بن أحمد تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1992م.
161- *الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة*، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
162- *الرَّوضُ البَاسِمْ في الذِّبِّ عَنْ سُنَّةِ أبي القَاسِمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -*: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، تقديم: الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، اعتنى به: علي بن محمد العمران: دار عالم الفوائد.
163- *الروض الداني (المعجم الصغير)*، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير: المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، الطبعة: الأولى، 1405هـ.
164- *زاد المعاد في هدي خير العباد*، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون ، 1415هـ.
165- *الزهد والرقائق لابن المبارك*، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي: دار الكتب العلمية، بيروت.
166- *الزهد*، أبو السَّرِي هَنَّاد بن السَّرِي التميمي الدارمي الكوفي، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة: الأولى، 1406هـ.

167- *سنن ابن ماجه*، ابن ماجه ، محمد بن يزيد، تحقيق: بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، 1997م.
168- *سنن الترمذي*، الترمذي، محمد بن عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، 1975م.
169- *السنن الصغرى*، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الثانية، 1406هـ.
170- *السنن الصغير*، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تعليق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، الطبعة: الأولى، 1410هـ.
171- *السنن الكبرى*، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثالثة، 1424هـ.
172- *السنن الكبرى*، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421هـ.
173- *السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها*، أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني، تحقيق: رضاء الله بن محمد المباركفوري، الرياض: دار العاصمة، الطبعة: الأولى، 1416هـ.
174- *السنن*، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1424هـ.
175- *السنن*، أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
176- *السنن*، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدرامي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الرياض: دار المغني، الطبعة: الأولى، 1421هـ.
177- *سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*، تحقيق : أحمد محمد نور سيف، المدينة المنورة: مكتبة الدار، الطبعة: الأولى، 1408هـ.
178- *سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم*، أحمد بن حنبل تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ.
179- *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل*، أبو داود، سليمان بن الأشعث، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1983م.
180- *سؤالات البرقاني للدارقطني*، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق : عبد الرحيم محمد القشقري، باكستان: كتب خانه جميلي، الطبعة: الأولى ، 1404هـ .

181- *سؤالات الترمذي للبخاري حول أحاديث في جامع الترمذي*، يوسف بن محمد الدّخيل: عمادة البحث بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة: الأولى 1424هـ - 2003م.
182- *سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني*، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى، 1404 هـ.
183- *سير أعلام النبلاء*، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي: دار الحديث، القاهرة، الطبعة: 1427هـ - 2006م.
184- *الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح*، إبراهيم بن موسى، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى 1418هـ.
185- *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، عبد الحي بن أحمد الحنبلي، أبو الفلاح، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط: دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.
186- *شرح التبصرة والتذكرة = شرح ألفية العراقي*، العراقي، عبدالرحيم بن الحسين، تحقيق: عبداللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1423هـ.
187- *شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية*، أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1417هـ - 1996م.
188- *شرح السنة*، البغوي، الحسين بن مسعود، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1982م.
189- *شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»*، الشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414هـ - 1993م.
190- *الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني*، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي: المكتبة الشاملة، مصر، الطبعة: الأولى، 1432هـ - 2011م.
191- *شرح تراجم أبواب البخاري*، للعلامة المحدث: شاه ولي الله دهلوي، والحافظ ابن حجر العسقلاني، حققه: عزت محمد فرغلي، وراجعه: محمد عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت: 1430هـ - 1999م.
192- *شرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد*، للعلامة الشيخ: محمد السفاريني الحنبلي، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، برقيا.

193- *شرح سنن أبي داود*، أبو محمد محمود بن أحمد الغيتابى، الحنفى بدر الدين العينى، تحقيق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، 1420هـ - 1999م.

194- *شرح صحيح البخارى لابن بطال*، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، 1423هـ - 2003م.

195- *شرح علل الترمذي*، ابن رجب ، عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، الزرقاء: مكتبة المنار، الطبعة الأولى، 1987م.

196- *شرح مشكل الآثار*، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تعليق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1415هـ.

197- *شرح معاني الآثار*، أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، بيروت: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1414هـ.

198- *شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر*، القاري، الملا الهروي، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار، بيروت، دار الأرقم.

199- *شرح نخبة الفكر*، مؤلف الأصل: ابن حجر، الشارح، عبد الكريم الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير.

200- *شرف أصحاب الحديث*، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تحقيق: د. محمد سعيد خطي، أنقرة، دار إحياء السنة النبوية.

201- *شروط الأئمة الخمسة*، الحازمي، محمد بن موسى، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، 2005م.

202- *شروط الأئمة الستة*، أبو الفضل المقدسي. محمد بن طاهر، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، 2005م.

203- *شعب الإيمان، البيهقي*، أحمد بن الحسين، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد الندوي، الهند: الدار السلفية، الطبعة الأولى، 2003م.

204- *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*، الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1987م.

205- *صحيح ابن خزيمة*، ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، 1390هـ - 1983م.

206- *صحيح مسلم بشرح النّووي المعروف بالمنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، النَّوويّ، يحيى بن شَرَف، القاهرة: المطبعة المصرية بالأزهر.

207- *صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط*، ابن الصلاح. عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر. بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1987م.

208- *الضعفاء الكبير*، العقيلي، محمد بن عمرو، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ.

209- *الضعفاء والمتروكين*، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1400هـ.

210- *الضعفاء والمتروكين*، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: عبد الله القاضي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ.

211- *الضعفاء والمتروكين*، أحمد بن على بن شعيب النسائي، تحقيق: بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى، 1405هـ.

212- *طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث*، أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي، حققته وقدمت له: سكينة الشهابي: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة: الأولى، 1987م.

213- *طبقات الرواة عن الإمام الحسن البصري جمعا ودراسة*، رسالة دكتوراه للطالبة: مريم بن أحمد بن محمد بن زنان الزهراني، جامعة أم القرى، السعودية، عام: 1434هـ – 2013م.

214- *طبقات الشافعية الكبرى*، أبو نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، 1383هـ.

215- *طبقات الشافعية*، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شبهة، تصحيح: عبد العليم خان، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1399هـ.

216- *طبقات الشافعيين*، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تحقيق: أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية: 1993م.

217- *الطبقات الكبرى*، ابن سعد، محمد بن سعد، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، 1968م.

218- *الطبقات الكبير*، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، تحقيق: علي محمد عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، 1421هـ.

219- *طبقات المفسرين العشرين*، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: علي محمد عمر: مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

220- *طبقات خليفة بن خياط*، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري، تحقيق: د سهيل زكار، دار الفكر: 1414هـ.

221- *طرح التثريب في شرح التقريب*، أبو الفضل زين الدين بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، الطبعة المصرية القديمة.
222- *طرق تخريج الحديث*، لفضيلة الدكتور الشيخ: سعد بن عبد الله آل حميد، اعتنى بها أبو عبيدة ماهر بن صالح آل مبارك، دار علوم السنة، الطبعة الأولى: 1420هـ – 2000م.
223- *طُرُق جَمْعِ الحَدِيث الوَّاحد عِنْدَ الْحُكْمِ عَلَيْه – دراسة تأصيلية*، للباحث: خالد بن محمد راجح أبو القاسم، وقد نُشر بحثُه في مجلة جامعة جازان في المملكة العربية السعودية، فرع العلوم الإنسانية– قسم الثقافة الإسلامية– كلية التربية، (عدد خاص)، المجلد (4)، العدد (3)، جمادى الأولى 1436هـ/ مارس 2015م.
224- *طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسما*، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: مشهور بن حسن بن سلمان: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1413هـ.
225- *الطيوريات من انتخاب الشيخ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي من أصول كتب الشيخ*، أبو الحسين المبارك الطيوري، تحقيق: دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، الرياض: أضواء السلف، الطبعة: الأولى، 1425هـ.
226- *عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب»*، إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، أبو إسحاق الحلبي القبيباتي الشافعيّ الناجي، تحقِيق وَدِرَاسة: الدكتور إبراهيم بن حماد الريس، الدكتور محمد بن عبد الله بن علي القنّاص: مَكتَبة المعَارف، الرياض، الطبعة: الأولي، 1420هـ – 1999م.
227- *العرف الشذي شرح سنن الترمذي*، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي، تصحيح: الشيخ محمود شاكر: دار التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1425هـ – 2004م.
228- *علل الحديث*، أبي محمد عَبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: فريق من الباحثين، الرياض: مكتبة الملك فهد، الطبعة: الأولى، 1427هـ.
229- *العلل الصغير*، الترمذي، محمد بن عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
230- *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*، أبو الحسن علي بن عُمَر الدارقطني، تحقيق وتخريج: د. محفوظ الرحمن زين الله، الرياض: دار طيبة، الطبعة: الأولى، 1405هـ.
231- *العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره*، أحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، بومباي: الدار السلفية، الطبعة: الأولى، 1408هـ .

232- *العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية عبد الله*، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الرياض: دار الخاني، الطبعة: الثانية، 1422هـ.
233- *العلل*، علي بن عبد الله بن المديني، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، 1980م .
234- *علم التخريج ودوره في خدمة السنة النبوية*، عبد الغفور بن عبد الحق حسين بر البلوشي: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
235- *علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة*، د. صبحي إبراهيم الصالح: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة: الخامسة عشر، 1984م.
236- *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*، بد الدين أبو محمد بن محمود العيني، ضبط وتصحيح: محمود محمد عمر، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1421هـ.
237- *العمدة من الفوائد والأثار الصحاح والغرائب في مشيخة شهدة*، شُهْدة بِنْت أحمد بْن الفرج الدينوري، تحقيق: فوزي عبد المطلب: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1415هـ – 1994م.
238- *عمل اليوم والليلة*، لأبي بكر أحمد بن محمد الدينوري، المعروف بابن السني، تحقيق: بشير محمد عيون، دمشق: مكتبة دار البيان، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
239- *العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم*، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1415هـ.
240- *عوالي الحارث بن أبي أسامة*، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر المعروف بابن أبي أسامة، تحقيق: أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله الهليل، الطبعة: الأولى، 1411هـ.
241- *عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم*: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1415هـ.
242- *الغاية في شرح الهداية في علم الرواية*، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة: الأولى، 2001م.
243- *فتح الباب في الكنى والألقاب*، أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الرياض: مكتبة الكوثر،1417هـ.
244- *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، ابن حجر، أحمد بن علي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار المعرفة: 1379هـ.

245- *فتح الباقي على ألفية العراقي*، زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري، تصحيح: محمد بن الحسين العراقي، بيروت: دار الكتب العلمية.
246- فتحُ البيان في مقاصد القرآن، أبو الطيب محمد صديق خان القِنَّوجي، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري: المَكتبة العصريَّة، صَيدَا، بَيروت: 1412هـ - 1992م.
247- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرُّباعي الصنعاني، المحقق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى، 1427 هـ.
248- *الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني*، محمد بن علي الشوكاني اليمني، حققه ورتبه: أبو مصعب محمد صبحي بن حسن حلاق: مكتبة الجيل، صنعاء، اليمن.
249- *فتح المغيث شرح ألفية الحديث*، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الكريم الخضير، ومحمد بن فهيد، دار المنهاج، الطبعة: الأولى، 1426هـ.
250- *الفتن*، أبو عبد الله نعيم بن حماد المروزي، تحقيق: سمير أمين الزهيري، القاهرة، مكتبة التوحيد، الطبعة: الأولى، 1412هـ.
251- *فوائد أبي يعلى الخليلي*، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن الخليل القزويني، دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني: دار ماجد عسيري، جدة، السعودية، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
252- *فوائد تمام*، الرازي، تمام بن محمد، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة، 1997م.
253- *فيض القدير شرح الجامع الصغير*، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف، ابن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري: المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، 1356هـ.
254- *القاموس المحيط*، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، مصر: مطبعة الأميرية، الطبعة: الثالثة، 1301هـ.
255- *قفو الأثر في صفوة علوم الأثر*، محمد بن إبراهيم، المعروف بـ ابن الحنبلي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الثانية، 1408هـ.
256- *قواعد العلل وقرائن الترجيح*، عادل بن عبد الشكور الزرقي، دار المحدث، الطبعة: الأولى، 1425هـ.
257- *قواعد في علوم الحديث*، التهانوي، أحمد بن لطيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار القلم، الطبعة الثالثة.

258- *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، جدة: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة: الأولى، 1413هـ.
259- *الكامل في ضعفاء الرجال*، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ.
260- *كتاب الفوائد (الغيلانيات)*، الشافعي، محمد بن عبد الله، تحقيق: حلمي كامل أسعد، قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1997م.
261- *كشف الأستار عن زوائد البزار*، الهيثمي، علي بن أبي بكر، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1979م.
262- *كشف الخفاء ومزيل الإلباس*، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى، 1420هـ.
263- *كشف المشكل من حديث الصحيحين*، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب: دار الوطن – الرياض.
264- *الكفاية في علم الرواية*، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة: المكتبة العلمية.
265- *الكنى والأسماء*، مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1984م.
266- *الكنى والأسماء*، أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، بيروت: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، 1421هـ.
267- *كيف نتعامل مع السنة النبوية*، للدكتور: يوسف القرضاوي، دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الثانية: 1423هـ – 2002م.
268- *اللباب في تهذيب الأنساب*، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الجزري المعروف بابن الأثير، بيروت: دار صادر، 1400هـ.
269- *لسان العرب*، ابن منظور، محمد بن مكرم، بيروت: دار صادر، الطبعة الثالثة.
270- *لسان الميزان*، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1416هـ.
271- *المتفق والمفترق*، الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تحقيق: محمد صادق، دمشق: دار القادري، الطبعة الأولى، 1997م.

272- *المتواري على تراجم أبواب البخاري*، أحمد بن محمد بن منصور القاضي، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الإسكندراني، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد: مكتبة المعلا – الكويت.
273- المجروحين من المحدثين والضعفاء، أبو حاتم محمد بن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، بيروت: دار المعرفة، الطبعة: الأولى، 1412هـ.
274- *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، الهيثمي، علي بن أبي بكر، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة: مكتبة القدسي.
275- *مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي*، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: أبو مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني: الفاروق الحديثة، الطبعة: جـ 1، 2/ الثانية، 1424 هـ - 2003 م، جـ 3/ الأولى، 1424 هـ - 2003 م، جـ 4/ الأولى، 1425 هـ - 2004م.
276- *محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح*، عمرو بن رسلان بن نصير البلقيني، تحقيق: عائشة بنت عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، مصر: مطبعة دار الكتب المصرية، 1394هـ.
277- *المحدث الفاصل بين الراوي والواعي*، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1404هـ.
278- *مختصرُ استدرَاك الحافِظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحَاكم*، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص، تحقيق وَدراسة: عَبد الله بن حمد اللحَيدَان، سَعد آل حميَّد: دَارُ العَاصِمَة، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، 1411هـ.
279- *الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ*، المُهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَسَدِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ، المَرِيِيُّ، تحقيق: أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلوم: دار التوحيد، دار أهل السنة – الرياض، الطبعة: الأولى، 1430هـ - 2009م.
280- *المختصر في علم الأثر*، محمد بن سليمان محيي الدين، أبو عبد الله الكافِيَجي، تحقيق: علي زوين، مكتبة: الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
281- *مختصر منهاج السنة*، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، اختصره: الشيخ عبد الله بن محمد الغنيمان: دار الصديق، صنعاء، الجمهورية اليمنية، الطبعة: الثانية، 1426هـ - 2005م.
282- *المختلطين*، صلاح الدين أبو سعيد العلائي، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، وعلي عبد الباسط مزيد، القاهرة: كتبة الخانجي، الطبعة: الأولى، 1417هـ.
283- *مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين*، للدكتور: نافذ حسين حماد، دار النوادر سوريا، لبنان، الكويت، الطبعة الأولى: 1434هـ – 2013م.

284- *مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء*، دراسة حديثية أصولية فقهية تحليلية، للدكتور: أسامة بن عبد الله خياط، جامعة أم القرى، دار الفضيلة بالرياض، الطبعة الأولى: 1421هـ - 2001م.

285- *المخزون في علم الحديث*، أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي، تحقيق: محمد إقبال محمد إسحاق: الدار العلمية - دلهي - الهند، الطبعة: الأولى، 1408هـ - 1988م.

286- *المخلصيات وأجزاء وأحزب*، أبو طاهر المخلص محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، قطر: وزارة الأوقاف والشئون الدينيه، الطبعة: الأولى، 1429هـ.

287- *المدبج ورواية الأقران*، د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد (116)، لسنة: 1422هـ.

288- *المدخل إلى الصحيح*، الحاكم، محمد بن عبد الله، تحقيق: ربيع هادي عمير المدخلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1404هـ.

289- *مدرسة الحديث في مصر*، محمد رشاد خليفة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة.

290- *مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*، أبو الحسن عبيد الله بن محمد المباركفوري، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة، 1404هـ.

291- *مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م.

292- *مسالك الكشف عن الاتصال والانقطاع في الرواية عند المحدثين النقاد*، دراسة نظرية تطبيقية، للطالب: فاتح بوزيت، وهي رسالة ماجستير في الحديث الشريف، كلية الدراسات العليا، بالجامعة الأردنية، عام: 2006م.

293- *المستدرك على الصحيحين*، الحاكم، محمد بن عبد الله، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بغداد: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1990م.

294- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، للإمام الحافظ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن عبد الحميد البر، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى: 1414هـ - 1994م.

295- *مسند ابن أبي شيبة*، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل عزازي، وأحمد فريد المزيدي، الرياض: دار الوطن، الطبعة: الأولى، 1418هـ.

296- *مسند ابن الجعد*، أبو الحسن علي بن الجعد، تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، الكويت: مكتبة الفلاح، الطبعة: الأولى، 1405هـ.

297- *مسند إسحاق بن راهويه*، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، الطبعة: الأولى، 1412هـ.
298- *المسند البزار المنشور باسم البحر الزخار*، أبو بكر أحمد بن عمرو البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، المدينة: مكتبة العلوم والحكم، 1409هـ .
299- *المسند الحميدي*، عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار السقا، الطبعة: الأولى، 1996م.
300- *مسند الروياني*، أبو بكر محمد بن هارون الروياني، تعليق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، الطبعة: الأولى، 1416هـ.
301- *مسند الشاميين*، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1409هـ.
302- *مسند الشهاب، القضاعي*، محمد بن سلامة، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1986م.
303- *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور بـ: صحيح مسلم*، لمسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2005م.
304- *المسند*، أبو داود الطيالسي، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة: الأولى، 1419هـ.
305- *المسند*، أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولي، 1410هـ.
306- *المسند*، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421هـ.
307- *المسند*، أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق: دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، 1404هـ.
308- *المسند*، الإمام عبد الله بن المبارك، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، الرياض: مكتبة المعارف، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
309- *المسودة في أصول الفقه*، آل تيمية [بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد: دار الكتاب العربي.
310- *مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار*، ابن حبان، محمد بن حبان، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، المنصورة: دار الوفاء، الطبعة الأولى، 1991م.

311- *مشيخة ابن البخاري*، أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس، تحقيق: د. عوض عتقي سعد الحازمي: دار عالم الفؤاد، مكة، السعودية، الطبعة: الأولى، 1419 هـ.
312- *مشيخة أبي المنجى ابن اللتي*، أَبُو المُنَجَّى عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، ابنُ اللَّتِّيِّ البَغْدَادِيُّ، الحَرِيْمِيُّ، الطَّاهِرِيُّ، القَزَّاز، تحقيق: عامر حسن صبري، مؤسسة الريان، الطبعة: الأولى 1425 هـ - 2004 م.
313- *المصنف*، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، 1403هـ.
314- *المُصَنَّف*، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، الطبعة: الأولى، 1427هـ.
315- *المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية*، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر الشثري: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، 1419هـ.
316- *معالم السنن وهو شرح سنن أبي داود*، الخطابي، أحمد بن محمد، حلب: المطبعة العلمية، الطبعة الأولى، 1932م.
317- معجم *ابن الأعرابي*، أحمد بن محمد، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم زايد، بيروت، دار الهداية، الطبعة الأولى، 1985م.
318- *المعجم الأوسط*، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ.
319- معجم *الشيوخ*، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن، المعروف بابن عساكر، تحقيق: الدكتورة وفاء تقي الدين: دار البشائر، دمشق، الطبعة: الأولى 1421هـ - 2000م.
320- معجم *الشيوخ*، أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1418هـ.
321- معجم *الصحابة*، ابن قانع، عبد الباقي بن قانع، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، 1997م.
322- معجم *الصحابة*، البغوي، عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الكويت، مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، 2000م.
323- *المعجم الكبير*، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: الثانية.
324- *المعجم الوسيط*، مصطفى، إبراهيم، وآخرون، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

325- *المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي*، تحقيق: زياد محمد منصور، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، الطبعة: الأولى، 1410هـ.
326- *المعجم*، محمد بن إبراهيم بن علي بن المقرئ، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، 1419هـ.
327- *معرفة الصحابة*، ابن منده، محمد بن إسحاق، حققه وقدم له وعلق عليه: الأستاذ الدكتور: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005م.
328- *معرفة الصحابة*، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق : عادل بن يوسف العزازي، الرياض: دار الوطن، الطبعة: الأولى، 1419هـ.
329- *معرفة أنواع علوم الحديث*، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2002م.
330- *معرفة علوم الحديث*، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق : السيد معظم حسين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، 1397هـ.
331- *معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث*، تصنيف محمد مجير الخطيب، وقدم له: أ. د نور الدين عتر، و: العلامة الشيخ: محمد عوامة، و: أ. د محمد عجاج الخطيب الحسني، و: أ. د بديع السيد اللحام: دار الميمان في دمشق: 1424هـ.
332- *المعرفة والتاريخ*، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، المدينة المنورة، مكتبة الدار، الطبعة: الأولى، 1410هـ.
333- *مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار*، أبو محمد محمود بن أحمد العينى، تحقيق: محمد حسن محمد حسن: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1427هـ – 2006م.
334- *المغني عن حمل الأسفار في الأسفار*، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم العراقي: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1426هـ – 2005م.
335- *المغني في الضعفاء*، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: نور الدين عتر، قطر: إحياء التراث الإسلامي.
336- *مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية*، شمس الدين محمد، المعروف بابن عمار، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد آل نعمان: مركز النعمان للبحوث وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، 1432هـ – 2011م.
337- *مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة*، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية: دار الكتب العلمية – بيروت.

338- *مقارنة المرويات*، للشيخ إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مؤسسة الريان، لبنان، الطبعة الأولى: 1433هـ - 2012م.
339- *المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة*، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405هـ.
340- *مقاييس اللغة*، ابن فارس، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، 1979م.
341- *المقترب في بيان المضطرب*، أحمد بن عمر بن سالم، أبو عمر بازمول: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
342- *المقتنى في سرد الكنى*، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
343- *مقدمة ابن الصلاح المعروف بعلوم الحديث*، أبو عمرو: عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، سوريا: دار الفكر، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ.
344- *المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي*، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: سيد كسروي حسن: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
345- *المقنع في علوم الحديث*، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع: دار فواز للنشر – السعودية، الطبعة: الأولى، 1413هـ.
346- *المكتبة الشاملة الإلكترونية*.
347- *مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها*، أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، القاهرة: دار الأفاق العربية، الطبعة: الأولى، 1419هـ.
348- *من عقائد السلف (الرد على الجهمية)*، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة عشر – العدد التاسع والأربعين – محرم – صفر – ربيع الأول 1401هـ.
349- *من كلام أبي زكريا يحيى بن معين:* رواية أبو خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طمهان البادي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دمشق: دار المأمون، 1400هـ.
350- *من وافق اسمه كنية أبيه*، أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي، تحقيق: الدكتور باسم فيصل أحمد: مركز المخطوطات والتراث، الطبعة: الأولى 1408هـ - 1988م.
351- *المنتخب من المسند عبد بن حميد*، تحقيق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، القاهرة، مكتبة السنة، الطبعة الأولى، 1988م.

352- *المنتظم في تاريخ الأمم والملوك*، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر، مصطفى عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412هـ - 1992م.

353- *المنتقى من السنن المسندة*، ابن الجارود ، عبد الله بن علي، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: مؤسسة الكتاب الثقافية1988م.

354- *المنتقى من كتاب مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها*، أبو بكر محمد بن جعفر الخرائطي، انتقاء: أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير: دار الفكر، دمشق سوريا: 1406هـ.

355- *المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال*، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: محب الدين الخطيب.

356- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1981م.

357- *المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي*، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بدر الدين، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، 1406هـ.

358- *مَهَارَات جَمْعِ طُرُق الحَدِيث الوَّاحد*، للباحث: د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، وقد نُشر بحثهُ في مجلة العلوم الشرعية بجامعة القصيم، المجلد (5)، العدد (2)، ص: 569-628، رجب 1433هـ.

359- *المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم*، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ.

360- *المؤتلف والمختلف لابن القيسراني*، أبو الفضل محمد بن طاهر، تحقيق: كمال يوسف الحوت: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411هـ.

361- *المؤتلف والمختلف*، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1406هـ. رسالة دكتوراة.

362- *الموسوعة الحديثية بين الواقع والمأمول*، زهير الناصر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

363- *موضح أوهام الجمع والتفريق*، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ.

364- *الموضوعات*، ابن الجوزي ، عبد الرحمن بن علي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، 1968م.

365- *موطأ مالك*، رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود خليل، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثانية، 1418هـ.
366- *موطأ مالك*، رواية عبد الله بن مسلمة القَعْنبي، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي.
367- *موطأ مالك*، رواية يَحيى بن يَحيى اللَّيثيِّ، تحقيق: د. بشار معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
368- *مباحث في الحديث المسلسل*، أحمد أيوب محمد عبد الله الفياض: الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1428هـ - 2007م.
369- *ميزان الاعتدال*، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1416هـ.
370- *منهج أ.د. نزار ريان في شرح الحديث التحليلي، بحث مقدم من الأستاذ شادي حمزة طبازة، لكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية بغزة، لعام 2009م.*
371- **ناسخ الحديث ومنسوخه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري– مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، 1408هـ – 1988م.**
372- *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*، ابن تغري بردي. جمال الدين أبي المحاسن، تعليق: محمد حسين شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1992م.
373- *نزهة الألباب في الألقاب*، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ-1989م.
374- *نزهة النَّظر في توضيح نُخبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر*، ابن حجر ، أحمد بن علي، تحقيق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض، مطبعة سفير، الطبعة الأولى، 1422هـ.
375- *نصب الراية لأحاديث الهداية*، أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، بيروت: مؤسسة الريان، جدة: دار القبلة، الطبعة: الأولى، 1418هـ.
376- *نصيحة أهل الحديث*، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد الكريم أحمد الوريكات: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى 1408.
377- *نظم المتناثر من الحديث المتواتر*، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض الإدريسي الشهير بـ الكتاني، تحقيق: شرف حجازي: دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة: الثانية المصححة ذات الفهارس العلمية.

378- *النكت الوفية بما في شرح الألفية*، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، 1428هـ - 2007م.
379- *النكت على كتاب ابن الصلاح*، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي المخلي، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1404هـ.
380- *النكت على مقدمة ابن الصلاح*، الزركشي، محمد بن عبد الله، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الرياض: أضواء السلف، الطبعة الأولى، 1998م.
381- *النكت على مقدمة ابن الصلاح*، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن بهادر، تحقيق: زين العابدين بن محمد، الرياض: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ، 1419هـ .
382- *الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد*، أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ.
383- *الوسيط في علوم ومصطلح الحديث*، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة: دار الفكر العربي.
384- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد خَلِّكان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر.
385- *اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر*، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي، تحقيق: المرتضي الزين أحمد: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، 1999م.

فهرس تراجم الرواة

اسم الراوي	رقم الحديث	رقم الصفحة
ابْنُ قُتَيْبَةَ العَسْقَلاَنِيّ	الحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ	104
أَبُو إِسْحَاقَ السَّبِيعِيُّ	الحَدِيثُ التَّاسِعِ	95
أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ	الحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ	98
أَبُو بَكْرٍ بنُ عَيَّاشِ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بنُ حَرْبِ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
أبو ذَرّ الغفاري	الحَدِيثُ الْخَامِس	92
أَبُو سريحة الغفاري	الحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ	99
أَبُو سَعِيد الخدري	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
أَبُو عَلْقَمَةَ مُوسَى بْنُ مَيْمُونِ	الحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ	97
أَبُو عَوانة الوَضَّاحُ اليَشْكُرِيِّ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
أَبُو قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ	الحَدِيثُ السَّادِسَ عَشَرَ	101
أَبُو قِرْصَافَةَ جَنْدَرَةُ بْنُ خَيْشَنَةَ	الحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ	104
أَبُو قِلاَبَةَ الجَرْمِيُّ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
أَبُو كِبْرَانَ الْحَسَنُ بْنُ عُقْبَةَ	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
أَبُو معاوية مُحَمَّد بن خَازِمٍ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
أَبُو مُوْسَى الأَشْعَرِيُّ	الحَدِيثُ الثَّانِي	72
أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
أَبُو هريرة الدوسي	الحَدِيثُ الرَّابِعَ عَشَرَ	99
أَبُو وائل شَقِيْقِ بنِ سَلَمَةَ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
أَحْمَد بْن عَبد اللهِ بْن يونس	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
إِسْحَاقَ بنِ إِبْرَاهِيْمَ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
إسحاق بن عَبد الله بْن أَبي طلحة	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
إسماعيل بن أَبي خَالِد	الحَدِيثُ الْعَاشِرِ	96
إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
أشعث بن سوار	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
الْأَعْمَش سُلَيْمان بن مِهْرَانَ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
أَنس بْن عياض	الحَدِيثُ الثَّالِث	79

اسم الراوي	رقم الحديث	رقم الصفحة
أنس بن مالك	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
أَيُّوبُ بْنُ عَلِيٍّ	الحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ	104
البراء بْن عازب	الحَدِيثُ التَّاسِعِ	95
بلال بن يَحْيَى	الحَدِيثُ الْعِشْرُونَ	103
ثابت بن أسلم البُنَانِيُّ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
جابر بن عبد الله	الحَدِيثُ السَّادِس	93
جَرِيْرِ بنِ حَازِمٍ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72
جَرِيْرِ بنِ عَبْدِ الحَمِيْدِ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمان	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
حَبَّةَ بن جوين الْعُرَنِيِّ	الحَدِيثُ السَّابِعِ	94
حبيب بن أَبي ثابت	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
حَبِيبُ بْنُ حِمَاز	الحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ	99
حَجَّاج بْن أَرْطَاةَ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
حُذَيْفَة بن أبي حُذَيْفَة	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
الحَسَنُ البَصْرِيُّ	الحَدِيثُ الثَّالِثَ	79
الحَسَنُ بنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
الْحَسَن بن عُمَر	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
الحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الصُّدَائِيُّ	الحَدِيثُ التَّاسِعِ	95
الحُسَيْنَ بنَ وَاقِدٍ المَرْوَزِيَّ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
حفص ابن أخي أنس	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
حَمَّادُ بنُ زَيْدٍ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
حماد بن سلمة	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
حُمَيْدُ بْنُ زِيَادٍ	الحَدِيثُ السَّادِسَ عَشَرَ	101
حُمَيْدُ بنُ هِلاَلٍ	الحَدِيثُ الْخَامِس	92
الْخَصِيبُ بْنُ جَحْدَر	الحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ	100
زُبَيْدٍ بن الحارث الْيَامِيُّ	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
زِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
زَكَرِيَّا بن أبي زَائِدَة	الحَدِيثُ التَّاسِعِ	95

اسم الراوي	رقم الحديث	رقم الصفحة
زِياد بْن سَيّار	الحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ	104
سَالِمُ بنُ أَبِي الجَعْدِ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
السَّرِيّ بن إِسْمَاعِيل	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
سَعِيْدُ بنُ أَبِي سَعِيْدٍ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
سَعِيْدُ بنُ المَرْزُبَانِ	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ	الحَدِيثُ الْخَامِس	92
سُفْيَانُ بنُ سَعِيْدِ الثَّوْرِيُّ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
سُفْيَان بن عُيَيْنَة	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
سُلَيمان بن المُغِيرة	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
سُلَيْمَانُ بنُ قَرْمٍ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
سِمْعان بن مالك	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
شَرِيْكُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي نَمِرٍ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
شعبة بن الحجاج	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
شُعَيْب بن أبي حَمْزَة	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
شَيْبَةُ الْخُضَرِيُّ	الحَدِيثُ التَّاسِع عَشَرَ	102
صَفْوَانُ بْنُ عَسَّالٍ	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
صفوان بن قدامة	الحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ	97
طالوت بن عَبَّاد	الحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ	98
طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
عَاصِمِ بنِ أَبِي النَّجُوْدِ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
عَامِر بن شراحيل	الحَدِيثُ الْعَاشِرِ	96
عائشة بنت أبي بكر الصديق	الحَدِيثُ التَّاسِع عَشَرَ	102
عَبْد الرَّحْمَنِ بن صفوان	الحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ	97
عَبْد الرَّحْمَن بن غنم	الحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ	100
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ مَرْزُوقٍ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
عبد الْعَزِيز بن صُهَيْب	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
عبد الْغفار بن الْقَاسِم	الحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ	99
عَبْدُ اللهِ بن الحَارِثِ	الحَدِيثُ الثَّالِثَ عَشَرَ	99

اسم الراوي	رقم الحديث	رقم الصفحة
عَبد اللَّهِ بن الصامت	الحَدِيثُ الْخَامِس	92
عَبد اللَّهِ بن لَهِيعَة	الحَدِيثُ السَّادِس	92
عَبْدُ اللهِ بن مَسْعُوْدِ	الحَدِيثُ الأَوَّل	72
عَبْد اللَّهِ بْن يَزِيد	الحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ	102
عبد الْوَارِث بن سعيد	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
عَبد الوَهّاب بْن بُخت	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ خَلِيفَةَ	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
عُثْمَانُ بنُ أَبِي شَيْبَةَ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
عروة بن الزبير	الحَدِيثُ التَّاسِع عَشَرَ	102
عروة بْن مضرس	الحَدِيثُ الْعَاشِرِ	96
عَزَّةُ بِنْتُ عِيَاضٍ	الحَدِيثُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ	104
عطية بن الحارث	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
عَطِيَّةُ بنُ سَعْدٍ العَوْفِيُّ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
علي بْن أَبِي طالب	الحَدِيثُ السَّابِع	94
عَليّ بن يزِيد	الحَدِيثُ التَّاسِع	95
عُمَر بن عَبْد العزيز	الحَدِيثُ التَّاسِع عَشَرَ	102
عِمْرَانُ القَطَّانُ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
عِمْران بن عُيَيْنَة	الحَدِيثُ الْعَاشِرِ	96
عَمْرُو بنُ مُرَّةَ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
عِيسَى بْن عَبْد الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
فَضَّالُ بْنُ جُبَيْرٍ	الحَدِيثُ الثَّانِي عَشَرَ	98
قَتَادَةُ بنُ دِعَامَةَ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
قُتَيْبَةُ بنُ سَعِيْدِ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
قَيْسُ بْنُ وَهْبٍ الْهَمْدَانِيُّ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
كَثِيرُ بْنُ خُنَيْسٍ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
مَالِكُ بنُ أَنَسٍ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
مُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79

اسم الراوي	رقم الحديث	رقم الصفحة
مُحَمَّد بن جُحَادَةَ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
مُحَمَّد بن خالد بنِ خِدَاشٍ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
مُحَمَّدِ بْنُ سُوقَةَ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
مُحَمَّد بن عَبد الله بن كُنَاسَةَ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيِّ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
مُحَمَّد بن مسلم أبو الزبير المكي	الحَدِيثُ السَّادِس	93
مرزوق بن أبي الْهُذَيْل	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
مَسْرُوقٍ بنُ الأَجْدَعِ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
مُسْلِمُ بْنُ كَيْسَانَ	الحَدِيثُ السَّابِعِ	94
معاذ بن جبل	الحَدِيثُ الْخَامِسَ عَشَرَ	100
مَعْبَدُ بْنُ هِلالٍ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
معمر بن رَاشد	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
مَنْصُوْرُ بنُ المُعْتَمِرِ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
مُوسَى بن عَبد الله بن يزيد	الحَدِيثُ الثَّامِنَ عَشَرَ	102
ميمون بن مُوسَى	الحَدِيثُ الْحَادِي عَشَرَ	97
النُّعْمَانُ بْنُ قَوْقَلٍ	الحَدِيثُ الْعِشْرُونَ	103
هِشَامُ الدَّسْتُوَائِيِّ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى	الحَدِيثُ الثَّالِث	79
الْوَلِيدُ بْنُ عُقْبَةَ	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
يَحْيَى بْنُ النَّضْرِ	الحَدِيثُ الرَّابِع	88
يحيى بن ثَعْلَبَة	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
يَحْيَى بنُ عَبْدِ الحَمِيْدِ الْحِمَّانِيُّ	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
يُوسُف بْن مُوسَى بْن راشد	الحَدِيثُ الأَوَّل وَالثَّانِي	72+72
يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ	الحَدِيثُ الثَّالِث	79